مركز دراسات الوحدة العربية

الحركة التقدمية الوطنية المغربية

شهادات وقضايا ومواقف

الدكتور محمد الأخصاصي

هذا الكتاب

تتناول فصول هذا الكتاب قراءة نقدية من التجارب والقضايا والمواقف التي تؤطر المسار التاريخي، والانشغال السياسي، والموقف النضالي، لفواعل وأطراف أساسية في الحركة التقدمية، الوطنية بالمغرب.

يحوي **القسم الأول** قراءة وشهادات تروم استيعاب معطيات، واستقراء تناقضات، كيَّفت المسار والنضال لتجربة فاعلين هامين من فواعل الحركة التقدمية المغربية، وهما: «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، و«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

وخصص المؤلف **القسم الثاني** من الكتاب لتناول القضايا الوطنية المفصلية التي استقطبت على الدوام اهتمام الحركة التقدمية، الوطنية المغربية، واستحوذت على قدر غير يسير من نضالها، وهي القضايا التي تتصل بـ «الوحدة الترابية»، و«الحكامة الترابية»، و«التربية والتكوين» في سياقاتها التاريخية، ومساءلاتها الراهنة.

أما **القسم الثالث** والأخير من الكتاب فهو قراءة راهنية، ومقاربة نقدية لتطورات الأوضاع الإقليمية والجهوية، الحيوية بالنسبة إلى المغرب، ومحيطه الجيوسياسي. وتقوم مقاربتنا العامة، على **شهادات وآراء من خضم الحدث**، تحاول وضع القارئ في صورة أحداث جسام، وتفاعلات عظام، كيّفت مسار الحركة التقدمية في أبعادها «الاتحادية» و«الطلابية» و«اليسارية»، كما أطَّرت منظور بعض من فواعلها الميدانية، دون أن تحظى بعناية الاستحضار والاعتبار، في سياق تأمل المسار في جوانب فكره وميادين نضاله، وكذا استخلاص دروسه.

د. محمد الأخصاصي

- دكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون ـ فرنسا.
- أستاذ التعليم العالي في جامعة محمد الخامس، الرباط ـ المغرب (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٢).
- نائب مدينة مراكش، وعضو لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية في مجلس النواب (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧).
- سفير المغرب في سورية سابقاً (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-997-5
9 789953 829975

الحركة التقدمية الوطنية المغربية

شهادات وقضايا ومواقف

مركز دراسات الوحدة العربية

الحركة التقدمية الوطنية المغربية

شهادات وقضايا ومواقف

الدكتور محمد الأخصاصي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الأخصاصي، محمد

الحركة التقدمية الوطنية المغربية: شهادات وقضايا ومواقف/ محمد الأخصاصي.

٢٨٧ ص.

بيليوغرافية: ص ٢٧١ ـ ٢٧٧.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-997-5

١. حركات التحرير الوطني. ٢. المغرب ـ الأحوال السياسية. أ. العنوان

320.956

العنوان بالإنكليزية

The Moroccan Progressive National Movement
Testimonies, Issues, and Positions

By Mohamed Lakhssassi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

المحتويات

القسم الثاني
قضايا مفصلية في الشأن الوطني

القسم الثالث

مواقف ثابتة في وجه تحديات ماكرة

خلاصة الكتاب

تعرف المجتمعات المدنية والسياسية العربية، وضمنها المجتمع المدني ـ السياسي المغربي، مخاض تبدلات عميقة، تنمّ عن اختمار تحولات مجتمعية عميقة في البُنى الاجتماعية والثقافية والذهنية لهذه المجتمعات.

وتطرح دينامية هذه التحولات المجتمعية الجارية، إشكالية سيوسيو ـ سياسية، بالغة الدقة، لاهبة الآنية، على الصعيد القومي، وهي إشكالية التناسب العكسي، في مضمار هذه التبدلات، ما بين إمكان (Potentiel) الحركة التقدمية العربية ورصيدها من جانب، وتراجع حدود الحيِّز السوسيو ـ سياسي الذي تحتله، في سياق التحولات المجتمعية الجارية، من جانب آخر.

ولئن كانت مقدمات هذه الإشكالية قد ظهرت منذ عقدين ونصف العقد تقريباً، في سياق تنامي تيارات «الإسلام السياسي»، بشقيه السلفي والتكفيري، فإن هزات «الربيع العربي» التي بدأت «ثورة»، وانتهت «فورة»، قد أضفت على هذه الإشكالية طابع الجدة والحدة، حدا ـ ويحدو ـ بالمثقف «العضوي»، والفاعل التقدمي، على التساؤل المشروع حول دور القوى التقدمية الوطنية، حاضراً، في مصاحبة وتأطير مخاض التحولات الجارية من جهة، وحول دورها مستقبلاً، في تصدر مسيرة «الثورة العربية»، المتواصلة الحلقات، المتواترة الحقب، ابتداءً من حقبة «النهضة»، ومروراً بمرحلة «التحرر الوطني»، واجتيازاً لحقبة «النكوص» المرحلي، كما هو حال اليوم، من جهة أخرى.

يزيد من أهمية مقاربة هذه الإشكالية، بوعي وتبصر، أن المجتمعات المدنية العربية، في غمرة التحولات الجارية، أضحت تحتل مكانة بارزة في المعترك المدني ـ السياسي الماثل، مع تصاعد دور الحركات الشبابية والنسائية في مسلسل التغيير، وتنامي الشبكات الاجتماعية فعلاً وتدخلاً في مجرى التبدل، الأمر الذي يشي بتوسع مروحة المتدخلين في حركة التغيير داخل المجتمع، واقتحام فاعلين جدد للمعترك المدني، السياسي، وهو تطور مجتمعي حري باستنهاض القوى التقدمية، الوطنية، لتجديد رؤيتها، وتنمية قدرتها على استيعاب هذه التغيرات، واستثمارها لمصلحة حركة التقدم والتطور في المجتمع.

وتنتصب في صدارة مهام «إعادة تأسيس» رؤية القوى التقدمية الوطنية العربية ودورها في التحولات الجارية في الوطن العربي، ضرورة إصلاح الذات وتطوير أدوات التدخل المدني ـ السياسي، من أجل المساهمة الفعالة في التدبير السلمي للتحولات، وذلك عبر تعبئة مختلف القطاعات المجتمعية الحيوية، والشرائح الاجتماعية الحية حول ثالوث: الحقوقية الإنسانية؛ والديمقراطية التشاركية؛ والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ـ ١ ـ

في هذا الأفق الواعد، تبدو حظوظ القوى التقدمية، الوطنية المغربية وافرة، لاستعادة زمام المبادرة، في إطار مشروع مجتمعي متجدد مستوعب لديناميات التحولات، وممتلك رؤية رصينة لتأطيرها، ومبدع لوسائل وآليات ناجعة لمرافقتها وتدبيرها.

وينسحب مدلول القوى التقدمية الوطنية المغربية على دوائر سوسيو ـ سياسية متقاطعة ثلاث، هي: دائرة «الحركة الاتحادية»؛ دائرة الحركة الطلابية الشبابية التي مثلها «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في مرحلة تاريخية هامة؛ ودائرة «الحركة اليسارية» المغربية التي تمثلها مختلف أطياف اليسار الوطني المغربي.

وتلتقي هذه الدوائر الثلاث للحركة التقدمية الوطنية المغربية ـ وإن بدرجات مختلفة ـ حول رصيد نضالي مشترك، وحول قواسم متشاطرة في التوجهات، وحول إرادة سياسية متبادلة في اتجاه العمل المشترك.

أما الرصيد النضالي المشترك، فقد تراكم عبر مسيرة طويلة من الكفاح في سبيل تحديث الدولة، وإرساء الديمقراطية، وإقامة العدالة الاجتماعية في المغرب المستقل.

وقد تصدرت «الحركة الاتحادية» ـ بمعناها المؤسساتي الحزبي المتعدد ـ هذه المسيرة الكفاحية على مدى نصف قرن تقريباً، مساهمة بذلك في إنجاز حصيلة لا يستهان بها من المكتسبات السياسية والحقوقية والمؤسساتية، مكنت البلاد من تأمين شروط استقرارها، وحفز مسيرة تنميتها، وتوفير مقومات تطورها.

انخرطت الحركة الطلابية المغربية في ركب هذه المسيرة النضالية التي تصدرتها الحركة الاتحادية، بوعي وتطلع منذ بداية ستينيات القرن الماضي، معززة بذلك زخم الحركة التقدمية الوطنية، وضاخة في شرايينها دماء شبابية متدفقة وطاقات نضالية متجددة.

كما شكلت حركة اليسار الوطني، بمكوناته الفكرية المختلفة (الماركسية والقومية والديمقراطية)، الضلع الثالث في المثلث التقدمي الوطني المغربي.

ومن نافل القول، إن الطابع التعددي الفكري والتنظيمي للحركة التقدمية الوطنية المغربية لم يخلُ من تباينات في أسلوب الممارسة ومن تناقضات في تقدير شروط الظرفيات السياسية

والاجتماعية، لكنه لم يحُلْ - في كل مراحل النضال - دون قيام توافقات حول الأفق الاستراتيجي للتغيير، واستقرار تقاطعات حول الأهداف الوطنية الكبرى: دمقرطة النظام السياسي؛ تحرير طاقات المجتمع المدني؛ ترسيخ منظومة الحريات وحقوق الإنسان؛ تطوير وضع المرأة؛ وتكريس سيادة القانون... إلخ.

ولا مراء في أن صدقية الحركة التقدمية الوطنية المغربية كفاعل مجتمعي أساسي في الحقل السياسي الوطني، ومحورية دورها في مسلسل التحديث والتطوير الجاري بإيقاع متسارع في ظل «العهد الجديد»، إنما يتأتيان من مرجعيتها التحررية وهويتها الوطنية، فضلاً عن انخراط فواعلها وتضحيات مناضليها في معارك المغرب المستقل.

ذلك أن «الحركة الاتحادية» التي شكلت - ولا تزال - العمود الفقري للحركة التقدمية الوطنية المغربية، إنما تجسد امتداداً تاريخياً لـ «الحركة الوطنية» المغربية من أجل تحرير البلاد واستقلالها (١٩٣٠ - ١٩٥٦). فهي قد خرجت من رحم حركة التحرر الوطني بقيادة الملك محمد الخامس، والتفاف مختلف الأحزاب الوطنية، في طليعتها «حزب الاستقلال»، في إطار «ميثاق وطني» نموذجي، انخرطت فيه كل الفعاليات الوطنية السياسية والفكرية والثقافية بالبلاد، بل انخرط فيه الشعب المغربي بمختلف طبقاته وشرائحه.

واعتباراً لتشابك وتفاعل ما هو وطني بما هو تقدمي في وعي الحركة التقدمية الوطنية المغربية ورؤيتها ومواقفها من جهة؛ وثراء التجربة النضالية وكثافة الحصيلة السياسية لها من جهة ثانية؛ وضخامة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحيوية المتطلبات الموضوعية التي تطرحها مرحلة ما بعد «الربيع العربي» من جهة ثالثة؛ فإن الحركة التقدمية الوطنية المغربية اليوم هي في حالة «استدعاء» موضوعي، لكي تحتل موقعاً وازناً في المسرح السياسي الوطني لمواجهة التحديات السياسية الجديدة، وتأطير التحولات المجتمعية المتسارعة، وقيادة المشاريع التنموية المطلوبة، في ظل الشروط الجديدة لمسيرة التحديث والدمقرطة والتنمية على الصعيد الوطني، كما على الصعيد القومي.

أما القواسم المشتركة التي تنطوي عليها توجهات مكونات الحركة التقدمية الوطنية، كما يدل على ذلك الخطاب السياسي والمشروع المجتمعي لكل منها، فإنها كثيرة حاسمة. ولعل أكثرها حيوية: استثمار المكتسبات الديمقراطية والحقوقية والمؤسساتية والحكاماتية التي تضمنها دستور البلاد المعدل (فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١)، من أجل البناء عليها في سياق صياغة جيل جديد من الإصلاحات الهيكلية، في اتجاه المزيد من تطوير النظام السياسي وتكريس دولة الحق والقانون، وتقويم ممارسة «الديمقراطية التمثيلية» وإرساء دعائم «الديمقراطية التشاركية» الحاملة لفرص مساهمة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات التي تهم معيشه وكرامته ومستقبله.

ولا شك في أن قدرة وفعالية الحركة التقدمية الوطنية المغربية على رفع التحديات الماثلة، وكسب الرهانات الواعدة، تظل شديدة الارتباط بتحقيق جملة من الشروط والمتطلبات الكفيلة بتطوير أدائها، وتأهيل دورها في مضمار التحديث والتقدم.

أول هذه الشروط: استيعاب التحولات المجتمعية العميقة التي تغشى المجتمع الوطني والقومي والدولي، في مختلف أبعادها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والتواصلية وغيرها، في اتجاه استكناه محدداتها ورصد مفاعيلها واستشراف انعكاساتها على المديين القريب والبعيد، بلوغاً إلى إنضاج رؤية دقيقة وصياغة استراتيجية رصينة تستثمر الإيجابي وتحتوي السالب منها.

ثاني هذه الشروط: تطوير وتعزيز الديمقراطية الداخلية لمكونات الحركة التقدمية الوطنية المغربية، بما يحفز تفجير الطاقات الإبداعية لنشطائها، وينمي روح المبادرة لمناضليها.

ثالث هذه الشروط: توسيع مروحية الانفتاح، وتحيين وتطوير آليات الاجتذاب والاستدماج في اتجاه استقطاب جموع الشباب والنساء وفئات المثقفين والفاعلين المجتمعيين، الذين أضحوا يمثلون - في ظل الثورة المعلوماتية، وعقب «الثورة الربيعية» - «نخباً» جديدة من الفاعلين المجتمعيين الحاضرين بقوة وفعالية في كل الانشغالات والقضايا المجتمعية، بفضل أدوات التواصل الجديدة والشبكات الاجتماعية المتنامية.

إن القيام بـ«مصالحة» جريئة وبناءة بين الفاعل المؤسساتي، السياسي، التقليدي، والفاعل التواصلي، الميداني، الدائم الحضور، في سياق مشروع مجتمعي مندمج من أجل المستقبل، ومهيكل للفعل السياسي المنفتح لفائدة الشباب والنساء، إنما يسائل بقوة وصرامة القوى السياسية التقدمية في كل مكان. يتعلق الأمر أساساً بمدى قدرة الحركة التقدمية على تجسيد مدلول مقتضيات تقدميتها على مستوى نضالها اليومي، وذلك بالعمل على استدماج دور وفعل الشباب والنساء والنخبة المثقفة - بشقيها «التقليدي» و«الجماعي» - في إطار حركة سياسية ثقافية مواطنة، ناضجة، رائدة للتغيير والتقدم.

وهي لعمري، مهمة حيوية تقتضي إعادة صياغة المجال السياسي، وتأصيل قيم المجتمع المدني، الديمقراطي، وتأهيل الأطر التنظيمية والحوامل المؤسساتية، بما يتيح تناغماً أكبر وتناسباً أفضل مع أهداف ومتطلبات المشروع المجتمعي الجديد.

رابع هذه الشروط: إعادة رسم خريطة التحالفات السياسية على قاعدة الديمقراطية المواطنة، بترجيح كفة الائتلاف بمعيار ديمقراطي، على كفة الائتلاف بمعيار إيديولوجي. بمعنى آخر، إن المراهنة على تكتيل القوى الديمقراطية، المؤمنة بالحقوقية الإنسانية والديمقراطية المجتمعية، باتت تفرض نفسها لتعزيز التوجه الديمقراطي الرصين، وتجنب الوقوع في مستنقع التعصب الفكري أو «الطائفي» اللعين.

وبالاستناد إلى ممكنات الحركة التقدمية الوطنية المغربية ومؤهلاتها في تصدُّر ركب التحديث والتقدم بالبلاد، فإن الأخذ بناصية المبادرة في مقاربة ومعالجة «القضايا المفصلية» في الشأن الوطني، يكتسي أهمية بالغة في معمار مشروعها النضالي.

وانطلاقاً من قاعدة التوافقات المجتمعية، كما كرّسها دستور البلاد المعدل (تموز/ يوليو ٢٠١١)، فإن قضايا «تحصين الوحدة الترابية» و«تطوير الحكامة الترابية» و«تأهيل المدرسة العمومية» تمثل قضايا وطنية محورية، ما انفكت تستقطب انشغال المجتمع، وتحظى بالأولوية في السياسة العمومية بالبلاد.

في ما يتعلق بالقضية الأولى (الوحدة الترابية للبلاد) - التي شكلت قضية الصحراء حلقة هامة في مسلسل تحرير الأراضي المغربية من الاحتلال الإسباني - فقد تمت تصفية ملفها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، في إطار مفاوضات مع الدولة المحتلة (إسبانيا)، وتوقيع «اتفاقية مدريد» التي بمقتضاها استعاد المغرب أقاليمه الجنوبية.

بيد أن التدخل المفاجئ للرئيس الجزائري الأسبق (الراحل هواري بومدين) في الموضوع، بُعيد عقد «اتفاقية مدريد»، بخلفية إحياء وتبني المشروع الانفصالي الإسباني المتداول قبل عملية التحرير - لكن تحت ذريعة «دعم الشعب الصحراوي» - قد فجّر نزاعاً جيوسياسياً، جزائرياً - مغربياً، لم يزل يجرّ أذياله إلى يومنا الراهن.

ولئن كان هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، قد عمَّر أربعة عقود كاملة (١٩٧٥ - ٢٠١٥)، مهدراً ردحاً طويلاً من الزمن، ومبدداً الكثير من الطاقات والموارد؛ فإن الشرعية التاريخية والقانونية والمنطق السليم، فضلاً عن اعتبارات الأخوة التاريخية ومبدأ حسن الجوار، يفرضان على نظام الحكم بالجزائر الشقيقة: استخلاص العبرة من سلسلة طويلة من المجابهات العسكرية والمناكفات الدبلوماسية، وإنهاء النزاع على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، وهو المنطق السليم الذي حدا بالمغرب على التقدم بمبادرة «الحكم الذاتي»، تحت السيادة المغربية، للأقاليم المغربية، موضوع النزاع المفتعل.

ويظل مفتاح حل هذا النزاع «السوريالي» - الذي أصبح يشكل تهديداً حقيقياً للأمن والاستقرار في بلدان المغرب العربي، ودول الحوض الغربي للمتوسط - هو عودة حكام الجزائر إلى الموقف الذي سبق للرئيس بومدين أن أعلنه أمام القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤، قائلاً: «نحن لسنا من الصحراء لا في العير ولا في النفير. القضية قضيتكم أنتم المغاربة والموريتانيون. ولا نتدخل فيها، وليس لنا طمع فيها. ونُؤيد المغرب فيها، كما نُؤيده في استرجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر».

أما القضية الثانية، الجديرة بأن تحتل صدارة برنامج وفعل الحركة التقدمية الوطنية المغربية، فتنصبّ على تطوير التنظيم الترابي الجهوي للبلاد، في اتجاه إرساء دعائم «الجهوية المتقدمة»،

وتوفير شروط أجرأتها تنظيمياً وميدانياً. وتستمد المسألة «الجهوية» طابعها الحيوي من اعتبارات موضوعية باتت تستدعي تعبئة الجهود من أجل إرساء حكامة ترابية متطورة، منتجة بالبلاد.

أول هذه الاعتبارات، ضرورة تعزيز البعد الجهوي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية التي تخوض غمارها مختلف المؤسسات العمومية والمجتمعية المعنية. ففي ظل «أزمة التطور» التي أفرزتها جهود التنمية، فإن اقتحام بلادنا لمجال «التنمية الجهوية» بمنهجية جديدة، ومقاربة جريئة، تمكنان من تعبئة حقيقية شاملة لقوى المجتمع، من أجل تسريع وتيرة التنمية بلوغاً إلى كسب رهان الديمقراطية التشاركية، ليشكل اليوم أحد التحديات الملحاحة التي نُواجهها.

أمام خيارات اللامركزية واللاتمركز التي أصبحت سمة من سمات الدولة الحديثة، ورافعة للحكامة الترابية الجيدة، أمست «الجهة» تتموقع في صميم تقاطع ما هو قانوني وإداري واجتماعي واقتصادي وبيئي وثقافي. وبالتالي فقد أضحت تؤدي دوراً استراتيجياً في التنمية الشاملة، باعتبارها إطاراً مؤسساتياً تنموياً، يطاول دوره التدخل في التجهيزات الأساسية، والبنى التحتية وفي قضايا استراتيجية كالتربية والتعليم والتكوين والصحة ... إلخ، وهي قطاعات كان التدخل فيها حكراً على الدولة.

ثاني الاعتبارات؛ ضرورة التكيف الرصين مع الدينامية الجارفة للعولمة، ومضاعفات اختراقها لاقتصادات الدول، وتحكمها المتزايد في حركية المبادلات الدولية، وحفزها لاستنباط آليات جديدة ومناهج متجددة في علاقات التبادل والتعاون الدوليين، كآلية «التعاون اللاممركز»، وظاهرة «نظام الإنتاج المحلي».

إن مجمل هذه التطورات الجيو ـ اقتصادية أصبحت تشرط جهود التنمية الوطنية، وتجعل من الإطار الجهوي في مجال التنمية الشاملة عاملاً حاسماً في كسب الرهان التنموي الديمقراطي. وفضلاً عن ذلك، فإن التحول الذي يطاول دور الدولة ـ في ظل شروط العولمة ـ المتمثل بالانتقال من دور «المهيمن» في المنظور الكنزي التقليدي، أو دور «المستقيل» في المنظور الليبرالي الجديد، إلى دور «الشريك» الذي يتقاسم ويتكامل في أدائه مع المجتمع وقواه الإنتاجية، يجعل من الخيار الجهوي، في سياق التنمية، خياراً حيوياً حاكماً لمسلسل التنمية الشاملة.

ثالث الاعتبارات؛ ضرورة استيعاب أهمية «الاقتصاد الجهوي» المرتبط بظاهرة بزوغ «جهات رائدة» قائدة لدينامية التطور الاقتصادي الوطني. ويكمن التحول العميق المرتبط بنهوض المجال الجهوي، كرافعة تنموية فاعلة، في معطيين جديدين: أحدهما، اقتصادي يشير إلى أن مصير ما هو جهوي ليس مجرد انعكاس لما هو وطني، بل قد يكون لمميزاته الذاتية المجالية والاقتصادية دور هام في النهوض الاقتصادي؛ ثانيهما، تنظيمي ـ تدبيري يرتبط بمفهوم «الحكامة الجيدة» المشكّلة عنواناً لـ «الشخصية الجهوية»، التي تعني قدرة مكونات الإنتاج الجهوي على تكريس أنماط من التعاون الداخلي الجهوي، بما يفجر دينامية تنموية متجانسة، في ظل اقتصاد مجالي جديد، يمكن نعته بـ «الاقتصاد الجهوي».

أما القضية الثالثة فتتصل بمسألة إصلاح «منظومة التربية والتكوين» وإعادة تأهيلها، وفي قلبها المدرسة العمومية المغربية. وتشكل ورش الإصلاح التربوي قضية مفصلية في الشأن الوطني، اعتباراً لما تتسم به «منظومة التربية والتكوين» من اختلالات بنيوية، وتعانيه من عجوزات بيداغوجية، وتواجهه من إكراهات وتحديات تتهدد «المنظومة» في ذات رسالتها، ومردوديتها ودورها التكويني ـ التنموي.

ويُفضي التشخيص الدقيق لواقع المنظومة التربوية، بمستوياته البنيوية، والتنظيمية، والبيداغوجية، إلى ضرورة واستعجالية إصلاح وتقويم الاختلالات المتفاقمة، ضمن رؤية استراتيجية ناظمة، عبر فتح وإنجاز ثلاثة أوراش حيوية، تحظى ـ بلا شك ـ بالأولوية في منظور ومقاربة التقويم التربوي ـ التعليمي.

أولى هذه الأوراش، تتعلق بإرساء دعائم الحكامة الجيدة للقطاع التربوي ـ التكويني. إذ إن ترشيد قيادة القطاع التربوي ـ التكويني وتحديثها، من خلال إعادة النظر في مناهج وطرائق تدبيره، يشكلان في نظرنا المدخل الضروري الذي ينبغي ارتياده. فلا مندوحة إذاً من اعتبار الإصلاح الهيكلي للإدارة التربوية المركزية، في اتجاه العمل على إجراء تحديث عميق لبنيتها، ومباشرة تطوير شامل لمناهج عملها، وإعادة هيكلة عميقة لمنظومتها الإدارية والتنظيمية؛ مقدمة ضرورية لإصلاح وتقويم المنظومة التربوية.

ثاني هذه الأوراش، يتصل بتجويد العملية التربوية ـ التعليمية: فحق المواطن المغربي في مدرسة عمومية، بمواصفات الجودة ومعايير المردودية الداخلية والخارجية، يستدعي إصلاحاً بيداغوجياً شاملاً، تتعبأ في مجهود تفعيله كل الأطراف المعنية بتطوير وتحديث التعليم العمومي؛ وهي أطراف الدولة والمجتمع ومختلف الفاعلين التربويين. ذلك أن رهانات تقويم أوضاع المدرسة العمومية ليست فقط تعليمية وبيداغوجية، بل هي رهانات سياسية ومجتمعية بامتياز.

إن الأمر يتعلق، فعلاً، بإحداث نقلة معتبرة في دور المدرسة العمومية وأدائها، تنتقل بها من مفهوم المؤسسة التربوية التقليدية، إلى مؤسسة تربوية عمومية حديثة، تلتزم بأهداف الجودة والحكامة والمردودية، تحقيقاً لمتطلبات التنمية ومقتضيات التطور والتقدم.

وفي ظل الشروط والتحولات المفهوماتية الجارية، فقد بات معلوماً ومستقراً في «عصر التربية للجميع»، أن واجب الدولة في المجال التربوي لم يعد مقتصراً على توفير «مقعد مدرسي لكل متعلم» وحسب، بل أصبح واجبها منصباً على توفير «مقعد بيداغوجي». كما أن مفهوم التربية والتعليم لم يعد منصبّاً على مفهوم «الخدمة الاجتماعية» التي تعمل الدولة على توفيرها لمواطنيها وحسب، بل تحول إلى مفهوم «عملية استثمارية، تنموية، منظمة وشاملة»، تروم «بناء الإنسان المتكامل، وتسعى إلى خدمة المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية».

ثالث هذه الأوراش، يروم تحقيق الملاءمة بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي: فقد بات مستقراً في تجارب الأقطار الناهضة في عالمنا المعاصر، أن التربية والتشغيل صنوان متلازمان في

مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وفي سياق هذا التطور العلائقي، أضحت مردودية التربية لصيقة بالتأهيل لعالم الشغل، كما أصبح التشغيل أكبر محفز على التربية.

وقد ازدادت هذه العلاقة الجدلية بين التربية والشغل تعقيداً ورسوخاً منذ أن اكتسحت العولمةُ الاقتصاداتِ الوطنيةَ، وأصبح الانخراط في دينامية الاقتصاد العالمي بعداً جديداً مندمجاً ومؤثراً في هذه العلاقة. وبذلك غدت التربية الجيدة للجميع معبراً سالكاً وحاسماً نحو الشغل؛ بها ينمو حظ المكوّن في الحصول على فرصة الشغل، ويتعزز بها حظ المستثمر في كسب رهان الإنتاجية الاقتصادية، وهو ما يدعونا إلى القول بضرورة إقامة شراكة مؤسساتية بين المؤسسة التكوينية والمقاولة الإنتاجية.

- ٣ -

إن أهمية وحيوية الهواجس والانشغالات ذات الطابع القطري، لا ينبغي أن تكون مبرراً للانكفاء على الذات الوطنية، ولا مطيةً للتقوقع في المربع المحلي، وإدارة الظهر لما يجري من مخاضات وتحولات على الصعيد الجهوي القومي والإقليمي بصفة خاصة.

ولقد تفشت ظاهرة الانكفاء على الذات القطرية في ظل ما تكشف عنه «الربيع العربي» من احتقان الهويات، وتنافر المذهبيات، ما أفضى بنخب سياسية وفكرية إلى تجاهل واقع التفاعلات العضوية وديناميتها الحاصلة ما بين المجال الوطني ومحيطه الجهوي، الإقليمي والدولي... إن الارتباك في مسارات «الانتقال الديمقراطي» في عدد من الأقطار العربية التي اجتاحتها عواصف «الربيع العربي» من جهة، وتحول بعض «الثورات الربيعية» إلى ثورات مضادة، والتي ما انفكت تجر في ركبها الاضطراب الأهلي والتناحر المذهبي والانهيار الاقتصادي والتدهور الاجتماعي من جهة أخرى، قد زجّا بوعي عدد من الفاعلين السياسيين والنشطاء الثقافيين في دائرة التنكر لمنظومة الروابط التاريخية والثقافية والجيواقتصادية القومية والإقليمية، والتبرم من مسؤولية التضامن والتكافل، والتجاهل لواقع التفاعل والتواصل. وبالفعل، فإن دقة المرحلة التاريخية الجارية، بما يطبعها من مخاضات عسيرة، قد أربكت الرؤية، وعطلت البوصلة، وحفزت ميولات الانكفاء على الذات القطرية، والانزواء في مربع الجغرافيا المحلية.

وتشكل هذه الأزمة العصيبة، ذات الطابع التاريخي، امتحاناً عسيراً للحركة التقدمية ومكوناتها السياسية الحية، لجهة دورها الفكري والنضالي في استعادة الوعي وإنعاش الروح واستملاك البوصلة، بلوغاً إلى توفير شروط احتواء الارتباك والنكسة، وتقويم المسار ليأخذ اتجاهه القويم، اتجاه تعزيز الانتقال الديمقراطي وتفعيل قيم الحرية والعدالة والتقدم، في ظل سيادة القانون الذي ينظم ممارسة هذه القيم النبيلة، ويحمي رسوخها.

في هذا المضمار، فإن عدم الارتهان لما هو ظرفي، واستحضار ما هو استراتيجي في العلاقة مع المحيط الجهوي الإقليمي والقومي، ينبغي أن يحتلا حيزاً وافراً في مساحة الوعي السليم بمتطلبات

التعاطي مع تحديات المرحلة، وبمستلزمات التحكم في مخاضاتها السياسية والجيوسياسية. وفي هذا الاتجاه، فإن قدر الحركة التقدمية، الوطنية المغربية هو المزيد من التعلق بثوابت التضامن والتفاعل مع المحيط المغاربي، والمجال العربي من جانب، وتعزيز الدعم والمؤازرة للشعب الفلسطيني من جانب آخر.

غير أن ترسيخ التشبث بثوابت التضامن والتكافل مع المحيط الجهوي، المغاربي والعربي والفلسطيني، لا يُلغي البتة تجديد النظر في المقاربات والمسالك، وتقويم العمل بأساسيات المشاريع والالتزامات، أخذاً بعين الاعتبار مستجدات الأوضاع المغاربية والعربية والفلسطينية، في شروط المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي برمته.

وفي هذا الإطار، تظل قضايا استئناف مسيرة «الاتحاد المغاربي»، وإعادة بناء التضامن العربي، وتأجيج جذوة التضامن مع الشعب الفلسطيني، موضوع انشغال ونضال الحركة التقدمية، الوطنية المغربية.

في ما يتعلق بقضية «الاتحاد المغاربي»، لم يُلحق تعثر مسيرته، منذ تجميد انعقاد الدورة السابعة لمجلس رئاسته، ضرراً بليغاً بمشروع «الوحدة المغاربية» وحسب، بل أصاب ضرره جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل قطر من أقطاره الخمسة.

بيد أن «حالة اللامغرب»، في ظل التحديات الجديدة والمخاطر المحدقة، أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لأمن المنطقة المغاربية واستقرارها. فإلى جانب التحدي الأمني الذي تغذيه الظاهرة الإرهابية المستشرية في العديد من مناطقه وتخومه؛ هناك التحدي الاقتصادي الجديد الذي تواجهه دول الإقليم، في ظل ارتدادات الأزمة الاقتصادية الغربية وانعكاساتها، منذ عام ٢٠٠٨، إضافة إلى التحدي البيئي الذي يهدد بتصحير أراضي بلدان «الاتحاد»، والتحدي الجيو - سياسي الذي تمثله العلاقات غير المتكافئة مع الجوار الأوروبي، في ظل غياب كتلة مغاربية مندمجة، قادرة على توفير قدرة تفاوضية وازنة، من شأنها إعادة التوازن وتحقيق التكافؤ مع «الاتحاد الأوروبي».

في حين، إن من شأن استئناف مسيرة «الاتحاد المغاربي»، عبر تقويم «ميثاقه» وتأهيل مؤسساته وتكييف برامجه؛ فتح آفاق واعدة في وجه أقطاره الخمسة، في مقدمها: توفير حظوظ الانخراط في مسلسل التحولات العالمية الكبرى الجارية، وفي صدارتها التحول الطاقي، و«الثورة الرقمية»، ورفع مستوى التعاون مع فرقاء المجال المتوسطي لإنجاز المشاريع المهيكلة، ذات الفاعلية التنموية القصوى.

على صعيد آخر، إن إعادة بناء التضامن العربي تمليه حقائق ومعطيات فشل «النظام العربي»، وعقم مؤسساته المهيكلة، وهشاشة بنياته التضامنية؛ كما تكشَّف ذلك واضحاً صارخاً، خلال وعقب أحداث «الربيع العربي».

وإزاء ما بات يطبع الوضع العربي من تقهقر نحو مربع الصراعات الطائفية والتناحرات الأهلية، تغذيها أجندات سياسية ماكرة، وتؤججها تحالفات، داخلية وخارجية، هجينة، محكومة بمنطق التجزيء والتقسيم، لا بهاجس التأليف والتجميع؛ تصبح مسألة إعادة الارتباط بتطلعات ومطامح شعوب «الربيع العربي» أولوية الأولويات في وعي وفعل القوى السياسية الحية، التقدمية والديمقراطية، سواء منها المنخرطة في خضم «الثورات العربية» أو الحريصة على أمن الأقطار العربية.

وتنبني هذه الأولوية الحيوية على مقتضى الالتزام بتوجهات رشيدة، كفيلة بالتدبير العقلاني لمرحلة الانتقال السياسي.

أول هذه التوجهات، إعادة الاعتبار لقيمة الحوار والتوافق، من أجل احتواء دينامية التنازع والتصارع. ففي مناخ الحوار والبحث عن التوافقات الممكنة، يمكن تجاوز حدة الخلافات الفكرية والمذهبية والسياسية.

ثاني التوجهات، يقوم على الأخذ بخيار «الديمقراطية التشاركية» التي تنطوي على إمكان قيام نظم ديمقراطية مستقرة في المجتمعات المنقسمة على نفسها سياسياً أو عرقياً أو مذهبياً.

ثالث التوجهات، وينصب على ضرورة احتواء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتدهورة التي تغذي الاحتقان السياسي وتؤججه.

رابع التوجهات، ويقوم على جعل مواجهة آفة الإرهاب المتفاحش، أسبقية الأسبقيات. لكن مواجهة الإرهاب وقطع دابره لا يتمان بوسائل القوة العسكرية وحدها، بلغت ما بلغت من عنفوان وضراوة، بل إن مواجهة الإرهاب تقتضي تعبئة فكرية وسياسية مجتمعية شاملة، وخطة إقليمية مندمجة، انطلاقاً من قناعة جماعية راسخة، قوامها أن الإرهاب فكراً وثقافة وممارسة، لا تحكمه عقيدة، ولا تزعه «رسالة»، ولا يحتويه منطق، ولا تؤطره إنسانية.

وتشكل، أخيراً، قضية تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني، واستعادة زخم مناصرته ودعمه، ثابتاً أساسياً من ثوابت التضامن القومي.

ففي خضم العاصفة الهوجاء التي تكتسح المجال الإقليمي العربي، تراجع الاهتمام بالقضية المركزية في ضمير ومخيال البلدان العربية، لتحتل مكانة الصدارة، بديلاً منها، قضايا إقليمية أخرى، يختلط في الانشغال الحاد بها ما هو طائفي بما هو جيوسياسي. وفي سياق المواقف الشاذة المرتبطة بهذا المعطى الإقليمي «الطارئ»، أخذت تتشكل تحالفات هجينة، غير متجانسة مع الرؤية الاستراتيجية لأهداف «الأمن القومي العربي» وشروطه ومقتضياته.

هذا، في الوقت الذي يستفحل فيه الطغيان الإسرائيلي، ويتفاحش إمعانه في اضطهاد الشعب الفلسطيني وإذلاله في الضفة والقطاع وابتلاع المزيد من أرضه، ضداً على كل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وانتهاكاً لكل الحقوق الإنسانية الأساسية التي ضمنتها العهود والمواثيق الدولية.

وتزداد الحالة الفلسطينية شدة وحراجة بفعل واقع التصدع الحاصل في حركة التحرر الوطني الفلسطيني بين جناحيها الأكثر تمثيلية: حركة «فتح» وحركة «حماس». وفي مواجهة هذا الثالوث من المضاعفات السلبية على القضية الفلسطينية، تبدو الخيارات المتاحة أمام حركة التحرر الفلسطينية محدودة، ولكنها حاسمة. أولها خيار استعادة «منظمة التحرير الفلسطينية» لدورها القيادي في معركة التحرير الفلسطينية. وينطوي هذا الخيار الحيوي على تغليب منطق التحرير ونهجه على منطق وآليات التموقع الميداني من جانب، وإعطاء الأولوية لـ «الوحدة الكفاحية»، بدل التركيز على زمام السلطة المجالية من جانب آخر. ثاني الخيارات، هو خيار تعزيز استقلالية القرار الفلسطيني وتقوية مناعته، في ظل عاصفة التجاذبات الجامحة، والاستقطابات المنفلتة التي تطبع الظرفية العربية والإقليمية القائمة. ثالث الخيارات، ويحيل على ضرورة تعزيز الترابط الجدلي ما بين النضال السياسي والدبلوماسي الذي حقق مكاسب هامة للشعب الفلسطيني، لجهة الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية من جانب، وإذكاء روح المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة، وتوسيع دوائرها من جانب آخر.

وفي كل الأحوال، فإن طيَّ صفحة الانقسام الفلسطيني - الذي طال أمده، وبناء جبهة فلسطينية متراصة، في إطار استراتيجية وطنية متجددة للتحرير، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تتكامل وتتقاطع في سياقها أصناف المقاومة للاحتلال، المدنية منها والسياسية - إنما يسائل اليوم بكل قوة وحزم كل فصائل حركة التحرر الفلسطيني دونما استثناء.

مقدمة

تتناول فصول هذا الكتاب قراءة استكناهية، نقدية لثالوث من التجارب والقضايا والمواقف التي تؤطر المسار التاريخي، والانشغال السياسي، والموقف النضالي، لفواعل وأطراف أساسية في الحركة التقدمية الوطنية بالمغرب.

- ١ -

الشق الأول من هذا الثالوث، ينصبّ على إجراء قراءة توليفية، نقدية لتجربة فاعلين هامين، حيويين من فواعل الحركة التقدمية الوطنية المغربية، وهما «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» و«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، اللذان - وإن حظيا ببعض الاهتمامات «الأكاديمية» - ظل العديد من جوانب مسارهما وتجربتهما خارج دائرة هذه الاهتمامات والمقاربات. ويحوي القسم الأول من الكتاب قراءةً وشهاداتٍ تروم استيعاب معطيات، واستقراء تناقضات كيَّفت المسار والنضال لهذين الفاعلين الهامين من فواعل الحركة التقدمية المغربية.

أما الشق الثاني من الثالوث، فإنه يتناول بعضاً من القضايا الوطنية المفصلية التي استقطبت على الدوام اهتمام الحركة التقدمية الوطنية المغربية، واستحوذت على قدر غير يسير من نضالها، وهي القضايا التي تتصل بـ «الوحدة الترابية» و«الحكامة الترابية» و«التربية والتكوين». وقد خصصنا القسم الثاني من الكتاب لتناول هذه القضايا في سياقاتها التاريخية، ومساءلاتها الراهنية.

أما الشق الثالث، فإنه يصيغ قراءةً، ويترجم مواقفَ، إزاء قضايا إقليمية وجهوية حيوية، ظلت - ولا تزال - تشكل موضوع انشغالات محورية في فكر وعمل الحركة التقدمية، الوطنية المغربية، بمختلف مكوناتها. ويتعلق الأمر بقضايا ومواقف اتصلت وتتصل بقوة التفاعل، وشدة التلاحم مع دائرة الجوار المغاربي، ومجال الترابط والتواصل الثقافي - الحضري، العربي - الإسلامي، وعمق التضامن، بل رسوخ التلاحم مع قضية الشعب الفلسطيني. ويتناول

القسم الثالث والأخير من الكتاب قراءة راهنية، ومقاربة نقدية لتطورات الأوضاع في هذه المجالات، الإقليمية والجهوية، الحيوية بالنسبة إلى المغرب، ومحيطه الجيوسياسي.

وتقوم مقاربتنا العامة، في تناول هذه القضايا والمواقف، على شهاداتٍ وآراء من خضم الحدث، تحاول وضع القارئ في صورة أحداث جسام، وتفاعلات عظام، كيَّفت مسار الحركة التقدمية في أبعادها «الاتحادية» و«الطلابية» و«اليسارية»، كما أطَّرت منظور بعض من فواعلها الميدانية، دون أن تحظى بعناية الاستحضار والاعتبار، في سياق تأمل المسار في جوانب فكره وميادين نضاله، وكذا استخلاص دروسه.

واعتباراً لقابلية «الشهادات» للتأرجح، في الغالب الأعم، ما بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي، فقد حرصنا على التقيد بإطار منهجي لتأمين قدر كبير من الدقة والموضوعية في تناول الوقائع والأحداث، تجنباً للسقوط في شرك الذاتية المفرطة في قراءة المسارات، ومقاربة المواقف، وتأويل دلالاتها ومغازيها.

- ٢ -

وفي هذا الاتجاه يتعين التذكير بثلاث ملاحظات منهجية، قيدية، حاولنا التقيد بها في صياغة «شهاداتنا» على الحقبة الزمنية، التي شاءت الأقدار أن ننغمر في بعض أحداثها ووقائعها.

أولى هذه الملاحظات وتنصب على ضرورة مغالبة الميولات الذاتية في «أدب الشهادات» كما أصبح متداولاً في عدد من المنابر الإعلامية. وفي هذا الصدد، فإننا لا نُذيع سراً إذا ألمحنا أننا نتبرم من الخوض في حديث «المذكرات» الشخصانية، و«الشهادات» الفردانية التي تعج بها الفضاءات الإعلامية، والصحفية منها خاصة، لما بات يشوب بعضاً منها من تضخيم مُفرط لأحداث ووقائع سياسية، وطنية أو حزبية، أو من تأويل مغرض لمواقف وأدوار شخصانية، أو من تسطير لـ «أمجاد» فردية، لا تسندها بطولات نضالية موصوفة.

ومصدر التبرم من الانخراط في «زخم» هذا النموذج من «المذكرات» أن الأخير يغرق في الابتعاد عن شروط الدقة في الرواية، والموضوعية في سرد الحدث، والتجرد في تناول مأتاه ومغزاه، ويقع بالتالي في شرك الذاتية المفرطة التي لا توفر إمكانية قراءة «تاريخية» لوقائع وأحداث المرحلة التاريخية، موضوع «المذكرات».

ثانيتها، وتتعلق بما هو جدير بالإشارة إلى أن ما يهم قارئ «الشهادات»، باعتبارها توثيقاً لوقائع وأحداث، كان الفاعل السياسي أو المجتمعي مساهماً في حدوثها أو شاهداً على وقوعها، هو ما تنطوي عليه من إفادة أو إنارة في استكناه واستفهام الحدث التاريخي، في شروطه الموضوعية والذاتية، وفي مدلوله السياسي والمجتمعي. وهو الأمر الذي يطوِّق عنق «أبطال» الحدث، وهم يوثقون دورهم في صنعه أو الشهادة على وقوعه، بمسؤولية «نقل» تجربتهم وخبرتهم إلى قارئيهم

بكثير من الحيطة والحذر، طالما أن الميولات الشخصانية والعوامل الذاتية تظل فاعلة، بل جارفة أحياناً، في الدفع نحو استثمار «أمجاد» الماضي لفائدة الحاضر[1].

ثالثها، ومهما يكن من أمر علاقة الماضي بالحاضر في وعي ومسار الفاعل السياسي أو المجتمعي، فإن «حصيلة» مشاركته في صنع الحدث الوطني أو الحزبي أو المجتمعي، تظل خاضعة لمجهر التاريخ، طالما أنها لا تشكل «متحصلاً» منعزلاً، لجهة الإيجاب أو السلب، بل هي جزء من كل، وحلقة في سلسلة: فالتاريخ لا يصنعه الأفراد وحدهم، بلغ ما بلغ شأنهم، بل تصنعه الشعوب والجماعات[2]، في سياق توافر شروط التفاعل ما بين مكوناتها المتعددة: المكوّن النخبوي، والمكون المجتمعي، والمكون الحركي.

كما إن الحكم التاريخي على «حصيلة» مشاركة الفاعل السياسي أو المجتمعي في صنع هذا الحدث أو ذاك، إنما يقوم على تقدير دوره في نسق الشروط المختلفة، الذاتية منها والموضوعية، المحددة للمرحلة التاريخية، المؤطرة لـ «حصيلة» الفاعلين فيها.

وعلى قاعدة هذه الاحترازات المنهجية، نعتزمُ الإدلاء، في ما يأتي من صفحات، بـ «شهادات»، ونعبرُ عن «مواقف»، ارتبطت بوقائع وأحداث، طلابية وحزبية، ووطنية، أمست اليوم موضوع «مذكرات» و«قراءات»، غالباً ما تخونها الدقة في الرواية، وتعوزها الحيادية في الاستذكار... وقد حرصنا أيّما حرص، في استذكار وإعادة قراءة هذه الأحداث والوقائع، على وضعها في سياقاتها الزمنية، ببعديها الوطني والقطاعي من جهة، وعلى تجنب الخوض في تقييمها، تحسباً لما تنطوي عليه عملية التقييم من مخاطر السقوط في شرك الذاتية المفرطة من جهة ثانية، وعلى التزام جانب الإيجابية في القول، والموضوعية في الحكم، إيماناً بأهمية استثمار مخزون ذاكرة الماضي في ترشيد مجهود الحاضر، وتشكيل رؤية المستقبل من جهة ثالثة.

---

(١) تسقط بعض أدبيات «المذكرات» الرائجة في شرك أسطورة «رجل العناية الإلهية» الذي بفضله يتمّ تحقيق المعجزات، وبدونه تحلّ الملمات.

(٢) مفهوم «الجماعات» المنوّه به هنا ليس مفهوم «الغوغاء» (Les Foules) كما بسّطه كوستاف لوبون في دراسته «سيكولوجية الغوغاء»، وهو مفهوم قائم على «الشعار الصرف، البسيط»، الخالي من كل «تفكير أو دليل»، بل المقصود هو الإطار الجمعي، المعقلن، المؤطّر بمشروع مجتمعي، يحظى بدعم واعٍ من «الجماعة»، ويستند إلى انخراطها في تحقيقه. انظر: Gustave Le Bon, *Psychologie des foules* (Paris: Alcan, 1895).

القسم الأول

شهادات وآراء خارج القيد

الفصل الأول

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: مسيرة نضال ومحطات اختبار

عندما يتطرق الحديث إلى حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (ا.ش.ق.ش)، سليل «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، فإن ذلك يحيي في الذاكرة الفردية والجمعية، رصيداً زاخراً من الكفاحات والتضحيات والإنجازات التي ساهمت في صياغة ملامح المغرب الحديث، الناهض، المنخرط في مسيرة التحديث والديمقراطية والتنمية والتقدم.

ويشكل دور «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» في دعم مسيرة الحركة الطلابية وإثرائها، في إطار «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، إحدى المساهمات الوطنية الهامة لهذا الحزب الوطني التقدمي العتيد.

فبفضل سهره الدائم على إمداد الحركة الطلابية المغربية بمناضلين وأطر شابة، متشبعة بالمبادئ الوطنية الراسخة، وبالقيم النضالية السامية، القائمة على التضحية ونكران الذات ـ تمكن «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، من ترسيخ حسه الوطني، وتعزيز طابعه الجماهيري، وتمتين خطه التقدمي.

وقد تشارك «الاتحاد الاشتراكي»، في تعزيز دور المنظمة الطلابية، مع حزب تقدمي آخر، هو الحزب الشيوعي المغربي الذي أصبح فيما بعد «حزب التحرر والاشتراكية» (١٩٦٨)، ثم حزب «التقدم والاشتراكية» (١٩٧٤). وبفضل هذه «الشراكة» المؤسسة على منهجية ديمقراطية، في دعم مسيرة الحركة الطلابية المغربية وتعزيزها، ترسخ الخط الوطني، التقدمي للمنظمة الطلابية، واتسع نطاقها الجماهيري، وامتد إشعاعها النضالي.

وفي هذا المضمار، كان التزام صاحب هذه الشهادة في إطار شبيبة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، هو المدخل الطبيعي لنشاطه ونضاله في إطار «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، وذلك بكيفية تنظيمية، ممنهجة، منذ سنة ١٩٦٤.

أولاً: جدلية الخاص والعام في تشكل وعي وطني

ويبدو لنا، ونحن نعتصر الذاكرة، ونتأمل المسار، أن التزامنا السياسي كان ثمرة ملابسات وطنية، ونتيجة فعاليات «نضالية»، اختمرت مفاعليهما في الوعي الباطني الطفولي منذ منعطف ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

وتحضرنا هنا ثلاث وقائع كان لها الأثر العميق في تَشكل وعي «سياسي» مبكر. أولى هذه الوقائع تعود إلى نهاية سنة ١٩٥٢ ـ وهي الفترة التي ختمنا فيها حفظ القرآن الكريم في «مسيد» (كُتّاب) باب دكالة بمراكش ـ حينما أخبرنا فقيه «المسيد»، تغمده الله برحمته، بالاستعداد لحفل «تكريم»، يقيمه الباشا الكَلاوي سنوياً ـ الحاكم المخزني التقليدي لمدينة مراكش ونواحيها ـ لفائدة تلاميذ المدارس القرآنية الذين يختمون «سلكات القرآن»، ويحفظونه عن ظهر قلب. وقد كان هذا «التكريم» مثار منافسة بين «فقهاء» المدارس القرآنية المراكشية في مجال تقديم «مرشح» لهم من تلاميذ «المسيد».

ولعل ذلك ما دفع فقيه «المسيد» الذي كنا نتابع فيه حفظ القرآن الكريم، إلى اقتراحنا لإمامة المصلين في العشر الأواخر من شهر رمضان بمسجد «باب دكالة» ـ ونحن ابن تسع سنوات ـ وذلك إظهاراً وإشهاراً لملكة تلميذه المرشح إلى حفل «تكريم» الباشا الكَلاوي.

وفعلاً، ففي يوم جمعة، بعد الظهر، عُجَّ بيت العائلة بجمع من «فقهاء المسايد» ـ على رأسهم مدرسنا ـ وبعدد من ضيوف الجيرة، في انتظار مقدم مبعوثي الباشا الكَلاوي. وبعد صلاة العصر، حضر مبعوثا الباشا، وهما مخزنيان يقودان حصاناً أسود مُسرجاً، ما لبثا أن وضعانا فوق صهوته، وسار الجميع في ركب تظاهري حاشد من بيت العائلة إلى ضريح «سيدي بن العباس»، أحد «رجالات» مراكش الصالحين.

وبعد زيارة الضريح وقراءة آيات من الذكر الحكيم، وترديد «دعوات» ابتهالية، طفق الركب عائداً، بالوتيرة والطقوس نفسها إلى البيت، حيث تفرق الجمع. وخلال مسيرة الركب، ذهاباً وإياباً، كانت «الغرامات» تتهاطل على بسيط «اللوحة القرآنية» التي كنا نحملها، ونحن على صهوة الحصان الذي يقوده المخزنيان. وكلما امتلأ بسيط «اللوحة» بالأوراق النقدية المهداة من الجمهور المساير للركب، كان «الفقيه» يجمعها ويضعها في «قُب» جلبابه، إذ كانت حصيلة الركب من «الغرامات» هي مكافأته على جهده في تلقين تلميذه حفظ القرآن الكريم.

وهكذا، فقد كانت هذه الواقعة التي رسخت في الذاكرة، أول إطلالة طفولية على عالم السلطة الباشوية، الكلاوية، التي كانت الفرائص ترتعد لمجرد ذكرها.

أما الواقعة الثانية التي استقرت في الوعي الباطني، فهي واقعة تنصيب السلطان «بن عرفة» بمراكش، عقب نفي محمد الخامس في آب/ أغسطس ١٩٥٣. ففي صبيحة ذلك اليوم المشؤوم اكتسح رجال الباشا الكَلاوي (من قبيلة كَلاوة) المدججين بالبنادق والعصي، الأحياء والدروب في

مدينة مراكش، زارعين الرعب والفزع بين ساكنتها. وقد تعرضنا للضرب المبرح من قبل اثنين من هؤلاء الغرباء في أحد منعطفات «دريبة» سكنانا، حينما لم نتمكن من الاستجابة الفورية لأمرهما بالتوقف، إذ كنا على ظهر دراجة هوائية معطوبة الفرامل.

أما الواقعة الثالثة، فقد جرت في ربيع عام ١٩٥٥، في ظل تصاعد وتيرة التظاهرات الشعبية، وتزايد أصناف المقاومات العفوية: فقد خرج كمٌّ من الشباب ورجال الحي في تظاهرة خاطفة، إذ كانت المدينة خاضعة لقرار وإجراءات «منع التجوال»، جالت «سويقة باب دكالة»، ثم تفرقت قبل أن تتدخل قوات «لا ليجيو» (La Légion) الفرنسية التي كانت دورياتها تجوب الشوارع السالكة بين الحين والآخر.

وفي حمأة الحماس والتحفز الذي أعقب التظاهرة الخاطفة، قررت ثلة من شباب الحي القيام بأعمال «فدائية» سريعة، فقمنا بقطع عدد من أسلاك الهاتف العمومي بـ«سويقة الحي»، مستعملين «مقالع» تقليدية، وأضرمنا النار في دُكَّانين لبيع الملابس التقليدية، كانا في ملكية مواطنين يهوديين، معروفين بـ«عمالتهما» للسلطات الباشوية الكَلاوية.

ولدى القيام بإضرام النار وتصاعد ألسنة اللهب، فوجئنا بدورية «لا ليجيو» قادمة من الخلف، على متن سيارة «دجيب»، شرع جنودها في إطلاق النار بالرشاشات، بشكل عشوائي، في اتجاه امتداد شارع «السويقة». وقد تمكنا من التشتت والفرار عبر دروب الحي المتقاربة، حيث اختفينا عن الأنظار، إلى حين إطفاء الحريق وانسحاب جنود الدورية.

لكن مفاجأة حزينة كانت تنتظرنا: فقد اكتشفنا جثة هامدة لفتاة في مقتبل العمر، ممدودة على الأرض، في مدخل «الدرب». فقد أصيبت الفتاة التي كانت تحمل خشبة الخبز إلى «الفران» (الفُرن العمومي) برصاصات طائشة من رشاشات «لاليجو»، أثناء إطلاقهم النار عشوائياً... وقد أحدث مشهد الجثة الهامدة لفتاة بريئة، هزة عنيفة في نفوسنا، كما عمقت مشاعر الكراهية، وأججت دوافع المقاومة لدى مواطني الحي العزَّل. وقد أفضت بنا هذه الحادثة إلى إعلان «تمردنا» على مواصلة الدراسة في «المدرسة الفرنسية» التي كنا التحقنا بها، عقب تخرجنا من «المسيد»، وقضينا نحو ثمانية أشهر عاطلين من الدراسة، إلى أن التحقنا، في ربيع سنة ١٩٥٦، بـ«مدرسة حرة» فتحت أبوابها مع إطلالة الاستقلال، وهي «مدرسة الحياة».

أما ظروف الالتحاق بموكب الشباب الوطني فتعود إلى صيف سنة ١٩٥٧، حيث تم اعتمادنا من طرف مداومة «مكتب المقاومة»، بمراكش للمشاركة في مخيم شبابي ضم عدداً مختاراً من شباب المدارس الابتدائية، بمقياس نباهتهم الدراسية، تم تنظميه في ضيعة زيتون، بضاحية مراكش.

وعلى مدى يومين أو ثلاثة، تم إلقاء عدد من العروض، من طرف شخصيات وطنية، في مادة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، وفي مادة بناء الاستقلال ومتطلباته، لم نستطع استيعاب جلها. ونتذكر في هذا الصدد أن من بين العروض الملقاة في اليوم الأخير من مدة «المخيم»، كان عرض

بيداغوجي مبسط، في متناول الفهم والاستيعاب، ألقاه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، بصفته شخصية حكومية رسمية، تحت ظل شجرة زيتون باسقة الغصون.

وتشاء الأقدار أن يتجدد الاتصال، ثم يتكرس التواصل مع بوعبيد، ابتداءً من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، وذلك في سياق متابعته ورعايته لنضال المنظمة الطلابية. وتحضرنا في هذا المضمار وقائع لحظات نضالية مفصلية، في مسار هذا التواصل النضالي معه، كان لها أعمق الأثر في مسيرتنا النضالية.

أولى هذه اللحظات، تعود إلى خريف سنة ١٩٦٩، في غمرة انعقاد المؤتمر الثالث عشر «للاتحاد الوطني لطلبة المغرب». فقد اجتمع الفصيل الطلابي الاتحادي، على هامش ذلك المؤتمر، لانتخاب مرشحهم لرئاسة المنظمة الطلابية، كما جرت العادة بذلك. وبعد مناقشات مستفيضة، استقر رأي الطلاب الاتحاديين كافة على ترشيحنا لمهمة رئاسة المنظمة... وهو ما اعتذرنا عنه بإصرار، نظراً إلى وضعيتنا الوظيفية الجديدة، وهي وضعية «مدرس مساعد» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (السنة الدراسية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩). وأمام إصرار الطلبة الاتحاديين على اقتراحهم، وإصرارنا على الاعتذار عن قبول الاقتراح، لاحت بوادر أزمة في إنهاء أشغال مؤتمر «ا.و.ط.م.»، طالما أن اجتماع الفصيل الطلابي الاتحادي ـ الذي يشكل الأغلبية في المؤتمر الثالث عشر لـ «ا.و.ط.م.» ـ لم يتمكن من تقديم اقتراحه بشأن رئاسة المنظمة الطلابية.

بيد أن المرحوم بادر بدعوتنا إلى بيته، مساء يوم انعقاد الجلسة العمومية لمؤتمر «ا.و.ط.م.» للشروع في انتخاب مؤسساته، وبادرنا بالقول: «أعرف أنك مناضل نشيط في الحركة الطلابية، ومناضل ملتزم بالحزب، فما عليك إلا الامتثال لقرار إخوانك الطلبة الاتحاديين». وعندما هممنا بتفسير حيثيات اعتذارنا، قاطعنا بقول صارم: «الامتثال أولاً، والمناقشة فيما بعد...». وهكذا خرجنا من بيته ونحن ملتزمون بقرار الترشح إلى رئاسة المنظمة الطلابية.

ثاني هذه اللحظات، وتتمثل بموقف الدعم اللامحدود الذي تلقيناه من المرحوم، على امتداد رئاستنا للمنظمة الطلابية. ومن آيات هذا الدعم، **أولاً**، دوره في تذليل الصعوبات الداخلية التي كانت المنظمة الطلابية تواجهها من قبل «الجناح النقابي» في المكتب السياسي لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وهو الجناح الذي كان يعتبر القيادة الجديدة لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، المنبثقة من المؤتمر ١٣ لـ «ا.و.ط.م.»، متمردة على رؤيته، لا تأتمر بأوامره، وبالتالي فقد كان يحاول تغذية خلافات، ومشاغبات داخل الصف الطلابي الاتحادي، في اتجاه «لجم» اندفاعه.

ومن آيات الدعم، **ثانياً**، تصدره للدفاع، بقوة وحماس، على المنظمة الطلابية وقيادتها في المحاكمة التي تعرض لها رئيس المنظمة وعدد من مناضليها سنة ١٩٧٠. وما زلنا نذكر أنه جالسنا، في بداية جلسة المحاكمة، ليقترح علينا الإدلاء بمرافعة شاملة، «صريحة وجريئة»، لطرح خلفيات الاعتقال والاتهام والمحاكمة، وبسط مبادئ وأهداف المنظمة الطلابية (ا.و.ط.م.)، وشرح حيثيات نضالاتها، وأسباب احتجاجاتها... وهو ما قمنا به مباشرة بعد مرافعته القوية، المدوية في قاعة المحكمة.

ثالث هذه اللحظات، وتحيل على قيادته للجنة إعادة تنظيم الحزب وتنشيط تنظيماته، ودعم مناضليه. وهي اللجنة التي كانت تضم عدداً من قادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» ومناضليه (محمد لحبابي، المرحوم عمر بنجلون، محمد اليازغي، المرحوم محمد منصور، المرحوم حسن العرج، لحبيب الشرقاوي، محمد الحلوي، محمد الاخصاصي)، وأثمرت أشغالها انعقاد اجتماع ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، الذي مهد لفكرة وخطة لعقد مؤتمر ثالث للحزب خلال سنة ١٩٧٣ ـ وهو المؤتمر الذي لم يتسنَّ عقده، بسبب محنة الاعتقالات التي طالت قادة ومناضلي الحزب في آذار/ مارس ١٩٧٣.

وفي غمرة أشغال هذه اللجنة التي تضمنت العديد من التحركات والتنقلات لزيارة الأقاليم، والاجتماع بالمناضلين الاتحاديين، رافقنا المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في عدد منها، ما أتاح فرصاً ثمينة ـ لصاحب هذه الشهادة ـ من التواصل، والتداول، والتفاعل مع المرحوم حول قضايا الحزب ومستقبله، وحول معضلات مرحلة الاستقلال الوطني وكبواتها، وحول تجربة «الحركة الوطنية» والمسكوت عنه فيها.

وبالعودة إلى مسار الأحداث، فقد أثمر «المخيم» التلاميذي ـ الذي نظمه «مكتب مداومة المقاومة» سنة ١٩٥٧ ـ انخراط عدد كبير من المستفيدين من برنامجه التكويني في نشاط الشباب الوطني وفعالياته، وتجاوب جلهم مع حركة «الانفصال» عن حزب الاستقلال سنة ١٩٥٨ (حركة «الجامعات المستقلة عن حزب الاستقلال»)، ثم مع «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» لدى تأسيسه في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٩.

بيد أن انخراط هذه المجموعة من الشباب بكيفية تنظيمية وانضباطية مسترسلة في حظيرة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» لم يتم إلا في مستهل سنة ١٩٦٤، وهي سنة التحاق عدد من هذه المجموعة بجامعة محمد الخامس بالرباط. وانطلاقاً من هذا التاريخ الذي تزامن مع ظرفية وطنية وحزبية بالغة الدقة والتعقيد، انغمرنا بإرادية وحيوية في سياق المسار الاتحادي، بإنجازاته وهفواته، بانطلاقاته وكبواته.

ومما لا شك فيه فإن القراءة والتأمُّل في تجربة ومسار الحركة السياسية «الاتحادية» ومسارها، وهو المسار الذي ينطلق من تأسيس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» (١٩٥٩)، ويتواصل عبر تجربة «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» (١٩٧٥)، مروراً بالمرحلة الانتقالية في هذا المسار من «الاتحاد الوطني» ـ إلى «الاتحاد الاشتراكي» (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) ـ لَيطرحان ضرورة الاستناد إلى إطار منهجي للمساعدة على فهم تجربة نضالية زاخرة، امتدت على مدى أزيد من نصف قرن.

ويقوم الإطار المنهجي المطلوب على قراءة موضوعية لمستوى تطور العلاقات بين «الاتحاد الوطني» والمؤسسة الملكية من جانب، ومستوى تطور العلاقات الداخلية بين مكونات «الاتحاد الوطني» ذاته من جانب آخر. ذلك أن رصد الجدلية القائمة ما بين هذين المستويين من العلاقات

من جهة، واعتبار شروط الظرفيات الدولية والإقليمية المؤطرة لهما من جهة أخرى، يشكلان قوام الإطار المنهجي المطلوب.

ثانياً: تطور العلاقات بين «الاتحاد الوطني» والمؤسسة الملكية

في ما يتعلق بالمستوى الأول (تطور العلاقات بين «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» والمؤسسة الملكية)، فقد ارتبطت معطياته السياسية بطبيعة التناقضات الجديدة التي تفجرت في مرحلة بناء الاستقلال الوطني. إذ إن تواري التناقض الأساسي بين النظام الاستعماري والحركة الوطنية، غداة إعلان استقلال البلاد (١٩٥٦)، قد فسح في المجال لظهور تناقضات ثانوية بين مختلف مكونات الحركة الوطنية، كان محورها يدور حول مراكز الحكم الجديد، ومفهوم السلطة الوطنية، ومناهج ووسائل بناء الدولة الوطنية الحديثة.

إلا أن العلاقات المتأرجحة بين السلطات الحاكمة والمعارضة السياسية لم تكن ذات طابع ثنائي صرف، بل كان هناك فاعل ثالث، حاضر غير غائب، كامن غير متبرج، مصاحب غير متباعد، وهو «الاستعمار الجديد». والأمر هنا لا يتعلق بـ«فاعل» مُتخيل، من وحي صراع سياسي مؤدلج، بل هو واقع مادي، سياسي واقتصادي وثقافي، طفق مرافقاً، مؤثراً، وأحياناً مؤطراً للعديد من المحطات الحيوية في مسار العلاقات التجاذبية بين السلطة والمعارضة، وهي محطات استكمال بناء الدولة الوطنية، وإرساء مقومات الاقتصاد الوطني، ورسم خطوط المجال الجيوسياسي.

وفي سياق المقاربات التناورية لهذا الفاعل الثالث، يمكن فهم الكثير من المقولات السياسية التي أضحت متداولة، من قبيل الترويج لدور «القوة الثالثة» في الحقل السياسي الوطني، وأطروحة «الاعتماد المتبادل» في المجال الاقتصادي، ودعوى «التثاقف» في الميدان الثقافي، وهي عناوين دالة، راسمة لإطار جديد للعلاقات بين الدولة الكولونيالية والدولة الوطنية، في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد دق هذا الفاعل الثالث «مساميره» في العديد من المؤسسات المغربية، الأمنية والاقتصادية والإدارية، عبر آلاف من رجال الشرطة والأمن والضباط العسكريين، من جهة، وعبر عشرات المئات من المستشارين الفرنسيين القيمين على «المساعدة الفنية» ومن كان يدور في فلكهم من أعوان السلطة وموظفي الإدارة في ظل نظام «الحماية»، من جهة أخرى.

وتحت مظلة «القوة الثالثة»[1]، تم احتواء مطلب إرساء الديمقراطية الذي كان يشكل المرتكز الثاني – بعد مطلب الاستقلال – في أرضية «الميثاق الوطني»، كما تبنته الحركة الوطنية في كانون

(١) أصل فكرة ومشروع «القوة الثالثة» نشأ في لقاء «إيكس ليبان» الذي نظمته حكومة إدغار فور الفرنسية، في أواخر آب/ أغسطس ١٩٥٥، لـ«الاستشارة» بشأن «أزمة المغرب». فدعت إلى جانب ممثّلي «الحركة الوطنية»، «شخصيات مغربية» موالية، قدّمتهم على «أنهم يمثّلون أغلبية المغاربة، مع أنهم في الحقيقة لا يمثّلون إلا أنفسهم، مع ما في ذلك من إخلال بالتوازن على حساب القوى التي تمثّل الرأي العام المغربي». انظر: عبد الرحيم بوعبيد، مذكرات بوعبيد محمد الخامس والأمير مولاي الحسن، ١٩٤٩ ـ ١٩٦١، إعداد عبد اللطيف جبرو (الدار البيضاء: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص ٨٧ ـ ٩٤.

الثاني/ يناير ١٩٤٤، وبالتالي فقد تمت إزاحة قوى التحرير الوطنية عن مركز السلطة الوطنية، لفائدة الوافد السياسي «الطارئ»، وافد «القوة الثالثة».

وقد أفرزت هذه التناقضات الجديدة تصدعات دراماتيكية في كيان الحركة الوطنية، عكسته حركة «الانشقاق»[٢] في صفوف «حزب الاستقلال» سنة ١٩٥٩ من جانب، وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم سنة ١٩٦٠[٣] من جانب ثانٍ، وغياب التوافق الوطني حول مضمون أول دستور بالبلاد سنة ١٩٦٢[٤] من جانب ثالث، وإعلان «حالة الاستثناء» سنة ١٩٦٥[٥] من جانب رابع، واختطاف واغتيال المرحوم المهدي بن بركة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥[٦] من جانب خامس، وغيرها من الأحداث السياسية التي كان لها وقع بليغ على مسيرة التطور السياسي بالبلاد.

ويمكن تحقيب مسار العلاقات السياسية بين المؤسسة الملكية والمعارضة الاتحادية عبر ثلاث مراحل:

١ ـ من «التباعد» إلى «التقارب»

وقد تمخضت دينامية التوترات المتلاحقة في مسار العلاقات بين المؤسسة الملكية وقيادة «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، عن تقاطب حاد داخل صفوف الحركة الوطنية، أفضى إلى استقرار أزمة ثقة بينهما.

---

(٢) كان المرحوم المهدي بن بركة الذي قاد حركة «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، وتشكيل «لجان جهوية مستقلة لحزب الاستقلال» في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، «يرى أن الأمر لا يتعلّق بانشقاق، وإنما بتوضيح وتحويل للمسار (...)، بعد الاصطدام بالرفض القاطع لقادة الحزب (= الاستقلال) للقيام بذلك». انظر: موريس بوتان، الحسن الثاني... ديغول، بن بركة: ما أعرفه عنهم، ترجمة رشيد برهونس؛ مراجعة عثمان بناني، دفاتر وجهة نظر (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٤)، ص ٨٢.

(٣) سمّى الملك محمد الخامس هذه الحكومة إثر أزمة سياسية حادّة، في ظلّ الحكومة السابقة التي كان يرأسها الأمين العام لحزب الاستقلال المرحوم أحمد بلافريج. وقد جسّدت حكومة عبد الله إبراهيم، بمواقفها وإنجازاتها، نهج الجناح اليساري في «حزب الاستقلال» الذي كانت تمثله شخصيات وطنية من طينة المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، والمحجوب بن الصديق، ومحمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي، وغيرهم.

وحسب رواية المرحوم عبد الله إبراهيم، فإن الملك محمد الخامس قَبِلَ بأن تتمتّع هذه الحكومة بـ«صلاحيات كاملة للعمل في كافة القطاعات الوزارية»، وأن تعمل على «تسريع إيقاع جلاء القوات الأجنبية، وتحرير الاقتصاد الوطني». انظر: «مذكرات عبد الله إبراهيم،» في: محمد لومة، سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم (الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٦)، ص ١١٠ ـ ١١٥.

(٤) احتدم الصراع بين الملك الحسن الثاني، و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» حول مسطرة ومضمون أوّل دستور أصدرهُ الملك بعد استقلال البلاد. وقد قاطع «الاتحاد الوطني...» عملية الاستفتاء على «الدستور الممنوح» في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢.

(٥) جاء الإعلان عن «حالة الاستثناء»، أي توقيف العمل بأحكام الدستور، وتعطيل المؤسسات الدستورية، في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٥، شهوراً قلائل بعد أحداث ٢٣ آذار/ مارس الدموية بالدار البيضاء.

(٦) تمّت عملية اختطاف المهدي بن بركة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ بباريس، في سياق سلسلة من الأحداث والتطورات، الوطنية والدولية، التي عرفتها سنة ١٩٦٥.

وقد نشبت أزمة الثقة هذه من تبلور منطقين سياسيين متقابلين، في معالجة إشكالية السلطة في مغرب الاستقلال: منطق أوتوقراطي للسلطة، يستند إلى ضرورة استجماع مقاليدها، واحتواء دينامية تشتت مراكزها، باعتبار ذلك الضامن الأساسي لإرساء مقومات الدولة الحديثة، وحماية الوحدة الوطنية، وتحصين استقرار البلاد إزاء المخاطر الخارجية، الإقليمية والدولية المتربصة.

ولربما استند هذا المنطق في مبرراته إلى حالات القلاقل والاضطرابات الجهوية التي انفجرت، في بداية عهد الاستقلال ـ في أكثر من مكان في المجال الترابي الوطني[٧] من جهة، وإلى واقع التنافس الحاد بين نخب عهد الاستقلال حول مراكز السلطة من جهة ثانية، وإلى حالات الانفلات الأمني الذي طبع المرحلة الانتقالية في عهد الاستقلال من جهة ثالثة ـ مما كان يستدعي في نظره الحزم في مركزة السلطة، والتحكم في ممارستها.

وفي غياب مؤسسات تمثيلية منتخبة، في المرحلة الانتقالية الحرجة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٣)، بُعيد الاستقلال، يمكن الاستناد إليها في معالجة إشكالية السلطة الوطنية، فقد اكتسى التخالف السياسي طابع احتقان زادت من احتداده شروط الظرفية الإقليمية والدولية.

أما المنطق السياسي المقابل، فقد كان يرى ضرورة إخضاع السلطة الوطنية لمشروع تحرري، يروم إرساء «دولة عصرية»، تستمد شرعيتها من الشعب، وتعبر عن إرادته، كما ترجمتها «وثيقة» المطالبة بالاستقلال، حينما وضعت مسألة الديمقراطية رديفة لمسألة الاستقلال[٨]. وقد كانت نماذج «الديمقراطيات التمثيلية» التي قامت في المحيط الإقليمي، المغاربي، والأفريقي، والمتوسطي[٩] ـ تشكل الخلفية السياسية لهذا المنطق.

ولربما استند هذا المنطق الثاني في مبرراته، إلى أهمية الالتزام بمقتضيات ميثاق الحركة الوطنية (وثيقة الاستقلال، كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) الذي جمع بين محمد الخامس والقادة الوطنيين من جهة، وإلى حيوية مأسسة السلطة ودمقرطتها في كل توجه ديمقراطي رصين، من جهة أخرى.

وفي خضم التجاذب بين هذين المنطقين السياسيين، المتناقضين، في معالجة إشكالية السلطة على الصعيد الداخلي، كانت مجريات الأحداث في المحيط الإقليمي، في ظل التحولات السياسية

---

(٧) خلال المرحلة الانتقالية الحرجة التي تَلَت حصول البلاد على الاستقلال، تفجّرت «تمرّدات» في مناطق مختلفة من البلاد: في منطقة الريف والأطلس المتوسط، وفي مناطق بني ملال، مراكش، تافيلات، خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨. لكن الغموض لا يزال يلف دوافعها الحقيقية، ومراميها السياسية.

(٨) وهي الوثيقة التي وقّعها أقطاب الحركة الوطنية، مطالبين باستقلال البلاد، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، والمرفوعة إلى السلطان محمد الخامس، وإلى «المقيم العام» الفرنسي، وإلى قناصل الدول العظمى. وقد شنّت سلطات «الحماية» حملة رهيبة من القمع والاعتقالات شملت رموز وناشطي الحركة الوطنية مباشرةً بعد تقديم الوثيقة. وتشكّل هذه الوثيقة النضالية التاريخية مرجعية هامة لـ «الميثاق الوطني» الذي جمع ما بين ملك البلاد، محمد الخامس، والحركة الوطنية من أجل التحرّر والاستقلال.

(٩) ليس من المستبعد أن يكون النموذج البرلماني للجمهورية الرابعة في فرنسا مثار اهتمام وانجذاب لبعض عناصر النخبة السياسية المغربية.

التي جرت في تونس[10] وفي العراق[11]، وفي المحيط الدولي، في مناخ احتدام الصراع السياسي والإيديولوجي والجيو - استراتيجي بين «المعسكر الغربي» و«المعسكر السوفياتي»، تحت عنوان «الحرب الباردة» - كانت مجريات هذه الأحداث، الإقليمية والدولية، تغذي دينامية التباعد بين المقاربتين المتقابلتين في معالجة إشكالية السلطة بالبلاد، وتوسع نطاق الفجوة بين المنطقين المتنازعين، وتعمق أزمة الثقة بين المؤسسة الملكية و«الاتحاد الوطني»...

ومما لا ريب فيه، أن التجاوب الجماهيري الواسع الذي حظي به البرنامج التحرري الذي تبناه «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» من جهة، وصدى الإجراءات التحررية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي اتخذتها حكومة عبد الله إبراهيم (١٩٥٨ - ١٩٦٠) من جهة ثانية، والحصاد الانتخابي الذي حققه «الاتحاد الوطني»، تباعاً، في الانتخابات المهنية (١٩٥٩) والجماعية (١٩٦٠) والبرلمانية (١٩٦٣) من جهة ثالثة؛ كل ذلك أدى إلى حدوث حالة من الهلع والارتياب لدى قوى المحافظة، ودفع بها إلى تشكيل لوبيات سياسية واقتصادية ماكرة، عملت جاهدة على زعزعة الثقة بين أطراف الحركة الوطنية، الأحزاب الوطنية والمؤسسة الملكية، وعلى إحداث صدع بين أجنحتها الحاكمة والمعارضة.

وكما هو معلوم، فقد كانت المسألة الديمقراطية، بجانبيها المتلازمين، الجانب الدستوري المؤطر، والجانب التمثيلي المُفعل، هي نقطة الارتكاز في التخالف المحتدم بين المؤسسة الملكية والمعارضة الوطنية.

وفي غياب حل «توافقي»[12] بين الطرفين، يقيم توازناً معقولاً ومقبولاً بين مفهوم «سيادة الأمة» ومقتضيات الوضع الاعتباري للمؤسسة الملكية، اتسع الشرخ بين طرفي الحركة الوطنية،

---

(١٠) أقدم الحبيب بورقيبة، رئيس حزب الدستور الجديد ورئيس الحكومة عام ١٩٥٦ على إقصاء باي تونس، المنصف، من رئاسة الدولة، وإعلان نفسه رئيساً للجمهورية، قبل أن يكرّس نفسه رئيساً للجمهورية مدى الحياة سنة ١٩٧٤.

(١١) في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، أطاح عبد الكريم قاسم النظام الملكي في العراق، وأقام نظاماً جمهورياً، بدأ تحررياً (الانسحاب من حلف بغداد)، وإصلاحياً (الإصلاح الزراعي)، قبل أن يتحوّل إلى ديكتاتورية مرعبة؛ فأطاحه انقلاب عسكري بعثي عام ١٩٦٣. وحسب رواية عبد الرحمن القادري، الرئيس الراحل لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، سنة ١٩٥٨، فإن ولي العهد، مولاي الحسن، كان شديد التأثر لما آل إليه مصير ملك العراق الشاب فيصل، بسبب أخطاء وخطايا الوصي نوري السعيد. وقد عبّر عن ذلك لدى استقباله لوفد «اللجنة التنفيذية» لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» سنة ١٩٥٨. انظر: Mohamed Lahbabi, *L'Union socialiste des forces populaires: Un demi-siècle d'ecole de patriotisme et de citoyenneté* (Rabat: Top Press, 2008), pp. 122-127.

(١٢) شكّل التخالف حول المسألة الدستورية، بمناسبة صدور أوّل دستور للبلاد، في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، محطة ثانية في مسلسل «شد الحبل» بين المؤسسة الملكية و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بعد محطّة إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. وقد انصبّ الخلاف في هذه المحطة الدستورية حول منهجية صياغة النصّ الدستوري من جانب، وحول المقتضيات التي تضمّنها من جانب آخر.

ففي الوقت الذي كان الملك الحسن الثاني يرى أن النص الدستوري المعروض على الاستفتاء الشعبي، هو ترجمة أمينة لـ «حلم» الملك الراحل محمد الخامس في «إقامة نظام ديمقراطي وملكية دستورية»، كانت قيادة «الاتحاد الوطني» تطالب بـ «مجلس تأسيسي» يتكفّل بصياغة «نص دستوري، ديمقراطي» يحقق «سيادة الأمة».

فنزع كل منهما نحو البحث عن «طريق بديل»، ومُخاطب ملائم، ليس بالضرورة أن يكونا من طينة «ديمقراطية» خالصة[13].

وقد شكل إعلان «حالة الاستثناء» في حزيران/ يونيو ١٩٦٥[14]، وما ترتب عنها من انقلاب جذري في منطق الفعل السياسي، والتوجه الديمقراطي، مقدمة مؤسفة لمرحلة عصيبة في مسار المغرب المستقل، اتسمت بحدوث هزات عنيفة، كادت أن تزج بالبلاد في غياهب المجهول[15].

وفي ظل مرحلة التباعد السياسي بين «الاتحاد الوطني» والمؤسسة الملكية (١٩٦٠ ـ ١٩٧٤) هذه، يمكن قراءة الكثير من الأحداث السياسية التي طبعت مسار المرحلة، وفي صدارتها حملات القمع المتواترة التي طالت قادة ومناضلين من «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، لعل أكثرها اتساعاً وضراوة، حملات سنوات ١٩٦٣ و١٩٦٩ و١٩٧٣[16].

ولقد حافظ عبد الرحيم بوعبيد، في مختلف مراحل «سنوات الرصاص» هذه، على «حبل الود» مع ملك البلاد؛ إذ لم تخلُ مرحلة من مراحل الشدة التي عاناها «الاتحاد الوطني...» من فرص للتواصل والحوار بين عاهل البلاد والقائد الاتحادي. وهكذا كان الأمر عام ١٩٦٥، قبيل اختطاف

= ومن جهة أخرى، فإن الملك الحسن الثاني كان يرى أن «تصوّر الديمقراطية» بالرباط لا يمكن أن يكون (بداهة) هو نفسه في لندن أو باريس أو ستوكهولم...». انظر: Hassan II, *Le Défi* (Paris: Albin Michel, 1976), pp. 79-86.

(١٣) استناداً إلى نتائج الاستفتاء الشعبي على دستور ١٩٦٢، وهي النتائج التي حقّقت مصادقة «ساحقة» على نصّ الدستور بلغت ٩٧ بالمئة، اتّجه الملك الحسن الثاني نحو سياسة تهميش المعارضة الوطنية، في سياق تأسيس كتلة سياسية «ليبرالية» تحت مسمّى «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (F.D.I.C)، بزعامة وزير الداخلية، كانت مرشّحة لتشكيل الأغلبية في أوّل برلمان منتخب في البلاد.

لكن هذه «الأغلبية» المشكّلة من عدّة أحزاب ضعيفة الحضور في المشهد الحزبي الوطني، تحت ضغط الانتخابات التشريعية المنظّمة في ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣، لم تصمد سياسياً أمام الاستراتيجية الهجومية التي اعتمدتها المعارضة الوطنية في البرلمان. وقد حظي «ملتمس الرقابة» (نزع الثقة) الذي تقدّمت به المعارضة سنة ١٩٦٤، بصدى شعبي واسع.

من جانب آخر، فإن الإحباطات الناجمة عن أزمة تدبير الخيار الديمقراطي بشقّيه، الدستوري والتمثيلي من ناحية، ومناهج تضييق الخناق على المعارضة الوطنية من ناحية ثانية، قد غذّت نزوعات راديكالية في محيط «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، اتّخذت أحياناً شكل مبادرات نضالية راديكالية، فردانية أو مجموعتية، دأب الحكم على تحميل مسؤوليتها لحزب «الاتحاد الوطني...». وهو ما يفسّر حملات القمع المتواترة ضدّ مناضلي أو منتسبي هذا الحزب في تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، وحزيران/ يونيو ـ آب/ أغسطس ١٩٦٤، وآذار/ مارس ١٩٦٥، وشتاء ١٩٦٩، وآذار/ مارس ١٩٧٣... إلخ.

(١٤) قرّر الملك الحسن الثاني إعلان «حالة الاستثناء» وفق المقتضى الدستوري الذي ينصّ على هذه الحالة، فتمّ تعليق العمل بالمؤسسات الدستورية، ومن ضمنها تعليق نشاط البرلمان.

وقد برّر الملك ـ فيما بعد ـ إعلان «حالة الاستثناء» بفشل الأحزاب الممثّلة في البرلمان في أداء مهمّتها، إذ إنها ابتعدت عن «الممارسة الديمقراطية الحقّة لمدّة اثنتي عشرة سنة»، واستهواها الخوض في «لعبة النحل (Sectes) وائتلافات المصالح التي ليست مصالح الشعب»، كما صرح بذلك. انظر: Hassan II, *Le Défi*, p. 84.

(١٥) يتعلّق الأمر بمحاولتَي الانقلاب العسكري: الأولى في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧١، والثانية في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٢. وقد تلت هاتين الهزّتين العسكريتين، هزّة مدنية «ثورية» في آذار/ مارس ١٩٧٣، في سياق محاولة العمل بخيار «الكفاح المسلّح» من طرف المعارضة الراديكالية الاتحادية.

(١٦) سوف نُشير لاحقاً إلى السياقات السياسية التي جرت فيها هذه الحملات القمعية.

المهدي بن بركة[17]، وفي سنة ١٩٧٢، قبيل المحاولة الانقلابية الفاشلة[18]، وفي سنة ١٩٧٥، قبيل وبعيد انطلاق «المسيرة الخضراء»[19].

وبفضل هذه الدينامية التواصلية التي حرص كل من الملك الحسن الثاني، والقائد الاتحادي عبد الرحيم بوعبيد، على الانخراط فيها بحكمة وبُعد نظر، تمكن المغرب من احتواء العديد من الأزمات السياسية التي كادت، في كثير من الأحيان، أن تعصف بثابت «الميثاق الوطني» الذي ربط بين الملك والحركة الوطنية، في سياق الملحمة التحريرية التي خاضاها معاً منذ منعطف الثلاثينيات من القرن العشرين[20]...

بيد أن مسار العلاقات، لم يلبث أن أفرز مرحلة سياسية جديدة، قوامها التفاعل والتقارب، انطلاقاً من سنة ١٩٧٥، وإلى غاية ١٩٩٧. وتكمن محددات هذه المرحلة التقاربية في حصول حدثين وطنيين هامين: أولهما حدث استرجاع الأقاليم الجنوبية المغربية، في غمرة «المسيرة الخضراء» بقيادة الحسن الثاني؛ وثانيهما حدث تدشين «مسلسل ديمقراطي» جديد[21].

ولقد أسفرت هذه التحولات الهامة، الوطنية منها والسياسية، سيادة مناخ سياسي جديد، كان يبدو واعداً بتحول نوعي في علاقات القوى السياسية بالبلاد. ولكن سرعان ما شاب هذا التوجه السياسي التقاربي الجديد، العديد من الانتكاسات السياسية، لعل أكثرها وقعاً وأعمقها أثراً، ما شاب «المسلسل الديمقراطي» من تشوهات، قوامها اصطناع «أغلبيات انتخابية»، لا تعكس الواقع السوسيولوجي بالبلاد[22]، والعودة إلى مناهج القمع والاعتقال، في مقاربة الخلاف السياسي، كما حدث مع المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، الكاتب الأول لـ «الاتحاد الاشتراكي»، الذي تم اعتقاله

---

(١٧) تمّ اختطاف المرحوم المهدي بن بركة يوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ من أمام مطعم «ليب»، بشارع سان جرمان في باريس، ثم اغتياله بعد ذلك. ولم يُكشف لحدّ الآن عن تفاصيل الحقيقة الكاملة لهذه العملية الإجرامية، ولا المكان الذي دُفنت فيه جثة الفقيد.

(١٨) وهي المحاولة التي قادها الجنرال محمد أوفقير، وزير الدفاع، في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٧٢، وحاول فيها إسقاط الطائرة التي كانت تقلّ الملك الحسن الثاني في رحلة عودته من زيارة رسمية لفرنسا.

(١٩) «المسيرة الخضراء» هي المسيرة الشعبية الحاشدة، التي انطلقت يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، بمشاركة ٣٥٠ ألف متطوّع، ضمنهم ٣٥ ألف متطوعة، في اتجاه اقتحام الأقاليم الصحراوية المغربية التي كانت ترزح تحت الاحتلال الإسباني. وقد انخرط عبد الرحيم بوعبيد، بمعيّة قادة المعارضة الوطنية، في الحملة الدبلوماسية الواسعة التي قام بها المغرب لدى العديد من دول المعمور، للتعريف بالموقف التحريري المغربي.

(٢٠) يُعتبر صدور ظهير منظّم للأحكام المتّصلة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى القبائل الأمازيغية، وإخضاعها للأعراف المحلية ـ وهو المعروف بـ«الظهير البربري» ـ في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٠، وما أثاره ذلك من احتجاجات شعبية للتنديد به في المساجد والشوارع (٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠) ـ بمثابة المنطلق التاريخي لنضال الحركة الوطنية المغربية، في سياق تفاعل وتعاضد بين الملك محمد الخامس، وجيل الوطنيين المناهضين لنظام «الحماية».

(٢١) أعلن الملك الحسن الثاني سنة ١٩٧٥ عن انطلاق «مسلسل انتخابي»، تلاه صدور «ميثاق الجماعات المحلية» في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦، الذي دشّن انطلاق تجربة اللامركزية الإدارية بالمغرب. وقد جَرَت بعد ذلك الانتخابات الجماعية في نهاية سنة ١٩٧٦ ثم الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو ١٩٧٧.

(٢٢) اتّسمت الانتخابات الجماعية والتشريعية التي جرت بالبلاد، خلال عقدين كاملين (١٩٧٧ ـ ١٩٩٧)، بتدخّل الإدارة الترابية، وتحكّمها في النتائج الانتخابية، ممّا كان يفقدها عنصري النزاهة والمصداقية.

وسجنه بمعيّة عدد من قيادة الحزب (١٩٨١)[٢٣]، وما تحمله الفريق النيابي الاتحادي من ضغط وترهيب، في السنة نفسها، وكذا مواجهة الحركة العمالية، في ظل تفاقم الأزمة الاجتماعية في ثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، بوسائل القمع والاضطهاد[٢٤].

وتعود أسباب الانتكاسات التي أصابت «المسلسل الديمقراطي» إلى إحياء «سياسة الأعيان الموالين» التي سبق وأن انتهجتها سلطات «الحماية» من أجل «تأطير المغاربة» في المجال القروي المتمرد، بخلفية أن يلعب «الأعيان» دور الوساطة بين الأهالي (Les indigènes) وسلطات الحماية؛ وهي السياسة التي كانت حاضرة بقوة في عملية خلع ونفي محمد الخامس في آب/ أغسطس ١٩٥٣. وترجع «أسباب النزول» لهذا التطور، في مجال التأطير السياسي للمجتمع، في سياق «المسلسل الديمقراطي»، إلى الفشل الذريع الذي أصاب عملية تشكيل «حزب سياسي ليبرالي»[٢٥]، لمواجهة المد الجماهيري، ذي الطابع الراديكالي، الذي كانت تمثله المعارضة الوطنية، في طليعتها «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

وبهذا المعنى، فقد بدا وكأن «المسلسل الديمقراطي» الذي انطلق سنة ١٩٧٦، أضحى مختزلاً في استدماج نخب «الأعيان» وتأطيرها في إطار هياكل سياسية - حزبية، شاع نعتها قدحياً، آنئذ، بـ «الأحزاب الإدارية»[٢٦]، بمعنى أن هذه الأحزاب الوليدة، المنبثقة من رحم الإدارة العمومية، كانت تحمل صكوك تمثيل «أغلبية سياسية»، لا تعكس بالضرورة علاقة الواقع السوسيولوجي بالبلاد. لكن ذلك النعت القدحي لم يكن يعني البتة المساس بأهلية ومكانة الشخصيات السياسية التي تصدرت قيادة تلك الأحزاب. ولئن عكّر هذا التوجه الملتبس صفو المناخ السياسي بالبلاد، وأضر بصدقية ومستقبل «المسلسل الديمقراطي»، فإن هذه الأحزاب الموسومة بـ «الإدارية»، ما لبثت أن تحررت من قبضة الإدارة، وأمست تحتل، فيما بعد، حيزاً وازناً في المشهد الحزبي والسياسي الوطني.

٢ - من «التقارب» إلى «التوافق»

ولقد أسفرت مرحلة التقارب السياسي الهش (١٩٧٥ - ١٩٩٦) بين المؤسسة الملكية،

(٢٣) السبب المباشر لهذه الحملة صدور بلاغ من المكتب السياسي يرفض قبول الملك بمبدأ «الاستفتاء» بالصحراء المغربية في مؤتمر «منظمة الوحدة الأفريقية» بنيروبي في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٨١. لكن الجوّ السياسي والوضع الاجتماعي بالبلاد كانا على صفيح متأجّج: ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، الإضراب العام احتجاجاً على غلاء المعيشة، قيام تظاهرات صاخبة بالدار البيضاء... إلخ.

(٢٤) وُوجهت الحركات النقابية التي قادتها «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، الذراع النقابي لـ «الاتحاد الاشتراكي...»، بوسائل القمع والاضطهاد، كما حدث في الإضرابات العامة في نهاية سنة ١٩٧٨، و٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١، و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠... إلخ.

(٢٥) أنشأ هذا الحزب المرحوم رضا أكديرة، وزير الداخلية، في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣، تحت اسم «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» (FDIC)، وذلك بغاية خوض أولى الانتخابات التشريعية بالمغرب، في ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٣. وقد عجز هذا الحزب «الليبرالي» عن تصدّر نتائج الانتخابات أمام تحالف حزبَي «الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

(٢٦) وهي الأحزاب التي تشكّلت سنتي ١٩٧٧ و١٩٨٤، بمناسبة الانتخابات التشريعية، وتصدّرت نتائج الانتخابات.

و«الاتحاد الاشتراكي» عن حصيلة مخضرمة من التقاطعات الإيجابية، كما حصل في موضوع الكفاح والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، ومن التفاعلات السلبية، كما حصل في موضوعي تدبير «المسلسل الديمقراطي»، ومعالجة المعضلة الاجتماعية بالبلاد.

وفي شروط ظرفية وطنية ودولية جديدة، تتسم على الصعيد الوطني باحتداد الأزمة الاقتصادية، وتفاقم الأزمة الاجتماعية، والتشوه المتكرر للعمليات الانتخابية، كما تتسم على الصعيد الدولي بتسارع دينامية التوسع الغربي الرأسمالي، وتصاعد دور ونفوذ المؤسسات المالية على الصعيد العالمي، وظهور إرهاصات التراجع في قوة وفعالية «الاتحاد السوفياتي»، قبل أن يتهاوى جدار برلين، وتتفكك منظومة «الاتحاد السوفياتي»[٢٧]؛ اقتحمت علاقات «الاتحاد الاشتراكي» بالمؤسسة الملكية مرحلة جديدة، قوامها الأساسي: التوافق السياسي حول الأهداف العامة والأولويات الحيوية، وفي مقدمتها: الدفاع عن الوحدة الترابية ودمقرطة النظام السياسي ومعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية.

لكن أزمات متواترة، وتوترات متعاقبة، في ظل ما عرفته المرحلة من اختلالات في تدبير «المسلسل الديمقراطي طابعها العملي كان يعكس»، ومن اختلافات في إدارة معركة الوحدة الترابية، ومن تناقضات في معالجة المعضلة الاجتماعية.

أ ـ وفي مواجهة هذه الاختلالات، والاختلافات، والتناقضات، أبان عبد الرحيم بوعبيد الذي قاد «الاتحاد الاشتراكي» في هذه المرحلة المفصلية، الحرجة، من موقع الكتابة الأولى للحزب، عن خصال وسجايا نادرة من الشجاعة السياسية، والنزاهة الفكرية، والحكمة التدبيرية. وآية ذلك أنه لم يتردد في اتخاذ موقف صريح، صارم، ومعلن في موضوع قبول الملك الحسن الثاني، بفكرة «الاستفتاء» في موضوع النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، في مؤتمر «منطقة الوحدة الأفريقية» بنيروبي. وقد تحمل في ذلك، بصبر وثبات، محنة الاعتقال والسجن بمعيَّة عدد من رفاقه بالمكتب السياسي[٢٨].

ب ـ وفي سياق مواجهة الاختلالات المؤسفة التي شابت تدبير «المسلسل الديمقراطي»، وبخاصة ما أصاب عمليات الانتخابات الجماعية والتشريعية من غش وتزييف[٢٩]، الأمر الذي بات يتهدد «المسلسل الديمقراطي» برمَّته، في ذات جديته وصدقيته بالداخل والخارج، مال بوعبيد باقتناع وبُعد نظر إلى فكرة إعادة بناء «كتلة ديمقراطية»، تجمع شمل الوطنيين، وتشكل جبهة سياسية قوية، حرية بوضع قطار الديمقراطية والإصلاح المجتمعي على سكته الصحيحة.

---

(٢٧) أحدث انهيار منظومة «الاتحاد السوفياتي»، وتفكّك حلف وارسو، هزّة عنيفة على الصعيد السياسي والفكري، وتغيراً حاسماً في موازين القوى الدولية.

(٢٨) تمّ فرض الإقامة الجبرية ببلدة ميسور، بمنطقة الأطلس الأوسط، على كلّ من المرحوم عبد الرحيم بوعبيد ومحمد لحبابي ومحمد اليازغي لاعتراضهم على تبنّي مبدأ «الاستفتاء» بالصحراء المغربية، وذلك بعد اعتقالهم ومحاكمتهم.

(٢٩) فجّرت الاختلالات التي شابت دورات الانتخابات الجماعية والتشريعية: ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧؛ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، و١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، بصفة خاصة، ردود فعل مناوئة لما سمّيَ بـ«المسلسل الديمقراطي» في صفوف «الاتحاد الاشتراكي...»، وحفّزت تبلور معارضات داخلية للخطّ السياسي للحزب.

فقد كان بوعبيد يحمل في داخله اقتناعاً راسخاً بأن أنجع وسيلة للدفاع عن الوحدة الترابية، وإفشال مخططات خصومها، تظل كامنة في بناء نظام ديمقراطي سليم، يضمن المشاركة الفعلية للمواطنين في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم البلاد وترسم مستقبلها.

وقد شجعه على تبني هذا التوجه «الكتلوي» تفاقم الوضعية الاجتماعية(٣٠) بالبلاد، من جهة، وتعاضد حزبَي الحركة الوطنية: حزب «الاستقلال» وحزب «الاتحاد الاشتراكي...» على الصعيدين النقابي والبرلماني، وامتداد الصدى السياسي الذي أحدثه «ملتمس الرقابة» الذي قدمته المعارضة الوطنية بمجلس النواب.

ولقد شكلت مذكرة المطالب المشتركة بين «الاتحاد الاشتراكي...» وحزب «الاستقلال» والتي رفعها الحزبان إلى الملك الحسن الثاني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، مؤشراً ذا دلالة على نضج شروط العمل الكتلوي بين الحزبين.

لكن المنية وافته، قبل أن يرى إنجاز مشروع قيام «الكتلة الديمقراطية» التي ضمت كلاً من «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي» و«الاتحاد الوطني...» و«حزب التقدم والاشتراكية» و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»، في أيار/ مايو ١٩٩٢(٣١).

ويتعين التذكير في هذا السياق أن الزعيم الوطني الراحل علال الفاسي، كان قد أوصى رفاقه المحيطين به قبيل وفاته، بضرورة إعادة اللحمة بين شقي الحركة الوطنية: «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» وحزب الاستقلال، سبيلاً إلى تحقيق الإصلاحات الوطنية المنشودة(٣٢).

بيد أن «الكتلة الديمقراطية» المشكّلة جاءت تحمل في طياتها اختلافات في التحليل، وتضاربات في الموقف، أدت عملياً إلى «تجميد» عضوية «حزب التقدم والاشتراكية»، بسبب مؤاخذة زملائه له في قيادة الكتلة بـ«التغريد» خارج سربها. ولقد كان الموقف من مشاركة المعارضة «الكتلوية» في «حكومة أقلية» تحظى بدعم الملك، كما اقترح ذلك الحسن الثاني سنة ١٩٩٣، بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير. فقد عارض «حزب الاستقلال» وحزب «الاتحاد الاشتراكي» و«منظمة العمل» المشاركة في حكومة تضم إدريس البصري، رجل

---

(٣٠) عبّر الإضراب العام الذي دعت إليه «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» و«الاتحاد العام للشغالين المغاربة» يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ عن حدّة الاحتقان الشعبي إزاء تفاقم الوضعية الاجتماعية. وقد حدثت مصادمات عنيفة في عدد من المدن المغربية، وفي مقدمتها مدينة فاس.

(٣١) في مُستَهلّ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، قرّر «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» تعليق عضويته بـ«الكتلة الديمقراطية». ومعلوم أنه على إثر «انتفاضة ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢»، احتفظت «مجموعة الدار البيضاء» المفصولة باسم «الاتحاد الوطني...»، بينما حمل الحزب اسم «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، منذ المؤتمر الاستثنائي الذي عُقِدَ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

(٣٢) وافت المنيّة الزعيم الوطني علال الفاسي، في ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٤، ببوخارست في رومانيا، أثناء قيامه بمهمة رسمية.

الداخلية القوي، ولو إلى حين ـ كما اقترح الملك ـ في حين زكى علي يعتة الاقتراح الملكي على علاّته[٣٣].

وتشير هذه الواقعة إلى أن تشكيل «الكتلة الديمقراطية» لم يتأسس على أرضية صلبة قوامها رؤية سياسية متجانسة، واستراتيجية تحالفية مندمجة، تؤطران بإحكام التعاطي مع الوضع السياسي المعقد.

ومع ذلك فقد أثمر تشكيل «الكتلة الديمقراطية» فكرة خوض الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٣ بـ«ترشيح مشترك» بين «حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي...». وبالرغم من المعارضات التي لقيتها الفكرة من لدن بعض تنظيمات «الاتحاد الاشتراكي» على مستوى فروع وأقاليم، فقد أُقرت الفكرة، وتم تفعيلها على الصعيد الوطني. وقد قاد إنجاز هذه العملية الفريدة من نوعها في تجارب الانتخابات الوطنية، كل من قيادتي «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي»[٣٤].

ونسوق في هذا المضمار مثالاً شاهداً على أهمية هذه التجربة من الناحية السياسية والدلالاتية في ظل سياقها التاريخي، وهو مثال الترشيح المشترك بمدينة مراكش. فقد استقر قرار حزبي «الكتلة الديمقراطية»، «حزب الاستقلال» وحزب «الاتحاد الاشتراكي» على ثلاثة مترشحين هم محمد بوستة، ومحمد خليفة، ومحمد الأخصاصي... وقد خاض الثلاثة حملة انتخابية منسقة، تكاثفت فيها جهود المناضلين والمناضلات من الحزبين، للتعريف بالبرنامج الانتخابي المشترك، ولتأطير اللقاءات والتجمعات الشعبية في الدوائر الانتخابية الثلاث.

لكن سرعان ما تحركت آلة السلطات المحلية ـ على غرار ما كان معروفاً ومتداولاً في العمليات الانتخابية السابقة ـ لـ «توجيه» الناخبين والناخبات، وتعبئة الكتلة الناخبة للتصويت وفق مقتضيات توجيهات هذه السلطات.

وفي أحد اللقاءات الثلاثية التي كان المترشحون الثلاثة يعقدونها لتقييم حملاتهم الانتخابية، وإدخال التقويمات التي يفرضها مسار الحملات، أخبرنا محمد بوستة أن معلومات تحصلت لديه حول «الخريطة التمثيلية» بالمدينة ـ كما حددتها السلطات ـ تفيد بأن عدد مترشحي «الكتلة»

(٣٣) اعتبر مولاي إسماعيل العلوي، الكاتب العام السابق لـ «حزب التقدم والاشتراكية»، أنّ تجميد عضوية هذا الحزب في حظيرة «الكتلة الديمقراطية» يترجم «نزعة إقصائية» لدى حزبَي «الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي».
لكن السياق السياسي الذي جرى فيه ذلك «التجميد» يخالف هذا التفسير. فقد ابتعد حزب «التقدّم والاشتراكية» عن موقف «الكتلة»، بتصديقه على دستور ١٩٩٢، خلافاً لقرار «الكتلة». كما قبل عرض المشاركة في الحكومة، على خلاف موقف شركائه في الكتلة. انظر: إسماعيل العلوي في: المساء (المغرب) (شباط/ فبراير ٢٠١٥). انظر أيضاً مبررات «حزب التقدم والاشتراكية»، في: أحمد زكي وأحمد سالم لطافي، الحركة الوطنية، الكتلة واليسار: وقائع للتاريخ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٣)، ص ٦٣ ـ ٦٩.

(٣٤) في مقدمة هاتين القيادتين: محمد بوستة، الأمين العام لحزب «الاستقلال»، وعبد الرحمن اليوسفي، الكاتب الأول لـ «الاتحاد الاشتراكي...». فقد لعب القائدان الوطنيان دوراً حاسماً في إنجاح هذه التجربة.

المسموح «مرورهم» في العملية الانتخابية لن يتجاوز مترشحين اثنين، وأن المترشح الثالث الذي حكمت عليه «الخريطة التمثيلية» بالخسارة هو المترشح المحسوب على «الاتحاد الاشتراكي»(٣٥).

وأخذاً بعين الاعتبار هذه المعلومات - يقول محمد بوستة - يتعين «تركيز الحملة الانتخابية للمترشحين الثلاثة على دائرة باب دكالة - المدينة» التي كنا مترشحين فيها... وذلك ما تم بالفعل خلال ما تبقى من أيام الحملة الانتخابية... وبالفعل، فقد جاء إعلان «نتائج» الانتخابات مطابقاً تماماً لما كان المترشحون الثلاثة يعرفونه من أمر «الخريطة الانتخابية»، ودور أعوان السلطات المحلية في فرض مقتضياتها...

وقد حدا بنا هذا التصرف المشين على صياغة بيان، غداة إعلان نتائج الانتخابات، يستعرض بدقة ووضوح وقائع تدخلات السلطة المحلية في العملية الانتخابية بالدائرة في مختلف مراحلها، محمِّلاً المسؤولية في ذلك لوزير الداخلية، المرحوم إدريس البصري، ومطالباً إياه بتقديم استقالته من الحكومة، جراء فشله في ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، أسوة بما يفعله السياسيون المسؤولون في حكومات البلدان الديمقراطية. وقد استأذنا الكاتب الأول لـ «الاتحاد الاشتراكي» في نشر نص البيان، الموقع باسمنا الشخصي في صحيفة الحزب الاتحاد الاشتراكي، لكن الكاتب الأول كان يرى تجنب كل ما من شأنه «تصعيد الموقف»، حفاظاً على «شعرة معاوية» مع «النظام».

وبصفة عامة، فقد كانت نتائج الانتخابات مخيِّبة للآمال، مُحبطة للمراهنة على جدية وصدقية «المسلسل الديمقراطي». وقد تصدى محمد بوستة، الأمين العام لـ «حزب الاستقلال»، في مداخلة مدويِّة له، في جلسة عامة بمجلس النواب، لما قامت به «الإدارة الترابية» من تدخلات وتصرفات بغية التحكم في نتائج العملية الانتخابية، ضارباً المثل بالوقائع المرصودة في الدائرة الانتخابية التي كان مترشحاً فيها. أما عبد الرحمن اليوسفي فقد فضل مغادرة البلاد، والاعتكاف بمقر سكناه، آنئذ، بكان (فرنسا)، احتجاجاً على الخروق السافرة التي شابت الانتخابات التشريعية.

ج - وإزاء تناقضات الموقف في معالجة المعضلة الاجتماعية بالبلاد وتدهور الأوضاع المعيشية بها، فقد خاض «الاتحاد الاشتراكي» معارك حامية على مختلف جبهاته النضالية، النقابية، والبرلمانية، والإعلامية...

فعلى مستوى الجبهة النقابية، فقد وفر «الاتحاد الاشتراكي» دعماً مستداماً لنضال الطبقة العاملة في إطار «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل». كما وقف، بكل إمكاناته المادية والمعنوية، إلى جانب هذه المنظمة النقابية العتيدة في اللحظات الحرجة لنضالها، وتبنى حركة إضراباتها الاحتجاجية القوية، العامة، كما تصدى بقوة لحملات القمع التي تعرضت لها.

---

(٣٥) المترشّح الثالث باسم «الاتحاد الاشتراكي...» كان، كما ألمحنا إلى ذلك أعلاه، هو محمد الأخصاصي.

وعلى مستوى الجبهة البرلمانية (١٩٨٤ - ١٩٩٢)، فقد جعل «الفريق النيابي» لـ«الاتحاد الاشتراكي» من المعضلة الاجتماعية التي تعاني منها البلاد، بمختلف أبعادها الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، محوراً أساسياً في تدخلاته ومقارباته...

ويتعين في هذا المضمار التذكير بملتمس الرقابة الذي تقدم به «الفريق النيابي» لـ«الاتحاد الاشتراكي»، بمعية الفريق النيابي الاستقلالي، وبقية ممثلي المعارضة، سنة ١٩٩٠، وهو الملتمس الرقابي الذي توج مسيرة مديدة من المساءلات والمواقف والاستجوابات، طالت مختلف الاشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وحظيت بتجاوب شعبي واسع...

وفي غمرة نضاله النيابي، تصدى الفريق البرلماني لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، التي كانت توصياتها التقنينية في المجال الاجتماعي خاصة، تحظى بانخراط الدوائر الحكومية، دون اختبار ولا تمحيص.

وفي سياق المنظور الاقتصادي، النيو - ليبرالي، الذي كان سائداً في حظيرة المؤسسات النقدية الدولية، فُرض على المغرب تطبيق «برنامج التقويم الهيكلي»[٣٦] الذي عمّق الأزمة الاجتماعية، ووسع دائرة تداعياتها، بذريعة تقويم المؤشرات الماكرو - اقتصادية، لكن بخلفية «جدولة» أداء أقساط الديون الخارجية.

كما حظيت المسألة التربوية والمعضلة التعليمية بمتابعة حثيثة، وانتقادات صارمة للسياسات الحكومية المتبعة، وذلك من خلال «لجنة التربية والتعليم وتكوين الأطر والتكوين المهني» التي ترأسناها باسم الفريق الاتحادي، طيلة مدة الولاية التشريعية المديدة ١٩٨٤ - ١٩٩٢. ومن المعلوم أن مسألة التربية والتعليم كانت تحظى خلال هذه الولاية التشريعية باهتمام استثنائي في مجلس النواب، في أعقاب تقدم وزير التربية الوطنية، آنئذ، المرحوم عز الدين العراقي، بمشروع «إصلاح وإعادة هيكلة النظام التربوي - التعليمي»، أمام لجنة «التربية الوطنية» بمجلس النواب.

وقد استند «مشروع الوزارة» في توجهاته الأساسية، وهيكلته التفصيلية، إلى التوصيات التي تضمنها تقرير البنك الدولي حول إشكالية التربية والتعليم بالمغرب، وقوامها تمديد مدة التعليم الابتدائي، بإرساء سلك «التعليم الأساسي» من جانب، وتقنين الولوج إلى التعليم العالي، للحد من التدفقات نحوه من جانب آخر... وقد أتاحت مناقشة هذا المشروع في إطار «اللجنة النيابية» وفي حظيرة «الجلسات العمومية» للمجلس، فرصة طرح ومناقشة تهافتات سياسة التربية والتكوين بالبلاد، ومطالبة السلطة التنفيذية بتحديد رؤية وطنية، وتسطير استراتيجية شمولية، تتجاوب وتطلعات المواطنين في التوفر على منظومة تربوية - تعليمية ناجعة، تحقق تكافؤ الفرص، وتستجمع مقومات الجودة، وتتناغم ومتطلبات التنمية...

---

(٣٦) هو البرنامج «الإصلاحي» الذي اقترحه كلّ من مؤسستي «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، من أجل استعادة «التوازنات المالية»، وشُرع في تنفيذه في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣.

ولئن كانت مبادرات ومداخلات الفريق النيابي «الاتحادي» تحظى بصدى واسع لدى الرأي العام الوطني، لما كانت تتسم به من جرأة في الطرح، وقوة في الخطاب، ومثابرة في الموقف - فإنها كانت، في تقديرنا، سجينة منطق الاعتراض والنقد والمنازعة للسياسات الحكومية المتهافتة، ولم تتمكن من صياغة مقاربات إنشائية، وتقديم بدائل ناجزة، سواء تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي والمالي، أو بالمجال الاجتماعي والتربوي...

ومهما يكن، فإن حصيلة كفاح «الاتحاد الاشتراكي» بمختلف جبهاته النضالية، السياسية والنقابية والبرلمانية، كانت، عموماً، إيجابية، لجهة دورها الحاسم في إنضاج الشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لانخراط البلاد في مسلسل «انتقال ديمقراطي» رصين، ابتداء من منتصف التسعينيات من القرن الماضي...

٣ - من التوافق إلى «التشارك»

لقد تقاطعت شروط وطنية ودولية في إنضاج فكرة ولوج مرحلة سياسية من التوافق ما بين الملك والمعارضة الوطنية.

ففي وضع دولي مستجد، في أعقاب انهيار منظومة «الاتحاد السوفياتي» أضحت في ظله قضايا «الديمقراطية»، و«حقوق الإنسان»، و«سيادة القانون» إلخ...، تحتل مقام الأولويات السياسية والتوجهات الإصلاحية على الصعيد الدولي من جانب، وفي سياق تطورات وطنية ذات طابع حقوقي[٣٧]، وسياسي[٣٨] هامين من جانب آخر - تمهد الطريق نحو اقتحام البلاد لمرحلة سياسية جديدة، تتجاوب وتطلعات قواها السياسية والمجتمعية الحية.

وفي غمرة هذه التطورات الواعدة، نضجت فكرة «التناوب» في تدبير الشأن العمومي، انطلاقاً من ضرورة مشاركة قوى المعارضة، وبخاصة «الاتحاد الاشتراكي»، في تدبير الشأن العمومي. ففي مرحلة أولى، فاتح الملك الحسن الثاني قادة «الكتلة الديمقراطية» برغبته في تشكيل «حكومة

---

(٣٧) تواترت الإجراءات الإصلاحية ذات الطابع الحقوقي منذ مستهلّ عام ١٩٩١. من مؤشرات ذلك: مبادرة «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» - الذي كان يضمّ ممثلين عن الحكومة وعن هيئات المجتمع المدني - بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق في أحداث الإضراب الوطني العام، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛ إصدار دستور ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الذي يحيل، لأول مرّة، على حقوق الإنسان «كما هي متعارف عليها عالمياً»؛ مصادقة المغرب، في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٣، على اتفاقيات دولية في شأن مناهضة التعذيب وحماية حقوق الإنسان؛ إلغاء ظهير (= قانون) سنة ١٩٣٥، القاضي بمنع كلّ التظاهرات المناهضة للنظام العام أو الرامية إلى المسّ باحترام السلطة، وهو الظهير المعروف بظهير «كلّ ما من شأنه» - في ٤ تموز/يوليو ١٩٩٤... إلخ.

(٣٨) اتّخذت إجراءات تحريرية في حقّ المعتقلين السياسيين منها: إطلاق سراح معتقلي سجن «تازمامرت» السيئ الذّكر، المسجونين بتهمة المشاركة في المحاولتين الانقلابيتين العسكريتين لسنتي ١٩٧١ - ١٩٧٢؛ إطلاق سراح محمد الأموي، الكاتب العام لـ«الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٦، قبل استيفائه مدّة الحكم المتّخذ بحقه؛ صدور عفو ملكي في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٤، لفائدة ٤٢٤ معتقلاً سياسياً، مع السماح للمغتربين السياسيين بالعودة إلى أرض الوطن؛ الإفراج، في ٢١ تموز/وليو ١٩٩٤، عن ٣٥٢ معتقلاً سياسياً، باقتراح من «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان»؛ السماح بعودة محمد البصري في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥، بعد أن أقام بالمنفى منذ سنة ١٩٦٥.

أقلية»، يضمن هو أغلبيتها مع أحزاب أخرى ممثلة بمجلس النواب[٣٩]. لكن في مرحلة ثانية، على إثر لقاءات متعددة مع الأمناء العامين لأحزاب «الكتلة»[٤٠] أعلن الملك قبوله بتشكيل حكومة يكون وزيرها الأول المعين من قادة «الكتلة الديمقراطية»، لكن وجهة اختياره، المومأ بها، كانت في اتجاه أن يكون الوزير الأول من «الاتحاد الاشتراكي...»[٤١].

وقد توسع وزير الداخلية، المرحوم إدريس البصري في شرح محددات ودلالات تجربة التناوب، باعتباره «شاهداً أميناً»، و«منفذاً ميدانياً لإرادة الملك»، كما قال، أمام وفد برلماني اشتراكي - بلجيكي، لدى استقباله، بحضورنا، وذلك بعد أسابيع من تسمية «حكومة التناوب»[٤٢].

ولقد شكل التصويت الإيجابي لـ «الاتحاد الاشتراكي» على دستور ١٩٩٦، خطوة حاسمة على طريق التأسيس لتوافق سياسي، وطني، مهّد بدوره لقيام ما سُمي «حكومة التناوب التوافقي» في آذار/ مارس ١٩٩٨. ومن المؤكد، فإن محدد انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في التصويت الإيجابي

---

(٣٩) تمّ اللقاء الأول مع قادة أحزاب «الكتلة الديمقراطية» الأربع: حزب «الاستقلال» وحزب «الاتحاد الاشتراكي...» وحزب «التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» في القصر الملكي بـ «إفران» يوم ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣.

(٤٠) لمدّة ثلاثة أشهر، من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، جرت لقاءات بـ «إفران» والرباط وبوزنيقة، بين الملك وأقطاب «الكتلة». وفي خضم النقاشات التي جَرَت، قَبِلَ الملك أن يكون الوزير الأول من «الكتلة»، مع احتفاظه بحق تعيين «وزراء السيادة»: الخارجية والداخلية والأوقاف والعدل. انظر: محمد اليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، إعداد محمود معروف (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٢)، ص ١٧٨ ـ ٢٩١.

(٤١) تعدّدت الإشارات والرسائل التي كان يبعث بها الملك الحسن الثاني، في موضوع مراهنته على قيادة «الاتحاد الاشتراكي...» بالذات لحكومة «التناوب».

فقد أبلغ مستشارُ الملك، المرحوم إدريس السلاوي، القيادي الاتحادي، محمد لحبابي، برغبة الملك في إخبار الكاتب الأول للحزب، عبد الرحمن اليوسفي ـ الذي كان معتكفاً ببيته في «كان» بفرنسا ـ بنيّته بتشكيل حكومة «إنقاذ» بقيادة «الاتحاد الاشتراكي...». كما بعث مستشاره محمد عواد للاتصال بـ «الكاتب الأول» وحثّه على العودة إلى المغرب، في أفق تشكيل حكومة «تناوب».

وهي إشارات ورسائل فهم منها حزب «الاستقلال»، الشريك الأساسي لـ «الاتحاد الاشتراكي...»، أن المعني برئاسة حكومة «التناوب» هو «الاتحاد الاشتراكي». انظر: عبد العزيز كوكاس، مُحاور، «امحمد بوستة: لا تتركوا الملك وحيداً وسط المفسدين،» هسبريس (المغرب) (٧ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.hespress.com/interviews/27750.html>، وانظر أيضاً تصريح عبد الحق التازي، القيادي في حزب «الاستقلال»، في «كرسي الاعتراف» في: المساء (المغرب)، ١٧/ ٤/ ٢٠١٥.

(٤٢) لدى استقباله، بحضورنا، وفداً اشتراكياً بلجيكياً رفيع المستوى، كان في ضيافة «الاتحاد الاشتراكي...»، أسابيع قليلة بعد تسمية حكومة «التناوب التوافقي»، حرص الوزير الراحل، إدريس البصري، على «شرح محددات ودلالات» إقدام الملك الحسن الثاني على تسمية وزير أوّل من المعارضة لقيادة حكومة «التناوب»، مشدداً على ثلاث «محددات أساسية: أولها، رؤية الحسن الثاني الاستراتيجية، وقدرته على «التكيّف» مع المستجدات والتحوّلات الدولية، في مقدمتها: سقوط جدار برلين، وانهيار «الاتحاد السوفياتي»، وانتشار ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ثانيها، حرص الملك على توفير كلّ الحظوظ والإمكانات لضمان «استمرارية الدولة»، و«سلاسة انتقال سدّة الحكم بالبلاد»؛ ثالثها، استهداف البروفيل (Profil) المناسب لقيادة تجربة «التناوب التوافقي»، لجهة تجسيد ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذا فقد اختار، من بين العديد من الشخصيات الوطنية التي تزخر بها الساحة المغربية، شخص الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، بحكم ماضيه الوطني، ونضاله الديمقراطي الحقوقي.

على دستور ١٩٩٦[٤٣] - وهو الدستور الذي أطَّر تجربة «التناوب التوافقي» - لم يكن نابعاً من وجاهة نصه، فقد كان دستور ١٩٩٢، الذي تحفظ عنه «الاتحاد الاشتراكي»، أكثر تقدماً في مجمل مقتضياته - كما يؤكد عدد من فقهاء القانون الدستوري - ، كما لم يكن نابعاً من واقع تجاوبه مع جميع مطالب «المذكرة» الحزبية بمعية شركاء «الكتلة»، المرفوعة في الموضوع إلى مقام الملك الحسن الثاني، بل كان محدد التصويت الإيجابي عليه نابعاً من هاجس وطني صرف منصبٍّ على إخراج البلاد من مربع الأزمة العميقة الشاملة التي كانت تتخبط فيها[٤٤]...

ولقد عكست ظاهرة الحماس والتطلع الشعبيين التي واكبت تشكيل حكومة «التناوب التوافقي» حقيقتين أساسيتين: أولاهما، وتتصل برسوخ قيمة وثقافة «الميثاق الوطني» الذي جسد التلاحم الوطني بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية بمختلف مكوناتها؛ فكان تحصيل الاستقلال في مرحلة أولى (١٩٤٤ - ١٩٥٦)، وتحقيق الوحدة الترابية للبلاد في مرحلة تالية (١٩٧٥ - ١٩٧٦).

ثانيهما، المراهنة على «الاتحاد الاشتراكي»، من موقعه الحكومي الجديد، في إخراج البلاد من خَطر «الأزمة القلبية»[٤٥]، وذلك اعتباراً لرصيده النضالي، وتوجهه التقدمي، ودوره الوطني.

ولربما كانت هذه الحيثيات من العوامل التي جعلت المغفور له، جلالة الملك الحسن الثاني، يفكر، منذ سنة ١٩٩٤، في تشكيل حكومة وطنية، يحتل فيها «الاتحاد الاشتراكي» أغلبية الحقائب الوزارية، إذ كان يعتبر أن متطلبات المرحلة، بمتغيراتها الوطنية والدولية الجديدة، تقتضي المراهنة على مشاركة «الاتحاد الاشتراكي» بالدرجة الأولى في حكومة وطنية - كما تناهى إلى علم بعض أعضاء القيادة الاتحادية[٤٦].

ولقد تجرأنا - بالتنسيق مع عدد من أعضاء قيادة الحزب - على نشر مقال في صحيفة الاتحاد الاشتراكي، دافعنا فيه، باقتناع وتطلع، عن خيار التوافق مع المؤسسة الملكية، والقبول باقتراح

---

(٤٣) صوّتت مكونات «الكتلة الديمقراطية» إيجاباً على دستور ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، باستثناء «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي». ولقد صودق على الدستور المعدل بنسبة ٩٩,٥٦ بالمئة من المصوتين.

(٤٤) تواترت «المذكرات» المرفوعة إلى الملك في شأن الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والسياسية المطلوبة، من طرف شركاء «الكتلة الديمقراطية» منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي: «مذكرة» باسم حزبي «الاستقلال» و«الاتحاد الاشتراكي...» في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، «مذكرة» باسم «الكتلة» في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، «مذكرة» باسم «الكتلة» في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

(٤٥) استناداً إلى معطيات التشخيص التي تضمّنها تقرير للبنك الدولي - بطلب من الملك - للوضع الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد، أعلن المرحوم الحسن الثاني، في خطاب له في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، لدى افتتاح الدورة البرلمانية، أن عمق الأزمة الآخذة بخناق المغرب، يمكن أن يؤدي إلى «سكتة قلبية»، وبالتالي يتعيَّن مباشرة إصلاحات عميقة في سياسة الدولة.

(٤٦) في ربيع ١٩٩٤، أبلغنا القيادي الاتحادي، محمد لحبابي - الذي كانت تربطه علاقة صداقة متينة مع المرحوم إدريس السلاوي، مستشار الملك الحسن الثاني - أن الأخير أبلغه أن الملك الذي أصبح مهموماً بالحالة الاجتماعية والاقتصادية التي آلت إليها البلاد، بات يفكِّر جدياً في استدعاء «الاتحاد الاشتراكي...» لتشكيل حكومة إنقاذ.

الملك الحسن الثاني، بمشاركة «الاتحاد الاشتراكي» في حكومة وطنية، بأغلبية مقاعدها ـ تضطلع بإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الحادة.

لكن في شروط التخالف الحاد السائد آنئذ، في حظيرة «الاتحاد الاشتراكي»، ما بين الجناح المنفتح والجناح المتشدد في موضوع «التوافق السياسي الوطني»، فلم يكن الدفاع عن موقف المشاركة سهلاً، ولا مقبولاً في منطق ومنظور العديد من المناضلين الاتحاديين، المتشددين... بيد أن الإقدام على خوض غمار تجربة «التناوب التوافقي» في آذار/ مارس ١٩٩٨ ـ بقرار من اللجنة الإدارية الوطنية للحزب ـ قد حسم الموقف السياسي لـ «الاتحاد الاشتراكي».

ولئن كان تشكيل الحكومة الائتلافية برئاسة الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، عبد الرحمن اليوسفي، في مارس ١٩٩٨، بمنزلة «القابلة» (=المولِّدة) لميلاد حقبة سياسية جديدة، تعاضدت في تأطيرها الإرادة السياسية للمؤسسة الملكية، والأريحية النضالية لـ «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، في أفق النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بالبلاد من جهة، والتكيف مع إكراهات ومتطلبات الظرفية السياسية الجديدة على الصعيد الدولي من جهة أخرى ـ فإن تقدير حصيلة «حكومة التناوب التوافقي» لا يزال موضوع جدل ثائر، متكرر.

وقد تُدوولت ـ ولا تزال تُتداول ـ حول تجربة «التناوب التوافقي» قراءتان متناقضتان، بعيدتان كلاهما عن روح الجدية والموضوعية في التقدير.

فهناك أولاً قراءة عدمية، لا ترى في هذه التجربة سوى كونها «تجربة عرجاء»، فوَّتت على اليسار المغربي فرصة تاريخية، وأدت إلى إضعاف قواه. وهي بهذا المعنى، «لم يكن لها سوى أثر ضعيف في هيكلية الحكم ومعيش الساكنة»[٤٧].

ويبدو واضحاً أن هذا الحكم العدمي القاطع، على تجربة «التناوب التوافقي» يفتقد الجدية في التقدير والصدقية في الموقف. فهو لا يستند إلى أرضية المعطيات المادية، والحقائق السياسية المتصلة بالتجربة، في منطلقها ومسارها، بل هو نظر محكوم بغشاوة إيديولوجية، تحول دون رؤية الوقائع، واستحضار الحقائق.

وهناك القراءة الثانية، وهي قراءة تمجيدية مفرطة، تقف على نقيض القراءة العدمية السابقة، فتكيل المديح لتجربة «التناوب التوافقي» بدون اختبار دقيق[٤٨].

وكلا القراءتين، في نظرنا، غير ذات جدوى لافتقاد تقديرهما معاً التقيد الصارم بقيمة النزاهة في التحليل، وبفضيلة الموضوعية في التقييم. ولئن كان المقام، في إطار هذه الشهادة، لا يسمح

---

(٤٧) Ahmed El-Harti, *Sahara: La solution démocratique et nationale* (Casablanca: Nawafid, 2006), pp. 154-155.

(٤٨) انظر: محمد الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض (الدار البيضاء: نكوص كوم، ٢٠١٤). يتضمن المؤلِّف تفاصيل عن «تجربة التناوب»، مستقاة من «شهادات وإفادات ومعطيات»، تعكس رأي وتقدير محيط الوزير الأول، عبد الرحمن اليوسفي، في مواقع حكومية وحزبية.

بإجراء مراجعة نقدية لتجربة «حكومة التناوب»، في بعديها الإيجابي والسلبي، فإننا نكتفي بتسجيل ملاحظتين أساسيتين، سبق أن فصلنا مضمونهما في مذكرات حزبية نقدية داخلية، خلال فترة ممارسة «حكومة التناوب»[٤٩].

وتتصل أولى هاتين الملاحظتين، بدور «حكومة التناوب» في المساهمة الحاسمة في الطيّ النهائي لصفحة «سنوات الرصاص» بالبلاد، وفي تعزيز دينامية «انتقال ديمقراطي»، عبر الانخراط الحثيث في مسيرة الإصلاح السياسي، والتقويم المؤسساتي، وترسيخ البعد الحقوقي، وتجذير ثقافة الحريات العامة، السياسية والنقابية. وفي هذا المضمار، فقد تمكنت تجربة «التناوب التوافقي» من تحقيق مكتسبات لا يُستهان بها في مجالات حيوية، شملت تعزيز ممارسة الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، كما شملت إنجاز تحسن ملموس في المؤشرات الماكرو - اقتصادية بصفة عامة، على الرغم من مضاعفات حالة الجفاف التي ألمّت بالبلاد، ستتين متتاليتين[٥٠].

ومن جهة أخرى، ساهمت تجربة «التناوب التوافقي» في تحسين شروط المناخ الإقليمي والدولي للمغرب، عبر سياسة الانفتاح والتواصل مع فضاءات ودول مؤثرة في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، مما وسع مروحية العلاقات الدولية للمغرب بأبعادها السياسية والاقتصادية[٥١].

وقد واجه هذا التوجه الحكومي الجديد قدراً لا يستهان به من أصناف العرقلة على مستوى الإدارة الترابية، وفي بعض مفاصل الإدارة العمومية، عايشنا، عن كثب، بعضاً منها. وقد دأب الإعلام الوطني آنئذ، على توصيف هذه الأصناف من العرقلة بـ «جيوب المقاومة» لتجربة «التناوب التوافقي»[٥٢].

---

(٤٩) بحكم دعمنا لمشروع «التناوب التوافقي»، وقربنا من فواعله السياسيين والميدانيين، حرصنا على مرافقة تفعيله بالنقد والنقد الذاتي، عبر «مذكرات» داخلية، طرحناها على نظر الكاتب الأول، الوزير الأول.

(٥٠) لخّص عبد الرحمن اليوسفي، الوزير الأول في حكومة «التناوب التوافقي»، أسباب «نزول هذه الحكومة» وكذا حصيلتها السياسية والاقتصادية، في خطاب له ببروكسيل في بلجيكا، غداة إنهاء ولاية هذه الحكومة.

وقد أوجز الإشكالية العامة لهذه التجربة بقوله: «... كان قبولنا بقيادة تجربة التناوب مخاطرة أخذنا فيها في الحسبان المصلحة الوطنية وليس المصلحة الحزبية. واليوم وقد انتهت هذه التجربة بدون أن تفضي إلى ما كنّا ننتظره منها، بمعنى التوجه نحو الديمقراطية عبر خطوات تاريخية إلى الأمام، التي ستشكّل قطيعة مع ممارسات الماضي، فإننا نجد أنفسنا مرّة أخرى أمام مطلب وطني يلزمنا بالانتظار سنتين على أمل أن نرى إمكانية تحقق الحلم في انتقال هادئ وسلس نحو الديمقراطية، ونتمنى أن لا نفقد في المستقبل القريب ملكة الحلم والقدرة عليه». انظر نص الخطاب في: الطائع، المصدر نفسه، ص ٢١٧ _ ٢٣١.

(٥١) زار الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي خلال السنوات التي قضاها في الوزارة الأولى العديد من الدول، من مختلف القارات، منها زيارات إلى الهند والصين وكولومبيا... إلخ، كانت لها نتائج سياسية واقتصادية واستثمارية إيجابية.

(٥٢) حاول الراحل إدريس البصري، وزير الداخلية القوي، أن «يحتوي» بعضاً من صلاحيات وأنشطة الوزير الأول، خلال الشهور الأولى من عمر حكومة «التناوب».

وحسب شهادة القيادي الاتحادي، محمد لحبابي، عضو المكتب السياسي للحزب، فإن الوزير الأول كلّفه بالقيام بمسعى لدى المرحوم إدريس السلاوي، مستشار الملك، طالباً منه إبلاغ جلالته باستعداده لـ «التصالح» و«التفاهم» مع وزير الداخلية، بغية وضع حد لـ «الصراع» الذي يضر بالعمل الحكومي.

أما الملاحظة الثانية، فإنها تتصل بعناصر العجوزات التي طبعت حصيلة «حكومة التناوب»، في مجالات حيوية، تتصل بصميم الانشغالات التي طالما أطرت خطاب «الاتحاد الاشتراكي» في المعارضة(٥٣). وينتصب في صدارة هذه العجوزات، أن جهود حكومة «التناوب التوافقي» لم ترقَ إلى مستوى إرساء أسس صلبة ومستدامة للتوازنات الاجتماعية التي ما انفك اختلالها يشكل مصدر الهشاشة في بنية التشكيلة الاجتماعية المغربية.

كما تنصبّ هذه العجوزات على فشل حكومة «التناوب» في معالجة ملفات حيوية كانت تستقطب - ولا تزال - انشغال وترقب القوى الشعبية، وفي مقدمة هذه الملفات: ملف الإصلاح الهيكلي لقطاع التربية والتكوين، وملف الإصلاح البنيوي لقطاع العدالة والقضاء، وملف إصلاح النظام الجبائي، الوطني والمحلي.

كما إن معالجة حكومة التناوب للاختلالات الاقتصادية الموروثة، وفي مقدمتها إشكالية المديونية الخارجية المتفاقمة، لم تستند إلى سياسة اقتصادية تنموية مهيكلة، عبر إصلاحات بنيوية لمقومات الاقتصاد الوطني، بل تم اللجوء إلى مواصلة سياسة «الخوصصة»، بمعنى «بيع» ممتلكات الدولة لتحصيل موارد مالية، تمكن من تأدية الديون الخارجية المتراكمة(٥٤).

وبعبارة أخرى فإن تخلي الدولة عن مؤسسات إنتاجية عمومية، ينبغي أن يكون مؤسساً على خطة، واضحة الرؤية والأهداف، قائمة على مفهوم «التشارك» بين القطاع العام والقطاع الخاص، على قاعدة دعم وتنمية المؤسسات المخوصصة من جهة، وتحفيز الاستثمار الخصوصي من أجل عصرنة النسيج الإنتاجي الوطني، ورفع مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى(٥٥).

ومعلوم أن الحظوظ السياسية التي توفرت لحكومة «التناوب» في مجال تدبير الشأن العمومي الوطني، لم تجتمع لغيرها من الحكومات السابقة واللاحقة. فقد حظيت التجربة بتبني ملك البلاد إياها ودعمه لها، كما حظيت بتفاؤل القوى الشعبية بمجيئها، وبحدة انتظاراتها لنتائج حصيلتها، كما استفادت التجربة من انخراط واسع للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مسارها، ومن تجاوب ملحوظ ومحسوس من قبل الفرقاء الإقليميين والدوليين مع حيثيتها وبرنامجها.

---

(٥٣) كان الخطاب الحزبي عموماً والخطاب البرلماني خصوصاً، ينتقد بشدة السياسة الاقتصادية المتّبعة، وخضوعها لـ«إملاءات» المؤسسات المالية الدولية. كما كان ينتقد السياسة الاجتماعية الموصوفة بـ«الطبقية» و«اللاشعبية» في ظل تفشّي البطالة، واتساع دوائر الفقر والهشاشة والإقصاء.

(٥٤) بلغت موارد خوصصة العشرات من الشركات والمؤسسات التي كانت في ملكية الدولة، ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، نحو ٤٧ مليار درهم.

وقد ساهمت هذه المعالجة «الظرفية» للاختلالات المالية الموروثة في تجريد الدولة من عدد من المؤسسات الإنتاجية الحيوية، وبالتالي في تحجيم قدرتها على مواجهة مضاعفات الأزمات المالية والاقتصادية، الخارجية منها والداخلية، في شروط الاقتصاد الدولي المعولم.

(٥٥) في ظلّ الإكراهات المالية والاقتصادية، الداخلية والخارجية، الضاغطة، كان ينبغي، في تقديرنا، تكييف منطق الرأسمالية الجارفة مع متطلبات وخصوصيات الاقتصاد الوطني وليس العكس.

ومما لا شك فيه، فإن مصدر هذه العجوزات في معالجة قطاعات اجتماعية واقتصادية حيوية، لا يتصل بافتقار حكومة «التناوب» إلى سلطات كافية للخوض في معالجتها، كما لا يتصل بغياب إرادة الإصلاح الاجتماعي لديها، بل تعود أسباب هذه المحدودية إلى محددات تنظيمية وأوضاع ذاتية، يبدو من المفيد كشف الستار عنها.

أول هذه الأسباب، أن حكومة «التناوب» لم تكن تتوفر على «دفتر تحملات»، مُصاغ في إطار دراسات وافية لعناصر ومقومات «البرنامج الحكومي»، الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والقانونية والمؤسساتية، كما لم تكن تتوفر على «خارطة طريق» واضحة المعالم، محددة المراحل في مجال تفعيل وتطبيق «البرنامج الحكومي». ذلك أن «المئة يوم» الأكثر أهمية في عمر الحكومة ـ أية حكومة ـ ليست تلك التي تتلو تسميتها، بل تلك التي تسبقه.

إن ما أطلق عليه «البرنامج الحكومي» كان عملية تجميع و«تلفيق» لقضايا تم تبنيها بعجالة، استدماجاً لشعارات وعناوين وتوجهات لم تحظ بدراسة معمقة لإشكالياتها، ولا لوسائل وشروط وإمكانات تنزيلها.

ومن زاوية اعتبار أن حكومة «التناوب» هي حكومة «ميثاقية»، جاءت في سياق تحالف «ميثاقي» جمع بين مكونات «الكتلة الديمقراطية»، فإن إشكالية «البرنامج الحكومي» التوافقي في أبعادها الموضوعاتية، والمقاربتية، تصبح ذات شأن كبير بالنسبة إلى شروط وحظوظ نجاح تجربة «التناوب».

ثاني هذه الأسباب، يتصل، حسب تقديرنا، بإشكالية العلاقة بين الحزب وفريقه الحكومي، في ما يتعلق بتأطير وتدبير تجربة «التناوب التوافقي». ففي شروط غياب مسطرة ديمقراطية لتشكيل الفريق الحكومي من جهة، وعدم الاستناد إلى آلية تنظيمية، حزبية، لتأطيره ومرافقة أدائه من جهة أخرى، نشأت حالة من الالتباس في العلاقة بين الحزب وفريقه الحكومي. وقد نجم عن استقرار هذه الحالة من الالتباس فتور في انخراط المؤسسات الحزبية الاتحادية في إغناء الأداء الحكومي وفي توفير قنوات تواصله مع المجتمع.

إن واقع التباين المُضمَر في وجهات النظر بين من كان يرى أن دور الحزب ينبغي أن يكون دعماً ممنهجاً لعمل الحكومة، وبين من كان يرى أن دوره ينبغي أن يكون دعماً نقدياً للأداء الحكومي، حفاظاً على علاقات التفاعل والتجاوب مع القواعد الشعبية للحزب، قد ساهم بالتأكيد في تهشيش العلاقة بين الحزب وفريقه الحكومي.

ثالث الأسباب، ويعود إلى ما كشفت عنه الممارسة الحكومية من تواضع الكفاءة التدبيرية في إدارة قطاعات حكومية حيوية ذات طابع اجتماعي وتنموي وثقافي، ما ساهم بدوره في تنسيب حصيلة «حكومة التناوب»[٥٦].

(٥٦) انظر تفاصيل هذا الجانب في: الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

وكما هو معروف في العديد من تجارب «الانتقال السياسي»، فإن عنصر «الحذاقة السياسية» لا يكفي وحده في مقاربة معضلات «الانتقال»، بل لا بد من توفر عنصر «الكفاءة التدبيرية»، القائمة على معرفة دقيقة بملف القطاع، وعلى استيعاب كامل لإشكالياته، وعلى متابعة رصينة، مستمرة، لتطوراته، وهو الأمر الذي يحدو بهيئات سياسية راسخة في ممارسة التدبير الرصين للشأن العمومي، إلى الاستناد على كفاءات «حكومة الظل»، لدى تشكيلها لـ «حكومة الفعل». ومما لا شك فيه، فإن هذه المقاربة الرشيدة في التقاط السحنة المزدوجة (Double Profil) للفاعل الحكومي، التي تجمع بين «الحذاقة السياسية» و«الكفاءة التدبيرية»، في مواجهة مهام تدبير الشأن العمومي - لتشكل تجاوزاً إيجابياً للجدل المتجدد، المتكرر، حول خياري «التقنوقراطي» و«السياسي» في ممارسة مهام تدبير الشأن العمومي.

وقد تسبب التباس العلاقة بين الحزب وفريقه الحكومي في حدوث تهافت وارتباك العديد من المواقف السياسية لـ «الاتحاد الاشتراكي»، على مدى تجربة حكومة «التناوب». ولعل أكثر هذه المواقف ارتباكاً هو مشاركة الفريق الحكومي في حكومة إدريس جطو، عقب إعفاء حكومة «التناوب»، في تناقض واضح، وانقلاب غير مفهوم على الموقف السياسي الذي تضمنه بلاغ المكتب السياسي للحزب في موضوع «عدم احترام المنهجية الديمقراطية» في تسمية الوزير الأول، غداة الانتخابات التشريعية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢[٥٧].

رابع الأسباب، ويحيل على ما اعتور «الكتلة الديمقراطية»، الحاملة لتجربة «التناوب»، من تصدع في صفوفها، وتفكك في تلاحمها، وارتباك في منطقها. ذلك أن المكونات الحزبية لِ «الكتلة» لم تستطع تغليب الاعتبارات الموضوعية على النوازع الذاتية، فارتهنت إلى منطق التموقع السياسي، الحزبي، ضداً على منطق التكافل «الكتلوي» الجمعي[٥٨].

وفي سياق المقارنات - التي جرت وتجري بها تقديرات المراقبين لمسار الشأن السياسي، الوطني - بين تجربة «حكومة التناوب»[٥٩]، وتجربة حكومة عبد الله إبراهيم[٦٠]، فإن ما يمكن

---

(٥٧) لدى تعيين جلالة الملك السيد إدريس جطو وزيراً أول، عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، وذلك على الرغم من تصدر «الاتحاد الاشتراكي...» قائمة الأحزاب المشاركة في الانتخابات، أصدر المكتب السياسي للحزب بلاغاً، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، ينتقد فيه «عدم احترام المنهجية الديمقراطية» في تسمية الوزير الأول.

وقد فهم مناضلو الحزب وأعضاؤه وكذا الرأي العام الوطني من مضمون البلاغ أن «الاتحاد الاشتراكي...» لن يشارك في الحكومة الجديدة، انسجاماً مع منطق بلاغه. لكن العكس هو الذي حدث؛ إذ ضغط الفريق الحكومي، الاتحادي، في حكومة اليوسفي، في اتجاه المشاركة في حكومة السيد جطو، ضداً على منطق وروح «التناوب»، وعلى اتجاه الرأي العام الحزبي. انظر تفاصيل الموضوع في: الطائع، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥٨) مارَس السيد عباس الفاسي، الأمين العام لِ «حزب الاستقلال» نوعاً من المشاكسة السياسية من داخل حكومة «التناوب»، ممّا عرّض إطار «الكتلة الديمقراطية» إلى التهلهل، المؤذن بالتفكك.

ومن جهة أخرى، فقد سبق لِ «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» أن «نأت» بنفسها عن المشاركة في حكومة «التناوب».

(٥٩) سُميت حكومة «التناوب» في آذار/ مارس ١٩٩٨، وأُنهيَت ولايتها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

(٦٠) عُينت حكومة عبد الله إبراهيم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، وأُعفِيَت في أيار/ مايو ١٩٦٠.

أن نسجله، بتجرد وموضوعية، أن حكومة إبراهيم قد أنجزت في فترة وجيزة، أقل من سنتين، حصيلة سياسية واقتصادية ومؤسساتية هامة، وضعَت المغرب المستقل على سكة التحرر والتنمية والتحديث... ويكفي التذكير بعناوين المنجزات التي تحققت في عهدها ليدرك المواطن العادي والفاعل السياسي أهمية ودلالة هذه الحصيلة. فبفضل الدعم اللامحدود التي حظيت به حكومة عبد الله إبراهيم من طرف جلالة الملك محمد الخامس، رحمه الله، ومن طرف القوى الشعبية الحية بالبلاد، تمكنت هذه الحكومة من تحرير الاقتصاد الوطني، وإرساء أسسه الحديثة، وبناء مؤسساته العمومية في شتى المجالات والميادين...

فقد أنجزت هذه الحكومة تأميم «البنك المركزي» ليصبح «بنك المغرب» والخروج من منطقة الفرنك الفرنسي، بإحداث عملة وطنية، مغربية مستقلة (الدرهم المغربي)، وتأسيس «صندوق الإيداع والتدبير»، و«البنك المغربي للتجارة الخارجية»، و«البنك الوطني للإنماء الاقتصادي»، ونهج خطة للإصلاح الزراعي، واسترجاع أراضي الاستعمار، إضافة إلى تأميم «الشركة الشريفة للبترول»، وتأسيس قطب عمومي لكي «يلعب دور المحرك وقوة الدفع» في مجال التصنيع، كما صرح بذلك المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، نائب رئيس المجلس الحكومي، ووزير الاقتصاد والمالية في حكومة عبد الله إبراهيم، ومهندس سياسة التحرير الاقتصادي.

كما انكبّت حكومة عبد الله إبراهيم على العمل من أجل إجلاء القواعد العسكرية، الفرنسية والأمريكية، وتحرير الفلاحة المغربية من هيمنة المعمرين. كذلك خاضت معارك ضارية مع «فلول الاستعمار» في مجالات تعزيز السيادة الوطنية، وتحقيق التحرر الاقتصادي والنهوض الاجتماعي، ونهج سياسة خارجية تحررية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا المجال الأخير، بلورت حكومة عبد الله إبراهيم توجهات **الخطاب التاريخي** الذي ألقاه الملك محمد الخامس بمدينة طنجة عام ١٩٤٧[٦١]، حيث دعا جلالته **إلى تجديد وتطوير روابط المغرب مع مجاله العربي ـ الإسلامي**. كما انخرطت حكومة عبد الله إبراهيم، بمثابرة وعزم، في تدعيم حركات التحرر الوطني بالجزائر وأفريقيا، مستحضرة في ذلك عمق الأواصر التاريخية، ورسوخ الوشائج الثقافية، ووحدة المصير المشترك التي ربطت وتربط بين المغرب ومحيطه المغاربي والأفريقي والعربي، وهي الإجراءات والإنجازات التي أثارت تخوفات «المعارضة المحافظة» التي رأت فيها محاولة إحداث «انقلاب جذري» في الدولة والمجتمع. ومن ثم فإن إعفاءها، قد أسفر عن تصاعد غير مسبوق للمد الشعبي المساند لخلفيتها السياسية[٦٢] ولحصيلتها

---

(٦١) في هذا الخطاب التاريخي الذي ألقاه السلطان محمد الخامس، في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٧، بمناسبة زيارته مدينة طنجة، ضداً على إرادة الإقامة العامة الفرنسية، أكّد جلالته فيه أمرين: مواصلة جلالته الكفاح من أجل استقلال البلاد من جانب، وتأكيد الهوية العربية ـ الإسلامية للمغرب من جانب آخر.

(٦٢) كان الوزراء الذين يمثلون «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، في حظيرة الحكومة يشكّلون أقليّة، لكن ديناميتهم ودورهم في إنجازاتها قد جعلها محسوبة على الجناح اليساري في الحركة الوطنية، وهو الجناح الممثّل بحزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

الزاخرة، في حين أن إنهاء ولاية حكومة «التناوب»، قد تمخض عنه تآكل ملحوظ في رصيد «الاتحاد الاشتراكي» الشعبي، عكسته نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٧.

ولعل ما يخفف من صرامة هذا التقدير، أن السياقات التاريخية المؤطرة لكلتا التجربتين كانت مختلفة: ذلك أن إنهاء ولاية حكومة عبد الله إبراهيم كانت مؤشراً واضحاً، ومقدمة صريحة، لانزلاق البلاد نحو مستنقع «الحكم الفردي» الذي شكل قطيعة مع روح «الميثاق الوطني» ونهجه، كما نسجته تجربة الحركة الوطنية، وما ترتب عن ذلك من تذمر في صفوف نخب وقواعد القوى الشعبية الحية بالبلاد، بينما جرى إنهاء مهمة «حكومة التناوب» في شروط العمل بـ«المشروع الوطني الديمقراطي الحداثي التنموي»(٦٣)، وفي شروط تراكم منجزات ديمقراطية، ومكتسبات حقوقية، رسخت فكرة التحول الديمقراطي، وكرست نهج التحديث التدريجي، السياسي والحقوقي والمؤسساتي، المنشود(٦٤).

ومما لا شك فيه، أن تجربة حكومة «التناوب» قد شابتها تعقيدات متعددة، سياسية ومجتمعية، وطاردتها طموحات نخبوية وظرفية، كان لها نصيبها في تحجيم حصيلتها. ويبدو للمراقب السياسي المتجرد أن استقرار هذه العلل في تجربة حكومة «التناوب»، من عجوزات تدبيرية، وتعثرات إصلاحية، وتهافتات نخبوية، لم تكن بعيدة من دائرة المسببات الكامنة وراء طيّ صفحة ولايتها(٦٥).

وقد كان من المفروض إجراء مراجعة نقدية، بموضوعية ومسؤولية، غداة إنهاء ولايتها(٦٦)، في اتجاه صياغة تقييم دقيق، تشارك في بلورته مؤسسات اتحادية، بمشاركة فعاليات وطنية، مما كان من شأنه إنضاج تقدير حزبي جماعي، مشترك للتجربة، وبناء رؤية سياسية واضحة المعالم للمستقبل...

---

(٦٣) يتعلّق الأمر بـ«المشروع الوطني...» الذي أعلنه الملك محمد السادس غداة تولّيه سدّة الحكم في تموز/يوليو ١٩٩٩. وهو «المشروع الوطني، الديمقراطي، الحداثي، التنموي» الذي سيؤطّر سياسة ومبادرات «العهد الجديد» في مختلف الميادين: السياسية، والحقوقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتنموية، والثقافية. ولقد كان إعلان الملك الجديد لـ«المفهوم الجديد للسلطة» إيذاناً لافتاً بالتوجه السياسي الجديد.

(٦٤) على المستوى الاقتصادي، عرفت المؤشرات الماكرو ـ اقتصادية، في ظلّ حكومة «التناوب» تحسناً ملحوظاً، بالقياس إلى ما كانت عليه في مرحلة ما قبل «التناوب». من هذه المؤشرات الدالة على التحسن: تقلّص الدين الخارجي من ١٩,٢ مليار دولار إلى ١٤,١ مليار دولار، تراجع المعدل الوطني للبطالة من ١٤,٥ بالمئة سنة ١٩٩٩ إلى ١٠,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٢، بلوغ نسبة النمو الاقتصادي سنة ٢٠٠١، نحو ٦,٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وتحقيق فائض في الميزان التجاري بنسبة ٥ بالمئة. حول تحسن المؤشرات الماكرو ـ اقتصادية في ظل حكومة «التناوب». انظر: «خطاب عبد الرحمن اليوسفي ببروكسيل،» في: الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٦٥) في تصريح للسيد عمر عزيمان، وزير العدل في حكومة «التناوب»، لصحيفة لوموند الفرنسية، قال فيه: «لقد حقّقت الحكومة مردوداً إيجابياً في مجال حقوق الإنسان، ولكننا خذلنا المواطنين اقتصادياً واجتماعياً».

وهو موقف أغضب الوزير الأول في وقته، ولكنه لم يكن بعيداً تماماً من واقع الحصيلة الحكومية، كيفما كانت خلفية التصريح السياسي المدلى به.

(٦٦) أبلغ الملك، لدى استقباله الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي، يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بأنه سيعيّن إدريس جطو وزيراً أوّل مكانه. شكّل ذلك مفاجأة للكاتب الأول، الوزير الأول، عبد الرحمن اليوسفي، الذي عبّر عن «اندهاشه» ممّا سمع، مصرحاً بأن «العودة إلى تعيين التكنوقراط مضرّ بالمنهجية الديمقراطية، ولا يتناغم مع فلسفتها...»، حسب رواية محمد الطائع. انظر: الطائع، المصدر نفسه، ص ١٦١.

بيد أن ذلك لم يحصل، فأنزل الستار على محطة سياسية مفصلية في سياق تجربة «الانتقال الديمقراطي» بالمغرب، وهي محطة ليست ملكاً لـ «الاتحاد الاشتراكي» ولشركائه في حكومة «التناوب التوافقي» وحدهم، بل هي ملك لكل القوى الديمقراطية بالبلاد.

ومهما يكن، فقد فتحت مرحلة «التشارك» في العلاقات بين المؤسسة الملكية و«الاتحاد الاشتراكي» آفاقاً جديدة، استعادت فيها البلاد روح ومناخ «الميثاق الوطني» الذي جمع في الماضي القريب بين مختلف مكونات الحركة الوطنية، وشكل مصدر تلاحم وتفاعل بينها.

ولقد شهدت علاقات «التوافق» السياسي التي دشنتها المصادقة شبه الإجماعية على دستور ١٩٩٦، وترجمتها «حكومة التناوب التوافقي»، تطوراً غير مسبوق في ظل العهد الجديد. وفي سياق هذا التطور السياسي النوعي، تمكنت البلاد من تحقيق إنجازات هامة في المجال الحقوقي، وفي مجالات البناء الديمقراطي، والإصلاح المؤسساتي، والتطور التنموي.

وفضلاً عن هذه الإنجازات التي تتواصل مسيرتها، فإن الإصلاح الدستوري - الذي تم إنجازه في صيف ٢٠١١، بما تضمنه من تطوير وتحديث لبنية النظام السياسي، وكرسه من حقوق إنسانية، وحريات فردية وجماعية، وأقامه من آليات ومؤسسات للحكامة... إلخ - قد أعطى إشارات واضحة، واعدة على إرادة وقدرة المؤسسة الملكية على التكيف مع متطلبات ومستجدات العصر، والتجاوب مع انتظارات وتطلعات الشعب.

صحيح أن الكثير من الشعارات الحماسية، والمطالب المحقة التي رفعتها «حركة ٢٠ فبراير»، في مناخ «الربيع العربي»[٦٧]، لم تجد سبيلها إلى التحقق المباشر، ولكنها فتحت الآفاق وعبأت النفوس، في اتجاه إنضاج جيل جديد من الإصلاحات الدستورية والاجتماعية والمؤسساتية والاقتصادية، حينما تنضج شروطها، وتتوفر ممكناتها الموضوعية.

وغني عن الإشارة في هذا المضمار، أن أسلم وأنجع مقاربة للإصلاح والتحديث والتقدم في عالم اليوم، هي المقاربة المستندة إلى قاعدتي الاستقرار السياسي والتوافق المجتمعي، فذلك أثمن درس تمخضت عنه تجربة «الحراك الشعبي»، في ظل «الربيع العربي».

وعلى مدى الزمن المديد من العلاقات «الجدلية» بين المؤسسة الملكية والحركة الوطنية، التقدمية - بمختلف تقلباتها الظرفية - ظلت هذه العلاقات محكومة بثابت التعايش الذي رسم حدوداً ثابتة للتخالف والتعارض، ظلت عصية على الاختراق، تزداد مناعة وحصانة بمقدار ما تزداد قلاعها، السياسية والمؤسساتية والمجتمعية، صلابة ورسوخاً في حقول الديمقراطية والحقوقية

---

(٦٧) انفجرت تظاهرات شبابية في شباط/ فبراير ٢٠١١، في ظلّ المناخ السياسي الذي أفرزته أحداث «الربيع العربي»، جالت شوارع عدد من المدن المغربية، رافعة شعار «محاربة الفساد والاستبداد»، لكنها ظلّت حركات محدودة في الحشد الجماهيري، معزولة في المجال السياسي، إذ لم تنخرط فيها القوى السياسية الأساسية بالبلاد، سواء منها اليسارية أو المحافظة، باستثناء «جماعة العدل والإحسان»، الإسلامية.

والتنمية... إذ بفضل هذه المقومات التحديثية، يتطور «المجال السياسي»[٦٨] الوطني وتتكامل عناصر نضجه وحداثته.

ثالثاً: تطور العلاقات الداخلية بين مكونات «الاتحاد الوطني» ـ «الاتحاد الاشتراكي»

في ما يتعلق بالمستوى الثاني (مستوى تطور العلاقات الداخلية بين مكونات «الاتحاد الوطني» ـ «الاتحاد الاشتراكي»)، فقد ظل محكوماً بمحددين أساسيين اثنين:

١ ـ المحدد الأول

ويتمثل هذا المحدد بالبنية التكوينية لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» لدى تأسيسه في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٩. وبالفعل، فقد ارتكز الإطار الجماهيري لحزب «القوات الشعبية»، منذ انطلاقته، على ثلاثة مرتكزات متمايزة، في ما يشبه ائتلافاً واسعاً لثلاثة مكونات سياسية، اجتماعية، وطنية، خرجت من رحم «حزب الاستقلال»: مكون سياسي يمثل نسيجاً من الأطر الحزبية والشبابية المنفصلة عن هذا الحزب العتيد، «حزب الاستقلال»، ومن «حزب الشورى والاستقلال»، ومكون اجتماعي نقابي، تمثله المركزية النقابية العتيدة، «الاتحاد المغربي للشغل»، ومكون وطني مقاوم، تمثله عناصر وأطر من تنظيمات المقاومة وجيش التحرير.

ولئن كان الرابط الناظم لمكونات حزب «القوات الشعبية»، منصباً على إنجاز أهداف وطنية عامة تروم: استكمال وتعزيز الاستقلال الوطني، ودمقرطة النظام السياسي، والانخراط في دينامية حركة التحرر والنهوض العالمية، فإن تعدد الرؤى، وتضارب المقاربات، في ما يتعلق بوسائل ومناهج تحقيق ذلك، باتا لصيقين بالمسار النضالي لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، على امتداد المرحلة السياسية العصيبة[٦٩].

ومما لاشك فيه، أن التناقضات الزاحفة بين مختلف المكونات السيوسيو ـ سياسية، المشكلة لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، والتي كانت تتغذى من تذبذبات وأزمات مسار العلاقات مع المؤسسة الملكية، كانت تمارس انعكاسات سلبية على مقومات التلاحم والانسجام الداخلية.

وهكذا، فمنذ المؤتمر الثاني لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، تعرضت الوحدة التنظيمية والسياسية للحزب لامتحان عسير، في ظل التناقض المتفجر بين رؤيتين استراتيجيتين،

---

(٦٨) حول إشكالية المجال السياسي في المغرب المستقل، انظر: عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر: حالة المغرب (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ١١٣ ـ ١٣٥.

(٦٩) وهي مرحلة «التباعد»، وأحياناً التصارع، ما بين المؤسسة الملكية، والجناح اليساري في الحركة الوطنية. وتمتدّ هذه المرحلة من أيار/ مايو ١٩٦٠، تاريخ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، إلى نهاية سنة ١٩٧٥.

وقطبين سياسيين متنازعين، تواجه عبرهما المكون النقابي، والمكونان: الوطني والسياسي لـ «الاتحاد»[٧٠].

وقد عكس نصا التقريرين ـ المعدَّين للطرح على أنظار المؤتمر: تقرير المرحوم عبد الله إبراهيم، تحت عنوان: «التقرير المذهبي» وهو الذي تم طرحه واعتماده في المؤتمر؛ وتقرير المرحوم المهدي بن بركة، بعنوان: «الاختيار الثوري» الذي لم يُعرض على أنظار المؤتمر؛ ـ عناصر الخلاف بين الرؤيتين المتباينتين[٧١].

وقد تواترت الأزمات الداخلية بين مختلف مكونات «الاتحاد الوطني»، بارتباط وتفاعل مع تطورات وشروط العلاقات مع السلطات الحاكمة، في المحطات المفصلية للمسار السياسي والنضالي لحزب القوات الشعبية، وبخاصة في محطات القمع الجماعي الشديد[٧٢].

وتؤكد شهادات مناضلين ومقاومين، فاعلين أساسيين، في هذه الفترة الحرجة من نضال «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، أنه، منذ سنة ١٩٥٩، تم «اختراق» قيادات فاعلة في «الاتحاد

---

(٧٠) انعقد المؤتمر الثاني لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في أيار/ مايو ١٩٦٢، في ظلّ خلافات زاحفة ـ حول الخط الإيديولوجي للحزب ـ بين قيادتي المرحومين عبد الله إبراهيم، مدعوماً من «الاتحاد المغربي للشغل»، والمهدي بن بركة، مدعوماً بعدد من قادة الحزب.

بيد أن رواية المرحوم عبد الله إبراهيم في موضوع هذه الخلافات تظلّ غامضة، فهو يتحدث عن «معارضين» لـ «خطه السياسي والتنظيمي» دون توضيح لجوهر الخلاف، كما يتحدّث عن الخلافات التي نشبت بين المرحومين: المهدي بن بركة، والمحجوب بن الصديق، حول منصب الأمانة العامة لـ «الاتحاد الوطني...» دون توضيح لموضوعه ومضمونه. انظر: «مذكرات عبد الله إبراهيم» في: محمد لومة، سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم (الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٦)، ص ١٤٢ ـ ١٤٦.

(٧١) كان منظور المرحوم المهدي بن بركة لهوية الحزب الجديد، يشدّد على الطابع الطبقي، الشعبي، الثوري، له: «فلا غرو أن نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة، الحضرية والقروية، أي يتجسّد في التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين. فنحن حزب الشعب المغربي، باستثناء الطبقات المستغلة من إقطاعيين وبورجوازيين طفيليين حلفاء الاستعمار الجديد وركائزه...». انظر: المهدي بن بركة، الاختيار الثوري في المغرب، دفاتر وجهة نظر (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١)، ص ٨٩ ـ ٩٠. كما كان يشدد على ممارسة النقد والنقد الذاتي لتجربة الحزب خصوصاً وتجربة الحركة الوطنية عموماً.

(٧٢) نخصّ بالذكر في هذا المضمار ثلاث محطات لافتة في عمليات القمع الجماعي الذي طبع مسار «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»:

المحطة الأولى، هي محطة ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، حيث تمّ اقتحام مقرّ اجتماع «اللجنة المركزية» لـ «الاتحاد الوطني...» واعتقال أغلبية المجتمعين، قبل أن تتوسّع دائرة الاعتقالات في صفوف الحزب، بتهمة حبك «مؤامرة ضدّ النظام» أُعلِنَ عنها رسمياً في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٣.

المحطة الثانية، هي محطة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، التي شهدت اعتقال المئات من مناضلي «الاتحاد الوطني...» بمراكش وناحيتها بتهمة «التآمر» على نظام الحكم، بمعية محمد البصري الذي يقيم، لاجئاً، بالخارج، وقد تمّت محاكمة ١٩٣ منهم في حزيران/ يونيو ١٩٧١.

أما المحطة الثالثة فهي محطة آذار/ مارس ١٩٧٣، حيث تمّ اعتقال واختطاف المئات من قيادات ومناضلي «الاتحاد الوطني...» بتهمة الانخراط في عملية «الكفاح المسلح»، عقب أحداث آذار/ مارس ١٩٧٣، وخاصة واقعة «مولاي بوعزة» بشرق المغرب.

المغربي للشغل»، وذلك في اتجاه إحداث شرخ في تشكيلة قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»(٧٣).

وفي هذا الصدد، فقد انطوت حملة الاعتقالات الجماعية التي طاولت قيادات «الاتحاد الوطني» في صيف عام ١٩٦٣، على قرائن دالة على خطة مبيتة للفصل ما بين «الحزب» و«النقابة»، في سياق المعترك السياسي المحتدم. وهذا ما يفسر - حسب شهادة هؤلاء المقاومين - أن قائمة المعتقين في حملة صيف ١٩٦٣، لم تشمل أياً من العناصر القيادية الممثلة للجناح النقابي في قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»(٧٤).

وأمام احتدام الأزمة الداخلية، في مستهل السبعينيات من القرن الماضي، في ظل حالة الجمود والإحباط التي خيمت على قيادة «الاتحاد الوطني» - التي أضحت في قبضة القيادة النقابية لـ «الاتحاد المغربي للشغل» - وذلك في ظرفية وطنية، سياسية واجتماعية بالغة الدقة والحراجة، لم يعد في إمكان أطر وقواعد الحزب الركون إلى موقف «الانتظارية» التي باتت تتماهى مع موقف الانهزامية - فكانت «انتفاضة» تموز/ يوليو ١٩٧٢.

وبالفعل، فقد شكلت حركة ٣٠ يوليو ١٩٧٢، منطلقاً جديداً، حاسماً في مسيرة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، الذي شكل، منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، امتداداً جدلياً للحركة التحررية التقدمية المغربية... ومن المفيد التوقف قليلاً عند هذا المسلسل السياسي الهام الذي سيقود إلى حدوث تحول كيفي في رؤية وبنية «الاتحاد الوطني».

ومن ثم فإن تقييماً موضوعياً لحركة ٣٠ يوليو ١٩٧٢، ينبغي أن يستوعب السياق الوطني الذي اندرجت فيه هذه الحركة، كما ينبغي أن يستحضر المحددات الموضوعية والذاتية التي أطرتها وكيّفت حصيلتها السياسية والفكرية.

أ - محددات الحدث

مما لا شك فيه، أن مناخ الأزمة العامة - على الصعيد السياسي، كما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - التي كانت آخذة بخناق البلاد، قد أوجدت حالة من الاحتقان العام،

---

(٧٣) وفاءً بتعهّدنا بعدم الكشف عن هوية مصدر هذه الشهادة، فإننا نكتفي بالإشارة إلى مضمونها، مراهنين على صدقية ونزاهة مصدرها.

(٧٤) يُرجع المرحوم عبد الله إبراهيم سبب غيابه عن حضور اجتماع اللجنة المركزية، يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣، إلى «المضايقات» البوليسية التي تعرّض لها صباح ذلك اليوم.

بينما يزعم أحد مرافقيه بأن عدم «تعميم الإشعار بانعقاد اللجنة المركزية للحزب لهذا اليوم» هو الذي «يفسّر كون أغلبية أعضاء الجناح النقابي لم يتوصلوا باستدعاءات الحضور في هذا الاجتماع»؛ وهو ما يفسّر بدوره إفلاتهم من الاعتقال الذي طال أعضاء اللجنة المركزية. انظر: لومة، سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم، ص ١٤٩.

استهدفت مختلف مؤسسات الدولة، كما أوجدت حالة من الترقب المتوتر، والتطلع المتحفز، غشت قطاعات واسعة من المجتمع السياسي بالبلاد.

ويتزامن مع هذا الوضع الوطني المتأزم، ولربما بتفاعل سلبي معه، عرف «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، الذي كان يحتل صدارة الحقل السياسي الوطني، أزمة بنيوية عميقة، تبلورت مفاعيلها السياسة والتنظيمية والفكرية في استقرار مفارقات لافتة.

أولاها، وهي المفارقة القائمة ما بين دقة الوضع الوطني من جانب، ومحدودية الجاهزية الفكرية والسياسية والتنظيمية لدى «الاتحاد»، للمساهمة الفعالة في التصدي للوضع المزمن، من جانب آخر.

ولا مراء، في أن مفاعيل هذه المفارقة لم تكن لتطاوِل «الاتحاد الوطني» وحده، بل انسحبت كذلك على مجموع مكونات «الكتلة الوطنية» التي تشكلت في منتصف السبعينيات، إطاراً وطنياً للمعارضة، وأداة سياسية للنضال من أجل إخراج البلاد من وضعها المتأزم[٧٥].

أما المفارقة الثانية، فتكمن في إشكالية العلاقة المتهافتة ما بين قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» من جهة، وتنظيماته وقواعده الشعبية الواسعة من جهة أخرى. إن الازدواجية السياسية في تركيبة القيادة الاتحادية، كما أسفرت عنها عملية إعادة «الوحدة» عام ١٩٦٧، ما بين قيادة «الاتحاد المغربي للشغل»، وما تبقى من قيادة «الاتحاد الوطني» بالداخل[٧٦]، عقب حملات القمع التي لحقت به تباعاً (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥) ـ قد زجت بالاتحاد في خلافات، وأحياناً في معارك داخلية، على خلفية رؤى واستراتيجيات ومقاربات متباعدة، إن لم تكن متناقضة.

فبمقدار ما استندت استراتيجية الشق «النقابي» في قيادة «الاتحاد الوطني» إلى ضرورة تحصين «المكتسبات» النقابية المتحصلة، عبر تكريس نوع من التعايش اليومي مع حقائق ووقائع السياسة العامة المتبعة بالبلاد، بقدر ما كانت رؤية الشق السياسي، اليساري، في قيادة الاتحاد تنصب على

---

(٧٥) تشكلت «الكتلة الوطنية» في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٠، بين حزبي «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«حزب الاستقلال» في ظرفية وطنية بالغة الدقّة. وكان لتشكيلها صدى كبير في الداخل والخارج. وقد تشكّلت الهيئة العليا لـ «الكتلة» من المرحومين: علال الفاسي، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله إبراهيم، المحجوب بن الصديق، أبو بكر القادري، ومن الأحياء أطال الله عمرهم: محمد لحبابي وامحمد الدويري.

وفي نهاية سنة ١٩٧١، دخلت «الكتلة» في حوار مع الملك، وكان مطروحاً عليها أن تشارك بحكومة تسهر على تنظيم الانتخابات. وقد برز داخل «الاتحاد الوطني...» رأيان: رأي المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي كان يرى تشكيل حكومة مؤقتة للإشراف على انتخابات تشريعية، تفرز مؤسسات ذات صدقية. فيما كان المرحوم عبد الله إبراهيم يرى تشكيل حكومة «إصلاحات». فقرّر عبد الرحيم ألّا يشارك في هذه الحكومة، تاركاً لعبد الله إبراهيم التفاوض مع الملك الحسن الثاني... لكن المفاوضات فشلت. انظر: محمد الحبابي، «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية،» في: لومة، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٦٨.

(٧٦) على إثر اعتقال المحجوب بن الصديق، الكاتب العام لـ «الاتحاد المغربي للشغل»، بادر عبد الرحيم بوعبيد إلى اقتراح استئناف العمل الوحدوي مع الجناح النقابي.

ضرورة العمل التعبوي من أجل فرض إصلاحات سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية، كفيلة بتجاوز أزمة الوضع الوطني، جديرة بتأمين استقرار وسلامة البلاد.

وقد تطور هذا التخالف في الرؤية السياسية، وفي المقاربة النضالية إلى معارك تنظيمية داخلية، بفعل محاولات الفريق النقابي المتنفذ لبسط هيمنته على مختلف المؤسسات الاتحادية. وقد عاش «الاتحاد الوطني» في ظل هذا الاحتقان الداخلي سنوات طوالاً، وبلغ أوجه خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١(٧٧).

ومما لا ريب فيه، أن حالة التجاذب في الرؤى، والتضارب في المواقف ما بين الشق النقابي والشق السياسي في قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، كانت تتغذى من الطابع الإشكالي الملتبس لعلاقة «الاتحاد المغربي للشغل» مع السلطات الحاكمة.

فلقد تحصل المكون الاجتماعي ـ النقابي، ممثلاً بـ«الاتحاد المغربي للشغل»، في تشكيلة «التيار اليساري الوطني»، منذ سنة ١٩٥٦، وبصفة خاصة منذ سنة ١٩٥٩، في ظل حكومة المرحوم عبد الله إبراهيم، على مكتسبات عمالية هامة، شملت امتلاك العديد من المقار النقابية، والتوفر على تدعيمات مالية معتبرة، وضمان انقطاعات نقابية مستمرة، وتدبير خدمات اجتماعية مجزية... إلخ..

لكن بقدر ما عززت هذه المكاسب النقابية المشروعة موقع المكون الاجتماعي ـ النقابي في حظيرة «الائتلاف» الوطني، التقدمي: «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بقدر ما أوقعت بدائرة ضيقة في قيادة «الاتحاد المغربي للشغل» في شرك «استلاب» سياسي في علاقته بالدولة الراعية، المانحة لـ «الامتيازات النقابية».

وفي ظل هذه المفارقة ما بين الاستحقاق المشروع، والاستتباع المغلوط، نشأت تباينات، إن لم تكن تناقضات ما بين الجناح النقابي والجناح السياسي في حظيرة «الاتحاد الوطني...».

وفي ضوء هذه الإشكالية الهيكلية، الاتحادية المعقدة، يمكن قراءة مسار التخالفات السياسية المتواترة بين الجناحين، في مقاربة وتدبير العلاقة مع السلطات الحاكمة. ويمكن في هذا الصدد استحضار أربعة أمثلة ذات دلالة واضحة في ما يتعلق بالإشكالية البنيوية الاتحادية.

أول الأمثلة، ويشير إلى ظهور الإرهاصات الأولى للتخالف في التقدير، والتضارب في الموقف بين الشق النقابي والشق السياسي في قيادة «الاتحاد الوطني»، منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، على خلفية اعتقال ومتابعة مدير ورئيس تحرير صحيفة التحرير، المرحوم محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي، بتهمة «الإخلال بالنظام العام»، و«المسّ بالأمن الداخلي للدولة».

---

(٧٧) لقد كنت «شاهد عيان» على حدّة التوتر والاحتقان اللذين كانا يسودان اجتماعات اللجنة المركزية لـ «الاتحاد الوطني...» بمقرّ الأمانة العامة بالدار البيضاء، خلال سنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠. وقد كانت لجنة «تنظيم الاجتماعات» التابعة للجهاز النقابي تمارس إرهاباً منظّماً للحدّ من حرية التعبير لجهة الأعضاء المحسوبين على الجناح السياسي، اليساري للحزب.

فإزاء هذا التطور الذي توّج سلسلة إجراءات مناهضة لحكومة عبد الله إبراهيم[٧٨]، تبلور موقفان متقابلان: موقف يرى «الخروج من الحكومة» لكشف أوراق «المعارضة المحافظة»، وتحميلها مسؤولية عرقلة العمل الحكومي، وكان يميل إليه المرحوم المهدي بن بركة ورفاقه في قيادة «الاتحاد»، وموقف آخر تبنته قيادة «الاتحاد المغربي للشغل»، كان يعتبر «وجود اليسار في الحكم ضرورياً» وبالتالي تهدئة القواعد الحزبية، ومطالبتها بضبط النفس من أجل بقاء اليسار في الحكم[٧٩].

ثاني الأمثلة، ويشير إلى الأزمة التي نشبت ما بين الجناحين عقب الإضراب العام المقرر والمعلن في سنة ١٩٦١. فبعدما تدارست وأقرت «الكتابة العامة» لـ«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» شن إضراب وطني عام، ذي طابع نقابي معلن، ومغزى سياسي مضمر، سارعت قيادة «الاتحاد المغربي للشغل» إلى عقد صفقة سياسية، في إطار مفاوضات سرية مع المرحوم رضا كديرة، مدير الديوان الملكي، تم بموجبها إيقاف حركة الإضراب... وقد تحمل تبعات هذه التصرفات غير المسؤولة مئات، بل عشرات المئات من الشغالين المضربين في ذات شغلهم وأرزاقهم، بسبب حالات التوقيف والطرد التي أعقبت عملية إجهاض الإضراب...

ثالث الأمثلة، ويحيل على تضارب المواقف بين الشق القيادي في «الاتحاد المغربي للشغل» والشق القيادي في «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، إزاء الاستحقاق الانتخابي التشريعي لسنة ١٩٦٣. ففي الوقت الذي قررت فيه القيادة الحزبية خوض غمار هذه الانتخابات، في أفق مواصلة النضال من أجل الديمقراطية من داخل البرلمان، عمدت قيادة «الاتحاد المغربي للشغل» إلى اتخاذ قرار مقاطعة الانتخابات.

وقد ترتب عن هذا التضارب في المواقف، في محطات سياسية بالغة الدقة، استقرار قطيعة عملية ما بين جناحي قيادة الحزب، نشأ عنها تعطيل فعلي لنشاط ودور «الكتابة العامة» لـ«الاتحاد الوطني...»، استمر مفعوله إلى صيف ١٩٦٧، وهو تاريخ استئناف «الوحدة» بين الجناحين، النقابي والسياسي، بمبادرة من المرحوم عبد الرحيم بوعبيد[٨٠].

---

(٧٨) كان ولي العهد آنئذٍ، مولاي الحسن، من أشدّ المعارضين لحكومة عبد الله إبراهيم وإصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية، كما على صعيد سياستها الخارجية. وكانت صحيفة لي فار *Les phares*، التي كان يصدرها المرحوم أحمد رضا اكديرة، مدير ديوان ولي العهد، تترجم هذه المعارضة.

وقد كتب المرحوم أحمد رضا اكديرة في سنة ١٩٨٥ بأنه شكّل، برئاسة ولي العهد وعضوية آخرين، حكومة موازية كان هدفها الأساسي هو إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم.

(٧٩) خالد الغالي، «القصر والحكومة: وجهاً لوجه،» زمان، العدد ١٧ (آذار/ مارس ٢٠١٥)، ص ٢٤ ـ ٢٩.

(٨٠) على أثر اعتقال المرحوم المحجوب بن الصديق، الكاتب العام لـ«الاتحاد المغربي للشغل»، بسبب برقية وجّهها إلى الملك، تنتقد الموقف من الاعتداء الاسرائيلي، في سياق حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بادَرَ المرحوم عبد الرحيم بوعبيد إلى تنشيط العمل الوحدوي بين قيادتي «الاتحاد الوطني...» و«الاتحاد المغربي للشغل». فتمّت إعادة الروح إلى العمل المشترك داخل مختلف الأجهزة الحزبية. وهكذا تشكّل مكتب سياسي من ثلاثة قادة هم: المرحومون عبد الرحيم بوعبيد، =

رابع الأمثلة، ويذكر بتجربة مفاوضات «الكتلة الوطنية»[81] مع الحسن الثاني، في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، في موضوع تشكيل حكومة المعارضة «الكتلوية». ففي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية على قدم وساق حول نوعية الحكومة: أهي حكومة «انتقالية» محدودة المهام (الإشراف على الانتخابات) أم «إصلاحية» ببرنامج شمولي؟؛ عمدت قيادة «الاتحاد المغربي للشغل» إلى فتح قناة مفاوضات موازية وسرية مع السلطات الحاكمة، للضغط في اتجاه تسمية المرحوم مولاي عبد الله إبراهيم ـ وكان أحد المرشحين الثلاثة لرئاسة المجلس الحكومي، إلى جانب كل من المرحومين عبد الرحيم بوعبيد وعلال الفاسي ـ المحسوب، آنئذ، على الجناح النقابي، رئيساً للمجلس الحكومي[82]. وكما هو معلوم، فقد باءت هذه التجربة ـ بما شابها من حسابات ضيقة وتعثرات مؤسفة ـ بفشل ذريع، ألقى بظلاله القاتمة على أمن واستقرار البلاد من جهة، وعلى تماسك وفعالية المعارضة، في إطار «الكتلة الوطنية»، من جهة أخرى.

وأمام انسداد الأفق السياسي بصفة عامة، احتدمت التناقضات بين مكونات «الاتحاد الوطني...»، وتفاقمت المفارقة، بصفة خاصة، ما بين المكون النقابي ـ البيروقراطي، والمكون الراديكالي في مادة تحليل الأوضاع وتقدير تطوراتها. ففي الوقت الذي تضاءلت فيه حظوظ تشكيل حكومة «إصلاحات» تحت قيادته، جنح المكون النقابي إلى الانزواء والانتظارية وكأنه غير معني بما كان يجري في البلاد من أحداث جسام، ومما يواجهه الحزب من تحديات ومحن.

ومن جانب آخر، فإن المكوِّن الراديكالي، الذي كان يتخذ من «انتظارية» القيادة الرسمية للحزب، سبباً لتوسيع دائرة نشاطه التنظيمي، ومن تفاقم حالة القمع مبرراً للأخذ بناصية الخيار العنفي ـ أضحى مقتنعاً بصواب خياره، مؤمناً براهنية دوره.

وفي هذا المضمار، ينبغي التذكير بعمق الآثار التي خلفها تنكر قيادة «الاتحاد الوطني...» لعشرات الاتحاديين المعتقلين بمراكش ونواحيها، سنة ١٩٦٩، في إطار ما أصبح يعرف بـ «محاكمة مراكش»[83].

= عبد الله إبراهيم، والمحجوب بن الصديق، وتمّت عودة قيادة «الاتحاد المغربي للشغل» إلى المجلس الوطني، والكتابة العامة للحزب.

(٨١) لقد كان إنشاء «الكتلة الوطنية» حدثاً سياسياً ووطنياً هاماً، خلافاً للتقدير الذي عبّر عنه «حزب التقدم والاشتراكية».

فقد اعتبر الحزب الصديق، الحليف، أن «الكتلة الوطنية» كانت بمثابة «تحالف إقصائي يرجع إلى بداية الاستقلال، تحالف مصلحي بين شقّي حزب الاستقلال، ومستثنياً منظمات سياسية، ومن بينها حزب التحرّر والاشتراكية». انظر: زكي ولطافي، الحركة الوطنية، الكتلة واليسار: وقائع للتاريخ، ص ٤٢.

إنه تقدير يجانب الصواب، بسبب تجاهله لدينامية السياق التاريخي الذي أطر تشكيل «الكتلة الوطنية». فالأخيرة كانت محاولة لتدارك الاختلال الذي أحدثه «الانشقاق» في صفوف الحركة الوطنية، وانعكاساته السلبية على موازين القوى في المشهد السياسي الوطني.

(٨٢) تمّت المفاوضات السريّة، الموازية ما بين المرحومين: محمد عبد الرزاق، عن «الاتحاد المغربي للشغل»، وإدريس السلاوي عن الديوان الملكي.

(٨٣) في نهاية سنة ١٩٦٩ تمّت اعتقالات واسعة بمراكش ونواحيها شملت العشرات من المناضلين الاتحاديين، من =

وبالرغم من المساعي التي بذلها عبد الرحيم بوعبيد لدى عبد الله إبراهيم في شأن اتخاذ موقف مبدئي، علني من حملة الاعتقالات[٨٤]، وكذا المساعي التي بذلتها الكتابة الإقليمية بالرباط في الاتجاه نفسه، فقد أبدى المرحوم عبد الله إبراهيم موقفاً متصلباً غير مفهوم[٨٥].

ب ـ وقائع الحدث

وفي غمرة التفاعلات المتفاقمة للاحتقان السائد، في بعديه الوطني والاتحادي، تصاعدت احتجاجات ومطالبات قطاعات واسعة من الاتحاديين، منادية بضرورة «تحرير» إرادة وقرار الحزب من هيمنة الشق النقابي في قيادة الاتحاد، بلوغاً إلى إطلاق دينامية النضال من أجل الإصلاح والديمقراطية. وفي تجاوب تام مع هذه الاحتجاجات والتطلعات في صفوف القواعد الاتحادية، انخرطت ثلة من المناضلين الاتحاديين، يمثلون مختلف القطاعات الحيوية في بنية «الاتحاد الوطني»: مناضلين فاعلين، رموزاً للمقاومة وجيش التحرير، قيادات نقابية، عمالية وطلابية..، تحت قيادة وإشراف المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، في جهد منهجي لإعادة هيكلة تنظيمات «الاتحاد الوطني» في مختلف الأقاليم والفروع والقطاعات، على قاعدة رؤية سياسية متجانسة، وفي اتجاه تعزيز مسيرة النضال الجماهيري، الديمقراطي للاتحاد الوطني.

وقد أشرف عبد الرحيم بحكمته المعهودة، ورؤيته الثاقبة، على توجيه عمل «لجنة وطنية» ـ تحدثنا عن تركيبتها في ما سبق من شهادات، والتي غالباً ما كانت اجتماعاتها تتم في بيته ـ لتدارس أوضاع القطاعات الحزبية المختلفة، وحوصلة الجهود المبذولة لإعادة هيكلتها، مع الاستيعاب المستمر لمتغيرات الوضع الوطني، والاستشراف المتواتر لآفاق تطوره.

وتقتضي الموضوعية التاريخية والنزاهة الفكرية في هذا المضمار، الإقرار بحقيقتين في سياق عمل هذه اللجنة التي أفضت أشغالها إلى الاجتماع الاتحادي العام الذي عقد بالرباط في

= بينهم المرحوم الحبيب الفرقاني، عضو «المجلس الوطني» للحزب والكاتب الإقليمي له بمراكش وناحيتها. وقد توسّعت الاعتقالات لتشمل عدداً آخر من القيادات الاتحادية: محمد اليازغي، سعيد بونعيلات، أحمد بنجلون... إلخ. وقد حوكم المعتقلون بمراكش بتهمة الإعداد لـ «ثورة مسلحة»، تنطلق من «أمزميز» بناحية مراكش. وقد تصدّى للدفاع عن هؤلاء المعتقلين المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وقلّة قليلة من المحامين، بسبب جوّ الرعب الذي كانت تعيشه أوساط المحامين بمراكش. عن هذه المحنة. انظر: اليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، ص ١٤٣ ـ ١٥٤.

(٨٤) أثناء محاكمة المعتقلين، زار عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله إبراهيم في منزله بمراكش، وطلب منه إصدار بلاغ بالتضامن مع المعتقلين، لكن المرحوم عبد الله إبراهيم اتخذ موقفاً متصلباً في الموضوع. حول موقف عبد الله إبراهيم من هذه النازلة، انظر: لومة، سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم، ص ١٥٢ ـ ١٥٥.

(٨٥) لدى انطلاق حملة الاعتقالات، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، زار وفد يضم كلّا من المرحوم محمد الفاروقي ومحمد اليازغي ومحمد الاخصاصي ـ بتكليف من الكتابة الإقليمية للحزب بالرباط ـ المرحوم عبد الله إبراهيم بمنزله بالدار البيضاء، لمطالبته بالعمل على إصدار بلاغ تضامن مع معتقلي مراكش.

بيد أن المرحوم بدا متصلباً في موقفه الرافض لتبنّي قضية المتعقلين، بدعوى أنه «يجهل هويتهم الحزبية». أشار محمد اليازغي في مذكراته إلى اتصال أجراه مع المرحوم عبد الله إبراهيم في بيته في الموضوع، دون الإشارة إلى تشكيلة الوفد الذي قام بالمهمة. وأغلب الظنّ أن الذاكرة خانته في هذه الحالة. انظر: اليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، ص ١٥٤.

صيف عام ١٩٧٢، وأصدر مجموعة القرارات السياسية والتنظيمية التي عُرفت بـ «قرارات ٣٠ يوليو».

الحقيقة الأولى، وهي أن هدفية تشكيل وعمل هذه اللجنة لم تكن منصبة، في البداية، على إزاحة الشق النقابي من قيادة «الاتحاد الوطني»، بل كان الهدف المتداول يرمي إلى تعزيز صفوف الاتحاديين، وإعادة هيكلة تنظيماتهم، بما يمكن «الاتحاد الوطني»، من الالتفاف على وضع «التجميد» المتكرس من جانب، ومن استعادة ناصية المبادرة السياسية من جانب آخر.

بيد أن دينامية الإصلاح التنظيمي، والتعبئة السياسية التي رافقته طيلة شهور من العمل المتواصل، في ظل شروط داخلية صعبة، قد أفضت في نهاية المطاف إلى حصول اقتناع جازم بأن انطلاقة جديدة، ناهضة ومنتجة لـ «الاتحاد الوطني»، باتت منوطة بـ «استعادة» قراره السياسي، وفاعليته النضالية على مستوى القيادة.

أما الحقيقة الثانية، فتتعلق بموقف المرحوم عبد الرحيم بوعبيد من مسألة «الانفصال» عن «الاتحاد المغربي للشغل». فبمقدار ما كان المرحوم حريصاً على إعادة تفعيل دور «الاتحاد الوطني» في الحقل الوطني، وتنشيط مواصلة رسالته الوطنية في مجال التحرير والإصلاح والديمقراطية، بمقدار ما كان عازفاً عن حدوث «انشقاق» جديد في مسيرة الحركة الوطنية المتجددة.

بيد أن تجاوبه مع قناعة رفاقه، ووفاءه لقضية شعبه وبلاده، قد أخذاه إلى ما استقر عليه اجتماع ٣٠ يوليو ١٩٧٢. ومن فرط إحساسه بأهمية وضرورة المقاربة الإصلاحية في ظل «الوحدة الحزبية»، فقد اشترط، بوعي وبعد نظر، انخراط والتزام القادة الاتحاديين المقيمين آنئذ بالخارج، بمضمون قرارات ٣٠ يوليو وأبعادها، وهو ما تم فعلاً قبيل أسابيع من انعقاد اجتماع الرباط[٨٦].

وبهذا الإجماع الاتحادي حول قرارات ٣٠ يوليو، ضمنت حركة التصحيح هذه مشروعيتها الحزبية، واكتسبت صدقيتها السياسية، وعززت طابعها الأخلاقي... ذلك أن إزاحة أجهزة قيادية ضالعة في عرقلة الزخم النضالي «للاتحاد»، عبر قرار حزبي، ووفق مسطرة ديمقراطية، شاركت في اتخاذه كل القطاعات الحزبية، السياسية منها والنقابية، الوطنية منها والإقليمية ـ لم تكن تعني البتة المساس بحرمة وحيثيات الشخصيات الوطنية، موضوع الإزاحة، ولا التنكر لماضيها الوطني المشرف، المعروف.

---

(٨٦) بتكليف من المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، سافرنا، قبل أسابيع من اجتماع ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، إلى باريس للاتصال بالمرحوم محمد البصري، لوضعه في صورة ما يتهيأ من اجتماع وطني لفصل الشقّ النقابي عن قيادة الحزب، وإعادة هيكلة «الاتحاد الوطني...» بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة.

وقد أطلعنا المرحوم محمد البصري على مشروع البيان الذي سيصدر عن الاجتماع، واستمزجنا رأيه في ما يتعلّق بدعم هذا التوجه والانخراط فيه. وقد أبدى المرحوم ملاحظات شكليّة على نصّ البيان، وأبلغنا مساندته للمبادرة التصحيحية. كما تكفّل بإبلاغ رفيقه عبد الرحمن اليوسفي بالموضوع، واستحصال مساندته، بدوره، للمبادرة الاتحادية.

ج - دينامية الحدث

لئن كان المجال لا يتسع - في إطار هذه الشهادة - لتحليل وتقييم مقررات وتوصيات ٣٠ يوليو، في سياق تأثيراتها في مستقبل هذا الكيان السياسي الوطني الفاعل، فإن التذكير بأهم انعكاساتها الإيجابية على مسار الحركة الاتحادية، يبدو ضرورياً لتحديد وقعها وإبراز تأثيرها. ويتبلور هذا التأثير في دوائر متقاطعة ثلاث:

أولاها، وتنصب على الدائرة الفكرية في مسار «الاتحاد الوطني»، فلقد كرس هذا النهوض الاتحادي مسألة الديمقراطية كخيار حاسم في فكر وثقافة وممارسة الاتحاديين، على الصعيد الحزبي، كما على الصعيد الوطني. وقياساً على خطاب الاتحاد وأدبياته في السابق، فإن طرح وتبني مفهوم الديمقراطية كقضية مركزية في منظور الإصلاح والتقدم بالبلاد، قد تجاوز في مضمون ومنطوق قرارات ٣٠ يوليو، مستوى المطلب، ليغدو اتجاهاً اتحادياً مكرساً.

ثانيتها، وتتعلق بالدائرة السياسية في سياق النضال الاتحادي، فلقد طرحت هذه «القرارات»، بشكل واضح، مقرر، منظوراً محدداً للتحولات السياسية التي تتطلبها المرحلة الكفيلة باحتواء أزمة الوضع الوطني في مختلف أبعادها، القمينة بحماية البلاد من العواصف الهوجاء التي كانت تتهدد أمنها واستقرارها.

ثالثتها، وتتصل بالدائرة التنظيمية لـ «الاتحاد الوطني»، في أفق التحول المطلوب في بنية الحزب. وفي هذا المضمار، فإن التوصيات الصادرة والقرارات المعلنة، قد انصبت على ضرورة الانتقال بـ «الاتحاد الوطني» من وضع تنظيمي طغى عليه منطق «الشبكات» في ظل الأزمة، إلى حزب وطني، تقدمي، يتأسس على منطق المؤسسات(٨٧)..

وتعميقاً وتفعيلاً لهذه الخيارات الحاسمة، الفكرية والسياسية والتنظيمية، فقد انخرطت قرارات ٣٠ يوليو في أفق رهان سياسي حاسم، هو رهان عقد المؤتمر الوطني للحزب، الذي كان من المقرر التئامه في بحر سنة ١٩٧٣.

وفضلاً عما كان مقرراً لهذا المؤتمر أن يباشره من بلورة عميقة لاستراتيجية وطنية نضالية، تستند إلى مقومات التحرير والديمقراطية والاشتراكية، فقد كان العزم منعقداً على تبني اسم جديد للحزب، تجنباً للسقوط في نزاع قانوني عقيم حول «ملكية» اسم «الاتحاد الوطني...».

وفي خضم النقاشات التي جرت بين أفراد النخبة الاتحادية حول الاسم المناسب، نتذكر أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد كان ميالاً إلى تبني اسم «الاتحاد الديمقراطي للقوات الشعبية»، في الوقت الذي كانت فيه أغلبية الأطر الاتحادية حريصة على تبني اسم «الاتحاد الاشتراكي...».

---

(٨٧) من بين القرارات التنظيمية الصادرة عن اجتماع ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٢، إلغاء القرار «الوحدوي» الذي اتُّخِذَ سنة ١٩٦٧ بتشكيل مكتب سياسي ثلاثي، واعتبار «اللجنة الإدارية الوطنية» المنبثقة من اجتماع ٣٠ تموز/يوليو هي اللجنة الشرعية، بعد توسيعها لتضمّ أعضاء جدداً.

كما تمّ توجيه نداء للمواطنين للتسجيل باللوائح الانتخابية التي كانت مفتوحة في تلك الفترة.

وفي سياق هذه الدينامية الحزبية الجديدة، تمت صياغة مذكرة موجهة إلى الملك تطرح مسألة «إعادة الثقة» بين الحكم والشعب، بما يفتح المجال «لاختيارات شعبية» في المجالات كافة، المؤسساتية والاجتماعية والاقتصادية، ويعبد الطريق نحو إقامة ديمقراطية حقيقية(٨٨).

لكن الأحداث الجسام التي عرفتها الساحة الوطنية في ربيع عام ١٩٧٣ (أحداث «مولاي بوعزة»)، وما تلاها من اعتقالات ومحاكمات في صفوف الاتحاديين قد أجهضت، مؤقتاً، هذا الرهان الحزبي الهام(٨٩).

ولقد انصبّ الإنجاز السياسي الذي حققه المؤتمر الاستثنائي لـ «الاتحاد الاشتراكي» (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) على بلورة رؤية استراتيجية واضحة للتحول السياسي المنشود بالبلاد، تقوم على خيار «الانتقال الديمقراطي» من جانب، وتركز على بناء نسيج تنظيمي حزبي مندمج من جانب ثانٍ، وعلى تكريس «استراتيجية النضال الديمقراطي» من جانب ثالث.

ولئن أثار هذا التحول السياسي الهام والحاسم في مسيرة النضال الاتحادي، حماسة الاتحاديين، وانخراط جماهيره، بل وتفاعل قوى سياسية مهتمة، وذلك في ظرفية سياسية وطنية واعدة - فإنه سرعان ما واجه تحديات سياسية، داخلية وخارجية جساماً.

أولها، ويتمثل في تبلور معارضة راديكالية للتوجه السياسي الجديد، قادها باستماتة المرحوم محمد البصري، على خلفية ماضيه الوطني الزاخر من جهة، وفي أفق استعادة مكانته الاعتبارية، السياسية، في أعقاب فشل عملية «الكفاح المسلح» من جهة أخرى.

واعتباراً للحيثيات النضالية للبصري، فقد وجدت معارضته الراديكالية آذاناً صاغية لدى قطاعات من المناضلين الشباب والنشطاء الاتحاديين.. وقد شكلت هذه المعارضة الداخلية امتداداً سياسياً للمشروع الذي عمل من أجله، في ربيع ١٩٧٤، في أعقاب أحداث مارس ١٩٧٣ وتداعياتها السياسية المعروفة، وهو مشروع عقد مؤتمر لـ «الاتحاد الوطني» بالخارج (فرنسا)، يعيد هيكلة الحزب في إطار الخيار الراديكالي الذي يتزعمه(٩٠).

وكما هو معروف لدى مناضلي «الاتحاد»، فقد تصدينا بعزيمة وقوة - ضمن عمل «الوفد الخارجي» لـ «الاتحاد» - لمنع تنفيذ هذا المشروع، لما كان يجسده من مصادرة لإرادة وصلاحيات

---

(٨٨) جواباً على رسالة الملك الحسن الثاني إلى قادة الأحزاب السياسية، طالباً رأيهم في أوضاع البلاد، بعث المرحوم عبد الرحيم بوعبيد مذكرة بتاريخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢، يطرح فيها بصراحة ووضوح، رؤية «الاتحاد الوطني...» للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها البلاد...

(٨٩) يتعلّق الأمر بالأحداث المسلّحة التي وقعت في منطقة «مولاي بوعزة» في شرق المغرب في آذار/ مارس ١٩٧٣، إيذاناً بتفعيل استراتيجية «الكفاح المسلح»، والتي ذهب ضحيتها العشرات من المناضلين، مقاومين وشباباً، قتلاً أو إعداماً، كان على رأسهم المرحوم محمد بنونة.

(٩٠) شكّل المرحوم محمد البصري «لجنة تحضيرية» لإعداد المشاريع التي تُطرح في هذا المؤتمر، وأخذ في تعبئة التنظيمات الحزبية على صعيد أوروبا الغربية، الطلابية والعمالية، للانخراط في هذا المؤتمر.

المؤسسات الحزبية الشرعية (اللجنة الإدارية ـ الكتابات الإقليمية) بالداخل، ولما كان يمثله من مخاطر على مصير المئات من الاتحاديين المعتقلين.

وقد اندرجت معركة صيانة «الشرعية» الاتحادية هذه، بين الحزب والمجموعة الراديكالية، بزعامة المرحوم الفقيه محمد البصري، في سياق «النزاع» الذي سبقها بين «الوفد الخارجي» لـ «الاتحاد الوطني» والمرحوم الفقيه البصري، في صيف عام ١٩٧٣.

ويبدو لنا أن التذكير بالمعطيات التاريخية لهذا «النزاع» من شأنه أن يوضح ملابسات وحيثيات التوجهات الاستراتيجية التي خرج بها «المؤتمر الاستثنائي» للحزب عام ١٩٧٥، كما من شأنه أن يلقي ضوءاً كاشفاً على ظاهرة المعارضة الراديكالية التي أمست زاحفة في ركب «الاتحاد الاشتراكي».

ففي حمأة المحنة السياسية، والمعاناة الفردية التي ترتبت عن أحداث «مولاي بوعزة»، استقر عزم «الوفد الخارجي» ـ الذي كان يضم أعضاء من القيادة الاتحادية (اللجنة الإدارية) ـ الذين كانوا في وضع لجوء اختياري بفرنسا ـ بعد مداولات مستفيضة، على تحمل مسؤوليتهم في الدفاع عن الحزب في واجهتين حيويتين، متوازيتين اثنتين: واجهة الدفاع عن المعتقلين الاتحاديين بالمئات، تحسباً لما قد تسفر عنه المحاكمات من أحكام قاسية في حقهم؛ وواجهة وضع حد لحالة الخلط والالتباس التي كان يُراد لها أن تسود، بين الخط السياسي، الديمقراطي لـ «الاتحاد الوطني»، والنهج «الثوري» للتيار الراديكالي بقيادة الفقيه محمد البصري.

وفي سياق التحرك والنضال على مستوى الواجهتين معاً، تمت هيكلة «الوفد الخارجي» للاتحاد حول مهام الإعلام، والعلاقات الدولية، والتنظيم، بلوغاً إلى تحقيق أهداف العمل والنضال في الواجهتين المحددتين(٩١).

وقد استقر قرار «الوفد الخارجي»، في سياق العمل على وضع حد فاصل بين التوجه الديمقراطي في الخط السياسي لـ «الاتحاد الوطني»، في إطار قرارات ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، والتوجهات الراديكالية لمجموعة المرحوم الفقيه محمد البصري ـ على عقد لقاء لـ «المساءلة» و«التوضيح» و«حسم» المواقف والتصرفات. وقد انتدب «الوفد الخارجي» كلاً من عبد الرحمن اليوسفي، ومحمد الاخصاصي للقيام بهذه المهمة التي كانت تقتضي التنقل إلى الجزائر العاصمة، حيث كان يقيم المرحوم الفقيه محمد البصري.

ومن المعلوم أن إطار اللقاء الذي يجمع بين أعضاء اللجنة الإدارية الثلاثة من جانب، وجدول أعمال اللقاء ـ هيكلة وتنظيم عمل أعضاء اللجنة الإدارية لـ «الاتحاد» الموجودين بالخارج ـ من

(٩١) أنيطت مهمّة الإشراف على الإعلام بمولاي المهدي العلوي، ومهمّة الإشراف على العلاقات الدولية بعبد الرحمن اليوسفي، ومهمة الإشراف على التنظيم بمحمد الاخصاصي... وقد انضمّ إلى الوفد الخارجي مناضلون آخرون للمساعدة على أداء المهام الثلاث.

جانب آخر، كانا موضوع اتفاق مسبق، مع المرحوم الفقيه، عبر أخيه الذي كان مقيماً بباريز، وعلى اتصال وثيق به.

بيد أننا فُوجئنا، منذ الجلسة الأولى لانعقاد الاجتماع في مقر إقامة الفقيه بالجزائر العاصمة، إصرار الأخير على حضور بعض «مساعديه» لجلسات اللقاء، وهم مناضلون اتحاديون، لكنهم لم يكونوا أعضاء في اللجنة الإدارية الوطنية، الأمر الذي كاد أن ينسف اللقاء، خاصة أن بعضاً من هؤلاء «المساعدين» أخذ يتحدث بلغة استفزازية عن «الجناح الثوري» الراعي لـ «الثورة»، و«الجناح اليميني» الساعي إلى إحباطها!

ولقد حافظنا على رباطة الجأش، سعياً حثيثاً لإنجاح اللقاء، في اتجاه أن يتمخض عن التزام واضح، من طرف الفقيه محمد البصري، بالامتثال للمواقف والقرارات الجماعية التي تتخذها اللجنة الإدارية للحزب. وفعلاً، وبعد نقاشات صاخبة، ومداولات عميقة، اتخذت ثلاثة تعهدات حاسمة، نص عليها محضر للاجتماع مُوقع عليه من طرف أعضاء اللجنة الإدارية الثلاثة(٩٢).

وتنص هذه التعهدات الثلاثة على:

أ ـ وقف جميع الأعمال والتحركات والمبادرات التي يقوم بها مناضلو الخط الراديكالي، بقيادة الفقيه محمد البصري؛

ب ـ وقف «صوت التحرير» الذي كان يُشرف على بثه فريق البصري من إذاعة طرابلس، بليبيا، والذي أصبح تغريده غير ذي موضوع، بعد تداعيات أحداث «مولاي بوعزة» الدموية؛

ج ـ انضمام المرحوم الفقيه محمد البصري إلى «خارطة الطريق» التي حددها «الوفد الخارجي» لـ «الاتحاد»، والتي تقوم على أولويتين أساسيتين: الدفاع عن المعتقلين الاتحاديين من جانب، والالتزام بخط النضال الديمقراطي، كما أكدته قرارات ٣٠ يوليو ١٩٧٢، من جانب آخر.

بيد أن الأمور جرت بما لا تشتهي السفن، بُعيد أسابيع قلائل من لقاء الجزائر. ذلك أن الفقيه محمد البصري لم يكن صادقاً في ما أقر به من تعهدات، بل كان مناوراً في ما أبداه من استعدادات، إذ لم تمض أسابيع قلائل حتى توصلت «التنظيمات الاتحادية»، الطلابية والعمالية، بفرنسا وأوروبا، بتعليمات مشددة بعدم الاستماع أو الالتزام بالمواقف والتوجهات الصادرة عن اللجنة الإدارية للحزب، ممثلة بـ «الوفد الخارجي»، على اعتبار أن هذه القيادة الموقتة، أمست تمثل «الجناح اليميني» داخل الحزب. وفي سياق هذا المنطق التبريري، والإمعان الراديكالي، طفق «الجناح الثوري»، يُعد العدة لعقد مؤتمر لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بفرنسا، انتظمت «مشاريع أوراقه التحضيرية» تحت شعار «دعم الثورة»(٩٣).

---

(٩٢) وقّع محضر الاجتماع أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية الثلاثة: عبد الرحمن اليوسفي، محمد البصري، محمد الاخصاصي، وذلك من أجل شرعنة مقرّراته.

(٩٣) من المفارقات الغريبة أن هؤلاء «المساعدين» الذين تشبّث محمد البصري بحضورهم، إلى جانب أعضاء قيادة «الاتحاد» (اللجنة الإدارية) في لقاء الجزائر، هم الذين سيتصدرون، فيما بعد، تيار «الاختيار الثوري» الذي عَمَدَ إلى إنشائه =

وعلى كل، فقد كان إقدام الفقيه محمد البصري، بمعية «مساعديه» من المناضلين المنحازين إلى رأيه، على العمل من أجل تنظيم عقد مؤتمر لـ «الاتحاد الوطني» بالخارج، مبعث التعبئة السياسية والتنظيمية التي قمنا بها، على مدى سنة كاملة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)، لإعادة هيكلة التنظيمات الاتحادية بأوروبا والخارج، كما كان محرك تحركاتنا الدولية لإحباط محاولات مصادرة الشرعية التمثيلية والمشروعية النضالية لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

وقد وجدت هذه المعارضة الراديكالية الداخلية، في واقع التحدي الثاني الذي واجهه «الاتحاد الاشتراكي»، لاحقاً، حيثية تبرير لنشاطها، وعامل تمرير لخطابها.

ثاني التحديات، ويتصل بواقع الإحباطات التي طالت مسيرة «المسلسل الديمقراطي» بالبلاد، في ظل ما واكب هذا «المسلسل» من تشوهات موضوعية ومسطرية أضعفت صدقيته الديمقراطية. فبفعل انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في هذا «المسلسل»، تفعيلاً لـ «استراتيجية النضال الديمقراطي» التي أقرها «المؤتمر الاستثنائي» للحزب[٩٤]، فقد تعرض «خطه السياسي» لحملات منهجية من النقد والتشكيك، من قبل نشطاء المعارضة الراديكالية التي شكلت إطاراً جديداً، كتيار «الاختيار الثوري» بالخارج، أو تبنت مواقف معارضة للخط السياسي لـ «الاتحاد الاشتراكي» بالداخل.

وقد شكل تقاطع هذين التحديين، الداخلي والخارجي، الخلفية السياسية للعديد من الأزمات التي ظلت زاحفة في النسق الاتحادي، ومنها تلك الأزمات التي عصفت بأشغال مؤتمرات وطنية وحزبية، ابتداء من المؤتمر الوطني الخامس (١٩٨٩)، مروراً بالمؤتمر الوطني السادس (آذار/ مارس ٢٠٠١)، والمؤتمر الوطني الثامن (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨).

وما يتعين الإقرار به، على ضوء الاستقراء الدقيق للمسار النضالي لـ «الاتحاد الاشتراكي»، أن الظاهرة الانشقاقية التي طالت مساره في مختلف مراحل تطوره، كانت تنطوي على موقفين متناقضين. الموقف الأول، يشير إلى الاحتجاج المبدئي على «الحالة الديمقراطية» بالبلاد، في إطار ما كان يُطلق عليه «المسلسل الديمقراطي»، وهي «الحالة» التي لم تكن ترقى إلى مستوى «تسييد الإرادة الشعبية».

أما الموقف الثاني، فهو يعالج هذا العجز في حصيلة النضال الديمقراطي للحزب بمنهجية لاديمقراطية، إذ يرفع معول الإجهاز على أداته النضالية، بذريعة الاحتجاج على خطه السياسي. ويعكس واقع التناقض ما بين الموقفين، رهاناً سياسياً مستتراً، ذا حمولة ذاتية، وهو رهان انتزاع «الزعامة» السياسية عبر آلية الانشقاق، بدل اكتسابها عبر آلية الديمقراطية.

= الفقيه البصري، بعد فشل مشروعه بعقد مؤتمر لـ «الاتحاد الوطني» بالخارج؛ ثم ما لبث هؤلاء «المساعدون» أن أعلنوا، من باريس، قراراً بـ «طرد الفقيه البصري» من التنظيم الجديد، بسبب خلافات بينه وبينهم لا نعلم بالتحديد طبيعتها، ولا مغزاها..

(٩٤) انعقد «المؤتمر الاستثنائي» في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥. وقد شكّلت مقرّرات هذا المؤتمر، فكراً وتنظيماً، تحولاً حاسماً، في مسار «الاتحاد الاشتراكي...». فقد سجّل إقرار «استراتيجية النضال الديمقراطي»، من جهة، وتحديد مضمون الأفق «الاشتراكي» لجهة الاشتراكية الديمقراطية من جهة ثانية، وتوضيح المرجعية الوطنية التحررية للحزب من جهة ثالثة، طفرة نوعية في المنظور الإيديولوجي لـ «الاتحاد الاشتراكي...».

وقد نشأت مختلف «الانشقاقات» التي طبعت المسيرة الاتحادية (١٩٧٥ ـ ٢٠٠١) من هذا المعطى الأساسي، بالرغم من اختلاف الظرفيات التي أطرتها (أي الانشقاقات)، وتباين الذاتيات التي غذتها.

ومن هذا المنظور الموضوعي، يمكن قراءة الظاهرة الانشقاقية في صفوف «الاتحاد الاشتراكي»، بمختلف فصولها: «الاختيار الثوري» بزعامة المرحوم محمد الفقيه البصري سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦[٩٥]، مجموعة «الطليعة» بقيادة عبد الرحمن بن عمرو والمرحومين: العربي الشتوكي وأحمد بنجلون سنة ١٩٨٣[٩٦]، و«المؤتمر الوطني الاتحادي» برعاية محمد نوبير الأموي سنة ٢٠٠١[٩٧].

وفعلاً، فقد بدأت الإرهاصات الأولى لدينامية التصدعات الداخلية في بنية ورؤية «الاتحاد الاشتراكي»، على صعيد المؤتمرات الوطنية، في المجابهة السياسية التي ظهرت خلال أشغال المؤتمر الوطني الخامس (١٩٨٩) بين تيار معارض، يقوده محمد نوبير الأموي، الكاتب العام «للكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، وعضو اللجنة الإدارية للاتحاد من جهة، وبقية أعضاء المؤتمر من جهة أخرى، وذلك على خلفية التخالف حول «الخط السياسي» للحزب.

وكما سبق أن ألمحنا إلى ذلك، فقد كان الموقف من استمرار انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في «المسلسل الديمقراطي»، الموسوم بالإفلاس، محور التباين والتجابه بين «المعارضة» الداخلية والقيادة الحزبية. وقد تمكن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد من احتواء هذه المجابهة السياسية، التي كادت تؤدي إلى انفراط عقد المؤتمر، بما كان معهوداً فيه من بعد النظر، وتقدير للمسؤولية، وحرص على الوحدة الاتحادية.

---

(٩٥) كما سبق وألمحنا إلى ذلك، شكّل المرحوم محمد البصري، بعد المؤتمر الاستثنائي للحزب، تياراً مستقلاً باسم «الاختيار الثوري»، تيمناً بالتقرير الشهير الذي صاغه المرحوم بن بركة سنة ١٩٦٢، والذي كان يزمع تقديمه إلى المؤتمر الثاني لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، المنعقد في أيار/ مايو ١٩٦٢.

وقد ضمّ تيار «الاختيار الثوري» عدداً من الاتحاديين في الخارج والداخل، وازداد نشاطه «الاستقطابي» بعد عودة المرحوم محمد البصري إلى المغرب، في حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

(٩٦) كانت قضية المشاركة في الانتخابات موضوع نقاش واختلاف منذ سنة ١٩٧٨، أي بعد تجربة الانتخابات البلدية سنة ١٩٧٦، والتشريعية سنة ١٩٧٧.

وفي أيار/ مايو ١٩٨٣، اتّخذت اللجنة المركزية قراراً بفصل ١٠ أعضاء من مسؤوليتهم الحزبية. وقد جيّش المفصولون أنصارهم وجاؤوا بهم أمام مقرّ الحزب لمنع انعقاد اجتماع للجنة المركزية، فحدث تجمهر كبير خارج مقرّ الحزب، فتدخّل الأمن لفضّه، باعتبار التجمهر غير مصرّح به حسب القانون. وقد شكّل هذا الفريق المعارض حزباً جديداً هو «حزب الطليعة الاشتراكي».

(٩٧) وقع انسحاب عدد من المؤتمرين بقيادة محمد نوبير الأموي، عضو المكتب السياسي، والكاتب العام لـ «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، من أشغال المؤتمر الوطني السادس ٢٠٠١، تتويجاً لخلافات مسترسلة حول الخط السياسي للحزب. وقد شكّل المنسحبون فيما بعد حزباً جديداً هو «حزب المؤتمر الوطني الاتحادي».

وفي ظل تجربة «التناوب التوافقي»، بسياقها السياسي، وإشكالها التدبيري، واجه الحزب معضلات جمة في قيادة هذه «التجربة»، في وقتٍ ما انفكت فيه نخبه المتنفذة غارقة في صراعات «الاستخلاف»، و«الزعامة»، منذ رحيل عبد الرحيم بوعبيد. وهي الصراعات التي ما لبثت أن أفرزت تعددية «قطبية» انخرطت أطرافها في تجاذبات عقيمة بين أجنحة حزبية متساكنة[98].

وقد اكتست هذه الأجنحة طابعاً تكريسياً في الاجتماع الثلاثي الذي عقد في بيت الكاتب الأول، عبد الرحمن اليوسفي، أياماً قلائل قبل انعقاد المؤتمر الوطني السادس، بحضور كل من محمد البصري ومحمد اليازغي ومحمد نوبير الأموي[99]؛ وهو الاجتماع الذي تمخض عنه «حل توافقي»، تم بموجبه «تخصيص كوطا لكل الأطراف المتناحرة داخل الحزب بالتساوي، سواء في اللجنة المركزية أو المكتب السياسي، كما تم الاتفاق سلفاً على تركيبة المكتب السياسي الجديدة»[100]. وكان ذلك مؤشراً دالاً على نكسة الديمقراطية في الممارسة الداخلية لـ «الاتحاد الاشتراكي...».

وقد انعكست ارتدادات ومضاعفات هذه التجاذبات بين الأجنحة الحزبية المتساكنة ـ المتشاكسة على أشغال المؤتمرات الوطنية اللاحقة، واحداً تلو الآخر، من المؤتمر الوطني السادس إلى المؤتمر الوطني التاسع[101].

---

(٩٨) منذ تعيين عبد الرحمن اليوسفي كاتباً أول للحزب، عقب وفاة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، طَفَت على السطح طموحات زاحفة، مراهنة على حيازة مركز القيادة الحزبية. وقد أفضت دينامية التنافس الذي اكتسى طابع الصراع في كثير من الأحيان، إلى تبلور ثلاثة أجنحة: جناح محمد اليازغي، الكاتب الأول بالنيابة، وجناح المرحوم محمد البصري، لدى عودته من المنفى في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وجناح عبد الرحمن اليوسفي، الكاتب الأول لـ «الاتحاد الاشتراكي...».

لمعرفة بعض تفاصيل الصراع بين هذه الأجنحة، انظر: الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، ص ١٦٦، واليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧؛ ٢٩٦ ـ ٣٠٣، و٣١٦ ـ ٣١٩.

(٩٩) حتى غاية انعقاد المؤتمر الوطني السادس، كان نوع من التناغم سائداً ما بين المرحوم محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي. لكن «التصريح النقدي» الذي أدلى به محمد البصري غداة الاجتماع «التوافقي» الذي عُقِدَ في بيت الكاتب الأول، ثم الانسحاب «المفاجئ» لمجموعة محمد نوبير الأموي من المؤتمر الوطني السادس، قد كرّسا واقع التمايز والتناحر بين الأجنحة الثلاثة.

من جهة أخرى فإن التنافر بين عضوي المكتب السياسي: محمد اليازغي ومحمد نوبير الأموي كان شديداً منذ المؤتمر الوطني الخامس (١٩٨٩). وقد انضمّ الأموي إلى جناح عبد الرحمن اليوسفي لدى تحمّل الأخير مسؤولية الكتابة الأولى، ثم ما لبث أن انخرط في «المعارضة» التي قادها المرحوم محمد البصري، لدى عودته إلى المغرب. ويعود التواصل بين البصري والأموي، إلى حقبة زمنية سابقة.

وينصبّ الخلاف في العمق مع محمد الأموي على الخط السياسي في ما يتعلّق باستراتيجية النضال الديمقراطي، وعلى طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تكون بين الحزب والنقابة. حول جانب هذا الخلاف، انظر: اليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(١٠٠) الطائع، عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض، ص ١٩٤.

(١٠١) انعقد المؤتمر الوطني السادس (آذار/ مارس ٢٠٠١) في ظلّ قيادة عبد الرحمن اليوسفي للحزبِ من موقع الكتابة الأولى. وانعقد المؤتمر الوطني السابع (حزيران/ يونيو ٢٠٠٥) في شروط انخراط الفريق الحكومي للحزب في الحكومة التي أعقبت حكومة «التناوب» من جهة، وفي سياق استلام محمد اليازغي لمنصب الكتابة الأولى، =

وقد أفرزت حالة «التقاطبات» الحزبية هذه ظاهرة الولاءات في صفوف بعض «النخب» الحزبية، غذت بدورها مسلكيات طالما وُصفت بـ «الزبونية» و«الانتفاعية»، في شروط سياسية ملائمة، تميزت بـ «قيادة» الحزب لحكومة «التناوب». وبالرغم من مقاومة قيادات حزبية غيورة لهذه الانحرافات المؤسفة[١٠٢]، فإن منطق «التقاطب»، وقوة «التجاذب» كانا ـ في الظرفية السياسية إياها ـ أكثر جرفاً وفاعلية.

أما أزمة المؤتمر الوطني السادس، فقد اتخذت أبعاداً دراماتيكية حادة، في ظل الشروط السياسية الجديدة لنضال «الاتحاد الاشتراكي»، شروط قيادته لحكومة «التناوب التوافقي». ففي سياق مواقف التحفظ التي أبداها عدد من مناضلي وأطر «الاتحاد الاشتراكي» إزاء انخراط الحزب في التصويت الإيجابي على دستور ١٩٩٦، ثم انخراطه في الحكومة الائتلافية لتجربة «التناوب التوافقي»، في سياق مقاربة داخلية، اتسمت بغياب الشفافية الحزبية في شروط «التعاقد» السياسي المنجز بين الكاتب الأول، الوزير الأول، الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، وجلالة المغفور له الحسن الثاني من جهة، والتهافتات المسطرية التي شابت تشكيل الحكومة من جهة أخرى ـ كل ذلك شكَّل الخلفية السياسية لمواقف التذمر والمنازعة لدى عدد من قيادات وأطر «الاتحاد الاشتراكي».

هذا البعد الذاتي في العلاقات بين قيادة «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» الذراع النقابي لـ «الاتحاد الاشتراكي»، وبعض أعضاء المكتب السياسي للحزب[١٠٣]، جاء ليؤجج مناخ الخلاف السياسي الذي سرعان ما انزلق ـ في بداية أشغال المؤتمر ـ نحو «سلوكات عنفية» مؤسفة[١٠٤]. وكما هو معروف، فقد تسبب هذا التطور في انسحاب عدد لا يستهان به من مندوبي المؤتمر، شكلوا في ما بعد، تشكيلاً حزبياً مستقلاً هو حزب «المؤتمر الوطني الاتحادي».

ووعياً منا بفداحة انعكاسات هذا الانسحاب على صدقية ودور «الاتحاد الاشتراكي»، في الظرفية السياسية الدقيقة التي كانت تؤطر نضاله، وهي ظرفية اضطلاعه بمسؤولية قيادة

= خلفاً لعبد الرحمن اليوسفي من جهة أخرى. أما المؤتمر الوطني الثامن الذي انعقد في دورتين متتاليتين (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، فقد التأم في شروط تنافس حاد بين أعضاء من المكتب السياسي المنتهية ولايته، لحيازة منصب الكتابة الأولى للحزب، وذلك في أعقاب إقالة محمد اليازغي من هذا المنصب قبل انعقاد المؤتمر.

(١٠٢) من بين هذه القيادات الحزبية التي تعرّفنا، عن كثب، إلى مواقفها في الموضوع، وخَبِرنا، مباشرة، ردود أفعالها إزاء هذه الظاهرة المؤسفة، نذكر: الحبيب الشرقاوي، محمد لحبابي، عبد الواحد الراضي، المرحومين: محمد منصور ومحمد جسوس، وكانوا جميعاً أعضاء بالمكتب السياسي.

لكن «حراس المعبد» كانوا كُثراً، متناثرين في مختلف تنظيمات «الاتحاد الاشتراكي»، الوطنية والإقليمية والمحلية. وقد شكّل، ويشكّل، هؤلاء أغلبية «صامتة»، لكنها يقظة ومتشبثة بوحدة الحزب وتماسك صفوفه.

(١٠٣) كان التنافر شديداً ما بين محمد اليازغي ومحمد نوبير الأموي، لأسباب مزدوجة، موضوعية وذاتية. وقد تفشّى هذا التنافر بين أعضاء مجموعتي كلّ منهما.

(١٠٤) تمّ إنزال مجموعة من الشباب تحمل عصياً، محسوبة على جناح محمد اليازغي، لـ «حماية» المؤتمر من هجوم محتمل من طرف جناح محمد الأموي.

حكومة «التناوب التوافقي»، فقد بادرنا إلى محاولة عقد لقاء على هامش المؤتمر، بين الكاتب الأول للاتحاد، وبعض قيادة الفريق المنسحب، وصولاً إلى صيغة «تراضٍ»، تمكن من استعادة «الائتلاف» الحزبي المطلوب. بيد أن المحاولة باءت بالفشل، فواصلنا العمل في هذا الاتجاه في حظيرة اللجنة الإدارية المنبثقة من المؤتمر، عبر طرح «مذكرة» تدعو إلى إعادة اللحمة وجمع شمل الاتحاديين[١٠٥].

أما أزمة المؤتمر الوطني الثامن، الذي ترأسنا أشغاله، فيمثل في نظرنا إفرازاً جدلياً لمسلسل التداعيات، الداخلية والخارجية، التي عاناها «الاتحاد الاشتراكي»، منذ المؤتمر الوطني السابع. وبالفعل، فقد اتسمت أشغال المؤتمر السابع في جانبها السلبي بـ«كولسة» غير مسبوقة، رهانها الأساسي: تحقيق أو تعزيز «التموقعات» في مراكز القرار الحزبي، وخلفيتها المضمرة: إحاطة «الولاية» الحزبية الجديدة، بقيادة محمد اليازغي، بضمانات التقوية والإسناد. ومع الأسف الشديد، فقد رافقت هذه «الكولسة» ممارسات مشينة، طالت «المنهجية الديمقراطية» في ما يتعلق بالتعامل مع صناديق الانتخابات الداخلية[١٠٦].

وبالإضافة إلى هذه التداعيات الناجمة عن شروط أشغال المؤتمر الوطني السابع، فقد ألقت النتائج المحبطة للانتخابات التشريعية (٢٠٠٧) بظلالها على المناخ الحزبي، «الاتحادي» من جانب، وساهمت ظاهرة «الحلقية» الحزبية التي امتد أخطبوتها في مفاصل الكيان الاتحادي من جانب آخر، في تعقيد شروط انعقاد المؤتمر الوطني الثامن[١٠٧].

ومن مفارقات الأزمة التي تفجرت في حظيرة هذا المؤتمر، أنها لم تكن ناتجة من تخالف حاصل حول الخط السياسي للحزب، إذ سبق للجنة السياسية، المنبثقة من اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي ترأسنا أشغالها، أن صادقت، في ما يشبهُ الإجماع، على «مشروع المقرر السياسي»، المؤطر للخط السياسي للحزب، ولكنها - أي الأزمة - كانت ناجمة عن خلافات منصبة على القضايا التنظيمية، المتصلة بآليات اتخاذ القرار الحزبي، والمتعلقة بوسائل التحكم في موازين القوى الداخلية.

---

(١٠٥) اعتباراً لأهمية ووزن «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» التي يقودها محمد نوبير الأموي، عضو المكتب السياسي للحزب، بمعيّة العديد من الأطر الحزبية، النقابية، كان تقديرنا يقوم على أهمية وحيوية المحافظة على وحدة الحزب.

لذا، فقد طرحنا هذه «المذكّرة» من أجل التداول بشأنها، وبتّها، على أنظار أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، المنعقدة في أعقاب المؤتمر الوطني السادس. بيد أن الكاتب الأول، عبد الرحمن اليوسفي، الذي كان يترأس أشغال الجلسة، طلب منّا سحبها، تجنباً لما قد تثيره من حدّة في النقاش فسحبناها.

(١٠٦) تأكّدنا من ذلك من خلال شهادة اتحاديين كانوا أعضاء في لجنة فرز واحتساب بطاقات التصويت، التزمنا بعدم ذكر أسمائهم.

(١٠٧) نشأت ظاهرة «الحلقية» في التنظيم الحزبي، الاتحادي منذ المؤتمر الوطني الخامس، واستشرت مفاعيلها في المؤتمرات الوطنية اللاحقة.

وفي ظل شغور مركز الكتابة الأولى للاتحاد، إثر سابقة إقالة المكتب السياسي للكاتب الأول للحزب[١٠٨]، قبل انعقاد المؤتمر الوطني بشهور ، فقد حصل «تدافع» غير مسبوق نحو نسج «تحالفات» ظرفية، وصياغة «تكتلات» طارئة في صفوف المكتب السياسي وخارجه، بلوغاً إلى كسب رهان التموقع القيادي الجديد.

ولا نخالنا مبالغين إذا تحدثنا عن حجم المعاناة التي تكبدتها رئاسة المؤتمر، خلال الدورة الأولى من أشغاله بصفة خاصة، وعن حجم المجهودات التي بذلناها لإنضاج توافقات «مرحلية»، تمكن المؤتمر من إنهاء أشغاله، في جو من الوحدة، ولو بصورة «شكلية»[١٠٩].

ولئن كان من السابق لأوانه الخوض في تفاصيل هذه الأزمات التي تواترت أحداثها، مؤتمراً بعد آخر، فإنه لا مناص من ملاحظة وتسجيل ما تمخضت عنه من «انشقاقات» خلخلت الكيان الاتحادي، بما تسببت فيه من هدر للطاقات المناضلة «المنشقة»، ومن إحباط في صفوف القواعد الاتحادية... ويكفي التذكير بذلك، لكي ندرك مدى جدية وخطورة الآثار الناجمة عن تلك التحديات.

أما ثالث التحديات، فيرتبط بظاهرة التدافع غير المسبوق من أجل التموقع في مراكز القرار الحزبي، باعتبارها قنطرة سالكة لاقتناص فرص التموقع في مراكز المسؤولية في المؤسسات الوطنية، الجماعية والبرلمانية والحكومية. وقد واكبت هذه الظاهرة، بصفة خاصة، مرحلة انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في «تجربة التناوب التوافقي».

وغني عن البيان أن مصدر هذا التحدي لا يعود بطبيعة الحال إلى التطلع المشروع إلى تسلق سلم المسؤولية الحزبية، عبر ضوابط وقواعد النهج الديمقراطي المعهود، بل مصدر التحدي يكمن في إشكالية التكالب المحموم على اقتناص الموقع الحزبي، بلوغاً إلى احتلال الموقع الوطني، ولو على حساب المبادئ والضوابط الديمقراطية المؤطرة للممارسة الحزبية الرشيدة.

وفي ظل التراجع الملحوظ للممارسة الديمقراطية الداخلية، ونكوص دينامية الاجتهادات الفكرية، السياسية والتنظيمية، فقد استقرت ممارسة «الحلقية» المشينة، القائمة على التحالفات الظرفية ذات الطابع العصبوي، والتي باتت تفرزها ظاهرة الهرولة نحو مراكز القرار الحزبي. وكما هو معلوم، فإن «الحلقية»، كظاهرة مرضية حزبية، هي معول الإجهاز على قدرات الإبداع السياسي والفكري والتنظيمي، في تجربة الحركات والهيئات السياسية التي ابتُليت بآفتها.

---

(١٠٨) في سابقة من نوعها، في مسار «الاتحاد الاشتراكي...»، أقدَم المكتب السياسي على إقالة محمد اليازغي من مهمة الكاتب الأول للحزب، على خلفية تشكيلة اقتراحه للفريق الحكومي الاتحادي في حكومة السيد عباس الفاسي.

(١٠٩) لا يفوتنا هنا أن نذكر بالدور الذي قام به المرحوم محمد بنيحى، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثامن، في سبيل العبور بأشغاله التحضيرية عبر «حقل الألغام»، الذي كان يتهدّدها، فلهُ مِنّا، ومن مناضلي «الاتحاد الاشتراكي» خالص الدعوات بالرحمة والغفران.

ذلك أن المرض «الحلقي» يشكل أخطبوطاً زاحِفاً ينخر الكيان الحزبي من الداخل، عبر افتعال صراعات فئوية غير ذات موضوع، ويطيح به من الخارج، عبر إضعاف مناعته السياسية، ثم تسهيل استلاب استقلالية قراره، وبالتالي المساس بصدقية دوره السياسي، وفعالية خطه النضالي.

٢ ـ المحدد الثاني

لتطور العلاقات الداخلية بين مكونات «الاتحاد الوطني»، فيعود إلى طبيعة التوجهات والخيارات السياسية التي كانت تفرضها نوعية الظرفيات السياسية، الوطنية المؤطرة.

ففي ظل الظرفية السياسية العصيبة التي تفاقمت في كنفها مساوئ وتداعيات الحكم الأوتوقراطي، بمتغيراتها السياسية والأمنية والاجتماعية[١١٠]، فقد انطبع الخيار النضالي لـ «الاتحاد الوطني»، واتسم خطه السياسي، بطابع «التعددية» النضالية، انعكاساً طبيعياً لـ «تعددية» مكوناته العضوية. وقد خضعت هذه «التعددية» النضالية لقانون «التأرجحية» وفق نوعية الظرفية الوطنية السائدة وشروطها السياسية: حدة وقمعاً، أو انفراجاً وحواراً.

وبهذا المعنى، فقد تعاقبت أو تزامنت خيارات نضالية ثلاثة في صفوف «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، عكست ثقافة وقناعة كل مكون من مكوناته السوسيوسياسية، وهي خيار «النضال السياسي»، الديمقراطي، وخيار «النضال الاجتماعي»، وخيار «النضال الراديكالي».

ولئن شكل خيار «النضال السياسي» السمة الغالبة على المسار النضالي لـ «الاتحاد الوطني»، فإن خيار «النضال الاجتماعي» الذي تبنته قيادة المكون النقابي للحزب[١١١]، ابتداء من سنة ١٩٦٢، وخيار «النضال الراديكالي» الذي مالت إليه قيادة المكون الوطني، المقاوم، في شروط القمع الشرس الذي تعرض له «الاتحاد الوطني» في محطات مفصلية من مساره ـ كانا مرادفين أو متوازيين مع «الخيار الغالب»، خيار «النضال السياسي الديمقراطي» الذي ظل يدافع عنه بحكمة ورصانة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد.

ولقد انتعش الخيار الراديكالي، بصفة خاصة، في صفوف عدد متزايد من مناضلي وشباب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بالداخل والخارج، في شروط الظرفية الوطنية العصيبة التي سادت في منعطف السبعينيات من القرن الماضي.

لقد لعبت تداعيات هذه الظرفية السياسية، الوطنية من جانب، وواقع الجمود والانتظارية اللذين كانا مُخيِّمين على قيادة «الاتحاد الوطني» من جانب ثانٍ، والحيثيات الوطنية، والدور النضالي

---

(١١٠) وهي الفترة الممتدة بين سنة ١٩٦٣، التي شهدت بوادر السياسة التحكمية، القمعية، الممنهجة، وبين سنة ١٩٧٥، التي شهدت إرهاصات انفراج سياسي، ومؤشرات النزوع نحو الخيار الديمقراطي.

(١١١) وهو المكوّن الممثّل بقيادة المركزية النقابية العتيدة: «الاتحاد المغربي للشغل»، وحليفها السياسي، المرحوم عبد الله إبراهيم.

للمرحوم، الفقيه محمد البصري، في صفوف حركة المقاومة الوطنية ضد الاستعمار من جانب ثالث - دوراً كبيراً في إحراز الخيار الراديكالي على «صدقية» لدى قطاع لا يستهان به من مناضلي وشباب «الاتحاد الوطني».

وقد صادف هذا التوجه الراديكالي تجاوباً ملحوظاً لدى عدد من المناضلين الاتحاديين، بسبب المأزق السياسي الذي كان يطبع الوضع بالبلاد، خلال الحقبة الحرجة ١٩٦٩ - ١٩٧٣، وهو المأزق الذي كانت تغذيه ثلاثة عوامل متضافرة: تفاقم الأزمة العامة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالبلاد، واتساع دائرة القمع الذي بات يطال قطاعات واسعة من الاتحاديين، وتأثيرات الخطاب «الثوري» الذي كانت تبثه إذاعة «صوت التحرير» من طرابلس، بليبيا[١١٢].

وقد استفاد المرحوم الفقيه محمد البصري من وضعه الاعتباري، ومركزه الريادي في قيادة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» - إذ تمت إعادة انتخابه، غيابياً، عضواً في اللجنة الإدارية الوطنية، المنبثقة من اجتماع ٣٠ يوليو ١٩٧٢ - للإقدام على تشكيل شبكة من العلاقات والتنظيمات الراديكالية، من داخل «الاتحاد الوطني» ومن خارجه، ترتبط مباشرة بشخصه، وتنخرط في مشروع خياره الراديكالي[١١٣].

وقد تسببت هذه التطورات الأليمة في تعرض قادة ومناضلي «الاتحاد الوطني» لحملة شرسة واسعة من الاعتقالات والمحاكمات شملت المئات في مختلف الأقاليم والجهات، عقب أحداث مارس ١٩٧٣[١١٤]، فضلاً عن ضحايا هذه الأحداث من المناضلين الشباب والمقاومين الوطنيين الذين انخرطوا فيها.

وعلى الرغم من أن حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» لم يكن على صلة مباشرة بهذه الأحداث ولا بالمسلسل التنظيمي الذي أفضى إلى تفجيرها، لا من قريب ولا من بعيد، وهو ما كان معروفاً لدى الأجهزة الأمنية المختصة - كما أكد لنا ذلك المرحوم عمر بنجلون الذي اكتوى

---

(١١٢) كان للشعارات «الثورية» التي كان «صوت التحرير» الذي كان يبثّ من إذاعة طرابلس الليبية، تأثير كبير في عدد من مناضلي وناشطي «الاتحاد الوطني...». وقد زادت من مفعوله السياسي، وتأثيره الرومانسي، حالة الأزمة العامة، الخانقة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي كانت البلاد تمرّ فيها.

(١١٣) يُشار عادةً إلى هذه الشبكة التنظيمية المرتبطة بشخص المرحوم محمد البصري بـ «التنظيم السري». وقد ساد اعتقاد ساذج بأن «التنظيم السري» هو تنظيم «طلائعي»، «ثوري»، متساكن ومتواز مع التنظيم السياسي في حظيرة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية». لكن الحقيقة أن قيادات «الاتحاد الوطني...»، الوطنية منها والإقليمية، كانت تجهل تماماً كينونة «التنظيم السري» وبرنامجه، وأعضاءه...

(١١٤) نعني بأحداث آذار/مارس ١٩٧٣، الوقائع المسلحة التي حدثت في شرق المغرب، على مقربة من الحدود المغربية الجزائرية، مضافاً إليها تفجيرات الدار البيضاء ومحاولة تفجير مسرح محمد الخامس بالربط، بدسّ قنبلة تقليدية الصنع فيه لم تنفجر لحسن الحظ.

وقد تبيّن فيما بعد أن «مديرية الاستخبارات العسكرية» الجزائرية لم تكن بعيدة عن مسار الإعداد لهذه الأحداث، تدريباً وتسليحاً. وأغلب الظنّ أن المناضلين الذين انخرطوا فيها ميدانياً، لم يكونوا على علم بتفاصيل الترتيبات التنسيقية التي كان المرحوم محمد البصري يرتبها مع الرئيس هواري بومدين، رئيس الجمهورية الجزائرية الأسبق، عن طريق مديرية «الاستخبارات العسكرية الجزائرية».

بنارها[115] - فإن موقع المرحوم الفقيه البصري في قيادة الحزب قد اتُخذ ذريعة لتصفية الحساب مع حزب وطني، بات يقض مضجع السلطات الحاكمة، في ظرفية سياسية معقدة، حبلى بكل الاحتمالات والتوقعات المقلقة.

ولقد تأكد خلال المحاكمات التي جرت في سياق أحداث «مولاي بوعزة»، أن المرحوم محمد البصري كان «مسؤولاً فعلياً» عن مبادرة تفجيرها، خلافاً لما كان يردده، لاحقاً، من أن مسؤوليتها تقع على «المتورطين» فيها[116].

ومعلوم أن مبادرة هذه الأحداث التي كان المرحوم البصري «المخطط الأساسي» لها، جاءت معاكسة، بل مناقضة لروح القرارات، وصميم التوجهات التي أقرتها «انتفاضة ٣٠ يوليو ١٩٧٢».

ومما لا شك فيه، فإن اكفهرار الأفق السياسي في البلاد، بعد فشل المفاوضات مع «الكتلة الوطنية»، وتفاقم حدة القمع السياسي التي تلت عملية «الطرود الملغومة» التي تم إرسالها إلى عدد من قيادات المعارضة[117]، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، - بتزامن مع يوم تنفيذ حكم الإعدام بالضباط المتورطين في مؤامرة الانقلاب - كل ذلك وفر المناخ الملائم لإقدام «التنظيم السري» الذي كان يقوده المرحوم محمد البصري، على مغامرة «الكفاح المسلح».

وقد شاءت الأقدار أن نفلت من شرك حملة الاعتقالات التي تلت تلك الأحداث، بسبب وجودنا بباريس لدى انطلاق عملية الاختطافات والاعتقالات. كما أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد كان بدوره خارج البلاد في هذه الحقبة العصيبة من تاريخ «الاتحاد».

ولقد التقينا وإياه في باريس، بعيد انطلاق حملة الاعتقالات في صفوف الحزب بأيام قلائل، وتداولنا في حيثيات وتداعيات هذه المحنة الجديدة، فاستقر رأيه على ضرورة تمديد إقامتنا بباريس، في انتظار ما تسفر عنه الأحداث، في حين قرر هو العودة سريعاً إلى المغرب، رغم توقعه احتمال

---

(١١٥) حكى لنا المرحوم عمر بنجلون، الذي اعتُقِلَ في آذار/ مارس ١٩٧٣، على خلفية هذه الأحداث المسلحة، وتعرّض لتعذيب شديد، لم يسبق له مثيل، أن مُعذبيه من رجال الأمن كانوا متأكدين تماماً من براءته من تهمة التخطيط أو المشاركة في «مخطط» أحداث آذار/ مارس ١٩٧٣، ولكنهم كانوا يحاولون أن ينتزعوا منه تصريحاً موقعاً بإدانة محمد البصري وصحبه من المتورطين في تفجير هذه الأحداث.

(١١٦) كانت الرواية التي يردّدها محمد البصري، حول مسؤولية تفجير هذه الأحداث، أنها كانت وليدة قرار اتخذه «مجلس ثوري»، اجتمع بباريس لإعطاء إشارة «الانطلاق»، لم يحضره هو. كان ذلك نصّ الرواية التي ردّدها على مسامعنا في لقاء الجزائر معه، كما ردّدها في مناسبات أخرى.

(١١٧) شكّلت عملية «الطرود الملغومة» التي أُرسِلَت إلى كلّ من عمر بنجلون ومحمد اليازغي ومحمد الدويري، والتي كادت أن تودي بحياة محمد اليازغي، مؤشراً دالاً على انتكاسة «الثقة» بين الحكم والمعارضة الاتحادية، ممّا شجّع غلاة الجهاز الأمني، آنئذ، على التورّط في إرسال هذه «الطرود الملغومة»، لتصفية أو ترهيب قيادات وطنية مناضلة. وقد أعلنت «هيئة الإنصاف والمصالحة» التي نصبها الملك محمد السادس، للتقصّي في الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان (١٩٥٦ - ١٩٩٩)، وإنصاف ضحاياها معنوياً، وتعويضهم مادياً، أن الجنرال أحمد الدليمي كان متورطاً في عملية «الطرود الملغومة».

اعتقاله بالمطار، حتى «أوازر إخواني المعتقلين»، كما قال رحمه الله. وقد استغرق «انتظار ما تسفر عنه الأحداث» نحو سبع سنوات من النفي الاختياري بباريس[١١٨].

أحدث انعقاد «المؤتمر الوطني الاستثنائي» لـ«الاتحاد» في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ قطيعة حاسمة مع حالة «التسيب» في المبادرة السياسية، واللامسؤولية في الممارسة النضالية، كما شكل انطلاقة جديدة لمسار نضالي اتحادي جديد، في إطار رؤية استراتيجية واضحة المعالم، وفي سياق خط سياسي يعتمد النهج الديمقراطي غاية ووسيلة في نفس الآن.

ولقد أدى المرحوم عمر بنجلون، إلى جانب المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، دوراً مميزاً، تكاملت في إرسائه وتفعيله حنكة ورؤية القائد الوطني، عبد الرحيم بوعبيد، وثقافة ودينامية الفاعل السياسي، والمناضل الميداني، عمر بنجلون.

وكان اغتياله المفاجئ يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥[١١٩]، فاجعة وطنية، تتجاوز بدلالاتها السياسية إطار العائلة الاتحادية. ويبدو أن جريمة اغتيال عمر بنجلون تتجاوز كثيراً ما ذهب إليه البعض من كونها «محاولة لمنع التقارب بين القصر الملكي والحركة الاتحادية»[١٢٠]، لكي تصب في محاولة الحؤول دون ولوج البلاد إلى عهد جديد، قوامه التأصيل الديمقراطي، والتحرير الترابي، والوئام الوطني.

وفي سياق الدينامية التراكمية للتناقضات والأزمات الداخلية التي باتت تكتسي طابعاً بنيوياً، وتتخذ من المؤتمرات الوطنية إطاراً تنظيمياً، ومسرحاً سياسياً لتمظهراتها اللافتة، وتفاعلاتها العميقة - فقد انعقد المؤتمر الوطني التاسع (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢) في جو مشحون بالمنافسات الحامية، والتطاحنات المنفلتة، للفوز بمركز «الكتابة الأولى» لـ«الاتحاد الاشتراكي»، في أفق «الولاية» القيادية الجديدة.

وعلى الرغم من إيجابيات الحقبة التدبيرية التي قادها عبد الواحد الراضي على رأس الحزب[١٢١]، والتي تجلت في التقيد بمنهجية «التوافق»، وأسلوب «التراضي» بين مختلف المواقف و«المزاجيات» المتضاربة داخل الإطار «الاتحادي» - فإن الرهانات الحيوية للمؤتمر، وفي مقدمتها رهان «الكتابة الأولى»، سرعان ما أيقظت «شياطين» التخالف والتنازع، المشفوعين بممارسة

(١١٨) لقد أتاح العفو الملكي الصادر في خريف عام ١٩٨٠، والذي شمل عدداً من لاجئي الخارج، ضمنهم مجموعة فرنسا (عبد الرحمن اليوسفي، المرحوم عبد الفتاح سباطة، مولاي المهدي العلوي، محمد الاخصاصي...) من العودة إلى المغرب.

(١١٩) استُعمِلَت في عملية الاغتيال خلية إسلاموية، منتسبة لـ«الشبيبة الإسلامية» التي كان يؤطرها أحد الإسلامويين الغُلاة، عبد الكريم مطيع، الذي كان على معرفة وثيقة بالمرحوم عمر بنجلون، في إطار «النقابة الوطنية للتعليم». ويوجد عدد من المشتبه فيهم، تدبيراً وتنفيذاً، في حالة فرار إلى الخارج منذ عملية الاغتيال، على رأسهم عبد الكريم مطيع.

(١٢٠) وهو الرأي الذي ذهب إليه محمد اليازغي بصدد خلفية عملية الاغتيال، في مذكراته. انظر: اليازغي، سيرة وطن: مسيرة حزب، ص ١٨١.

(١٢١) قاد عبد الواحد الراضي «الاتحاد الاشتراكي...» من موقع الكتابة الأولى، ما بين المؤتمر الوطني الثامن (٢٠٠٨) والمؤتمر الوطني التاسع (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

أسلوب «التحاشد» و«التعاصب»، وزجت بالمؤتمر ورهاناته السياسية الهامة في سياق تكتلات طارئة، ظرفية التكوين، لا ترقى إلى مستوى «التيارات الحزبية»، بما يعنيه مفهوم ومدلول «التيارات السياسية» من امتلاك لـ «مشاريع مجتمعية» ناضجة، متعددة، مندرجة في إطار التوجه المذهبي والسياسي العام، لحزب سياسي، وطني، ديمقراطي، تقدمي... وقد ترتبت عن الصراعات التموقعية التي ازدادت حدة في سياق المؤتمر التاسع، تداعيات سياسية، وسيكولوجية، وتنظيمية، سرعان ما أقحمت «الاتحاد الاشتراكي» في أتون وضع مأزوم.

ومهما يكن من أمر التطورات والتداعيات التي ألمّت بالمسيرة الاتحادية، خاصة في حقبتها الممتدة من المؤتمر الوطني السابع إلى المؤتمر الوطني التاسع، فإن مقومات وحظوظ وحيثيات نهوض «الاتحاد الاشتراكي» تظل كامنة، وافرة، طالما توفرت الإرادة السياسية والغيرة الوطنية، لدى قادته ونخبه.

رابعاً: سؤال الحاضر وإرادة المستقبل

وفي خضم هذا المسلسل من الأزمات الداخلية من جانب، وإزاء ما يستدعيه المشهد السياسي الوطني من معالجة هيكلية، في اتجاه استعادة التوازن بين مكوناته الحزبية من جانب آخر، يثور سؤال آني، وتتبلور إرادة مستقبلية.

١ ـ سؤال الحاضر

يروم سؤال الحاضر التوقف عند الوضع المأزوم الذي بات يتهدد كيان «الاتحاد الاشتراكي» بمخاطر الانشطار والتشرذم، لا قدّر الله. إن «الاتحاد الاشتراكي» يواجه اليوم سؤالاً عريضاً في مبناه، حاسماً في معناه، وهو سؤال التوافق والتطوير والتحديث... ويستمد هذا السؤال العريض، الحاسم، آنيته اللاهبة من ثلاثة اعتبارات جادة، قائمة، وملحة:

أ ـ الاعتبار الأول

ويتعلق بالحيثية التاريخية، والهوية الذاتية لـ «الاتحاد الاشتراكي». ذلك أن هذا الحزب الوطني يمثل مؤسسة سياسية، وطنية أكبر كثيراً مما يضمه من منخرطين وأطر ومناضلين... فهو كيان وطني متجذر، وفكرة تقدمية راسخة، ورصيد نضالي زاخر، وذاكرة وطنية حافلة.

وهو، إلى جانب ذلك، مشروع مجتمعي، مستقبلي حامل، تقوم مرتكزاته الرصينة على التفاعل الجدلي ما بين الخيار الديمقراطي، والفعل التنموي، والإنصاف الاجتماعي، والتحديث والتنوير الفكري.

ويطرح هذا الاعتبار الهوياتي على الاتحاد الاشتراكي، اليوم، مواجهة تحديين خطيرين طال أمد هيمنتهما على عمل ونضال «الاتحاد الاشتراكي»: أولهما، تحدي الهاجس الانتخابوي، ذي الأفق الضيق، وهو الهاجس الذي طفق ينخر الكيان التنظيمي لـ «الاتحاد»، منذ أن أصبحت ممارسة

«التحشيد» و«التجييش» من كل حدب وصوب، لدواع انتخابوية، بدون معايير وضوابط أخلاقية، منزعاً سياسياً متداولاً...

ثانيهما، تحدي الجمود الفكري، والكسل «الاجتهادي» الذي أحال الكثير من الخطابات والمواقف الحزبية إلى شعارات متكلسة، لا ترقى إلى مستوى مقاربة ومجابهة التحديات الحقيقية التي تنتصب في وجه البلاد و«الاتحاد». ويطرح هذا التحدي ضرورة استعادة «الاتحاد الاشتراكي» لقدراته الاقتراحية، ولمؤهلاته «الاجتهادية» التي تجعل منه قوة سياسية فاعلة ورافعة اقتراحية بناءة، في المعترك السياسي الوطني.

ب - ثاني الاعتبارات

ويتصل بدقة الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها البلاد، وهي الظرفية التي تتسم بتحديات ثلاثة: جسامة الإكراهات التي تواجهها البلاد؛ ورداءة المشهد الحزبي المؤطر للحياة السياسية بها، ومخاطر الملابسات الجديدة، المحيطة بقضية وحدتنا الترابية.

أما جسامة الإكراهات التي تواجهها البلاد، فتتصل بواقع التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والتي تعقدت مواجهتها في سياق تشابك أبعادها وتداعياتها الداخلية والخارجية. ففي ظل الاقتصاد الدولي المعولم، أضحت الأزمات المالية والاقتصادية لا تعرف حدوداً جغرافية، وبالتالي فقد تهششت مناعة الاقتصاديات الوطنية، وتعاظمت انعكاسات وتأثيرات الأسواق الدولية.

ويتزامن مع هذه الإكراهات المتفاقمة التي تقتضي تعبئة سياسة، وطنية لاحتواء مفاعيلها الاقتصادية والاجتماعية، يعرف المشهد الحزبي الوطني أزمة غير مسبوقة، بما بات يطبعه من تشرذم وتشتت في البنية الكيانية، ومن ضعف في مستوى التأطير للمجتمع، ومن تراجع ووهن في القدرة على التصدي لمستجدات التحديات، الداخلية منها والخارجية، ومن تدنٍ في مستوى الخطاب السياسي المتداول، شكلاً ومضموناً...، وهو الوضع الذي أمسى يعمّق الهوة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ويهدد بالتالي مناعة الاستقرار السياسي بالبلاد.

ج - الاعتبار الثالث

وينصب على الملابسات المستجدة، المحيطة بقضية وحدتنا الترابية، في سياق ما يواصل نسجه خصوم الوحدة الترابية للمغرب من مناورات متجددة، على صعيد أقاليمنا الجنوبية، كما على صعيد محيطنا الإقليمي والدولي... وهي التطورات والتحديات التي تسائل القوى الوطنية والسياسية بالبلاد، وفي مقدمتها حزب «الاتحاد الاشتراكي»، الذي له تاريخ نضالي مشرِّف في موضوع التحرير، والوحدة الترابية.

وكما هو معلوم فإن «الاتحاد الاشتراكي» يجتاز اليوم مرحلة دقيقة، فكراً وممارسةً، تتسم بحدة السجال بين نخبه، والتنازع حول خطه، والتنابذ بين مكونات قيادته... ويمكن توصيف دقة هذه

المرحلة بطابع الأزمة الداخلية الزاحفة في صفوفه، ولكنها ليست بعيدة تماماً من محيطه السياسي الوطني.

ولا مراء في أن ما باتت تفرزه هذه الأزمة من تداعيات مدمرة، شلّت أو تكاد تشل معظم واجهاته النضالية، البرلمانية، والنقابية، والشبيبية، والمجالية، منذرة بأوخم العواقب على دور ومستقبل الاتحاد الاشتراكي، كفاعل سياسي، وطني وإقليمي وعالمي، إنما هي محصلة مشؤومة لسلسلة مترابطة الحلقات من النكوصات الفكرية والسياسية والسلوكية التي شابت مسيرة الحزب، منذ المؤتمر الوطني السابع بصفة خاصة.

وفي مقدمة هذه النكوصات استشراء داء الحلقيات الهجينة في المجال التنظيمي، واستفحال الممارسات اللاديمقراطية في المجال التدبيري، وطغيان الطموحات الفردانية والتموقعات الشخصانية في المجال العمومي، مما زَجَّ بالحركة الاتحادية في دوامة من الهزات المتواترة التي تزداد تأججاً في محطات المؤتمرات الوطنية، سواء بشكل دراماتيكي صريح، كما حدث في المؤتمر الوطني الثامن، أو بشكل ملتبس، غير علني، كما حصل في المؤتمر الوطني التاسع.

وغني عن البيان أن العامل الذاتي لم يكن نسيجاً فريداً في تناسل أزمة الاتحاد الاشتراكي، بل إن الشروط الموضوعية المؤطرة لمسار الحزب، في ظل انخراطه في تدبير الشأن العمومي بالبلاد، ساهمت إلى حد كبير في إطلاق عنان الممارسات الفردانية، والنزوعات الذاتية المفرطة.

وينصبّ العامل الموضوعي المؤطر للأزمة على واقع التحولات السوسيو ـ سياسية التي اكتسحت، ـ ولا تزال ـ بنية الاتحاد الاشتراكي، وكيّفت ـ وما انفكت تكيّف ـ سلوكات العديد من نخبه وأطره... ولعل أبرز هذه التحولات المؤثرة ثلاثة:

أولها، وتتصل بطبيعة الظرف الموضوعي الجديد المؤطر لنضال الاتحاد. فلقد عرف النضال السياسي للاتحاد الاشتراكي، انتقالاً نوعياً متواتراً من النضال الوطني المرتبط بمرحلة استكمال التحرر الوطني، إلى النضال «السياسي ـ الاجتماعي»، المرتبط بمشروع «الانتقال الديمقراطي»، مروراً بمرحلة النضال الحقوقي الديمقراطي.

ثانيها، ويحيل على التحول الذي غشي القاعدة الاجتماعية للاتحاد الاشتراكي في سياق التحولات السوسيو ـ سياسية الجديدة. ففي خضم هذه الدينامية المجتمعية الجديدة، فَقد الاتحاد الاشتراكي في دائرة نشاطه الميداني، السياسي والثقافي، جزءاً لا يستهان به من قواعده الاجتماعية، يضمّ شرائح من قوى الإنتاج، والطبقة الوسطى، والنخبة المثقفة، في الوقت نفسه الذي اقتحمت صفوفه «أعداد» من نخب الوجاهة والمال. وفي غياب ضوابط سياسية تواكب وتؤطر هذا التحول البنيوي، بما يجعل منه قيمة مضافة إلى الحزب، فقد برزت وتكرست ظواهر سلبية في مجال العلاقات التنظيمية والممارسة السياسية للحزب، متعارضة مع الإرث النضالي للاتحاد، ومنافية لمثله وأخلاقياته، كظواهر «الحلقية»، و«الزبونية»، و«الغش» الانتخابي.

ثالثها، ويعود إلى التحول الحاصل في نوعية وسحنة القيادة السياسية للحزب. فقد انتقلت الأخيرة من جيل الحركة الوطنية ورموزها، وهو جيل محمول على جناح مشروعيتين مزدوجتين، المشروعية النضالية الوطنية، والمشروعية التاريخية، إلى جيل آخر من القيادة، تقوم مشروعيته بالأساس على الديمقراطية الانتخابية.

وقد تضافرت هذه التحولات السوسيو ـ سياسية الثلاثة في تهميش المعطى الهوياتي للحزب، لفائدة المعطى «البراغماتي» الجديد، وما ينطوي عليه من هاجس التموقع السياسي، ومطمح الارتقاء الاجتماعي، وممارسة التدافع التنظيمي، وهي سلوكات مفهومة ومشروعة، طالما تظل لصيقة بمبادئ الحزب، ومؤطرة بقيمه، ومحكومة بمثله العليا.

بيد أن مصدر الاختلال، الذي يحصل في مثل هذه الحالة من التحولات الحزبية، يكمن في حدوث هوّة ما بين متطلبات التعاطي مع الواقع الموضوعي للحزب، بمتغيراته وإكراهاته من جانب، وشروط الحفاظ على هويته، الوطنية ـ التقدمية، والحرص على تفعيل مبادئه النضالية وقيمه الأخلاقية من جانب آخر.

ومن ثم فإن أحد الاختلالات التي يمكن أن تتهدد حزب «القوات الشعبية» في ذات هويته التاريخية، ورمزيته الجماهيرية، وميزته النضالية، ليكمن بالذات في ظاهرة طغيان النزعة البراغماتية على ثوابت الهوية التاريخية. ذلك أن الممارسة البراغماتية في غياب ضوابط مبدئية، مرجعية، من شأنه جرف العمل النضالي نحو هاوية الانتهازية السياسية، كما أن الاحتماء بالهوية التاريخية، بمعزل عن الفعل السياسي، البرغماتي، الواعي، المنضبط، المتفاعل مع متغيرات الواقع الوطني، قد يحول الرافعة الهوياتية إلى نوع من الانكفاء الصوفي العقيم.

وبين هذين الحدَّين القَصيَّين في الممارسة السياسية، حد البراغماتية المنفلتة، وحد الصوفية الهوياتية المتشرنقة، تمتد مساحة شاسعة من إمكانات الممارسة السياسية الرصينة التي تستند إلى العلاقة التفاعلية ما بين المرجعية الهوياتية المؤطرة، والمنهجية البراغماتية الملائمة، الفاعلة.

وفي رحاب هذه المساحة الجديدة لممارسة العمل الحزبي الأصيل، الرشيد، تأخذ مسألة الضوابط الأخلاقية، والروادع القيميّة أهمية بالغة، باعتبارها المرتكز الرصين للعلاقات النضالية والتنظيمية بين المناضلين والمناضلات داخل حزبهم، والأرضية الصلبة لعلاقاتهم مع قواعده الاجتماعية، والرافعة القوية لتعاقدهم مع المجتمع وقواه الحية، بما يتضمنه ذلك التعاقد المجتمعي من تشبث راسخ بثوابت الأمة، وسعي حثيث لتحقيق أهدافها الكبرى في الديمقراطية، والعدالة، والتنمية، والنهضة.

وفي غياب الوعي بمفعول هذه العوامل، الذاتية منها والموضوعية، على مسار الاتحاد الاشتراكي، في ظل الانشغال بما هو ظرفي على حساب ما هو استراتيجي، ارتفع منسوب التناقضات الداخلية في صفوف النخبة الاتحادية، وهيمنت نزعة التموقعات السياسية على حساب ثقافة الفعل النضالي، وأخلاقيات الممارسة الحزبية.

وفي ضوء هذا الواقع المؤلم، الذي لا يليق بحزب وازن في المشهد السياسي الوطني، كحزب الاتحاد الاشتراكي - ما انفكت حاجة البلاد ماسة، بل متزايدة، إلى دوره ونضاله وتجربته - فإن إعادة تأهيله بما يمكنه من استعادة مصداقيته المتراجعة، وتفجير طاقاته الكامنة، إنما تبدأ من إعادة استملاك المرجعية الأخلاقية التي تميزه، واستجماع اللحمة التنظيمية لصفوفه، واسترجاع الثقة الثمينة لدى جماهيره.

٢ - إرادة المستقبل

أ - تكمن إرادة المستقبل بالنسبة إلى «الاتحاد الاشتراكي»، في خيار انبعاث جديد، لحزب متجدد. وتقوم مقومات هذا الانبعاث المنشود على: **أولاً**، إنجاز مُصالحة حزبية بين مختلف مكونات الحركة الاتحادية، وإعادة الارتباط المتين، وتجديد التمسك الرصين بالمبادئ الراسخة والقيم الأخلاقية التي جعلت من الممارسة السياسة لـ «الاتحاد الاشتراكي» قيمة نضالية، وفضيلة سامية. ثانياً، إطلاق حركة تجديد لفكر الحزب، وتحديث لمقارباته السياسية ومناهجه النضالية، وفقَ ما تقتضيه متطلبات التطور والتقدم للبلاد، وتفرضه شروط العصر من ترشيد وتحديث وتطوير.

وفي هذا الاتجاه، فإن مبادرة تشكيل لجنة حكماء وطنية، تضم شخصيات مرجعية اتحادية، وكفاءات فكرية بناءة، تنكب على وضع علامات شاخصة (Jalons)، وصياغة توجهات ناضجة لمشروع مجتمعي حداثي، نهضوي، جدير بإحداث نقلة نوعية حاسمة في مسار الحركة الاتحادية، كما في مسار الحركة الديمقراطية، التنموية بالبلاد - لتشكل، في نظرنا ضرورة حيوية في أفق انعقاد المؤتمر الوطني العاشر.

وفي ظل ما تواجهه البلاد من تحديات داخلية وخارجية، وما تنشده من رهانات، مؤسساتية واجتماعية واقتصادية، فإن تمتين وتصليب أرضية الاستقرار السياسي والاجتماعي بالبلاد، ليُشكل حجر الزاوية في كل مشروع مجتمعي نهضوي، ما يتطلب العمل على توسيع وتمتين إطار تفاعل وتعاضد القوى الديمقراطية، السياسية والاجتماعية، بالبلاد.

ب - ويبدو أن الإشكالية الجوهرية اليوم في موضوع التجديد والتحديث لبنيات الدولة والمجتمع، في شروط اللحظة التاريخية القائمة، هي إشكالية الإصلاح المأزوم.

وتكمن مأزومية الإصلاح في المفارقة التي أمست مستقرة ما بين تقدمية وحداثية المقتضيات الدستورية التي تروم إحداث نقلة نوعية في بنى الدولة والمجتمع، وبين عجوزات المجتمع السياسي في التعاطي مع متطلبات أجرأتها وفي التعامل مع معضلات تفعيلها. وتشكل حالة «التقاطب السياسي الشديد» التي تتسم بها متغيرات الظرفية السياسية الوطنية، وذلك على حساب القضايا الاستراتيجية التي يتوقف على معالجتها مستقبل البلاد - كقضايا: الإصلاح التربوي، والحكامة الترابية، والوحدة الترابية... إلخ - مثالاً لافتاً، مقلقاً على مفعول هذه المفارقة.

كما تكمن مأزومية الإصلاح في التضارب الزاحف، ما بين توجه إصلاحي بعيد الرؤية، يرى في المكتسبات السياسية والمؤسساتية والحقوقية الناجزة، قاعدة انطلاق رصين نحو أفق استكمال بناء الدولة الوطنية المكتملة المقومات والراسخة المشروعيات، وبين اتجاه «إصلاحي» قصير الرؤية، ينظر إلى المنجز من المكتسبات الدستورية على أنه معطى ظرفي، فرضته إكراهات الظرفية العابرة، وطنياً وإقليمياً، وليس شأنه أن ينزل منزلة الخيار الاستراتيجي، المتواصل الحلقات. وتزداد هذه المفارقة تعقيداً أنها لا تنسحب على الخطوط العمودية في خريطة الأحزاب السياسية وحسب، بل أضحت منسحبة على الخطوط الأفقية العابرة للكيانات السياسية بالبلاد.

وتقوم مقتضيات ومشروطية الانخراط في التوجه الإصلاحي الرشيد على أمرين حيويين، هامين بالنسبة إلى حاضر البلاد ومستقبلها. أولهما، تعزيز التلاحم بالمشروع المجتمعي، المؤسس على «التساوي والتواطؤ، لا على التشكيك والتفاوت»، كما يقول المناطقة ـ والقائم على الحقوقية الإنسانية، والتنمية الاقتصادية والبشرية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية المؤسساتية، الوطنية والمحلية.

ثانيهما، الإدراك السليم، والاستملاك الرشيد للموروث الثقافي والحضاري المغربي، العربي ـ الإسلامي، الذي يشكل قوام ثوابت الأمة التي حافظت، على مدى أزيد من ثلاثة عشر قرناً، على كيان الدولة، وتلاحم الشعب، ومناعة الأمة إزاء ما بات يتهدد كيانات عربية ـ إسلامية أخرى من مخاطر الفُرقة المذهبية، والتمزق الطائفي، والتشتت القبلي.

ومن جهة أخرى، فإن ما يرْشح من دلالات، وأحياناً ما يتبدى من علامات على سريان مفعول التوجه المحدود الأفق، أضحى يُغذي حالة من اللايَقين لدى قطاعات واسعة من المواطنين والمواطنات، يعكسها واقع السلبية واللامُشارَكة في إرساء دعائم التحول الديمقراطي الذي تنخرط فيه البلاد، وخاصة في مجال المشاركة المطلوبة في الاستحقاقات الانتخابية.

وتشكل قضايا التوزيع العادل للثروة المادية واللامادية في البلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتقدم في مجال إرساء مقومات الإنصاف الحقوقي بكل أبعاده الإنسانية والمجالية والاجتماعية، مقياس التفاصل، ومحور التمايز بين الاتجاهين المتقابلين: اتجاه الإصلاح ذي الأفق الاستراتيجي، واتجاه «الإصلاح» ذي الطابع الظرفي.

وعلى قاعدة الموقف من حدة هذه الإشكالية البالغة التعقيد، تتضح أطراف وحدود التحالفات السياسية المنتجة، وهي تحالفات تنطوي، في سياق توجهاتها المستقبلية الحاسمة، على دينامية استراتيجية، إذ لم يعد في الإمكان أن تظل هذه التحالفات سجينة المربع السياسي، الحزبي التقليدي.

ولا مراء في أن رهان الإصلاح في الأفق الاستراتيجي، في ظل المرحلة الراهنة من تطور البلاد، هو العمل الحثيث على تجسير الفجوة بين القوى المجتمعية الهشة، الشبيبية والنسائية والشعبية، والنظام السياسي بمختلف مكوناته السلطوية والسياسية والاقتصادية، وكذا تقليص الهوة بين

الطبقات السفلى والفئات العليا في الهرم الاجتماعي. وهو ما يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية وتعميقها، بتزامن وترابط مع تعزيز الديمقراطية السياسية وتطويرها.

ومن ثم فإن مستقبل «الاتحاد الاشتراكي...»، كقوة مجتمعية، سياسية وازنة، يظل لصيقاً بمدى رسوخ هويته الوطنية، التقدمية، مرتبطاً بوضوح توجهه التحديثي، وبالتالي بدوره الفاعل في إطار كتلة مجتمعية سياسية، حمالة لمشروع مجتمعي، نهضوي واعد. وفي هذا الأفق النهضوي، يمكن تأمل إشكالية «اليسار» وما تطرحه من مساءلات مشروعة حول مكانه، وإمكانه، ومكانته، في سياق التحول الديمقراطي الجاري بالبلاد.

ج - بيد أن إرساء دعائم مستقبل واعد في مسيرة «الاتحاد الاشتراكي...» بات يكتسي طابعاً آنياً، يقتضي انخراطاً إرادوياً في مجهود حثيث لتطوير بنياته، وتأهيل نخبه.

ولعل أول فصول التأهيل، ما يتصل بشروط انخراطه الحاسم في بناء ديمقراطية تشاركية فعالة، من خلال ضخ فاعلين ذوي مؤهلات تدبيرية عالية، وكفاءات إنتاجية نموذجية، ومناعة أخلاقية قوية، في شرايين مؤسسات الحكامة الترابية، الجماعاتية منها والجهوية.

ذلك أن إقدام بلادنا على تفعيل مشروع «الجهوية المتقدمة»، بما يطرحه هذا المشروع الحيوي من تحديات بنيوية وتدبيرية غير مسبوقة، ومن مسؤوليات تنظيمية وبشرية، مستجدة - ليسائل بقوة الهيئات السياسية والنقابية، ومن ضمنها حزب «الاتحاد الاشتراكي...»، العتيد، بصدد دورها وقدرات ومؤهلات نخبها في كسب هذا الرهان الديمقراطي، المستقبلي العظيم.

وغني عن الإشارة، أن تثوير دور «الاتحاد الاشتراكي» في مجال الفعل السياسي والمجتمعي، في شروط المرحلة الجديدة، المتسمة بتقاطع وتفاعل مفاعيل وآليات الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية - يصبح رهيناً بإعادة هيكلته، تنظيمياً، والرفع من مستوى تأهيله سياسياً، بما يتجاوب ومتطلبات الحكامة الترابية في مختلف مستوياتها الجهوية والوطنية.

ومما لا ريب فيه، فإن انكباب الاتحاديين والاتحاديات على إنجاز هذه المهام التأهيلية الحيوية، في سياق رؤية استراتيجية حصيفة لدور الحزب ومكانته في المعترك السياسي الوطني، حاضراً ومستقبلاً، سيوفر بوتقة مستعرة، تنصهر في حمأتها تناقضات المرحلة، لفائدة التوجهات الوطنية الكبرى.

الفصل الثاني

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: جدلية الوطني والقطاعي في تجربة الحركة الطلابية المغربية

كما هو معروف لدى المغاربة، ومستقر في ذَاكرة القوى السياسية والشبابية، فإن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.) قد شكل على مدى ربع قرن من الزمن (١٩٥٦ ـ ١٩٨١) حركة طلابية جماهيرية فاعلة على الساحة الوطنية، كما على الصعيد العربي والدولي.

أولاً: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: وطنية النشأة وصدقية المسار

شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، امتداداً نضالياً وتنظيمياً للحركة الطلابية المغربية التي نشأت في كنف الحركة الوطنية، منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين، وتشبّعت بمبادئها السياسية، واحتضنت أهدافها في التحرير والاستقلال والوحدة الوطنية، وانغمرت في موكب كفاحها التحرري.

وفي غمرة الحماس الوطني، والتطلع الشعبي نحو بناء الاستقلال، وإرساء دعائم الدولة الوطنية الحديثة، غداة رجوع محمد الخامس من منفاه، وإعلاء راية استقلال البلاد، تنادى أطر ومناضلو الحركة الطلابية المغربية في كل من المغرب وأوروبا والمشرق العربي، بدعم من قادة الحركة الوطنية، وفي مقدمتهم قائدها الأول جلالة الملك محمد الخامس، لإعطاء حركتهم إطاراً تنظيمياً مُحكماً يؤطّر نضالهم، ويمكّن حركتهم من المساهمة الفعّالة في مجهود بناء الاستقلال الوطني؛ فكان تأسيس «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، في فجر استقلال المغرب، حدثاً وطنياً وسياسياً بامتياز.

١ - على الصعيد الوطني

وغني عن البيان أن هذا الحدث الطلابي، الوطني كان مندرجاً في منظور وطني تعبوي واسع، يطاول مختلف القوى الشعبية المناضلة، الفاعلة: الحركة العمالية؛ والحركة الشبابية؛ والحركة الطلابية؛ والقوى الإنتاجية بالبلاد.

وهكذا، لم يكن من المصادفة في شيء أن تتزامن أحداث وطنية فارقة، في سياق زخم شعبي جماهيري وطني متواتر: تأسيس «الاتحاد المغربي للشغل»، الذي شكل آنئذ إطاراً تنظيمياً للطبقة العاملة المغربية؛ تنظيم ورش «طريق الوحدة» الذي عبّأ آلاف الشباب للمساهمة في كسر الحدود الاستعمارية المفتعلة بين شمال المملكة المغربية وجنوبها[1]، وتأسيس «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» (ا.و.ط.م.)[2]، توحيداً وتعزيزاً للحركة الطلابية المغربية.

وبحكم شروط النشأة الوطنية التي أحاطت بتأسيس «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، فقد شكل الموقف الوطني، والموقف السياسي، والموقف التربوي - التعليمي، ثلاثة مرتكزات متداخلة، مترابطة، ومتفاعلة في خطه التوجيهي، وممارسته النضالية.

أ - الموقف الوطني لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»

شكّل الموقف الوطني ثابتاً من ثوابت نضال الاتحاد، إذ ظل منصبّاً على الخوض الجريء في القضايا الوطنية المطروحة التي تسائل البلاد وقواها السياسية والمجتمعية كافة.

وهكذا، فقد استحوذت على اهتمام المنظمة الطلابية، منذ تأسيسها، قضايا تصفية بقايا الاستعمار، وإنهاء وجود القواعد الأجنبية، واستكمال عملية التحرير الوطني، وإنجاز الاستقلال الاقتصادي، واسترجاع أراضي المعمرين، وغيرها من القضايا الوطنية التي كانت مثار اهتمام مؤتمرات «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» ومقرراته، على امتداد المرحلة النضالية التأسيسية (١٩٥٦ - ١٩٦٢)[3].

---

(١) قاد هذه الورش التي عبأت أحد عشر ألفاً من الشباب المغربي، المهدي بن بركة في تموز/ يوليو سنة ١٩٥٧. وكان هدف الورش شق طريق طوله ٦٠ كلم، لربط المنطقة المغربية التي كانت خاضعة لسلطات «الحماية» الفرنسية في الجنوب، والمنطقة المغربية التي كانت خاصة لسلطات «الحماية» الإسبانية في الشمال.

وقد لخّص المهدي بن بركة هذا المشروع الوطني، عندما قدّمه إلى الملك محمد الخامس بالقول: «يندرج هذا العمل في إطار الحملة الوطنية لتعبئة القوى الحية في البلاد من أجل بناء استقلالها».

وقد وصف الملك محمد الخامس في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، هذا العمل بكونه «رمزاً لوحدة المغرب». انظر: موريس بوتان، الحسن الثاني... ديغول، بن بركة: ما أعرفه عنهم، ترجمة رشيد برهونس؛ مراجعة عثمان بناني، دفاتر وجهة نظر (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٤)، ص ٦٧ - ٦٨.

(٢) تمّ افتتاح المؤتمر التأسيسي لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في الرباط يوم ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦.

(٣) استحوذت في هذه المرحلة التأسيسية للمنظمة الطلابية، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.)، قضايا التحرّر الوطني على اهتمام الطلبة المغاربة. وعلى سبيل المثال، فقد أحدثت مقرّرات المؤتمر الوطني لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» الذي انعقد بأكادير في آب/ أغسطس ١٩٥٩، هزّة سياسية قوية، كانت من أسباب إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. فقد صادق المؤتمر على ملتمس خاص بالجيش يطالب بتطهيره من «الخونة»، وضرورة خضوعه للسلطات =

كما حظيت قضية تحرير الأقاليم الجنوبية المغربية والوحدة الترابية بانخراط حاسم للحركة الطلابية المغربية، وذلك خلال المرحلة النضالية الحرجة: ١٩٦٩ - ١٩٧٣، والمرحلة النضالية المستقرة: ١٩٧٩ - ١٩٨١[٤].

ب - الموقف السياسي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

أما الموقف السياسي للاتحاد فقد ظل مواكباً لمسيرة النضال الديمقراطي، منخرطاً في المطالبة بتحرير المرافق والمؤسسات الوطنية من النفوذ الأجنبي وفي الدفاع عن دمقرطة النظام السياسي بالبلاد، ومأسسة ممارسة السلطة، وتوسيع نطاق الحريات العامة، واحترام ممارستها، والمطالبة بإصلاحات شاملة، سياسية ومؤسساتية واجتماعية واقتصادية وحقوقية، بما يمكن من وضع قطار المغرب على سكة التطور والتقدم[٥].

وفي سياق الجدلية البناءة - التي أطرت المواقف السياسية لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» - بين ما هو ظرفي وما هو استراتيجي، بين ما هو سياسي وما هو مجتمعي، بين ما هو وطني، محلي، وما هو دولي - فقد تعذر فهم بعض من مواقفه السياسية الجريئة على بعض الأوساط المهتمة أو المراقبة التي جايلت حركة نضاله أو اهتمت بمسار تجربته[٦].

ج - الموقف التربوي - التعليمي

يمثل الموقف التربوي - التعليمي، الجانب الوثيق الصلة بهوية «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» واهتمامه ونضاله. فقد حظيت مسألة التعليم والتكوين باهتمام متزايد، إلى جانب النضال السياسي، خلال المرحلة العصيبة: ١٩٦٣ - ١٩٦٨. وفي هذا المضمار، فإن الحركة الطلابية

= المدنية... إلخ، ممّا تسبّب في استقالة وزير البريد، القبطان محمد المذبوح، من الحكومة «لحفظ كرامة وشرف الجيش». انظر: محمد لومة، سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم (الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٦)، ص ١٣١.

(٤) كان الموقف من قضية الوحدة الترابية، في المرحلة الحرجة من نضال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.)، مثار خلاف حاد مع الشقّ الطلابي في تيار «إلى الأمام». فقد تبنّى هذا الشق، الذي كان يمثّل أقلية داخل الحركة الطلابية المغربية، موقفاً معاكساً، معتبراً أن حركة «البوليساريو» الانفصالية قد تشكّل «بؤرة ثورية» تقود إلى إشعال «ثورة» عامة بالمغرب. وقد سجّل المؤتمر الخامس لِ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.) (١٩٧٢ - ١٩٧٣) انحرافاً مؤسفاً في الموقف من قضية الوحدة الترابية للمغرب، وذلك في ظل قيادة تيار «إلى الأمام» للمنظمة الطلابية؛ وهي مرحلة استثنائية في مسار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.).

(٥) لقد شكّلت هذه القضايا الوطنية والمطالب الإصلاحية، ذات الصلة بظروف المرحلة، محور المواقف والمقررات في مؤتمرات «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، ابتداءً من المؤتمر التأسيسي، المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، إلى المؤتمر السادس، المنعقد بأزرو في تموز/ يوليو ١٩٦١، مروراً بالمؤتمر الثاني، المنعقد بفاس في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، والمؤتمر الثالث المنعقد بتطوان في تموز/ يوليو ١٩٥٨، والمؤتمر الرابع المنعقد بأكادير في آب/ أغسطس ١٩٥٩، والمؤتمر الخامس المنعقد بالرباط سنة ١٩٦٠.

(٦) كانت السلطات المغربية، بصفة خاصة، تنظر بعين الحذر والتوجّس إلى المواقف السياسية التي يتّخذها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.)، مُعتبرةً أنها مواقف مُملاة من أحزاب المعارضة اليسارية التي ينتمي إليها غالبية أطره. في حين أن المنظمة الطلابية كانت تتمتع باستقلالية حقيقية إزاء كل القوى السياسية الوطنية.

المغربية، ممثلة بـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، لم تكن مجرد حركة «نقابية» ذات نزعة «حرفية» (Corporatiste)، تروم انتزاع مطالب فئوية، بل كانت منظمة وطنية ذات رؤية إصلاحية لنظام التربية والتعليم بالمغرب.

وفي الوقت الذي يطرح فيه جلالة الملك محمد السادس، بجرأة وأمانة، واقع الأزمة التي يتخبط فيها نظامنا التربوي ـ التعليمي، بمتغيراتها الكمية والكيفية، وأبعادها التربوية والتكوينية في الحاضر والمستقبل، وذلك عقب الجهود الموصولة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في ظل العهد الجديد[7] ـ فإن مبادرة جلالته تسائل كافة أطراف العملية التربوية ـ التكوينية، إدارة، ومدرِّسين، وتربويين وآباء وطلاباً ورجال أعمال، وباحثين وجمعويين مهتمين، للانخراط بتجرد ونكران الذات في مجهود وطني حاسم، لإصلاح وتحديث وتطوير نظامنا التربوي الذي بات متحكماً بمصيرِ أزْيد من ربع ساكنة المغرب، تلاميذ وطلاباً ومدرسين وموظفين، ويستحوذ على أزيد من ٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، ويستهلك نحو ٢٥ بالمئة من ميزانية الدولة[8].

ذلك أن غياب رؤية دقيقة وواضحة وغير مشوشة ـ منبثقة من تشخيص دقيق لبنية نظامنا التربوي ـ التكويني، مندرجة في نسق مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي التنموي، ومؤسسة على مقاربة تشاركية في التشخيص والعلاج ـ ليشكل مصدر الارتباك والتهافت في معالجة أزمة نظامنا التربوي ـ التكويني[9].

ولعل من مزايا تجربة «ا. و. ط. م.» أنه كان يوظف جزءاً كبيراً من جهده الفكري وأدائه النضالي في المساهمة المنهجية في إغناء الرؤية وإثراء مقاربة السياسة التربوية ـ التكوينية بالبلاد. وقد شهدت مناظرة «المعمورة» التي افتتحها الملك الحسن الثاني سنة ١٩٦٤؛ ومناظرة «إفران» الأولى التي ترأستها حكومة السيد أحمد العراقي، واختتمها جلالة الملك الحسن الثاني سنة ١٩٧٠؛ ومناظرة «إفران» الثانية سنة ١٩٨٠، مساهمات بناءة، مبدعة لوفود «ا. و. ط. م.»، تطلبت أسابيع من الدراسة والإعداد، في مجال صياغة رؤية توجيهية إصلاحية واستشرافية، في اتجاه معالجة اختلالات نظامنا التربوي ـ التكويني.

وقد كانت مواقف واقتراحات وفود «ا. و. ط. م.» في هذه المناظرات الوطنية بتجاوب وانخراط العديد من الأطراف المشاركة، لما كانت تتسم به مقاربة «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» للإشكالية التربوية ـ التكوينية، من جدية وموضوعية ووطنية[10].

---

(٧) نشير بالذات إلى الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى «ثورة الملك والشعب»، في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٣.

(٨) تعود هذه المؤشرات الماكرو ـ تربوية إلى المعطى الكمّي لمنظومة التربية والتكوين خلال السنة الدراسية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤.

(٩) يتناول الفصل الخامس من الكتاب دراسة تفصيلية لإشكالية التربية والتعليم بالمملكة المغربية.

(١٠) كانت وفود «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، المشاركة في هذه «المناظرات الوطنية» حول التربية والتعليم، تمثّل طرفاً أساسياً، ومخاطباً ذا صدقية. وهكذا، فقد شارك الاتحاد (ا. و. ط. م.) في المناظرة الوطنية التي انعقدت بغابة «المعمورة» بضاحية الرباط، في ربيع ١٩٦٤، بوفد يرأسه محمد الحلوي، رئيس المنظمة. كما شارك الاتحاد (ا. و. ط. م.) =

كما يتعين التذكير، في هذا الصدد، بالمساهمات التراكمية للمنظمة الطلابية. وقد تميزت هذه الحقبة العقدية ـ الممتدة من المؤتمر الثامن المنعقد في تموز/ يوليو ١٩٦٣، إلى المؤتمر الخامس عشر المنعقد في آب/ أغسطس ١٩٧٢ ـ بغزارة النضال الفكري والميداني في المجال التربوي/ التعليمي، كما في المجال السياسي. وقد قاد المنظمة الطلابية خلال هذه المرحلة العصيبة كل من محمد الحلوي (١٩٦٤)، وفتح الله ولعلو (١٩٦٧) وعبد اللطيف المنوني (١٩٦٨) ومحمد الاخصاصي (١٩٦٩) والطيب بناني (١٩٧١) وعبد العزيز المنبهي (١٩٧٢).

ولسنا نذيع سراً إذا قلنا إن من معايير انتخاب رئاسة «ا. و. ط. م.» في المؤتمرات المعقودة، أن يكون المرشح للرئاسة ملماً بمعطيات وإشكاليات الملف التربوي ـ التعليمي، متمكناً من المساهمة الإيجابية في إثراء الرؤية في معالجته، وقادراً على قيادة المعارك الميدانية لتقويم وإصلاح النظام التربوي ـ التعليمي.

وقد اتسمت المرحلة التصارعية العصيبة في مسار المنظمة الطلابية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢) ـ التي أعقبت المرحلة التأسيسية لـ «ا. و. ط. م.» (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) ـ بتواتر وتعاقب التوترات السياسية، وتصاعد المجابهات النقابية بين المنظمة الطلابية والسلطات الحكومية. كما أفرزت هذه المرحلة النضالية الحرجة في مسار الاتحاد الطلابي أزمات داخلية باتت تهدد كيان «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في ذات وحدته التنظيمية، وتوجهاته الوطنية، وفعاليته النضالية[11]. كما اتسمت المرحلة النهضوية التي دشنها المؤتمر السادس عشر (١٩٧٩) لـ «ا. و. ط. م.» بانبعاث متجدد للحركة الطلابية المغربية، استعادت في سياقه وحدتها التنظيمية، وروحها النضالية، وزحفها الجماهيري.

٢ ـ على الصعيد الإقليمي العربي

لقد أضحت التجربة النضالية لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» (ا. و. ط. م.)، التنظيمية والنقابية والسياسة، نموذجاً يُحتذى من قبل العديد من الحركات الطلابية في المغرب الكبير، كما في المشرق العربي.

وكما هو معلوم، فقد تزامن الحراك الطلابي المغربي بقيادة الاتحاد الطلابي (ا. و. ط. م.) في المرحلة الدقيقة، موضوع شهادتنا[12]، مع ظاهرة النهوض والحراك التي عرفتها الحركات الطلابية

= في المناظرة الوطنية التي انعقدت بإفران في ربيع ١٩٧٠ بوفد يرأسه محمد الاخصاصي، رئيس المنظمة. وفي سنة ١٩٨٠، شارك الاتحاد (ا. و. ط. م.) في المناظرة الوطنية الثانية التي انعقدت بإفران بوفد يرأسه محمد بوبكري، رئيس المنظمة.

(١١) لقد وفّرت الصراعات الداخلية، والانحرافات التوجيهية التي أصابت المنظمة الطلابية تحت قيادة فريق «الجبهة»، ذي التوجه الراديكالي، مسوّغات للسلطات الحكومية لإصدار قرار بحظر «ا. و. ط. م.»، في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣.

(١٢) تستند شهادتنا إلى انخراطنا المباشر في نضالات وفعاليات الحركة الطلابية المغربية، من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وهو تاريخ التحاقنا بالجامعة، إلى آذار/ مارس ١٩٧٣، وهو تاريخ اغترابنا في فرنسا. وقد تحمّلنا مسؤولية عضوية المجلس الإداري لـ «ا. و. ط. م.»، وكتابة فرع الرباط من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٦، ومسؤولية رئاسة المنظمة من آب/ أغسطس =

في مختلف الأقطار العربية، من المغرب الأقصى إلى مصر وسورية والعراق وفلسطين ولبنان في أقصى المشرق العربي.

وفي غمرة الحركية النهضوية للقطاعات الطلابية في مختلف الأقطار العربية، برز «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» كقطب طلابي مؤهل لقيادة الحركة الطلابية العربية، عبر تأسيس إطار جامع شامل يضم عدداً من المنظمات الجماهيرية الطلابية العربية، في إطار مشروع تحرريٍّ قومي تشكل القضية الفلسطينية والقضية الديمقراطية مرتكزيه الأساسيين.

وقد نضجت شروط هذا المشروع الاتحادي الطلابي العربي، في منعطف السبعينيات من القرن الماضي - وهي فترة رئاستنا للمنظمة الطلابية - فتمكنّا من تأسيس «كتابة» للحركة الطلابية العربية، تضم كلاص من «الاتحاد العام لطلبة مصر»، و«الاتحاد الوطني لطلبة سورية»، و«الاتحاد العام لطلبة فلسطين» و«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، وذلك في غضون سلسلة من لقاءات هذه المنظمات الطلابية العربية في كل من القاهرة ودمشق. ويتعين التنويه في هذا المضمار بشروط الظرفية العربية التي أحاطت بمشروع «الوحدة الطلابية العربية»، وهي شروط تصاعد كفاح «حركة التحرير الفلسطينية» من جهة، وتنامي دينامية النضال الديمقراطي في مختلف الأقطار العربية من جهة أخرى.

٣ - على الصعيد الدولي

أما على الصعيد الدولي، فقد عرفت الحركة الطلابية المغربية امتداداً مترامياً لإشعاعها الحركي وزخمها النضالي، وذلك بفضل عوامل وطنية ودولية متزامنة.

أول هذه العوامل ويتمثل بالنهوض الحركي، الذي عرفته الحركة الطلابية المغربية، في إطار «ا. و. ط. م.» خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٩ - ١٩٧٣، والفترة الممتدة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١. وقد استمد هذا النهوض النضالي للحركة الطلابية المغربية، في هذه المرحلة التاريخية بالذات، مقوماته من «الانفجار» الديمغرافي للمجتمع الطلابي في سياق دينامية النمو المتزايد والمتواتر لأعداد التلاميذ والطلاب منذ استقلال المغرب، وما رافق ذلك من تراكم مزمن في عجز بُنى الاستقبال المادي وفي موارد التأطير البشري، التربوي والجامعي من جهة، ومن إحباط متكرر لمطالب ومساعي إصلاح شامل للمنظومة التربوية - التكوينية، يتجاوب ومتطلبات التنمية الشاملة بالبلاد من جهة أخرى.

= ١٩٦٩ إلى آذار/ مارس ١٩٧١، ثم رافقنا نضالات المنظمة الطلابية، من موقعنا في الشبيبة الاتحادية، من منتصف سنة ١٩٧١ إلى آذار/ مارس ١٩٧٣.

وقضينا الفترة الفاصلة ما بين تموز/ يوليو ١٩٦٦ ومستهلّ عام ١٩٦٨ في الخدمة العسكرية، ضمن أعضاء قيادة (ا. و. ط. م.) المجنّدين.

وفي هذا الصدد يتعين التذكير بالإخفاقات التامة أو الجزئية التي طاولت تفعيل مبادئ الإصلاح التربوي ـ التعليمي الأربعة التي تبنتها «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم» سنة ١٩٥٧[١٣]، كما طاولت أشغال مناظرة المعمورة حول إشكالية التربية والتعليم سنة ١٩٦٤[١٤]، كما أحبطت تفعيل أشغال مناظرة إفران الأولى سنة ١٩٧٠[١٥]، ومناظرة إفران الثانية سنة ١٩٨٠[١٦]... وقد عكست أحداث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥[١٧]، مدى عمق الأزمة التي كانت تنخر كيان المنظومة التربوية ـ التعليمية بالبلاد، وشكلت إرهاصاً أولياً، تواترت تداعياته خلال السنوات اللاحقة، على الطابع الهيكلي لأزمة المنظومة التربوية.

وقد تداخلت مفاعيل الأزمة التربوية ـ التعليمية مع مفاعيل الأزمة العامة، السياسية والمجتمعية، التي انزلقت إليها البلاد في ظل التخالف السياسي الذي احتدم بين طرفي الحركة الوطنية: المؤسسة الملكية والقوى الوطنية المعارضة؛ لتزج بالبلاد في أتون أزمة عامة، شاملة[١٨].

ومن جهة أخرى، فقد أدى التزامن والتفاعل بين الأزمة القطاعية التربوية ـ التعليمية، والأزمة الوطنية السياسية والمجتمعية، إلى مزيد من التحفيز والتفعيل للحركة الطلابية المغربية، ترجمتها حدة واتساع نطاق الحراك النضالي، النقابي والسياسي، لـ «ا. و. ط. م.».

ثاني هذه العوامل، ينصب على ظاهرة الحراك الطلابي على الصعيد العالمي. وبالفعل فقد كانت الحركات الطلابية على الصعيد العالمي، تعرف نهوضاً غير مسبوق، امتدت موجاته لإلهاب حماس الطبقات العمالية، وتحفيز انخراط القوى الشعبية والنخب المجتمعية في الحراك النضالي الطلابي.

---

(١٣) «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم» هي أوّل هيئة وطنية لإصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي الموروث عن فترة «الحماية» الفرنسية. وقد صاغت هذه اللجنة أربعة مبادئ مهيكلة هي: توحيد التعليم، وتعميمه، وتعريبه ومغربته. وقد أصبحت هذه المبادئ الأربعة مرجعية أساسية لمدّة زمنية طويلة، في مجال إصلاح النظام التعليمي بالمغرب.

(١٤) كانت «مناظرة المعمورة» أوّل مناظرة وطنية تُعقد، برعاية الملك الحسن الثاني، للتداول حول توجّهات وسُبُل إصلاح النظام التربوي ـ التعليمي بالمغرب، وذلك في ربيع ١٩٦٤. وقد عرفت هذه المناظرة مجابهات حادّة بين ممثّلي وزارة التربية الوطنية، ووفد «ا. و. ط. م.»، بسبب تباعد الرؤى الإصلاحية بين الطرفين. وقد انفضّت المناظرة في شروط مضطربة، دون التوصل إلى توافقات واضحة في ما يخصّ المنظور الإصلاحي للتعليم.

(١٥) عُقدت مناظرة «إفران» الأولى، في ربيع سنة ١٩٧٠، في سياق حركة إضرابات جامعية ومدرسية عامة، وبحضور كل الأطراف التربوية والتعليمية من إدارة مركزية، ونقابات تعليمية، وهيئات جامعية من عمداء الكليات ورؤساء الجامعات...، إلى جانب وفد «ا. و. ط. م.».

(١٦) انعقدت مناظرة «إفران» الثانية سنة ١٩٨٠ بحضور هيئات سياسية ووطنية إلى جانب فرقاء المنظومة التربوية من وزارة ونقابات وجامعات ومنظمة «ا. و. ط. م.».

(١٧) بدأت أحداث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ بإضرابات مدرسية وطلابية بمدينة الدار البيضاء، احتجاجاً على إجراءات إدارية اتخذتها وزارة التربية الوطنية، والقاضية بفصل تلاميذ الثانوي الذين تجاوزت أعمارهم سنّاً معيناً. لكن سرعان ما تحوّلت التظاهرات الطلابية إلى تظاهرات شعبية حاشدة، بسبب الأزمة الاجتماعية وتدهور الأوضاع المعيشية. وقد قاد الجنرال محمد أوفقير، وزير الداخلية، بنفسه عمليات إخماد «التمرّد» الشعبي بالحديد والنار، ممّا تسبّب في عشرات، إن لم تكن المئات، من الضحايا قتلى وجرحى.

(١٨) حول هذه النقطة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

وغني عن التذكير، في هذا المضمار، بظاهرة الزخم الحركي الذي طبع مختلف الحركات الطلابية في كل من أوروبا الغربية[١٩]، وأوروبا الشرقية[٢٠].

وفي خضم هذه الحراكات الطلابية المتصاعدة، الرافعة للواء «التغيير»، الحاملة لشعار «الثورة»، فقد بدا المجتمع الطلابي العالمي في تصور ورؤى بعض مفكري ومنظري تلك المرحلة التاريخية، وكأنه «طليعة ثورية»، قادرة على إسقاط «الرأسمالية المستغلة»، وإحداث «التغيير الثوري» المنشود. وهو المعتقد الإيديولوجي الذي سينعكس سلباً على بنية ودور العديد من الحركات الطلابية الرائدة آنئذ، ومن بينها «ا. و. ط. م.»[٢١].

وبالفعل، فإن قوة التفاعل ما بين الظرفية الطلابية الوطنية، والظرفية الطلابية العالمية، قد ساهمت في إعطاء الحراك الطلابي المغربي بعداً جغرافياً إقليمياً ودولياً، مترامي الأطراف. ومن متجليات ذلك البعد الجغرافي العالمي، بصفة خاصة، دور ومساهمة «ا. و. ط. م.» في حظيرة «الاتحاد العالمي للطلاب (UIE)»، وذلك من خلال عضويته في اللجنة التنفيذية لهذه الهيئة الطلابية العالمية وعضويته في سكريتاريتها الدائمة المستقرة في براغ، عاصمة تشيكيا الحالية[٢٢].

كما بذل «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» في هذه الحقبة جهوداً حثيثة، لمد جسور التواصل والتفاعل مع الحركات الطلابية الإفريقية، بشراكة مع الاتحاد العام للطلاب المصريين[٢٣].

ونظراً إلى كثافة الانتشار الطلابي المغربي في العواصم والمدن الأوروبي الغربية والشرقية على السواء، خلال هذه الحقبة الهامة، في مسار «الحركة الطلابية المغربية». فقد تمكن «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» من تنظيم وهيكلة الوجود الطلابي المغربي بالخارج، في إطار فدراليات طلابية، على صعيد كل جهة جغرافية من جهات التواجد الطلابي المغربي.

وهكذا، فقد كان «ا.و.ط.م.» يتوفر على «فدرالية طلابية» بأوروبا الغربية، تضم مختلف الفروع الطلابية المغربية في كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وهولندا... إلخ. (فدرالية أوروبا الغربية). كما كان يتوفر على «فدرالية طلابية» بأوروبا الشرقية، تضم مختلف الفروع الطلابية المغربية في كل من روسيا وأكرانيا، ويوغوسلافيا (سابقاً)، ورومانيا، وهنغاريا وبولونيا... إلخ (فدرالية أوروبا الشرقية).

---

(١٩) نحيل على الحراك الطلابي بفرنسا، في ظل حركة أيار/مايو ١٩٦٨، وكذا الحراك الطلابي في كلّ من ألمانيا «الغربية»، وبلجيكا واليونان وإيطاليا... إلخ.

(٢٠) كان «ربيع براغ» بـ «تشكوسلوفاكيا» السابقة أشهر الحركات الطلابية في أوروبا الشرقية.

وقد عاينّا الحراك الطلابي في «براغ» في ربيع سنة ١٩٦٨، بمناسبة وجودنا بهذه المدينة الثائرة لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية لـ «الاتحاد العالمي للطلاب».

(٢١) ارتبط نشوء الظاهرة التياسرية في الصفوف الطلابية المغربية بهذا المعتقد الإيديولوجي الذي يتخذ من الحركة الطلابية منطلقاً لتفجير «الثورة الشعبية» المنشودة.

(٢٢) لعب مالك الجداوي، سفير المغرب الأسبق في ستوكهولم بالسويد، وأحد مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.)، دوراً يُحسب له في سكريتارية الاتحاد العالمي للطلاب على امتداد سنوات طوال.

(٢٣) واظب مالك الجداوي، عضو سكريتارية الاتحاد العالمي للطلاب، ممثلاً لـ «ا. و. ط. م.»، على العمل لمدّة شهور، انطلاقاً من القاهرة، من أجل بناء جسور التواصل والتعاون مع الحركة الطلابية الأفريقية.

وفضلاً عن الدور التنظيمي للفروع والفدراليات الطلابية في لم شمل الطلبة المغاربة بالخارج، وتوفير شروط استقبالهم، والدفاع عن مصالحهم المعنوية إزاء السلطات الجامعية في البلدان التي يدرسون بها - فإنها كانت تمثل وسائط اتصال، وحلقات تواصل مع الحركات الطلابية في بلدان الدراسة... وهو ما كان يوفر لـ «ا. و. ط. م.» شبكة تواصل عالمي هامة مع مختلف الحركات الطلابية في كل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية... وهو الدور نفسه الذي كانت تقوم به «فدرالية المشرق العربي» التي كانت تضم فروع «ا. و. ط. م.» في كل من مصر والعراق وسورية ولبنان والجزائر...

ثانياً: الاتحاد الوطني لطلبة المغرب: واجهات النضال ومواجهات الميدان ومبادراته

لئن كان الإطار المؤطر للعمل النضالي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب يقوم على العمل في واجهتين نضاليتين مزدوجتين: واجهة نقابية - إن صح التعبير - وأخرى وطنية - سياسية، فإن الترابط الحاصل بين الواجهتين، في سياق المسيرة النضالية لـ «ا. و. ط. م.»، لم يكن توجهاً مُسطَّراً بكيفية اعتباطية، بل كان خياراً موضوعياً فرضته شروط المرحلة، وأوجبته مقتضيات الوضع على الساحة الوطنية.

ذلك أن الترابط القائم ما بين السياسة العامة للبلاد، والسياسة التربوية - التكوينية، في مجال الخيارات الاستراتيجية، كما في مجال الإجراءات الظرفية، لم يكن يسمح للمنظمة الطلابية، «ا. و. ط. م.»، بمقاربة الإشكالية التربوية - التكوينية، نظرياً وعملياً، خارج إطار السياسة العامة وانعكاساتها على الصعيد القطاعي التربوي.

ومن ثم فإن الواجهة النقابية والواجهة السياسية، في نضال الاتحاد الطلابي المغربي، إنما كانتا تشكلان طرفي جدلية واحدة يقودان، عبر تفاعلهما الجدلي، نحو توليفة مبدعة بين ما هو وطني عام وقطاعي خاص. كما إن المبادرات الوطنية، المتصلة بملف الوحدة الترابية، والتي بادر «ا. و. ط. م.» باتخاذها، قد شكلت إرهاصات أولية على الطابع الإشكالي لمشروع التحرير المغربي.

١ - المواجهات النقابية

في إطار المواجهات النقابية لنضال «ا. و. ط. م.»، عرفت المرحلة التاريخية، موضوع شهادتنا، تصاعداً متواتراً قوياً في الحراك الطلابي المغربي.

ويعود مرجع هذا التصاعد النضالي إلى تفاقم الأوضاع التربوية - التعليمية بالبلاد، وإلى الطابع الارتجالي للإجراءات التربوية والإدارية التي دأبت الحكومات المغربية على اتخاذها لمواجهة الإشكاليات التعليمية، في سياق تسارع وتائر النمو لأعداد التلاميذ والطلاب.

وقد شكلت أحداث ٢٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ الدموية إنذاراً قوياً لجهة المخاطر التي تنطوي عليها السياسة التعليمية التربوية المتبعة، كما شكلت حركة الإضرابات الطلابية والتلامذية التي عرفت أوجها في سنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣، وسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، مؤشراً بالغ الدلالة على استمرار وتفاقم الأوضاع التعليمية والتربوية بالبلاد.

بيد أن مصدر هذا التدهور ظل كامناً في ثلاثة عوامل أساسية: أولها، يتمثل في غياب مشروع إصلاحي، تنموي للمنظومة التربوية ـ التعليمية، بالرغم من تواتر المؤشرات والدلالات على عمق الأزمة التعليمية. ثانيها، ويتصل بغياب إرادة سياسية حقيقية للأخذ بناصية المقاربة التشاركية، لإنضاج إصلاح حقيقي، شامل للمنظومة التربوية ـ التعليمية. ثالثها، ويتعلق بحدة الانعكاسات السياسية الناجمة عن شروط الظرفية الوطنية، بما كان يطبع الأخيرة من فقدان الثقة، وتنامي التوجس بين سلطات القرار، والقوى الوطنية المعارضة، وضمنها «ا. و. ط. م.».

وفي كنف هذه الشروط، بأبعادها الذاتية والموضوعية، يمكن قراءة مسلسل العلاقات المتوترة التي سادت بين السلطات الوطنية والقطاعية من جهة، و«ا. و. ط. م.» من جهة أخرى. كما يُمكن قراءة مسلسل الإخفاقات التي طاولت عدداً من اللقاءات الحوارية أو التفاوضية بين قيادات الاتحاد الطلابي والسلطات الحكومية.

وحيث إن مجال هذه الشهادة لا يتسع للحديث بالتفصيل عن حصيلة شاملة لهذين المسلسلين في علاقات «ا. و. ط. م.» بالسلطات الوطنية الحاكمة ـ فإننا نكتفي بالتذكير ببعض عناصرها اللافتة:

أ ـ ففي إثر فشل «مناظرة المعمورة» (١٩٦٤) ـ التي ضمت مختلف فرقاء المنظومة التربوية ـ التعليمية، من حكومة وإدارة تربوية، وعمداء، وعلماء... إلخ. ـ في صياغة منظور إصلاحي شامل للنظام التربوي ـ التكويني، ازدادت الأوضاع التعليمية ارتباكاً وتفاقماً، سرعان ما أفضيا إلى انفجار تظاهرات آذار/ مارس ١٩٦٥ بالدار البيضاء ومدن أخرى.

وكما هو معلوم، فقد تحولت هذه التظاهرات التلامذية ـ التي خرجت للاحتجاج على إجراء إداري بطرد تلاميذ الثانوي الذين تجاوزوا سناً معيَّناً خارج النظام التعليمي ـ بسرعة إلى تظاهرات شعبية عارمة، انتهت بسقوط ضحايا كُثر.

ب ـ استناداً إلى بلاغ صادر عن اللجنة الإدارية لـ «ا. و. ط. م.»، في موضوع هذه التظاهرات، يحمّل السلطات التربوية، والسلطات العمومية بالبلاد، مسؤولية هذا التطور الخطير في المسألة التعليمية، فقد تم اعتقال وتعذيب وحبس عدد من نشطاء المنظمة الطلابية[٢٤].

---

(٢٤) شملتنا حملة الاعتقالات التي استهدفت عدداً من النشطاء الطلاب، ومن الأساتذة المتّهمين بتحريض التلاميذ. وقد قضينا أسابيع عصيبة في زنزانة بالمخفر المركزي للأمن بالرباط.

ج - ثم ما لبثت حملة «العقاب» أن توسعت لتزج بقيادة «ا. و. ط. م.» في أول فوج لنظام «الخدمة العسكرية»، الذي تم الشروع في أجرأته في تموز/ يوليو ١٩٦٦. وهكذا، فقد زُج بأعضاء اللجنة التنفيذية وبعض أعضاء اللجنة الإدارية للمنظمة الطلابية[٢٥] في هذه الحملة العقابية. وقد أتم هؤلاء جميعاً سنة ونصف السنة في الخدمة العسكرية في كل من ثكنة «الحاجب»، تحت قيادة القبطان عبابو، آنئذ، وفي ثكنة «هرمومو» تحت قيادة الكولونيل البوزيدي بالأطلس المتوسط، قبل العودة، مرة ثانية، إلى ثكنة «الحاجب» لفترة تدريبية أخرى.

وعلى امتداد الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ التي اتسمت بحراك طلابي - نقابي متواصل، فقد طغت منهجية «العقاب» على منهجية «الحوار»، وذلك في غياب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح شمولي لمنظومة النظام التربوي - التكويني، جزءاً لا يتجزأ من مشروع مجتمعي، إصلاحي شامل.

وفي غمرة هذه «المنهجية العقابية»، فقد تواترت الإجراءات القمعية ضد قيادة «ا. و. ط. م.» ونشطائه، لا يتسع المقام للتفصيل فيها، بل يكفي التذكير بأهم وأشهر وقائعها:

* اعتقال رئيس «الاتحاد» في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤[٢٦]، ومتابعة المنظمة الطلابية قضائياً بغية حلها[٢٧]؛

* نفي قيادة المنظمة الطلابية إلى الطانطان (الجنوب المغربي)، سنة ١٩٦٧، على إثر حراك نضالي طلابي مشروع[٢٨]، وحظر المؤتمر السنوي لـ «ا.و.ط.م.»؛

* تضييق الخناق على نشاط المنظمة، في السنة اللاحقة (١٩٦٨)، ومحاولة شل نشاطاتها النضالية، وخصوصاً على مستوى فرع الرباط. ويتعين التذكير في هذا الصدد، بالدور الذي اضطلع به هذا الفرع بقيادة مناضلين أفذاذ[٢٩]؛

---

(٢٥) شملت الحملة العقابية أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الطلابية وهم: محمد الحلوي، عبد الرزاق المعداني، عمر الفاسي، المرحوم محمد التوزاني، حسن بن إسماعيل، بالإضافة إلى محمد الاخصاصي، كاتب فرع الرباط وعضو المجلس الإداري لـ «ا. و. ط. م.»، والمرحوم محمد الفاروقي (رئيس سابق لـ «الاتحاد»).

(٢٦) تمّ اعتقال محمد الحلوي، رئيس «الاتحاد»، في ١٤ - ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، بُعيد أيام قلائل بعد انتهاء أشغال المؤتمر التاسع، بتهمة «المشاركة في مؤامرة المسّ بالأمن الخارجي للدولة». والمقصود بتهمة «المشاركة» هو مضمون رسالة وجّهها الرئيس السابق للمنظمة الطلابية حميد برادة، إلى أعضاء المؤتمر التاسع (آب/ أغسطس ١٩٦٤)، من منفاه بالجزائر.

(٢٧) تمّت محاكمة المنظمة الطلابية في تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ بتهمة مخالفة قانونها الداخلي لمقتضيات ظهير ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٣ الذي يحصر صفة الطالب في فئة من يتابع دراسته في التعليم العالي. وكان هدف المتابعة القضائية ضدّ «ا. و. ط. م.» هو حلّها. إلّا أن المحكمة برّأت ذمّة المنظمة الطلابية.

(٢٨) وقد شمل النفي كلًّا من فتح الله ولعلو، عبد القادر باينة، عبد الإله الفشتالي، والمرحوم سعد الشرقاوي.

(٢٩) من هؤلاء المناضلين نذكر على سبيل المثال وليس الحصر: أحمد الريح، عبد الرزاق المعداني، محمد سبيلا، محمد ملوك، محمد عياد، المرحومة زهور العلوي، أحمد حرزني، وغيرهم كثير ممن لا تحضرني أسماؤهم في عجالة تحرير هذه الشهادة.

* تدخل عنيف لقوات الجيش والأمن في الحي الجامعي بالرباط، أواخر سنة ١٩٦٩، على إثر انعقاد تجمع طلابي لدراسة مشاكل الدخول الجامعي؛

* اعتقال وتعذيب ومحاكمة رئيس المنظمة، وأعضاء من اللجنة التنفيذية، مع عشرات من مناضلي ونشطاء «ا. و. ط. م.» سنة ١٩٧٠، بتهمة ملفقة: «المس بأمن الدولة»[٣٠]؛

* تواتر الإجراءات العقابية ضد قيادة ومسؤولي المنظمة الطلابية خلال سنتي١٩٧١ ـ ١٩٧٢. وقد اتسمت هذه الحقبة التاريخية في حياة المنظمة الطلابية، بتفاقم الأزمة السياسية بالبلاد، واشتداد التضييق على الحريات العامة، وتعرض قيادة المنظمة الطلابية ونشطائها لمطاردات واعتقالات نال النصيب الأوفر منها رئيسها[٣١]؛

* وقد توجت هذه الإجراءات العقابية المتواترة بإصدار قرار بحظر نشاط «ا. و. ط. م.»، في مستهل عام ١٩٧٣، عقب المؤتمر الخامس عشر للمنظمة الطلابية. وسوف نتناول، لاحقاً، حيثيات وتداعيات هذا القرار الذي شل نشاط المنظمة الطلابية على مدى ست سنوات[٣٢].

٢ ـ المجابهات الميدانية

وبارتباط بالإشكالية الثانية، في الخضم النضالي لـ «ا. و. ط. م.»، وهي إشكالية الدفاع عن وحدة الحركة الطلابية، وصيانة هويتها الذاتية، فقد فرضت على «ا. و. ط. م.» مواجهات ميدانية، دفاعاً عن قضايا حيوية أهمها: صيانة الوحدة الطلابية، والتقيد بالهوية الذاتية لـ «ا. و. ط. م.».

أ ـ في ما يتعلق **بالقضية الأولى**: صيانة الوحدة الطلابية؛ فقد خاض نضالاً حازماً ضد محاولات المس بوحدة الحركة الطلابية المغربية التي تشكل عِماد الفعالية النضالية للمنظمة الطلابية.

وقد طُرح هذا المشكل المفتعل غداة الإقدام على إعلان تأسيس «اتحاد» طلابي موازٍ لـ «ا. و. ط. م.»[٣٣]، وذلك في ظل ظرفية سياسية دقيقة، اتسمت بصراع سياسي بين «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

وقد اندرجت مبادرة المس بالوحدة الطلابية في إطار «ا. و. ط. م.»، في سياق ردود الأفعال على «انشقاق» عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، وتأسيس «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وهي الحركة

(٣٠) من هؤلاء: محمد الاخصاصي، رئيس المنظمة، حسين فهيمي، عبد اللطيف الدرقاوي، محمد الموساوي أعضاء اللجنة التنفيذية والإدارية. وقد تمّت إعادة التجنيد الإجباري لرئيس المنظمة في السنة نفسها، وذلك ضداً على مقتضيات القانون المنظم لعملية التجنيد الإجباري.

(٣١) تعرّض قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.)، وفي مقدّمتهم رئيسها الطيب بناني، إلى حملات من الاعتقال والاضطهاد.

(٣٢) تمّ حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، واعتقال رئيسه، على إثر تنظيم تظاهرة بالرباط في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، أسفرَت عن مقتل أحد رجال الأمن. وقد دام حظر المنظمة الطلابية ست سنوات، من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٩.

(٣٣) قام «حزب الاستقلال» بتأسيس منظمة طلابية تابعة له، في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٢، حملت اسم «الاتحاد العام لطلبة المغرب»، وذلك في سياق تداعيات انفصال الشق اليساري في الحركة الوطنية عن الحزب العتيد، وتشكيل «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

«الانشقاقية» التي حظيت بدعم المركزية النقابية: الاتحاد المغربي للشغل، والمركزية الطلابية: «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» من جهة، وبانخراط واسع لأطر ومناضلي الشبيبة الاستقلالية من جهة أخرى[34].

وفي حمأة هذا الصراع السياسي المحموم، سعت القيادة الاستقلالية إلى «تعويض» المفقود من «المنظمات الموازية» للحزب، بسبب حركة «الانشقاق»، فكان تأسيس «الاتحاد العام لطلبة المغرب»[35].

بيد أن محاولة شق الصف الطلابي سرعان ما اصطدمت بواقع الشروط الموضوعية والذاتية، المؤطرة للحركة الطلابية المغربية، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ذلك أن تشبع الحركة الطلابية المغربية، منذ تأسيس «ا. و. ط. م.»، بقيم التحرر والوطنية والتقدم، وتجذر ممارستها الديمقراطية في اختيار قياداتها الفرعية والوطنية، وجرأة ورصانة مواقفها النقابية والسياسية والثقافية ـ كل ذلك كان يشكل حصناً حصيناً لوحدتها العضوية والنقابية والسياسية.

وفضلاً عن هذه الشروط الذاتية التي كانت تشكل الأرضية الصلبة لوحدة الحركة الطلابية المغربية، فإن الشروط الموضوعية المكيفة للمناخ السياسي العام، وطنياً وعالمياً، في ظل تصاعد المد اليساري على أكثر من صعيد، لم تكن مواتية ولا مناسبة لأجرأة مشروع الإجهاز على الوحدة العضوية للحركة الطلابية المغربية[36].

ولربما بدا الأمر، في شروط التخالف والجفاء اللذين سادا آنئذ بين جناحي الحركة الوطنية، «حزب الاستقلال» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، أن الإقدام على محاولة «اقتسام» صفوف الحركة الطلابية، عملية اضطرارية وخيار سياسي، مفروض، يندرج في منطق «الحرب المتعادلة»، (La Bonne guerre)، تعود «مسؤولية» ركوبه بالدرجة الأولى، إلى «مدبري الانشقاق» الحزبي.

---

(٣٤) استقطبت الحركة السياسية، الجماهيرية التي قادها المرحوم المهدي بن بركة ورفاقه من داخل «حزب الاستقلال»، من أجل تشكيل تكتل شعبي، يساري، يتجاوز إطار الحزب الوطني العتيد، يتولّى مواصلة معركة التحرّر والديمقراطية في البلاد ـ أغلبية المنظمات الجماهيرية التي كانت مرتبطة بـ «حزب الاستقلال»، العمالية، والمهنية، والشبيبة والطلابية.

(٣٥) في سياق سياسة «تعويض» ما افتقده «حزب الاستقلال» من منظمات موازية، عقب حركة «الانشقاق»، تمّ تأسيس «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب» بالدار البيضاء في آذار/ مارس ١٩٦٠. وهو الأمر الذي دفع بـ «الاتحاد المغربي للشغل» إلى شنّ إضراب عام، احتجاجاً على شقّ صف الطبقة العاملة المغربية.

ويبدو أن هذه المبادرات الانشقاقية في صفوف المنظمات الجماهيرية اليسارية، العمالية والطلابية، لم تكن بعيدة من مناورات مراكز الحكم. انظر شهادة عبد الحق التازي، أحد قادة «حزب الاستقلال»، في: سليمان الريسوني، «التازي: الحسن الثاني هو من اقترح تأسيس الاتحاد العام للشغالين: قال إنه زار بنبركة فوجده يحث أعضاء من جيش التحرير على عدم الانخراط في الجيش الملكي،» المساء، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥.

(٣٦) كانت الحركات الطلابية في العديد من بلدان العالم، وخاصة ببلدان أوروبا الغربية والمشرق العربي، تعرف نهوضاً قوياً ذا طابع يساري.

وفي غمرة الظرفية السياسية السائدة، الوطنية منها والعالمية، يبدو من السذاجة، إن لم يكن من المداهنة، الحديث عن مبرر «التعددية» التنظيمية للطلاب المغاربة، طالما أن هذا المفهوم ينطوي على معنى إيجابي، قوامه: مشروع فكري متجدد؛ وممارسة ديمقراطية مؤطرة؛ ومقاربة تنظيمية بناءة من أجل إثراء الحركة الجماهيرية وتحقيق شمولية التعبئة في صفوفها، بلوغاً إلى إنجاز أهداف مشروعها الطلابي - المجتمعي.

ومما ينبغي التذكير به في هذا المضمار، أن قطاعاً واسعاً من «الشبيبة الاستقلالية»، في حظيرة حزب الاستقلال، كان معارضاً لفكرة شق الصف الطلابي في إطار «ا. و. ط. م.»، معتبراً أن افتعال «انشقاق» في صفوف الحركة الطلابية المغربية، إنما يستجيب لـ«مخطط» سياسي يروم إضعاف الحركة النقابية المغربية بشقيها الطلابي والعمالي[٣٧].

ولا مراء في أن الإقدام على نسف الصف التنظيمي للحركة الطلابية المغربية، في وقت اتسم بحمأة نضالها النقابي والثقافي والسياسي، لم يكن من المعقولية «الاجتهادية»، ولا من الإيجابية النضالية في شيء، بل إنه ساهم، على امتداد فترة زمنية ليست بالقصيرة، في افتعال «معارك» جانبية في الساحة الطلابية والوطنية على السواء، كان من نتائجها الحتمية تعزيز وتقوية الوحدة التنظيمية في صفوف الحركة الطلابية، في إطار «ا. و. ط. م.».

وقد أفضت هذه التطورات المؤسفة إلى رسوخ قناعة لدى الزعيم الوطني، المرحوم علال الفاسي، بضرورة العدول عن نهج التفرقة في صفوف الحركة الطلابية المغربية، ما أنضج توافقاً سياسياً بينه وبين المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، لوقف مسلسل التفرقة في صفوف الحركة الطلابية المغربية، بما يعزز دينامية الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي شكل تأسيس «الكتلة الوطنية» بين «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«حزب الاستقلال» سنة ١٩٧٢، إيذاناً سياسياً بإطلاق فعالياتها[٣٨]. بيد أن تفعيل هذا التوجه الوطني لم يتحقق لاحقاً، بسبب الانشغالات الأكثر إلحاحية في الساحة الوطنية.

ومما لاشك فيه، أن عملية شق صف الحركة الطلابية المغربية قد شكلت تشويشاً غير ذي موضوع على مسيرة «ا. و. ط. م.» النضالية خلال فترة ليست بالقصيرة، وتسببت في مناوشات جانبية كانت الحركة الطلابية في غنى عنها. ولقد كان من تداعيات المشروع التقسيمي هذا، أنه كان يوفر مُسوغاً «تنظيمياً» وسياسياً لخطاب التشكيك، من قبل السلطات الحكومية، في تمثيلية «ا. و. ط. م.» للحركة الطلابية، واتخاذ ذلك مطية للالتفاف على دورها التمثيلي، النقابي للمجتمع الطلابي.

---

(٣٧) في سياق شهادته على المرحلة، أكّد عبد الحق التازي، أحد القادة الاستقلاليين، والوزراء السابقين، معارضة قطاع واسع من «الشبيبة الاستقلالية» لمشروع تقسيم الحركة الطلابية. انظر: الريسوني، المصدر نفسه، وأعداد آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، وأيار/ مايو ٢٠١٥.

(٣٨) أخبرنا، في ذلك الوقت، المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بالتوافق الذي حصل بينه وبين الزعيم الوطني علال الفاسي في الموضوع، وطلب منا ـ بوصفنا مسؤولاً عن الشبيبة الاتحادية، آنئذ ـ الاستعداد لاستدماج «الاتحاد العام لطلبة المغرب» في «ا. و. ط. م.».

وقد زاد من حدة الاحتقان الطلابي لجوء بعض قادة «الاتحاد الطلابي الاستقلالي»، في منعطف السبعينيات من القرن الماضي بصفة خاصة، إلى أسلوب العنف، وذلك بإقدام مجموعات تضم عناصر غير طلابية، مدججة بأدوات حديدية، على الهجوم على الحي الجامعي، في ذروة الوجود الطلابي به، عبر موجات هجومية فوضوية، لا تميز بين الطالب المسؤول في المنظمة الطلابية «ا. و. ط. م.» والطالب غير المسؤول، ولا تتورع عن إتلاف محتويات الحي من طاولات وزجاجيات وغيرها... وهي التصرفات التي أثارت حفيظة الجمهور الطلابي ضد «ا. ع. ط. م.»، وزادت من متانة التلاحم بـ«ا. و. ط. م.».

وقد شاءت الأقدار أن يتوَّج مسلسل المعارك التي خاضها «ا. و. ط. م.» دفاعاً عن وحدة الحركة الطلابية المغربية، باعتراف رسمي، دراماتيكي، بواقع التمثيلية الحقيقية التي يجسدها «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» للحركة الطلابية المغربية، وذلك خلال اجتماع مشهود ضم السلطات الحكومية، والتربوية، والجامعية، والأمنية مع مدير الديوان الملكي آنئذ، المرحوم إدريس السلاوي، بمكتبه بالقصر الملكي.

ففي حمأة الإضرابات الطلابية العارمة التي شهدتها مختلف الكليات والمراكز والأحياء الجامعية في منعطف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، بقيادة «ا. و. ط. م.»، تلقت اللجنة التنفيذية لـ «ا. و. ط. م.»، عن طريق الدرك الملكي!، استدعاء لحضور اجتماع استثنائي عاجل، يرأسه مدير الديوان الملكي آنئذ، المرحوم إدريس السلاوي.

وقد تناهى إلى علم اللجنة التنفيذية لـ «ا. و. ط. م.»، وهي تتداول على عجل، حيثيات هذا الاجتماع الطارئ وأهدافه، برئاسة رفيعة المستوى (الديوان الملكي)، أن دعوات مماثلة لحضور الاجتماع قد وُجهت كذلك إلى مختلف «التعاضديات» الطلابية، على مستوى الكليات الجامعية، والمدارس العليا والمراكز الجامعية، خلافاً لما كان معهوداً ومتداولاً في لقاءات الحوار و«التفاوض» مع السلطات الحكومية والجامعية والأمنية، حيث كان المخاطب الطلابي على الدوام هو اللجنة التنفيذية.

واعتباراً لحالة التوتر الحاد الذي كان سائداً بين «ا. و. ط. م.» والسلطات الحكومية، في غمرة حركة الإضراب الشامل، المديد، والطابع الاستعجالي لانعقاد الاجتماع الذي يعقد في اليوم نفسه الذي وُجه فيه الاستدعاء، وطبيعة الجهة التي سلمت الدعوة (الدرك الملكي)، وإقحام التنظيمات القاعدية لـ «ا. و. ط. م.» (التعاضديات) في خضم الاجتماع ـ كل ذلك أثار مخاوفنا واستحث توجساتنا من مغبة اجتماع غير طبيعي في ظرفه وشكله، والأطراف المستدعاة إليه... لذلك فقد اتخذنا الاحتياطات الضرورية، التنظيمية منها والشخصية، قبل الالتحاق بالاجتماع.

وفي نهاية ظهر اليوم نفسه الذي توصلنا فيه بالاستدعاء، التحقنا بمكتب المرحوم إدريس السلاوي، بالقصر الملكي، لحضور الاجتماع. وفي جو كثيف من الترقب والتوتر اللذين كانا يغمران فضاء المكتب، الذي كان يعج بالحاضرين من رجالات السلطات الحكومية والجامعية

والأمنية، ساد صمت رهيب لبضع دقائق، قبل أن يتوجه المرحوم إدريس السلاوي إلى الحضور بكلمة افتتاحية، بصوت هادئ، رصين، تضمنت «تصميم الدولة» على وضع حد لـ «الفوضى» السائدة في الكليات والمراكز الجامعية، في ظل حركة الإضرابات المستمرة، وعبرت عن «استعداد الدولة» لمعالجة المطالب المعقولة، وانطوت على تهديد صارم للعناصر والأطراف السادرة في غي «فوضى الإضراب». وقد زادت صرامة الخطاب، بمضمونه ولهجته، من حدة التوتر والتوجس اللذين سادا فضاء الاجتماع.

وهكذا، فقد أدركنا منذ اللحظة الأولى أن المستهدف الأول من الاجتماع في تشكيلته وخطاب رئاسته، هو المنظمة الطلابية «ا. و. ط. م.» في ذات تمثيلية قيادتها، ووحدة كيانها، وروح معنويتها. ذلك أن استدعاء مكاتب «تعاضديات» الكليات والمدارس العليا والمراكز الجامعية، وهي منضوية تحت لواء «ا. و. ط. م.»، وتخضع لقيادته، لحضور الاجتماع إلى جانب اللجنة التنفيذية، إنما كان يؤشر إلى التشكيك في تمثيلية قيادة المنظمة للمجتمع الطلابي.

ومن جهة ثانية، فإن دعوة «ا. ع. ط. م.» لحضور الاجتماع، وهو تنظيم حزبي، هامشي في الفضاء الطلابي، غير معني بالنضالات النقابية الجارية، ولا يملك إمكانية التأثير فيها إيجاباً أو سلباً، إنما كان يستهدف المس بتلاحم الحركة الطلابية، وينال من وحدة كيانها.

ومن جهة ثالثة، فإن التهديد بصرامة «عقاب» العناصر والأطراف المسؤولة عن حركة الإضرابات، أي قيادة «ا. و. ط. م.»، كان يروم ترهيب قيادة المنظمة، وإشاعة روح الإحباط في صفوف المناضلين والنشطاء في حظيرتها. وهي الاعتبارات التي حدت بنا على أخذ الكلمة مباشرة، بعد خطاب إدريس السلاوي، للإدلاء بثلاثة مواقف واضحة، صريحة:

أولها، التعبير عن رفض قيادة «ا. و. ط. م.» للهجة التهديد وأسلوب الترهيب، مُعربين عن استعدادنا كقيادة لتحمل التبعات والتضحيات الناجمة عن المواقف المشروعة للمنظمة الطلابية؛

ثانيها، تأكيد مشروعية «الملف المطلبي» للحركة الطلابية المغربية، وهو الملف الذي لا يعبر عن مصالح طلابية فئوية، بل يترجم مواقف ومطالب وطنية في مجال إصلاح المنظومة التربوية ـ التكوينية؛

ثالثها، إدانة الخلفية السياسية الكامنة وراء محاولة تمييع التمثيل الطلابي، بإحضار «ا. ع. ط. م.» الذي يعرف الخاص والعام أنه لا يحظى بتمثيلية في الميدان الطلابي. ولقطع الشك باليقين، طالبنا في هذا المضمار بإجراء استفتاء علني مباشر، أمام الحضور، لمكاتب «التعاضديات» الحاضرة برمَّتها في الاجتماع، وهي مكاتب مُنتخبة ديمقراطياً من لدن طلاب وطالبات المؤسسات الجامعية، وتحت إشراف السلطات الجامعية، حول جهة انتمائها النقابي. وقد بدا المرحوم إدريس السلاوي، لدى استماعه إلى «مرافعة» رئيس «ا. و. ط. م.» ، دفاعاً عن مبادئ وكرامة المنظمة الطلابية، متراجعاً عن اللهجة التهديدية التي طبعت كلمته الأولى، مبدياً مزيداً من الاستعداد للاطلاع ومناقشة «المطالب الطلابية»، موضوع الحركة النضالية الجارية.

وقد كانت مفاجأتنا كبيرة أن يقبل مدير الديوان الملكي اقتراحنا العملي بإجراء استفتاء علني مباشر لمكاتب «التعاضديات» الطلابية الحاضرة، حول جهة انتمائها النقابي، وذلك أمام ممثلي مختلف السلطات الحكومية والجامعية والأمنية المشاركة في الاجتماع. وقد طلب قائمة «التعاضديات» الطلابية، وأخذ يدعو ممثليها، واحدة تلو الأخرى، للتعبير علانية عن جهة انتمائها النقابي. وقد أجمعت مكاتب «التعاضديات» على تأكيد انتمائها إلى «ا. و. ط. م.». فما كان من إدريس السلاوي إلا أن طلب من وفد «اليوجيم»[39] الانسحاب من قاعة الاجتماع، باعتبار فقدانه للتمثيلية الطلابية، قبل أن يتواصل النقاش حول «الملف المطلبي» للحركة الطلابية. وهكذا لم يعد في إمكان أحد من فرقاء «ا. و. ط. م.»، سلطات حكومية أو جامعية أو أمنية، المجادلة في تمثيلية «ا. و. ط. م.» للحركة الطلابية المغربية.

وفي هذا الصدد يتعين الإقرار بالدور النضالي الذي اضطلعت به كوكبة من المسؤولين والمناضلين الطلاب الذين يدين لهم «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» بالكثير من المعاناة والتضحيات في سبيل الدفاع عن المصالح المشروعة للمجتمع الطلابي، وفي سبيل إعلاء شأن الإصلاح الوطني العام، وذلك خلال الفترة الحرجة من رئاستنا للمنظمة الطلابية (١٩٦٩ ـ ١٩٧١)[40]. فبفضل صمود وتضحيات هذه الكوكبة من أطر «ا.و.ط.م.»، تمكنت «اللجنة التنفيذية» المنبثقة من المؤتمر الثالث

---

(٣٩) كان لفظ «اليوجيم»، وهو لفظ يختزل الحروف اللاتينية لمسمى «الاتحاد العام لطلبة المغرب» التابع لـ«حزب الاستقلال»، أكثر تداولاً في المجتمع الطلابي المغربي، للدلالة على الأقلية الطلابية المناوئة لـ«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

(٤٠) نذكر من بين أعضاء هذه الكوكبة من المناضلين الطلاب، على سبيل المثال لا الحصر، الإخوة: حسن السرغيني، حسن العمراني، محمد بوراس، بن الصحراوي... (بالمعهد الزراعي)، أحمد أقداف، المرحوم العويسي، أفقير، آيت المحجوب، العلمي، أحمد النظيفي، لمصابري... (بالمعهد الوطني للإحصاء)؛ عبد الله بوراس، محمد بوتخيل، أمينة الرفاعي، عمر القاشوحي، برة، عفيفة الهلالي، لطيفة السرغيني، زبيدة بوعياد، المرحوم الشنفوري، مقتاد، رشيدة العلوي، المرحوم محمد باجي، فوزية بوقنطار، زكية بوقنطار... إلخ (كلية الطب)؛ عز العرب الكادلي، عبد الإله الكادلي، سعيد شباعتو، إدريس بشر، عبد الحفيظ العدلوني، عبد الحي الشرباتلي، شوقي السرغيني، سعاد الشرقاوي، علي الجناتي، عبد الحق العمري، عبد السلام النعمان، عزيزة أحتصال، محمد الجناتي، سعد الدين السميج، المرحوم محمد الساحلي، خالد السفياني، عبد الواحد بلكبير، عبد الرحمن المنبهي، أحمد الدغيرني، محمد صبري، المرحوم عبد الرحيم المعداني، آسيا ولعلو، المرحومة زينب الريح، محمد الدغرني، المرحوم حسيسن... إلخ (كلية الحقوق)؛ مالك الجدواي، محمد القرشي، محمد السنوسي، محمد البراق، حميد بوراس، إبراهيم فوجيج، عبد الحق منطرش، حفيظ بوطالب، عبد الحي بسة، محمد الملياني، الصقلي، علي أسمُح... إلخ (كلية العلوم)؛ عبد الكبير البزاوي، المرحوم طه منصور، محمد القرني، أحمد حرزني، محمد منصور، محمد محب، سليم رضوان، حسن بنعدي، نور الدين الصايل، محمد لحبيب الطالبي، محمد لمريني، محمد ناصح، المرحوم سليم يافوت، محمد الفتوحي، عبد العزيز المنبهي، صفية العكوري، خديجة العلوي، ثريا الصقلي، التمسماني، كمال، إبراهيم الباعمراني، السعدية السعدي، محمد الفكاك، محمد الموساوي... إلخ (كلية الأداب/ الرباط)؛ طارق السباعي، عبد الهادي خيرات، المرحوم حسين كوار، مصطفى مسداد، محمد شوقي، عبد الصمد بلكبير (كلية الأداب/ فاس)؛ المنصوري، عبد الرحمن نُوضة، لمباركي موح... إلخ (المدرسة المحمدية للمهندسين). يضاف إلى هذه الكوكبة عدد آخر من مناضلي المنظمة الطلابية في الفروع الجامعية في كل من تطوان، وفاس، والدار البيضاء، ومراكش... كما يضاف إليها العشرات، بل المئات من المناضلين الطلاب الذين لا تحضرني أسماؤهم، في هذه العجالة من اعتصار الذاكرة.

عشر[٤١]، من قيادة الحركة الطلابية، في ظرفية وطنية وطلابية بالغة الدقة والتعقيد، والعبور بها إلى شاطئ الأمان. كما يتعين التنويه بدور وعطاء جيل الأطر الطلابية، التي ساهمت في تأطير الحركة الطلابية، فكراً وممارسة، خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي وما بعدها، ممن صادقناهم أو جايلناهم[٤٢]. كما ينبغي التنويه بالعديد من قيادات ومناضلي «ا. و. ط. م.» على مستوى فروعه وفدرالياته بالخارج[٤٣].

ب ـ وفي ما يتعلق بالمسألة الثانية، المتصلة بإشكالية الهوية الذاتية لـ «ا. و. ط. م.»، فقد فرضت نفسها بقوة عندما تعرضت المنظمة الطلابية، في المؤتمر الخامس عشر (آب/ أغسطس ١٩٧٢) إلى محاولة تغيير هُويتها من منظمة طلابية ذات طابع نقابي، جماهيري، إلى أداة سياسية ذات توجه إيديولوجي، راديكالي، متياسر. وقد استمدت هذه المحاولة التياسرية محدداتها من شروط الظرفية الوطنية والعالمية، التي سادت في منعطف السبعينيات من القرن الماضي.

وكما هو معلوم، فإن الوضع السياسي بالبلاد، خلال النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)، كان يتسم بأزمة سياسية ومجتمعية حادة، تبلورت تداعياتها الميدانية في محاولتي الانقلاب العسكري الفاشلتين (١٩٧١ ـ ١٩٧٢)، وفي الأحداث الدموية التي تفجرت في منطقة «مولاي بوعزة»، بالمغرب الشرقي، في آذار/ مارس ١٩٧٣[٤٤]. وفي خضم هذه الأزمة السياسية ذات الطابع العام، كانت أحزاب الحركة الوطنية تعاني أزمات داخلية شلت قدراتها على تأطير وقيادة مطالب الشارع المغربي في البناء الديمقراطي والعدل الاجتماعي[٤٥].

هذا، في الوقت الذي كان فيه مد اليسار الراديكالي، على صعيد المحيط الدولي، يتواصل زخماً، ويتصاعد وقائع وأحداثاً. وتتعين الإشارة هنا إلى رجع الصدى الذي كان يمارسه الجناح الماركسي

---

(٤١) تحمل مسؤولية قيادة «ا. و. ط. م.»، انطلاقاً من المؤتمر الوطني الثالث عشر المنعقد في آب/ أغسطس ١٩٦٩، كلّ من: محمد الاخصاصي، محمد الراشدي الغزواني، عبد الإله الفشتالي، عبد اللطيف الدرقاوي، حسين الفاهمي، عبد الرحيم الجامعي، عبد الوفي بن بركة، محمد المجذوبي.

(٤٢) من قيادات ومناضلي المنظمة الطلابية السابقين واللاحقين خلال الفترة: ١٩٦٤ ـ ١٩٧١، ممّن تحضرنا أسماؤهم في هذه العجالة من تسجيل شهادتنا، نذكر: المرحوم عبد الرحمن القادري، إدريس السرغوشني، المرحوم محمد بوزوبع، محمد الحلوي، أحمد لحليمي، عبد العزيز بن زاكور، عبد الجليل الحجمري، المرحوم محمد الفاروقي، عثمان بناني، المرحوم عبد الحنين بوتاهرة، المرحوم أحمد بلقاضي، المرحوم فاضل الناصري، عبد الغني أبو العزم، حسن بن إسماعيل، المرحوم محمد التوزاني، عمر الفاسي، العربي عجول، بديعة الصقلي، خديجة محسن، حسن سي عرب، حسن الصبار، المرحوم يوسف الأزواوي، عبد القادر باينة، عبد الرزاق المعداني، أحمد الريح، عبد الحفيظ جلزيم، الباتول الناصري، فاطمة عنتر، فطومة قدامة، عائشة سباطة، فاطمة باهي، المرحوم واصف منصور، محمد عياد، المرحومة باني العياشي، فاطمة بلامين، عز الدين أباعقيل، عمر بومقس، المرحوم إدريس العراقي، محمد الجوهري، المرحوم التهامي الخياري، محمد ملوك، محمد سبيلا، عبد الرحيم حماداة، أحمد السويدي، والكثير غيرهم...

(٤٣) يتعلق الأمر بفروع «ا. و. ط. م.» في كلّ من «فدرالية أوروبا الغربية» و«فدرالية أوروبا الشرقية» و«فيدرالية المشرق العربي». وكانت كلّ «فدرالية» تضمّ عدداً من الفروع.

(٤٤) حول هذه الأحداث المؤسفة، انظر إشاراتنا بصددها في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٤٥) الإحالة ذاتها على الفصل الأول من هذا الكتاب.

في حركة القوميين العرب عبر صحيفة «الحرية» ـ التي كانت توزع بكيفية سرية في الوسط الطلابي المغربي ـ وعبر أصداء «الثورة الثقافية» بالصين الشعبية، وانتصارات حركة التحرير الفيتنامية، وذيوع شعارات «الثورة» البومدينية بالجزائر، وغيرها من العناوين الثورية الرائجة آنئذ، والمؤثرة في المخيال الطلابي والشبابي المغربي.

ولا مراء، في أن المفارقة ما بين الاحتقان السياسي على الصعيد الوطني، وبين الزخم اليساري المتصاعد في المحيط العالمي، قد نسجت مخيالاً ثورياً رومانسياً لدى عدد من أطر ونشطاء الحركة الطلابية المغربية، الذين راهنوا على نضالية وفعالية «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، ليشكل «بديلاً ثورياً» للأحزاب اليسارية ذات النهج «البرجوازي الصغير»[٤٦].

وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لظاهرة التياسر في حظيرة ومحيط «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» منذ منعطف السبعينيات من القرن الماضي (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، في سياق النهوض المتسارع للإيديولوجية الماركسية الجديدة في حظيرة الأحزاب القومية اليسارية بالمشرق العربي، عقب «نكسة» ١٩٦٧، وفي حظيرة العديد من الحركات الطلابية العالمية، في ظل ما كان يعرف بـ «انحراف» المعسكر الاشتراكي، بزعامة الاتحاد السوفياتي، عن مشروع الثورة، للقضاء على الرأسمالية العالمية المتوحشة[٤٧].

ولقد أدركنا منذ خريف عام ١٩٦٩، والمنظمة الطلابية تخوض معارك نقابية ـ سياسية عارمة، أن ملامح التطرف في الخطاب، وظواهر الانزلاق في الممارسة، التي بدأت تظهر، من حين لآخر، لدى أطر ومناضلين متياسرين، قد تؤول بالمنظمة الطلابية «ا. و. ط. م.»، في حالة اتساع نطاقها، إلى ما لا تحمد عقباه. لذلك انكببنا على صياغة مذكرة بيانية تحدد بوضوح هوية «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، كما توضح توجهاته وأهدافه.

وقد أكدت هذه المذكرة البيانية، التي وزعت على الطلاب على نطاق واسع، أن هوية «ا. و. ط. م.» تستند إلى مضامين أربعة: فهو منظمة جماهيرية تنتظم الطلاب كافة، كيفما كانت مشاربهم النقابية والسياسية والفكرية؛ وهو منظمة وطنية ملتزمة بثوابت الأمة وبقضاياها العليا؛ وهو منظمة تقدمية، تتبنى، فكراً وممارسة، مقومات ومناهج التقدم في كافة المجالات المعرفية، والثقافية، والسياسية؛ وهو أخيراً منظمة مستقلة تهتم بالدرجة الأولى بالدفاع عن المطالب والمصالح المشروعة لجماهير الطلاب، على الصعيد القطاعي كما على الصعيد الوطني، وتتخذ قراراتها

---

(٤٦) الأحزاب اليسارية التي كانت مستهدفة بالنقد والتجاوز هي: «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«حزب التحرر والاشتراكية».

(٤٧) شكّلت حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بيئة فكرية ونضالية متوترة، صاخبة، انتعشت خلالها التيارات «الماركسية» الرفضوية (Contestataires): التروتسكية، والماوية، والفوضوية، لمواجهة «تحريفية» الحركة الشيوعية، «المرتهنة» لمنظومة «الاتحاد السوفياتي»، من جانب، كما نهضت توجّهات قومية «ثورية» لمواجهة أنظمة «البرجوازية الصغرى» المسؤولة عن «النكسة» في الوطن العربي، من جانب آخر.

ومواقفها باستقلال تام عن كل القوى السياسية، وذلك وفق ما تمليه عليها مصالح الطلاب والبلاد[٤٨].

ومنذ المؤتمر الرابع عشر (آذار/ مارس ١٩٧١) لـ «ا. و. ط. م.»، بدأت التيارات الراديكالية في صفوف الحركة الطلابية أولاً، وفي صفوف الأحزاب الوطنية التقدمية ثانياً، تكتسي طابعاً تنظيمياً بتشكل «حركة ٢٣ مارس» ـ التي شكلت تنظيماً سياسياً للأطر الطلابية المنشقة عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية[٤٩]، وحركة «إلى الأمام» التي ضمت أطر ومناضلي الحركة المنشقة عن حزب «التحرر والاشتراكية»[٥٠].

وعلى الرغم من المفارقات الإيديولوجية والتمايزات التنظيمية التي ظلت قائمة بين الحركتين، «إلى الأمام»، و«٢٣ مارس» ـ اعتباراً للتباين الإيديولوجي بين مصدري انبثاقهما: «المدرسة الاتحادية»، و«المدرسة الشيوعية» ـ فإن موقفيهما من مسألة «تثوير» الهوية الذاتية لـ «ا. و. ط. م.»، لكي يضطلع بدور «ثوري»، «طلائعي» على الصعيد السياسي الوطني، ظلاً متقاطعين، بل متطابقين خلال فترة ليست بالقصيرة[٥١].

---

(٤٨) اكتست هذه الوثيقة التوجيهية وقتها طابع «ميثاق» مهيكل للقاعدة الطلابية، في إطار منظمة كافة. وقد اتّخذ الفصيل الطلابي «الاتحادي» من هذه الوثيقة ومبادئها الأربع، مرجعية يستند إليها في حلبة السجال الذي كان جارياً حول دور وموقع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (ا. و. ط. م.). في خِضَمّ المعترك الوطني.

(٤٩) تشكّلت «حركة ٢٣ مارس» من المناضلين الذين انسحبوا من «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بدوافع إيديولوجية ونضالية، جعلتهم يتموقعون على يساره. وقد تمّ تأسيس هذه الحركة في ربيع ١٩٧٠.

(٥٠) تأسّست منظمة «إلى الأمام» في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٧٠، وهي منظّمة ماركسية ـ لينينية، انبثقت من رحم «حزب التحرر والاشتراكية»، الذي هو نفسه سليل «الحزب الشيوعي المغربي».

وقد تَزَعَّم حركة «إلى الأمام» المرحوم أبراهام السرفاتي، العضو السابق في «الديوان السياسي» لحزب «التحرر والاشتراكية».

(٥١) باستثناء حالة التقاطع بين موقفي «منظمة ٢٣ مارس» ومنظمة «إلى الأمام» في موضوع «الدور الطلائعي» الذي ينبغي أن يضطلع به الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فإن مواقف المنظمتين حيال القضايا الوطنية الأخرى ـ وضمنها قضية «الوحدة الترابية» ـ ظلّت متباعدة، إن لم تكن متناقضة. فقد تبنّت منظمة ٢٣ مارس المغربية، التي كانت تمثّل «الاتجاه الوطني الثوري» في الحركة الماركسية ـ اللينينية المغربية، موقفاً وطنياً في مسألة الوحدة الترابية للمغرب، خلافاً لـ «اتجاه العدمية الوطنية» الذي كانت تمثّله «إلى الأمام».

لكن «بيان فاتح أيار/ مايو ١٩٧٦» الذي أصدره عدد من المناضلين في المقاومة المغربية وجيش التحرير، يتصدّرهم محمد بنسعيد آيت إيدر، قائد «منظمة ٢٣ مارس»، أثار نوعاً من الالتباس في الموقف.

فإلى جانب تأكيد موقف «المنظمة» رفضها إقامة كيان انفصالي في الصحراء المغربية، وتأييد مبدأ استرجاع المغرب لصحرائه، تضمّن «البيان» التنديد بـ «اتفاقية مدريد» التي بمقتضاها تمّت تصفية الاحتلال الإسباني للصحراء المغربية. وفي الوقت نفسه الذي يؤكد فيه البيان «عمالة النظام المغربي» للإمبريالية، يتجنّب التصريح بمسؤولية «السلطة الوطنية» بالجزائر في معاكسة مسلسل تحرير المغرب لأراضيه الصحراوية.

وهكذا، ينطوي «البيان»، في تقديرنا، على تهافتين: أولهما، أنه يضع التناقض الأساسي، بين المحتل: إسبانيا، والمغرب الساعي إلى التحرير، في نفس مستوى التناقض الثانوي ما بين النظام المغربي والمعارضة التقدمية الوطنية، وذلك في سياق ظرفية النضال التحريري... ثانيهما، أن «البيان» يمالئ النظام الجزائري الذي أصبح، بعد «اتفاقية مدريد» الطرف الأساسي في النزاع، بتبنيه مشروع فرانكو الانفصالي.

ولما كانت قيادة المنظمة الطلابية تؤول، مؤتمراً بعد آخر، إلى أطر طلابية تنتمي إلى الحزبين الوطنيين: «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«حزب التحرر والاشتراكية»، بحكم الأغلبية الطلابية المنتمية لهذين الحزبين الوطنيين، التقدميين، فإن إزاحة «ممثلي» هذين الحزبين «المحافظين» من قيادة المنظمة الطلابية، بلوغاً إلى تفعيل «هويتها الثورية» الجديدة ـ أصبح يشكل صلب «المشروع النضالي» لقوى «اليسار الجديد» في حظيرة «ا. و. ط. م».

وقد عرفت الفترة الفاصلة ما بين المؤتمر الرابع عشر للمنظمة الطلابية (آذار/ مارس ١٩٧١) والمؤتمر الخامس عشر (أغسطس/ آب ١٩٧٢)(٥٢)، تصعيداً غير مسبوق في التشكيك والتشهير ضد قيادة المنظمة الطلابية، من قبل فصيل «إلى الأمام»، كما عرفت احتداداً مؤسفاً في المواجهات الميدانية على مستوى المؤسسات الجامعية.

وفي حمأة هذه التطورات، انعقد المؤتمر الخامس عشر (أغسطس/ آب ١٩٧٢) في ظل أغلبية نسبية حازها تحالف «الجبهة»(٥٣)، آلت فيه رئاسة المنظمة الطلابية إلى منظمة «إلى الأمام». وبطبيعة الحال، فقد كرس هذا المؤتمر، في قراراته الصادرة، منظور ومواقف «الجبهة» الجديدة إزاء القضايا الوطنية وثوابت الحركة الطلابية المغربية(٥٤).

وفي هذا المضمار، اتخذ المؤتمر قراراً ضد مغربية الصحراء، وهي القضية الوطنية التي بدأ ملفها يُثار على الصعيد المغاربي والدولي؛ وقد كانت منظمة «إلى الأمام» تعتبر أن حركة الانفصال التي كانت ـ ولا تزال ـ من صنع وتغذية حكام الجزائر(٥٥)، تشكل «بؤرة ثورية» ستقود ديناميتها إلى إنضاج «ثورة» بالمغرب(٥٦).

= وارتباطاً بالسياق التاريخي الذي صدر فيه «البيان» فإن الأخير صدر (فاتح أيار/ مايو ١٩٧٦) عقب مجابهة «أمغالا» العسكرية (شباط/ فبراير ١٩٧٦) بين الجيش المغربي المحرّر، والجيش الجزائري المحتلّ.

(٥٢) آلت رئاسة «ا. و. ط. م.»، خلال الفترة الفاصلة ما بين المؤتمر الرابع عشر، والمؤتمر الخامس عشر، إلى الطيب بناني.

(٥٣) تيار «الجبهة» كان يمثل تحالفاً ما بين الفصيل الطلابي المنتمي إلى منظمة «إلى الأمام» والفصيل الطلابي المنتمي إلى منظمة «٢٣ مارس». وكان رهان التحالف انتزاع قيادة المنظمة الطلابية، في اتجاه «تثوير» توجهاتها.

(٥٤) تبنّى المؤتمر الخامس عشر مقررات متطرّفة، منافية لثوابت الحركة الطلابية المغربية، خاصةً في ما يتعلّق بثابت الوحدة الترابية للبلاد. وقد آلت رئاسة المنظمة، في هذا المؤتمر إلى عبد العزيز المنبهي، أحد الأطر الطلابية المناضلة في منظمة «إلى الأمام».

(٥٥) حول تفاصيل هذه النقطة، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب وعنوانه «في تحصين الوحدة الترابية».

(٥٦) يبدو أن تطوّر نزاع الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب قد أرسى نوعاً من «التعاون» بين الحركات الراديكالية المغربية وجبهة التحرير الجزائرية. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، عُقد لقاء في لاهاي بين مبعوث من جبهة التحرير الجزائرية وبعض ممثلي الحركات التياسرية المغربية، لعقد صفقة بين الطرفين: مقابل «تعاون» هذه الحركات المغربية المتياسرة مع الموقف الجزائري في نزاع «الصحراء»، تلتزم الجزائر باستعمال أرض الصحراء كقاعدة انطلاق ضدّ النظام المغربي. انظر نص استجواب إيدوارد موحا، رئيس المنظمة الصحراوية موريهوب، في: «Quelques vérités à propos du Sahara,» dans: Attilio Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental* (Paris: Nouvelles Editions Latines, 1978), Annexe X, pp. 395-399.

كما اتخذ المؤتمر قراراً يطالب بحظر كلية «أصول الدين» بتطوان، و«كلية الشريعة» بفاس، و«كلية اللغة العربية» بمراكش، باعتبارها «أوكاراً» لإشاعة «الفكر الرجعي»، وبؤراً للثقافة «الأصولية».

وبموازاة هذه المواقف «الثورية» التي تعاكس بعضاً من ثوابت الأمة، فقد توسعت وتفاقمت ممارسة العنف من قبل نشطاء «إلى الأمام» على صعيد المؤسسات الجامعية، بلوغاً إلى فرض «التوجهات الثورية» الجديدة على جمهور الطلاب والطالبات. وترتب عن هذه الاستفزازات الميدانية المشينة، والتهافتات النظرية والسياسية المؤسفة، إقدامُ السلطات الحكومية على اتخاذ قرار بحظر نشاط «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب». وهو الحظر الذي سيحرم المنظمة الطلابية من قيادة وطنية رائدة لمدة ليست بالقصيرة، ولكنه لم يحل دون استمرار فعاليات المنظمة الطلابية محلياً ووطنياً[٥٧].

ويبدو لنا أن منظور تيار «إلى الأمام» وممارسته في حظيرة المنظمة الطلابية، خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١، راجعان إلى عوامل ثلاثة، غذاها تقاطع أزمة الوضع الداخلي، ومخاض الوضع الدولي والإقليمي.

أول هذه العوامل ويتعلق بظاهرة الجاذبية «الثورية» التي كانت تمارسها منظومات فكرية، ماركسية، وتجارب سياسية، راديكالية في المحيط الدولي والإقليمي؛ ثاني هذه العوامل ويتصل باستقرار حالة من اليأس من قدرة الأحزاب الوطنية التقدمية («الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» ـ حزب التحرر والاشتراكية») على قيادة وتأطير «التغيير الثوري» المنشود؛ ثالث هذه العوامل، وينصب على تقدير خاطئ لقدرة المنظمة الطلابية على الإحلال محل الأحزاب السياسية الوطنية، التقدمية، في قيادة النضال الوطني، وتجاهل طبيعتها الجماهيرية، من حيث هي إطار حاشد، جامع للطلاب والطالبات، تتعايش وتنتظم في حظيرته مختلف المشارب الفكرية والثقافية والسياسية التي تخترق المجتمع الطلابي.

بيد أن ظاهرة العصر، في ذلك الوقت، المؤطرة للتطرف الإيديولوجي اليساري، كانت تتشخص في انبعاث الأصولية الماركسية ـ اللينينية لمواجهة «تحريفية» العديد من الأحزاب الشيوعية الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي. وفي سياق هذه الظاهرة، شكل الموقف من الحلول الدولية للقضية الفلسطينية، في ظل الجدل حول «مشروع رودجرز»[٥٨]، وانتشار أدبيات «الجبهة الديمقراطية

---

(٥٧) لمدّة ستّ سنوات من الحظر الذي فُرض على «ا. و. ط. م.» (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨)، لم ينقطع نشاط المنظمة. فقد واصلت «تعاضيات» المؤسسات الجامعية نشاطها على الصعيد المحلي، وشكّلت «مجلس التنسيق» الذي كان يقوم بدور القيادة المحظورة.

(٥٨) في حمأة حرب «الاستنزاف» التي باشرتها مصر عبد الناصر لإنهاك الاحتلال الإسرائيلي لـ «سيناء»، عقب حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، تقدّم كاتب الدولة الأمريكي، ويليام رودجرز (William p. Rodgers) في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، بخطة لوقف إطلاق النار. ويمقتضى هذه الخطة التي قبلتها مصر ثم إسرائيل، يلتزم الطرفان بعدم تغيير «الوضع العسكري القائم» (The Military Statu Quo) داخل منطقة تمتدّ على مسافة ٥٠ كلم إلى شرق وغرب «خط وقف النار». وقد مكّن =

لتحرير فلسطين» بين شباب «النكسة»[٥٩]، وغيرها من عناصر الصراع السياسي ـ الإيديولوجي، إحدى المحددات الأساسية لـ «تمرد» عدد من الأطر الطلابية في حظيرة «حزب التحرر والاشتراكية» سليل «الحزب الشيوعي المغربي» بقيادة المرحوم أبراهام السرفاتي[٦٠].

وقد كان تبني الاتحاد السوفياتي للقرارات الأممية حول القضية الفلسطينية[٦١] يواجه معارضة شرسة في حظيرة «ا. و. ط. م.» بمختلف مكونات نخبه. وقد شكل الموقف السوفياتي الموسوم بـ «التحريفي»، إحدى نقط الارتكاز في دينامية تشكيل مجموعة «إلى الأمام»[٦٢].

وتحضرنا، في هذا الصدد، بعض من الوقائع الفلسطينية التي كيفت موقف المرحوم أبراهام السرفاتي ـ عضو «الديوان السياسي» لحزب «التحرر والاشتراكية»، ومؤسس مجموعة «إلى الأمام» ـ من القضية الفلسطينية... ففي خريف عام ١٩٧٠ نظمت حركة «فتح» الفلسطينية ندوة دولية في عمان، عاصمة الأردن، حول القضية الفلسطينية. وقد وجهت الدعوة إلينا، بصفة رئاستنا لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، لحضور الندوة، كما وُجهت الدعوة إلى المرحوم أبراهام السرفاتي لحضورها بصفته يهودياً مغربياً، مسانداً للقضية الفلسطينية. ولدى وصولنا معاً في الطائرة نفسها التي أقلتنا إلى عمان، اعتبرنا وفد الاستقبال الفتحاوي، في مطار عمان، وفداً مغربياً واحداً...

= وقف إطلاق النار مصر من تحريك المدفعية المضادة للطائرات، وقاذفات صواريخ «سام»، إلى داخل المنطقة العازلة، ضداً على مقتضيات الاتفاق.

وقد أحدث قبول مصر بهذه «الخطة»، مدعومة بموقف حليفها: الاتحاد السوفياتي، ردود أفعال مناوئة، فلسطينية وعربية.

(٥٩) من عوامل ميلاد «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» سنة ١٩٦٩، بزعامة نايف حواتمة، فاجعة الانهزام الذي مُنيت به الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد كانت «النكسة» إيذاناً بأفول نجم مشروع «القومية العربية» كما كانت تدبره «أنظمة البرجوازية»، من ناحية، وانتعاش حركة الفكر الماركسي، الحامل لمشعل «الثورة الشعبية» من ناحية أخرى.

(٦٠) إبراهام السرفاتي (١٩٢٦ ـ ٢٠١٠)، يهودي مغربي من أصول أندلسية، انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، وناضل في صفوف الحركة الوطنية المغربية، واشتهر بمناهضته للصهيونية.

تعرّض للاعتقال والاضطهاد والمحاكمات في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. انشقّ عن «حزب التحرر والاشتراكية» في بداية السبعينيات وأسّس منظمة ماركسية ـ لينينية، هي منظمة «إلى الأمام»، واتّخذ مواقف مساندة لحركة «البوليساريو» الانفصالية.

قضى ثماني سنوات في المنفى وعاد إلى المغرب سنة ١٩٩٩، وتمّ تعيينه مستشاراً لدى المكتب الوطني للأبحاث والتنقيب عن النفط. حول سيرة المرحوم أبراهام السرفاتي، انظر: عبد الرزاق السنوسي معني، مسارات مائة شخصية فاعلة في تاريخ المغرب من القرن ١٩ إلى القرن ٢١: الجزء الثاني (الدار البيضاء: مطبعة ليمورية، ٢٠١٥)، ص ١٧ ـ ٢١.

(٦١) يتعلّق الأمر، في ذلك الوقت، بالقرار الأممي الرقم ٢٤٢ الذي اتّخذه مجلس الأمن الدولي، عقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ ثم القرار الأممي الرقم ٣٣٨، المُتَّخَذ بعد ذلك.

وقد اتّخذ الجدل حول مشروع رودجرز بصفة خاصة بُعداً سياسياً حاسماً في صياغة الموقف من النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

(٦٢) حول ظروف وشروط تشكيل مجموعة «إلى الأمام»، انظر شهادة مولاي إسماعيل العلوي، الأمين العام السابق لحزب «التقدم والاشتراكية»، في: المساء، ٢٦/ ١/ ٢٠١٥. وتضمّن لبّ هذه الشهادة ما يلي: «إن رفاق [«إلى الأمام»] صاروا يقولون إن الثورة يجب أن تحصل فوراً، شامخة (...) كما كانوا يقولون إن تحرير فلسطين يمرّ عبر تحرير المغرب من النظام الملكي».

فأنزلونا في الغرفة نفسها بالفندق، وتكفل بنقلنا معاً إلى مقر الندوة، بضاحية عمان، المرافقون أنفسهم في السيارة نفسها. وقد كان الجو السياسي بعمان مكفهراً، منذراً بانفجار مجابهة عسكرية بين عناصر «فتح» التي كانت مسيطرة على محاور عمان الرئيسية، والجيش الأردني الذي كان يحكم الطوق على محيط المدينة ـ العاصمة، عمان، ناشراً لواء دباباته على المرتفعات المسيجة للمدينة. لقد شكلت هذه الاحتشادات إرهاصات، بل مقدمات مواجهة «سبتمبر (أيلول) الأسود» الدموية[٦٣].

وفي فضاء الندوة الدولية التي ضمت العشرات من مندوبي الحركات السياسية والمنظمات الديمقراطية، العربية والغربية، كان مناضلو المنظمات الفلسطينية، المنافسة لحركة «فتح»، وبخاصة «الجبهة الشعبية...» و«الجبهة الديمقراطية...» ـ وكانت الأخيرة حديثة النشأة ـ يتسربون فرادى إلى مقر الندوة الدولية، لدعوة أعضاء من الوفود المشاركة فيها، لحضور «حلقات» والمشاركة في «ندوات» من تنظيم الجبهتين، لشرح «المنظور الثوري» للحركة الوطنية الفلسطينية. ولقد تمت دعوتنا مراراً وتكراراً من قبل مناضلي «الجبهة الديمقراطية...» للقاء قيادتها في معسكر قريب، على بعد كلم تقريباً من مقر الندوة، وللإطلاع على حيثيات وتوجهات الفصيل «الثوري» الجديد في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ ولكن كنا نعتذر في كل مرة، اعتباراً للمقتضى الأخلاقي الذي تفرضه ضيافة وتنظيم «فتح» للندوة.

بيد أننا لاحظنا غياب رفيقنا في الوفد وزميلنا في الغرفة، المرحوم السرفاتي، عن حضور الندوة، منذ اليوم الثاني لأشغالها. ولدى استفسارنا إياه، في مساء اليوم، عن أسباب غيابه عن جلسات الندوة، أخبرنا، وهو في غمرة من الحماس والانبهار، أنه وجد في خطاب وموقف «الجبهة الديمقراطية» التي قضى يومه مع قادتها ومناضليها، «الجواب الماركسي»، في مقاربة إشكالية التحرير الفلسطيني. وقد قضى المرحوم بقية أيام «الندوة» في لقاءات وحلقات «الجبهة الديمقراطية» بمعسكرها المجاور. وقد انفجرت مجابهة «أيلول الأسود» الدموية، بين حركة «فتح» والجيش الأردني، في أواخر أيام «الندوة»، وقضينا معاً أياماً عصيبة في حمأته، في انتظار فرصة عودة حركة الطيران بمطار عمان للمغادرة.

وقد قادت دينامية التطرف الإيديولوجي، في سياق الأصولية الماركسية الزاحفة، عناصر «الجبهة» التي كانت تؤطرها حركة «إلى الأمام»، نحو ممارسات عنيفة، على صعيد «ا. و. ط. م.»، كما حدث خلال الاقتحام الذي تعرض له مقر المنظمة الطلابية، بشارع لافوازييي، بالرباط، وتسبب في إصابة عدد من أطر «ا. و. ط. م.»[٦٤].

(٦٣) اشتهرت الاشتباكات العسكرية بين منظمة «فتح» الفلسطينية، والجيش الأردني في عمّان ومدن أخرى في الأردن، في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، بـ«أيلول الأسود» لدى الفلسطينيين. وقد قُدر لنا أن نعيش أيامها الأولى في عمّان، حيث كُنّا في ضيافة «فتح».

(٦٤) كان أخطرها ما تعرّض له عز الدين الكادلي. فقد كان الأخير أحد مسؤولي ومناضلي «ا. و. ط. م.» في كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس بالرباط، معروفاً بشدّة حماسته، وبقوة انخراطه في نضال الحركة الطلابية المغربية. لذا فقد استهدفه المهاجمون على مقرّ المنظمة سنة ١٩٧٢، وأبرحوه ضرباً وتنكيلاً تسبَّبا في تهشيم أنفه.

ج - وفي ظل المناخ السياسي الجديد الذي غشى البلاد في أعقاب «المسيرة الخضراء»[٦٥]، وبفضل تواصل حركة النضال الطلابي لاستعادة مشروعية العمل، تحت سقف «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، وإلغاء قرار حظره، فقد توفرت شروط جديدة في ظل المناخ السياسي الجديد، من جهة أولى، وفي سياق حركة الجزر التي طاولت فكر وفعالية التيارات الراديكالية في صفوف الحركة الطلابية من جهة ثانية[٦٦]، وفي غمرة النضالات النقابية والسياسية التي أطرها «مجلس التنسيق» بين مختلف «التعاضديات» الجامعية من جهة ثالثة - فقد تمكنت الحركة الطلابية من استعادة «شرعية» «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» كمنظمة طلابية، عبر تراجع السلطات الحكومية عن قرار الحظر، وتم التحضير لانعقاد المؤتمر السادس عشر لـ «ا. و. ط. م.»[٦٧].

وقد أعاد هذا المؤتمر الطلابي، الذي كرَّس تحالفاً بين التيارات الوطنية والتقدمية في صفوف الحركة الطلابية[٦٨] لإعادة الصدقية والمعقولية لـ «ا. و. ط. م.»، عبر تصحيح قرارات ومواقف المؤتمر الخامس عشر.

وفي هذا الاتجاه، فقد استرجع المؤتمر السادس عشر الموقف الوطني في موضوع الوحدة الترابية للمملكة، وطالب بفتح معسكرات لتدريب الطلبة المغاربة من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية...، كما طالب بإصلاح الهياكل الجامعية، ومواجهة العُجوز المادية والبشرية التي تطبع المنظومة التعليمية بمختلف مستوياتها. وقد انتخب المؤتمر السادس عشر قيادة طلابية جديدة، استعاد في ظلها «ا. و. ط. م.» حسه الوطني، وهويته الجماهيرية، وممارستهُ الديمقراطية وفعاليته النضالية[٦٩].

---

(٦٥) يتعلّق الأمر بالمسيرة الشعبية الحاشدة - وقد ضمّت ثلاثمئة وخمسين ألفاً من المغاربة، رجالاً ونساءً - التي أطلقها الملك الحسن الثاني في مستهل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، في اتجاه الصحراء المغربية المحتلة، آنئذٍ، إيذاناً بتحريرها. وقد شكّلت هذه المسيرة التاريخية فصلاً حاسماً في مسلسل تحرير الأقاليم الجنوبية المغربية من ربقة الاحتلال الإسباني.

(٦٦) لعلّ من أسباب ظاهرة الجزر التي طالت نشاط التيارات الراديكالية في صفوف الحركة الطلابية، حملة الاعتقالات والمطاردات التي تعرّضت لها منذ آذار/ مارس ١٩٧٢.

ففي تموز/ يوليو ١٩٧٣، تمّت محاكمة ٨٠ عضواً من اليسار الراديكالي بالدار البيضاء، من بينهم أبراهام السرفاتي وعبد اللطيف اللعبي وأنيس بلافريج.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، شُنَّت حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف منظمة «إلى الأمام»، طالت العشرات من مناضليها.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، تمّت محاكمة ما يناهز ١٤٠ من مناضلي اليسار الراديكالي، بتهمة «المسّ بأمن الدولة»، أمام غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وهي المحاكمة التي اشتهرت بـ «قضية السرفاتي ورفاقه».

(٦٧) انعقد المؤتمر السادس عشر لـ «ا. و. ط. م.»، في شروط انفراج سياسي، وطني وقطاعي، واعد. وقد تضافر عاملان أساسيان في إرساء هذا الانفراج السياسي: عامل تحرير الصحراء المغربية عقب «المسيرة الخضراء» التي أطلقها العاهل المغربي من جانب، وعامل انطلاق ما سمي بـ «المسلسل الديمقراطي» بالبلاد، منذ عام ١٩٧٦.

وفي ظلّ هذه التطورات ذات البُعد الوطني، التحريري والديمقراطي، انتعشت الحركة الطلابية المغربية، واستأنف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نشاطه على الصعيد الوطني.

(٦٨) يتعلّق الأمر بالتيارات الطلابية الوطنية والتقدمية المنتمية إلى كلّ من حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، وحزب «التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»، سليلة «منظمة ٢٣ آذار/ مارس».

(٦٩) استلم قيادة المنظمة الطلابية جيل جديد من الشباب المناضل، بقيادة محمد بوبكري، رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الجديد.

وقد شهدت الفترة الفاصلة ما بين المؤتمر السادس عشر (١٩٧٩) والمؤتمر السابع عشر (١٩٨١) حركة انتعاش للحركة الطلابية المغربية، في ظل ظرفية وطنية جديدة، أثمرتها متغيرات سياسية ثلاثة: أولها، وتتصل بواقع الوحدة الوطنية التي كرستها معركة تحرير الأقاليم الجنوبية المغربية. ثانيها، ويرتبط باستقرار وترسخ الخيار الديمقراطي كتوجه استراتيجي للبناء الوطني. ثالثها، ويتعلق بتبلور إرادة سياسية للإصلاح بالبلاد(٧٠).

بيد أن مناخ الانفراج السياسي الذي ساد خلال هذه الفترة، في ظل المتغيرات السياسية الجديدة، لم يحل دون تدهور الوضع الاجتماعي، في ظل الوضع الاقتصادي المأزوم، وتفاقم العُجوز الاجتماعية، وتدهور أحوال الطبقة الشغيلة والطبقة الوسطى بالبلاد(٧١).

وقد كان من مضاعفات تطبيق توصيات البنك الدولي في مجال السياسة التعليمية، تعرُّض قطاع التعليم الجامعي بصفة خاصة، لمحاولة تقليص فرص الالتحاق به، بلوغاً إلى الحد من توسعه، باعتباره يمثل «ترفاً» غير ذي موضوع، في المنطق التقنوي، اللاتنموي، الذي كان يؤطر هذه السياسة.

وفي هذا الاتجاه، أقدمت السلطات الحكومية على إقرار الحد من تسجيل الطلاب في الكليات، وفق خطة التقليص الكمي بالتعليم الجامعي... فكان ذلك مثار احتجاجات، وإضرابات ونضالات أطرها وقادها «ا. و. ط. م.»، وذلك تزامناً مع حركة الاحتجاجات والنضالات التي انخرطت فيها الطبقة الشغيلة في مختلف قطاعات الشغل(٧٢).

وفي غمرة هذه التفاعلات الاجتماعية الحادة، انعقدت مناظرة إفران الثانية (١٩٨٠)، بمشاركة واسعة لممثلي القوى السياسية والاجتماعية بالبلاد، وفي مقدمتها ممثلو «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، بهدف تقييم الوضع التعليمي، وصياغة تقويم تشاركي، هيكلي، وتنظيمي، ومالي لمنظومة التعليم والتكوين...

وقد أسفرت أشغال هذه المناظرة الحاشدة عن توجهات وقرارات هامة، تعاكس منظور التوصيات الدولية في قطاع التعليم والتكوين، وتوصي بالاستثمار الضروري في مجال تنمية وتوسيع قطاع التكوين العالي، بما يتجاوب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالبلاد.

= كما اتّسعت مروحية التمثيلية الحزبية داخل أجهزة القيادة لـ«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» ليشمل الأحزاب الوطنية التقدمية الثلاث: «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، و«حزب التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي».

(٧٠) تبلور هذا التوجّه الاستراتيجي عبر دينامية التحول الحاصل في بنية وتوجّه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تحوّل في مؤتمره الاستثنائي (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥) إلى «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» من جانب، وانطلاق «المسلسل الديمقراطي» بالبلاد (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) من جانب ثانٍ، وتصاعد الحركة العمالية، في سياق تأسيس ونهوض المركزية النقابية الجديدة: «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» من جانب ثالث.

(٧١) اجتاحت المغرب موجة قوية من الجفاف سنة ١٩٨٠، أدّت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. وقد استمرّت هذه الموجة من الجفاف إلى سنة ١٩٨٤.

(٧٢) تواترت الإضرابات المطلبية، المهنية والطلابية، سنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١. وقد كان إضراب ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١، الذي دعت إليه «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، وتفجّرت في سياقه تظاهرات صاخبة بالدار البيضاء، تمّ إخمادها بالقوة، مؤشراً منذراً بخطورة الوضع الاجتماعي في البلاد.

بيد أن حالة النهوض التي عرفها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بفضل مقررات مؤتمره السادس عشر (١٩٧٩) التي أعادت للحركة الطلابية صدقيتها كمنظمة وطنية، ورفعت من منسوب فعاليتها الميدانية، كأداة تأطيرية، تعبوية لجمهور الطلاب والطالبات ـ سرعان ما تتعرض لانتكاسة جديدة، في ظل تجدد المواجهات الداخلية بين فصائل طلاب القوى الوطنية التقدمية[٧٣] من جانب، وفصائل طلاب التيارات الماركسية القصوائية[٧٤] من جانب آخر.

وقد شكل المؤتمر السابع عشر لـ «ا. و. ط. م.» (١٩٨١) مسرحاً لاحتدام الصراع، مجدداً، حول هوية المنظمة الطلابية، وتوجهاتها ومواقفها الوطنية، وبخاصة في موضوعي الوحدة الترابية للمغرب، واستراتيجية النضال الديمقراطي بالبلاد، مما حدا بالفصائل الطلابية الوطنية، التقدمية، على عدم المشاركة في قيادة المنظمة الطلابية إلى جانب التيارات القصوائية، لما ينطوي عليه خيار «التشارك» في ظل قرارات لاتوافقية، من مخاطر وآثار على توجه وممارسة المنظمة الطلابية في المستقبل[٧٥].

وهكذا، ففي غياب توافق وطني على التوجهات المحورية للمنظمة الطلابية، على قاعدة ثوابتها الوطنية، التقدمية، فقد أعلن الفصيل الاتحادي رفضه المشاركة في قيادة المنظمة، فاسحاً في المجال لانتخاب قيادة جديدة بديلة. لكن المؤتمر فشل في نهاية المطاف في إفراز هذه القيادة البديلة، وأنهى أشغاله قبل أن ينجز مهمة إمداد المنظمة الطلابية بقيادة جديدة، تتحمل مواصلة مسيرة «ا. و. ط. م.».

٣ ـ المبادرات الوطنية

لقد عرف مسلسل تحرير الأقاليم الجنوبية للمغرب من ربقة الاستعمار الإسباني، الكثير من الصعوبات والتعقيدات، الداخلية منها والخارجية، تسببت في تمديد فترة إنجاز المشروع التحريري الوطني لمدة عقدين من الزمن تقريباً (١٩٥٦ ـ ١٩٧٥). ولقد عرفت الفترة الدقيقة، الحرجة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) من عمر المشروع التحريري، أحداثاً جساماً، وتطورات متسارعة، شكلت علامات فارقة في مساره الحثيث... وخلال هذه الفترة الحرجة من مسار حركة تحرير أقاليمنا الجنوبية، شاءت الأقدار أن يكون لـ «ا. و. ط. م.» حضور نضالي، وفعل ميداني، تضاربت «الشهادات»، وتباينت «الأقوال»، منذ زمن، حول حقائق حضوره، ووقائع فعله... وبحكم انغماسنا

(٧٣) وهي الفصائل الطلابية المنتمية إلى كلّ من حزب «الاتحاد الاشتراكي...»، وحزب «التقدم والاشتراكية»، و«منظمة العمل الديمقراطي الشعبي».

(٧٤) تناسلت الفصائل الماركسية القصوائية إلى تيارات متعدّدة: تيارات «القاعديين»، «رفاق الشهداء»... إلخ.

(٧٥) انعقد المؤتمر الوطني السابع عشر لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» سنة ١٩٨١ في شروط تناسب هشّ لميزان القوى بين مكوناته السياسية. وبالتالي فقد أدّى ذلك إلى تعقيد مسألة «التحالفات» الضرورية، لإفراز أغلبية معتبرة، متجانسة الرؤية، ومتوافقة الأهداف.

في مسلسل هذه «المبادرات الوطنية»، من موقعنا في رئاسة «ا. و. ط. م.» آنئذ، نرى من واجبنا، في إطار هذه «الشهادة من خضم الحدث»، أن نطرح بعضاً من تقديرنا، كما كيفته حقائق ووقائع انخراط «ا. و. ط. م.» في مشروع تحرير أقاليمنا الجنوبية.

ويتعلق الأمر تحديداً بتوضيح تعاطي «ا. و. ط. م.» مع الأحداث والتطورات التي طاولت ملف الوحدة الترابية من جهة أولى، وتحديد نوعية «المبادرات الوطنية» المتخذة في هذا السياق من جهة ثانية، واستجلاء دور المجموعة الطلابية «الصحراوية»، بزعامة المرحوم الولي مصطفى السيد(٧٦)، في خضم النضال التحريري لـ «ا. و. ط. م.» من جهة ثالثة.

أ ـ في ما يتصل بالجانب التوضيحي الأول، يتعين التذكير بثلاثة تطورات لافتة، في ملف النزاع مع الدولة المستعمِرة، اسبانيا: أولها، إقدام الجنرال فرانكو، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، على طرح مشروع انفصالي، يروم الالتفاف على مطلب التحرير واستعادة الوحدة الترابية ـ الذي يناضل المغرب من أجله ـ ، وذلك في سبيل الإفلات من ضغوط المجتمع الدولي المتعلقة بـ «تصفية الاستعمار» بالصحراء المغربية(٧٧).

ثاني التطورات، ويحيل على الممارسة القمعية، الدموية، التي اقترفتها وحدات من الجيش الاسباني المحتل، بمدينة العيون، والتي أدت إلى سقوط العشرات من مواطنينا «الصحراويين»، شهداء وجرحى، تحت وابل من رصاص جيش الاحتلال الاسباني(٧٨).

---

(٧٦) المرحوم الولي مصطفى السيد، سليل عائلة الشيخ ماء العينين، من قبيلة الركيبات بالصحراء المغربية، درس في الثانوي بمراكش، والتحق بكلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، بالرباط سنة ١٩٧٠.

ناضَلَ في صفوف «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وسافر إلى باريس سنة ١٩٧٢، قبل أن يلتحق بـ «الزويرات» بموريتانيا، لحضور اجتماع لبعض قبائل «الصحراء»، إلى جانب أخواله وبني عمومته من الركيبات، في أيار/مايو ١٩٧٣.

سُمّي أميناً عاماً لـ «البوليساريو»، في الحضن الجزائري، سنة ١٩٧٤، ولقي حتفه في عملية هجوم على نواكشوط، عاصمة موريتانيا، في ظروف لا تزال غامضة.

(٧٧) في خريف سنة ١٩٧٠، أعلنت اسبانيا أنها تعتزم تنظيم «استفتاء» بالصحراء لتمكين ساكنتها من «وضع حكم ذاتي». وفي سنة ١٩٧٣، وتموز/يوليو ١٩٧٤، سلّمت إسبانيا وثيقة إلى الأمم المتحدة، تشرح فيها مخططها لتصفية استعمار «الصحراء»، وهو مخطط ينصّ على منح ساكنتها «وضع حكم ذاتي داخلي»، في مرحلة أولى، يمهّد إلى «الاستقلال» في مرحلة ثانية، بعد مدّة زمنية تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات. حول المناورات الإسبانية في موضوع الوحدة الترابية للمغرب، انظر: *Toute la vérité sur le conflit opposant les gouvernants de l'Algérie au peuple marocain* (Paris: Union Socialiste des forces populaires, Relations internationales, 1982), Dossier et Documents: Dactylographie, pp. 25-30.

(٧٨) في حزيران/يونيو ١٩٧٠ انفجرت تظاهرات عارمة في العيون، عاصمة الأقاليم الجنوبية المغربية، ضدّ الوجود الإسباني. وجاء انفجار هذه التظاهرات التي قُمِعَت بالحديد والنار نتيجة لشهور من القمع السياسي والضغط الإداري والترهيب العسكريتاري.

وقد سقط في الميدان، تحت وابل رصاص «الحرس المدني» (La Guardia Civil) ولفيف التيرسيو (La Legion el tercio) الإسبانيين، في «الحي العربي» (Al-Zamla) بالعيون، ٣٧ قتيلاً و٨٣ جريحاً، كما تمّ اعتقال المئات من المواطنين، وأُعلِنَت «حالة الحصار» على مدينة العيون. كما اندلعت أحداث مماثلة في العيون، في مطلع سنة ١٩٧١، انتهت بسقوط =

ثالث هذه التطورات، قيام وزير خارجية حكومة الجنرال فرانكو، لوبيز برافو (Lopez Bravo)، بزيارة إلى المغرب، مباشرة، في أعقاب هذه التطورات الخطيرة. وفي غمرة هذه التطورات المتسارعة، ساد انطباع لدى «ا.و.ط.م.»، بأن الموقف الرسمي المغربي من الأحداث الجارية بأقاليمنا الجنوبية غارق في مربع الانتظارية(٧٩).

وبحكم هويته الوطنية، وسجيته النضالية، فلم يكن في مقدور« ا.و.ط.م.» أن يتغافل عن، أو يتجاهل هذه التطورات، التي تندرج في مخطط استعماري لإجهاض مسلسل تحرير أقاليمنا الجنوبية. ومن ثم فقد رفع عقيرته بالتنديد بما يجري من مناورات سياسية، وقمع دموي في أقاليمنا الجنوبية، وبتوجيه سهام النقد والاعتراض على سياسة «المهادنة» التي تنهجها الحكومة المغربية إزاء هذه التطورات. بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فدعا إلى إضراب طلابي شامل، أقفلت بمقتضاه المؤسسات الجامعية والعديد من المدارس التعليمية بالمغرب، احتجاجاً على هذه الزيارة(٨٠).

ب ـ أما الجانب المتعلق بـ «المبادرات الوطنية المتخذة، فقد انصب على وضع برنامج تعبوي لتعميق وعي المجتمع الطلابي بمعطيات وأبعاد قضية تحرير الأقاليم الجنوبية للمغرب. وفي هذا الصدد يتعين التذكير بواقع ضحالة المعرفة، آنئذ، بأبعاد ورهانات هذه القضية، لدى القواعد الواسعة في المجتمع الطلابي.

ولهذا الغرض تم تشكيل لجنة طلابية خاصة، في إطار «ا. و. ط. م.»، لتنظيم ندوات ولقاءات في مختلف الفروع الجامعية، من أجل التعريف بالقضية الوطنية، قضية الوحدة الترابية، بأبعادها التاريخية والقانونية والسياسية والنضالية. وقد أسندت رئاسة هذه اللجنة، إلى المرحوم الولي المصطفى السيد، الذي التحق بصفوف الاتحاد في سنته الجامعية الأولى ١٩٧٠.

= عشرات القتلى والجرحى، وفي الداخلة في آذار/ مارس ١٩٧١، انتهت بسقوط ثلاثين قتيلاً، وفي الطانطان في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٧١.

وكانت مطالب انتفاضة العيون، كما لخّصها الزعيم الوطني علال الفاسي بقوله: «لقد نزل مواطنونا إلى الشارع وهم يرددون شعارات تنادي بتحرّرهم وتعبّر عن تعلّقهم بالمغرب وتطالب بجلاء الجيوش الأجنبية عن أرضهم...». انظر: Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental*, pp. 221-230.

محمد الظريف، «أحداث الزملة: معلمة المغرب الأقصى،» في: معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى (الرباط: دار الأمان، ٢٠١٤)، ج ٢٦، ملحق ج ٣، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٧٩) كان الملك الحسن الثاني يراهن على «الحوار» مع الجنرال فرانكو من أجل نزع الاستعمار بالأقاليم الجنوبية، وذلك منذ أن طرح المغرب رسمياً، بالأمم المتحدة، قضية نزع استعمار «الصحراء الغربية» سنة ١٩٦٥.

لكنه سرعان ما استخلص العبرة من تصلّب الجنرال فرانكو وجمودية موقفه، في اللقاء الثاني الذي جمعه مع الجنرال سنة ١٩٧١ في مدريد. انظر: Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, Entretien avec Eric Laurent (Paris: Plon, 1993), p. 188.

(٨٠) قام وزير خارجية إسبانيا، لوبيز برافو (Lopez Bravo)، بزيارة إلى المغرب، عقب الأحداث الدموية التي وقعت بالعيون. ولربما كانت الزيارة تدخل في سياسة التهدئة وجسّ النبض.

ج ـ أما الجانب الثالث، المتعلق بدور المجموعة الطلابية «الصحراوية» في خضم النضال التحريري لـ «ا. و. ط. م.»، فيمكن استجلاؤه عبر التذكير بالمعطيات والوقائع الآتية:

• خلال ترؤسنا لجمع طلابي حاشد، بمطعم الحي الجامعي ـ أجدال، الرباط، حول الملف المطلبي للمجتمع الطلابي؛ وفي غمرة نقاش طلابي محتدم حول سبل وآجال خوض معركة نقابية لتحقيق بنوده، رفع طالب، نحيف الجسم، طويل القامة، حاد النظر، يده طالباً حقه في إبداء رأيه.

ولدى أخذه الكلمة، شرع، بدون مقدمات، في إثارة انتباه الجمع العام الطلابي إلى ما يجري في أقاليمنا الجنوبية من ممارسة قمعية وحشية، ولما يقتضيه الموقف من فتح مواجهة عسكرية مع المحتل، على طريق تحرير هذه الأقاليم من قبضة الاستعمار الاسباني.

ولما كان موضوع هذا التدخل لا يمت بصلة إلى جدول أعمال الجمع العام، فقد أخذت أصوات في مقاطعته بـ «الصفير»، و«الصراخ»، داعية إياه إلى التقيد بجدول أعمال الجمع العام. ولقد أدركنا، عبر سحنة الطالب المتدخل ولكنته، أنه من مواطني أقاليمنا الجنوبية، وأن تدخله، خارج نطاق جدول أعمال الجمع العام، يعبر بصدق وأمانة، عما يعانيه مواطنو هذه الأقاليم من ظلم استعماري، وقمع وحشي. لذا فقد تدخلنا بقوة لمطالبة الجمع العام بإعطاء الطالب المتدخل فرصته الكاملة لاستكمال تدخله، وذلك ما حصل فعلاً. ولم يكن هذا الطالب النحيف، الفصيح، العنيد، سوى المرحوم الولي مصطفى السيد الذي ولج سنته الأولى الجامعية بكلية الحقوق بالرباط... ولدى افتضاض الجمع الطلابي العام، ضربنا موعداً للمرحوم، واستقبلناه بمقر «ا. و. ط. م.» بشارع «لافوازيي»، الرباط، بنيَّة إدماجه في أنشطة المنظمة الطلابية.

وبالفعل، فقد تطوع المرحوم بإعداد تقرير شامل عن الوضع السياسي والمعيشي بالأقاليم الجنوبية، كما التزم برئاسة «اللجنة الخاصة» بمتابعة قضية الوحدة الترابية، بمعية رفاقه من فوج الطلاب «الصحراويين» الملتحقين بالجامعة. وقد كان هذا الفوج يضم عدداً من الطلاب، التحق بعض منهم بكلية الطب، والتحق الآخرون بكلية الحقوق.

وفعلاً، فقد أنجز المرحوم تقريراً من نحو ثلاثين صفحة خطية، وثَّق فيه المعطيات التاريخية والقانونية والسياسية المتعلقة بمغربية الأقاليم الجنوبية[٨١]، كما أطَّر عدداً من اللقاءات والندوات الطلابية في فروع جامعية متعددة (الرباط ـ فاس ـ البيضاء). وقد استمرت صلتنا به طيلة المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، وهي صلة قوامها التشاور، والتعاون لإثراء وتعزيز «المبادرات الوطنية» لـ «ا.و.ط.م.» في موضوع الوحدة الترابية. ويمكن رصد وقائع ومعطيات دالة في توجهات ومسلكيات المرحوم الولي مصطفى السيد خلال هذه المرحلة من نشاطه الوطني.

---

(٨١) ضاعت هذه الوثيقة، ضمن أرشيف «ا. و. ط. م.» الذي تعرّض للمصادرة أو الإتلاف خلال «سنوات الرصاص».

أول هذه المعطيات، هي اهتمامه المركز بما يجري في الأقاليم الجنوبية المغربية من تطورات وأحداث، وإرساء علاقته بـ «ا. و. ط. م.» على قاعدة انخراط الأخير في الخيار التحريري لهذه الأقاليم.

ثاني هذه المعطيات، هو سعيه الحثيث إلى إقناع زعماء أحزاب الحركة الوطنية بضرورة تبني خيار «الكفاح المسلح» ضد الاستعمار الاسباني الجاثم على هذه الأقاليم[٨٢]. وفي هذا الصدد، فقد طلب منا، سنة ١٩٧٢، ترتيب لقاء له مع القائد الاتحادي، عبد الرحيم بوعبيد، في سياق اتصالات أجراها مع قادة هذه الأحزاب الوطنية الثلاث[٨٣].

ولقد عبر لنا عن خيبة أمله من موقف قادة الأحزاب الوطنية التي التقاها من موضوع خيار «الكفاح المسلح» ضد الوجود الإسباني بالأقاليم الجنوبية... فقد تقاطعت ردود فعل هؤلاء القادة، دون سابق تنسيق، حول استبعاد خيار «الكفاح المسلح» في شروط موازين القوى القائمة آنئذ بمنطقة الحوض الغربي للمتوسط.

ثالث المعطيات، ويتصل بشدة العقاب الذي طاول النشطاء من هذا الفريق «الصحراوي»، في أعقاب توزيع منشور في مهرجان (مُوسم) «الطانطان» بالجنوب المغربي[٨٤]، الذي كان يترأسه الجنرال أفقير. وكان المنشور يدين سياسة «المهادنة» مع إسبانيا، وهي السياسة التي كانت الحكومة المغربية تبدو منتهجة لها. فقد مُورست على المعتقلين من هؤلاء الشباب «الصحراويين» كل أصناف التعذيب التي كانت تمارس على المناضلين والنشطاء السياسيين في فترة ما بات يُطلق عليه «سنوات الرصاص»[٨٥].

رابع المعطيات، وتتصل بمغادرة المرحوم الولي مصطفى السيد الرباط في اتجاه فرنسا، ومنها، احتمالاً، إلى موريتانيا، في منطقة تخومها مع الأقاليم الجنوبية المغربية[٨٦]. وفي هذا الصدد، فقد اتصل بنا المرحوم لإخبارنا بنيّته الالتحاق بفرنسا، وطلب منا إعطاءه رسالة تزكية إلى مسؤولي

(٨٢) خلال سنة ١٩٧٢، قام المرحوم الولي مصطفى السيد بالاتصال بزعماء «الكتلة الوطنية»: المرحومين علال الفاسي، عبد الرحيم بوعبيد، علي يعتة... إلخ، كان يحثّهم خلال لقاءاته بهم على ضرورة أن يفتح المغرب معركة عسكرية مع إسبانيا من أجل تحرير الأقاليم الصحراوية، وعودتها إلى الوطن ـ الأم.

(٨٣) الأحزاب التي وقع الاتصال بها، حسب علمنا، هي: حزب «الاستقلال»، حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، وحزب «التحرر والاشتراكية».

(٨٤) مدينة «الطانطان» مدينة مغربية متوسّطة، تقع جنوب مصبّ وادي درعة، بنحو ٢٢ كلم. وقد شهدت تظاهرات «صحراوية»، في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٧٢، للمطالبة بتحرير الصحراء من الاحتلال الإسباني، وهي تظاهرات قادها بعض طلّاب الجامعات. انظر: محمد دحمان، في: معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ج ٢٧، ملحق ج ٤، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٨٥) لم يكن طبع وتنظيم توزيع هذا المنشور بعيداً من مبادرة ونشاط «ا. و. ط. م.» وذلك في سياق «التنسيق» الذي كان قائماً مع المناضلين «الصحراويين».

(٨٦) كان ذلك في بحر سنة ١٩٧٢، وحسب الانطباع الذي حصل لدينا من حديثه وتصرّفاته، فقد كان المرحوم ينطوي على غيظ شديد، وخيبة أمل. أمّا الغيظ فمرجعه إلى ما تعرّض له نشطاء قضية الوحدة الترابية من قمع وتعسّف عقب نازلة =

«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بفدرالية فرنسا، من أجل إدماجه في وفود العلاقات الخارجية للحزب، للتعريف والدفاع عن قضية تحرير هذه الأقاليم. وقد سلمناه فعلاً رسالة إلى المسؤولين الاتحاديين الطلاب بفرنسا، تثمن دوره في الدفاع عن الوحدة الترابية في إطار «ا. و. ط. م.»[٨٧].

خامس المعطيات، ويتعلق بلقائنا به مجدداً في طرابلس، بليبيا، في ربيع ١٩٧٣[٨٨]. فوجدناه في حالة إحباط كبير، بسبب فشل المهمة التي جاء من أجل أدائها[٨٩].

ومنذ ذلك التاريخ انقطع خبره عنا إلى أن وافته المنية في شروط لا تزال غامضة، أثناء عملية عسكرية لـ «البوليساريو» ضد العاصمة الموريتانية[٩٠]. ولربما كان موقف التردد بل التذبذب الذي كان يطبع سلوك المرحوم الولي مصطفى السيد، إزاء مشروع الانفصال الذي تغذيه السلطات العسكرية الجزائرية، حاسماً في تصفيته. فقد رُوي عنه أنه كان يردد على سماع محيطه: «إن لم ننل استقلالنا في سنة ١٩٨٠، سوف نعود إلى وطننا»[٩١].

وفي ضوء هذه التجربة الغنية، في سياق «المبادرات الوطنية» لـ «ا. و. ط. م.»، في مرحلة دقيقة، حاسمة من تطور ملف الوحدة الترابية، يمكن إجراء قراءة نقدية لوقائعها، في اتجاه استخلاص ما يمكن استخلاصه من دروس وعبر منها.

أول هذه الدروس، أن تعاطي السلطات المغربية مع التطورات التي طالت قضية وحدتنا الترابية، في هذا المنعطف الدقيق من تطورها (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)، كان يجري في مربع دبلوماسي مغلق،

= موسم «الطانطان». وأما خيبة الأمل فمردّها إلى موقف قادة «الكتلة» الوطنية من مسألة فتح جبهة «الكفاح المسلح» ضدّ الاحتلال الإسباني بالصحراء المغربية.

(٨٧) وقد تناهى إلى علمنا، فيما بعد، أن الفدرالية الاتحادية بباريس، رتّبت له موعداً للقاء المرحوم الفقيه محمد البصري. لكننا لا نعلم نتائج ذلك اللقاء.

(٨٨) خلال رحلة جوية من باريس إلى بيروت في مهمّة حزبية، توقّفنا بالعاصمة الليبية، فأخبرنا الاتحاديون بفرع طرابلس أن طالباً يُدعى الولي مصطفى السيد يقيم بـ«فندق البحر»، في انتظار لقاء مسؤولين ليبيين، وأن اتصالاً تمّ معه بمحض الصدفة، ادّعى خلاله أنه مناضل في صفوف «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، سبق وأن ناضل إلى جانب رئيس المنظمة الطلابية. ولقد سارعنا بلقائه بمقصف الفندق المذكور.

(٨٩) أخبرنا في ذلك اللقاء أن جمعاً من شيوخ الركّيبات... عُقد في موريتانيا كلّفه بالاتصال بقائد «الثورة الليبية»، العقيد معمر القذافي، لطلب مساعدته المادية والمعنوية، وذلك في إطار «خطة قبلية» صحراوية لإطلاق عملية «كفاح مسلح» ضدّ الاحتلال الإسباني بالصحراء المغربية. وأنّه مكث نحو عشرين يوماً بالفندق ـ في ضيافة الليبيين ـ دون طائل. وقد طلب منّا مساعدته بتذكرة سفر إلى الجزائر العاصمة، حيث يوجد عمّ له، يملك محلاً تجارياً، يمكن أن يساعده على العودة إلى موريتانيا. وقد تدبّر له فرع «الاتحاد الوطني...» بطرابلس تذكرة ذهاب إلى الجزائر العاصمة، وافترقنا معه بنية الاتصال مجدداً بباريس، لدى عودته من موريتانيا.

(٩٠) في ظرف اتّسم بتصاعد الصراع الدبلوماسي والميداني بين الجزائر من جهة، والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى، قاد الولي مصطفى السيد في سنة ١٩٧٦، «كتيبة عسكرية» مزدوجة التشكّل، تضمّ مقاتلين من البوليساريو، وضباط التأطير الجزائريين، في حملة هجوم على نواكشوط.

وقد أُعلِنَ عن مقتل الولي مصطفى السيد، أثناء هذه الحملة، في ظروف غامضة، ولا تزال كذلك إلى يومنا هذا.

(٩١) محمد محفوظي، خبايا ٢٤ سنة لأسير في جحيم تندوف: خبايا وأسرار مرتزقة الجزائر (الرباط: مطابع الرباط نت، ٢٠١٤)، ص ٢١٣ ـ ٢٢٢.

مما كان يوحي بموقف «انهزامي» إزاء العدوانية الاستعمارية. وهو ما كان يثير حفيظة القوى الوطنية المعارضة، ومنها «ا.و.ط.م.»، في حين إن ممارسة الشفافية في التعاطي مع الملف، كان قميناً بوضع الرأي العام الوطني في صميم الشروط المعقدة التي كانت تحيط به، وليس أقلها ضغط ومناورات النظام الجزائري على الصعيد الأممي (موقف المعاكسة الجزائرية في اللجنة الرابعة بالأمم المتحدة)، وعلى الصعيد الدولي (استغلال مناخ «الحرب الباردة»)، وعلى الصعيد الإقليمي (تحريض موريتانيا ضد المغرب)، وذلك على خلفية سعيه الحثيث إلى طي صفحة نزاع الحدود الشرقية[٩٢].

ثاني هذه الدروس، اتجاه الدولة إلى تكريس لغة العقاب في حق المعارضين للظاهر من سياستها في التعاطي مع الملف، بدل لغة الحوار والتسامح، خاصة عندما يتعلق الأمر بمواقف وطنية مشرفة. وقد بددت هذه السياسة القمعية حظوظاً لا يستهان بها، وساعدت على تمكين القوى الإقليمية المناوئة للوحدة الترابية للمغرب، الجزائر وليبيا، من التوفر على أوراق رابحة في خضم الصراع الجيوسياسي الجاري، آنئذ، على أشده؛ وفي مقدمة تلك الأوراق: الدف عبشباب «صحراوي»؛ متحمس للتخلص من الوضع الاستعماري، نحو الاحتماء بمظلتي «الجزائر التحررية» و«الجماهيرية الثورية».

ثالث هذه الدروس، ويتصل بتجاهل الدور الحاسم الذي كان يمكن للمعارضة الوطنية الاضطلاع به، في إطار جبهة وطنية للدفاع عن الوحدة الترابية، خلال المنعطف التاريخي الدقيق، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، في مسار القضية التحريرية. ويكفي للتدليل على صدقية هذا الدرس، استحضار الطريقة النموذجية التي اعتمدها الملك الحسن الثاني، في الإعداد لـ «المسيرة الخضراء»، وهي الطريقة التي تأسست على تعبئة ومشاركة القوى الشعبية بالبلاد، سواء على المستوى الميداني، أو على المستوى الدبلوماسي، الأممي، والدولي، والإقليمي ما جعل منها حدثاً وطنياً ومغاربياً ودولياً منقطع النظير[٩٣].

ثالثاً: مراجعات وخلاصات عامة

منذ فشل المؤتمر السابع عشر لـ «ا. و. ط. م.» (١٩٨١)، دخلت المنظمة الطلابية في نفق مديد، يغمره سيل متلاطم من المشاحنات والمجابهات بين تيارات نخبوية متناقضة التوجهات، متضاربة المواقف، ما بين أصوليات ماركسية متكلسة الرؤية، وتيارات إسلاموية مذهبية التوجه.

---

(٩٢) حول هذه النقطة، انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب وعنوانه: «في تحصين الوحدة الترابية».

(٩٣) بعد شهرين من الإعداد اللوجستي تحت جناح السرّيّة، أعلن الحسن الثاني، في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ ـ مباشرة بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ـ ، عن تنظيم «المسيرة الخضراء» في خطاب موجّه إلى الشعب، ما وفر شروط التعبئة والانخراط الجماعي فيها. انظر: Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, pp. 185-202.

وفي ظل هذا الوضع الشاذ الذي طال أمده، فقد تشظت الحركة الطلابية مذاهب وشيعاً، وتشوشت رؤيتها النقابية، والتبست مقاربتها النضالية، هذا في الوقت الذي تضخم فيه القطاع الطلابي كماً، وتعقدت إشكالياته كيفاً، وعظمت مسؤوليته في مقاربة إصلاح منظومة التعليم العالي، جزءاً لا يتجزأ من إصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين في شموليتها.

ولا مراء، في أن مصدر أزمة التأدلج الفكري والتشرذم الجماهيري للحركة الطلابية المغربية، في سياق النفق المظلم الذي حُشرت فيه، لا يعود فقط إلى نتائج وتداعيات المؤتمر الوطني السابع عشر لـ «ا. و. ط. م.» وحسب، وإنما إلى تآكل القدرة التأطيرية للأحزاب الوطنية العتيدة في صفوف الطلاب والشباب بصفة عامة من جهة، وإلى تراجع ثقافة العمل الجمعوي، الجماهيري، التضامني، لدى النخب السياسية الطلابية، الناشطة في المجتمع الطلابي من جهة أخرى[٩٤].

ومن ناحية أخرى، فإن القراءة السريعة التي قمنا بها، من وحي الذاكرة - في ظل غياب مرجعية أرشيفية - لجزء غير يسير من تجربة «ا. و. ط. م.»، تقتضي الخروج بخلاصات تقريبية، قد تكون مفيدة في تقييم وتقويم حصيلة الحركة الطلابية، خلال مرحلة هامة، من مراحل نضالها.

وفي هذا الصدد، يمكن تسجيل خلاصات خمس، في إطار من النقد والنقد الذاتي، اللذين يتيحهما تأمل التجربة الطلابية في مسافتها الزمنية المتحصلة.

أولى هذه الخلاصات، وتتصل باستحقاق الشرعية المؤسساتية التي اكتسبها «ا. و. ط. م.»، عندما منحته الدولة صفة المنظمة «ذات المنفعة العمومية»، كما تتصل، بالتالي، بمشروعية المعارك التي خاضتها المنظمة الطلابية في الفترة الزمنية الموصوفة، وذلك اعتباراً لضغط وحدة المشاكل والمعضلات التي كان الطلاب والطالبات يواجهونها في ذات معاشهم وإقامتهم وتكوينهم من جانب، ولطبيعة الظرفية الوطنية العصيبة التي كانت تغلب فيها لغة العِقاب على لغة الحوار من جانب ثانٍ. كما يتعين التذكير - في حيثية «المشروعية المؤسساتية» التي اكتسبها «ا. و. ط. م.» - بدلالات استقبال المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني لقادته أكثر من مرة، ومتابعته الموصولة للملفات المتصلة بنشاط المنظمة الطلابية.

ثانية هذه الخلاصات، وتنصب على ما اعترى بعضاً من المعارك التي خاضها «ا. و. ط. م.»، في ظل المناخ السياسي المتوتر، من «اختلال التوازن» ما بين طابعها النقابي، وطابعها السياسي. وأشير هنا، تحديداً، إلى قرار اللجنة التنفيذية لـ «ا. و. ط. م.»، بمواصلة الإضراب والاحتجاج في آذار/ مارس ١٩٧٠، بالرغم من وعود معالجة «الملف المطلبي» التي التزم بها المرحوم إدريس السلاوي،

---

(٩٤) يتّسم الوضع الطلابي الراهن بمفارقتين لافتتين: أولاهما، تنصب على واقع التناسب العكسي ما بين تنامي عديد طلاب التعليم العالي، بما يزيد على ٦٠٠ ألف طالب وطالبة من جهة، وبين تراجع دور الأحزاب السياسية في التوعية والتأطير والتكوين من جهة أخرى.

المفارقة الثانية، وتتّصل بطغيان التناحر الإيديولوجي على حساب التعاضد «النقابي»، والتآزر المطلبي، الحريّان بالإسهام في تحسين شروط المعيش الطلابي، وفي تطوير هياكل التعليم العالي.

مدير الديوان الملكي، بعد مفاوضات أُجريت في بيته بالسويسي - الرباط. ولربما لو تمت الدعوة إلى وقف الإضرابات، لكان ذلك حافزاً فعلياً للسلطات الحاكمة على معالجة المشاكل وتلبية المطالب الطلابية المطروحة.

كما أشير في هذا السياق إلى سوء التقدير الذي شاب الموقف الذي اتخذناه في المفاوضات التي جرت في كواليس ندوة «إفران» ١٩٧٠، مع عضو من الديوان الملكي، بقصد معالجة الملف المطلبي مباشرة مع الديوان الملكي، «دون تضييع للجهد والوقت» مع حكومة السيد أحمد العراقي. فقد وضعنا شروطاً تعجيزية، لم تكن مناسبة ولا لائقة، فأضعنا بذلك فرصة كانت متاحة لتدخل الملك الحسن الثاني، مباشرة في معالجة الملف المطلبي للمنظمة الطلابية. ونعتقد اليوم أن هذه الأخطاء التي وقعنا فيها، بددت حظوظاً كانت سانحة للتقدم في معالجة مشاكل الطلاب وملفهم المطلبي.

ثالثة هذه الخلاصات، وتتعلق بواقع التهافتات المؤسفة التي طبعت ردود فعل السلطات الحكومية على نهوض حركة النضال الطلابي. ومن أمثلة هذه التهافتات، الإجراءات التعسفية المتخذة: تشديد الخناق على الدراسات الفلسفية بكليات الآداب، باعتبارها «مصدر التطرف» في الحركة الطلابية، وإغلاق المعهد السوسيولوجي بالرباط، وغيرها من الإجراءات العشوائية التي سوف تترتب عنها، لاحقاً، نتائج سلبية(٩٥).

رابعة هذه الخلاصات، وتنصب على شطط السياسة العقابية التي كانت تطاول مسؤولي ومناضلي «ا. و. ط. م.»؛ ذلك أن سياسة العقاب لم تكن تراعي طابع الحيوية والحماس اللذين تتميز بهما الحركة الطلابية التي هي في جوهر طبيعتها حركة شبابية متحفزة. وقد غذى هذا الشطط في العقاب ميولات متطرفة لدى عدد من مناضلي الحركة الطلابية في تلك الحقبة الحرجة. ومن أمثلة ذلك ما شاب تفكير ومواقف المرحوم الولي مصطفى السيد، وعدد من عناصر فوجه، من تبدل وتطرف، غداة اعتقالهم وتعذيبهم كما أسلفنا.

خامسة الخلاصات، وتتصل بواقع المفارقة ما بين هامشية التيارات القصوانية على مستوى القاعدة الطلابية وفي حظيرة «ا. و. ط. م.» من جانب، ورنين شعاراتها الراديكالية على مستوى المواقف الخطابية في التجمعات الطلابية من جانب آخر، مما كان يُسقط بعض مناضلي المنظمة الطلابية، أحياناً، في شرك المزايدات السياسية، حفاظاً على «تلاحم» القاعدة الجماهيرية لـ «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

لكن الانخراط في منطق وخطاب المزايدات كان يبدو وكأنه يصب في «صدقية» المواقف والشعارات المتطرفة، مما كان يشكل خطراً على هُوية وصدقية «ا. و. ط. م.» في المستقبل... وهو

---

(٩٥) قرّر الملك الحسن الثاني في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٤ مراجعة برامج التعليم، في سياق «التجديد الإسلامي» الذي تقرّر بمناسبة عيد المولد النبوي لسنة ١٣٩٤هـ/ [١٩٧٤م]. وفي تموز/ يوليو ١٩٨٠، صدور قرار بحصر تدريس مادة الفلسفة بكلّ من جامعتي محمد الخامس في الرباط، وسيدي محمد بن عبد الله في فاس، دون غيرهما.

ما كنا نتصدى له بكل حزم وحسم، كانا يحظيان بتجاوب واسع، من لدن القاعدة الطلابية. وهو الأمر الذي كان يثير حفيظة دعاة التياسر، ويؤجج شعارهم بـ «إسقاط القيادة الإصلاحية» لـ «ا. و. ط. م.».

وقد تمكنا من وضع حد لدعاوى «إسقاط» القيادة الطلابية، في تجمع طلابي حاشد، عُقد بمدرج كلية العلوم بالرباط، وحضره الآلاف من الطلاب[٩٦]، حينما طالبنا بتصويت الطلاب والطالبات على الشعار المرفوع من طرف قادة تيار «الجبهة» بصدد «إسقاط قيادة المنظمة»، فكانت نتيجة التصويت شبه إجماع جماهيري على دعم ومساندة القيادة. كما انتهى التجمع بمسيرة حاشدة من الكلية (العلوم) إلى الحي الجامعي، حاملة على الأكتاف قيادة المنظمة.

وكان ذلك مؤشراً عميق الدلالة على وعي واعتدالية ومعقولية المجتمع الطلابي، في غالبيته العظمى، كما كان دليلاً على تشبع الحركة الطلابية المغربية بروح الوطنية وثوابتها الراسخة، وعلى تمثلها العميق لمقومات تلاحمها، وهي مقومات الجماهيرية والوطنية والديمقراطية والاستقلالية.

(٩٦) أخذنا مبادرة الدعوة إلى هذا التجمع الحاشد في خريف ١٩٧٠، بعدما تصاعدت حملات النقد والتشويش على اللجنة التنفيذية لـ «ا. و. ط. م.» من قِبَل مناضلي «الجبهة».

الفصل الثالث

«وحدة اليسار»: راهنية الشعار وبؤس المسار

مقدمة

إن الحديث اليوم عن اليسار و«وحدته» إنما هو حديث عن واقع مأزوم لقوى سياسية وتيارات فكرية، ظلت محسوبة على «معسكر اليسار» منذ ما ينيف على خمسة عقود. بيد أن الحالة المأزومة لقوى اليسار ليست حالة استثنائية في أرجاء المشهد السياسي الوطني، بل هي أزمة شبه شاملة، باتت تحيق بمختلف مكونات هذا المشهد. وفي غمرة المناخ السياسي الذي أشاعه ما بات يسمى «الربيع العربي»[1]، حدث نوعان من التحولات السياسية على الصعيد الوطني: **أولهما، تحوُّل** سياسي إيجابي، ترجمه إقرار دستور فاتح تموز/ يوليو ٢٠١١، بما عكسه من نقلة تحديثية في بنية النظام السياسي، وبما تضمنه من مكاسب ديمقراطية، سياسية ومؤسساتية وحقوقية[2]؛ **ثانيهما، تحول** سياسي سلبي، لما لحق المشهد السياسي الوطني من اضطراب وتهافت وغموض في ظل حدثين سياسيين متزامنين: **الأول**، تراجع دور وفاعلية «الكتلة الديمقراطية» التي شكلت على مدى عقدين من الزمن إطاراً لتكتل ديمقراطي، وطني، يحمل في طياته دينامية يسارية؛ **والثاني**، تشكل أغلبية حكومية غير متجانسة، فكرياً وسياسياً، مما بات يشكل وضعاً حكومياً هشاً إزاء دينامية التحولات الديمقراطية التي تبثها المقتضيات الدستورية الجديدة.

---

(١) حول «الربيع العربي»، انظر مقاربتنا التحليلية للظاهرة، في الفصل الثامن من هذا الكتاب، تحت عنوان: ««الربيع العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة».

(٢) شكّل الدستور المغربي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف الرقم ٩١ ,١١ ,١، بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١١، تطوراً نوعياً في مسار بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة. ويُجمِع أغلبية فقهاء القانون الدستوري على أن القانون الأسمى، الجديد، بالبلاد، يكرّس «مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي»، بل إنه يُعتبَر «الأساس المتين للنموذج الديمقراطي، التنموي، المغربي المتميّز»، ويجسّد «تعاقداً تاريخياً جديداً بين العرش والشعب». انظر: دستور المملكة المغربية ٢٠١١، سلسلة المعرفية القانونية للجميع؛ ٥٢ (٢٠١١).

وإلى جانب أزمة اليسار التي تتفاعل في خضم أزمة المشهد السياسي الوطني، تتفاقم الأزمة الاجتماعية بالبلاد، في سياق الأزمة المالية والاقتصادية التي تعصف ببلدان شركائنا الأورو - المتوسطيين، بما يُفاقم من صعوبة الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي يجتازها المغرب[3]، وينال من جهود التنمية التي تبذلها السلطات العمومية بالبلاد.

وفي ظل هذه الشروط التي باتت تؤطر المشهد السياسي، إقليمياً ووطنياً، أضحى التساؤل عن الخيار اليساري، وعن شروط استنهاضه أكثر آنية وإلحاحية.

أولاً: ما معنى اليسار اليوم؟

مما لا ريب فيه، أن مفهوم «اليسار» خضع لتغيُّر في المدلول، في اتساق مع التحولات السوسيو - اقتصادية والسوسيو - ثقافية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي[4].

وقد انصب هذا التغير على حدوث مراجعة إيديولوجية لبعض اليقينيات من قبيل «حتمية الثورة» و«ديكتاتورية الطبقة العاملة» من جهة؛ وعلى حدوث توسعة في المدلول الاجتماعي - السياسي لليسار جعلته يتجاوز المدلول الحصري للمدرسة الماركسية - اللينينية نحو مدلول أشمل، بات منسحباً على كل القوى الاجتماعية التي تلتف حول هدف تحقيق العدالة الاجتماعية؛ بما يعني انـدراج القوى الاشتراكية والقوى الاشتراكية - الديمقراطية والقوى الديمقراطية - التقدمية والحركات البيئية، تحت مظلة اليسار من جهة أخرى.

وباتساق مع تمدد مدلول اليسار اجتماعياً وفكرياً، فقد حصل تكييف لمفهوم الاشتراكية في اتجاه تطويعه لكي يستدمج بعضاً من القيم والمقاربات الليبرالية، وذلك على خلفية ما لحق بالتجربة «الاشتراكية»، في منظومة «الدول الاشتراكية»، بزعامة «الاتحاد السوفياتي»، من عجوزات فادحة في مادة الحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

وفي نسق هـذه التحولات الطـارئة على مفهوم اليسـار، أمست قضية العدالة الاجتماعية، بمحدداتها المختلفة - التوزيع العادل للثروة - محاربة الفوارق الاجتماعية والجهوية - تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة - توفير الحماية الاجتماعية للمنتجين من عمال وفلاحين ومستخدمين... إلخ - تحتل موقعاً مفصلياً في رؤية اليسار ومقاربته ونضاله. وهو التطور الذي

---

(٣) اعتباراً لعلاقات الترابط والتفاعل القائمة ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الأورو - متوسطية، لأسباب تاريخية وعولمتية، فإن ارتدادات الأزمة المالية والاقتصادية، التي اجتاحت الاقتصادات الغربية منذ سنة ٢٠٠٨، قد انعكست سلباً على النشاط الاقتصادي الوطني.

(٤) أحدث التغير العميق الذي طاول موازين القوى الدولية، غداة انهيار منظومة «الاتحاد السوفياتي» في مستهلّ التسعينيات من القرن الماضي، هزّة عميقة في يقينيات «اليسار»، وتحولاً حاسماً في مدلولاته الاجتماعية والإيديولوجية.

حول هذا الجانب، انظر: محمد سبيلا، «مسألة الأسس الفكرية لليسار،» النهضة، العددان ٥ - ٦ (صيف - خريف ٢٠١٣)، ص ٣٣ - ٣٧.

استقرت ملامحه منذ سنوات الستينيات من القرن الماضي، في سياق الحركة الإصلاحية التي أصابت مفهوم «الاشتراكية الديمقراطية».

وغني عن البيان أن منطق هذه التغيرات الطارئة على مفهوم اليسار، فكرياً وسياسياً ونضالياً، هو تكريس فكر الجناح «الديمقراطي» الإصلاحي في المدرسة الماركسية، كما جسدته «الأممية الثانية» (١٨٨٩) على حساب فكر الجناح الراديكالي، كما عبرت عنه «الأممية الثالثة» (١٩١٩) بقيادة لينين وتروتسكي.

ثانياً: اليسار المغربي ومشروعية المساءلة

ولا مراء في أن تجديد روح اليسار المغربي، واستعادة فاعليته النضالية، على الصعيد الوطني كما على الصعيد الخارجي، باتا يتطلبان اليوم مراجعة نقدية لمساره الفكري ولتجربته السياسية، على مدى أزيد من نصف قرن من تبلوره فكراً وممارسة (١٩٥٨ ـ ٢٠١٤).

إن إخضاع تجربة اليسار المغربي للمساءلة النقدية بات يشكل في نظرنا المدخل الضروري لمشروع ائتلاف سياسي وتشكيل قطب يساري وازن، جدير ببث دينامية جديدة في المشهد الوطني.

وتستمد مساءلة اليسار المغربي مشروعيتها من معطيات أساسية ثلاثة:

١ ـ المعطى الأول

وينصب على أهمية الرهانات التي تسائل المغرب في المنعطف التاريخي الذي يقتحمه. ونشدد في هذا المضمار على ثلاثة رهانات حيوية:

الأول، ويتصل برِهان تعزيز التحول الجاري في بنية النظام السياسي الوطني وإثماره. ويحيل هذا الرهان الحيوي على ما تضمنه دستور فاتح يوليو ٢٠١١ من تطور نوعي في بنية النظام السياسي، بما انطوى عليه من مكاسب ديمقراطية ومؤسساتية وحقوقية هامة، كفيلة بإحداث نقلة نوعية في البنيان المؤسساتي، الديمقراطي للمغرب.

بيد أن واقع المشهد السياسي الوطني ـ وقوى اليسار جزء لا يتجزأ منه ـ يبدو في حالة تناسب عكسي مع منطق ودينامية هذا الرهان الوطني الحيوي. وكما هو واضح للعيان، فإن التشرذم السياسي والتنظيمي للمشهد السياسي، في ظل التعددية الكمية للكيانات السياسية المتناسلة من جانب، والتهافت الفكري في واقع غياب مشاريع مجتمعية دقيقة المبنى، واضحة المعنى من جانب ثانٍ، وقيام تحالفات سياسية غير متجانسة، ذات طابع ظرفي وتوجه سياسي، يتضاربان مع منطق المشاريع السياسية المعلنة من جانب ثالث ـ تشكل بعضاً من عناصر المفارقة القائمة ما بين حيوية الرهان الديمقراطي ومأزومية المشهد الحزبي الوطني.

وغني عن الإشارة أن هذه «التعددية السياسية الكمية» التي تحيطها ظاهرة التشرذم الكياني بمزيد من الالتباس والتهافت، يمكن اختزالها، وفق المرجعيات الفكرية والممارسات السياسية إلى

ثلاث مدارس فكرية ـ سياسية هي: المدرسة الليبرالية التي تؤطر كيانات سياسية متعددة مختلفة، والمدرسة الإسلاموية التي تطاول أحزاباً وتيارات دينية مختلفة، والمدرسة اليسارية، التي تؤطر كيانات وتيارات متناثرة.

واستناداً إلى الدينامية المجتمعية، السياسية والفكرية، التي أفرزها «الحراك الشعبي»، في سياق ما بات يُعرف بـ«الربيع العربي»، وتمخض عنها تشكل جديد للمشهد السياسي في أكثر من قطر عربي، فإن التطور الافتراضي للمشهد السياسي الوطني قد يتجه نحو تبلور ثلاث كتل سياسية: كتلة ليبرالية، وكتلة إسلاموية، وكتلة يسارية. وتبقى حظوظ وممكنات التحالف أو التعارض ما بين هذه الكتل السياسية الثلاث، رهينة بطبيعة السياقات التاريخية ـ السياسية المقبلة.

ثاني الرهانات، وينصب على رهان النهوض بالمسألة الاجتماعية التي أضحت تتخذ أبعاداً وتحديات متعاظمة. ويمثل هذا الرهان الاجتماعي حلقة مركزية في مسلسل الرهانات النهضوية التي تسائل البلاد. وكما هو معروف، فإن إشكالية العجوزات الاجتماعية بالمغرب ـ بما يرافقها من استقرار لظاهرة الفقر، ومن تهميش للعديد من الفئات الاجتماعية ـ هي إشكالية ذات طابع بنيوي متجذر، بفعل الحصيلة السلبية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال الثمانينيات والتسعينيات، بصفة خاصة، من القرن الماضي.

ففي بلد يميل فيه الهرم الاجتماعي، باطراد، نحو تشكل اجتماعي ثنائي مُقلق، يقوم على قاعدة هرمية ممتدة من الفئات المعوزة، في مقابل قمة هرمية ضيقة من المثرين، وذلك في سياق تراجع وتآكل الطبقة الوسطى التي تشكل عماد التوازن الاجتماعي، وقوام الاستقرار السياسي؛ فإن النهوض بالمسألة الاجتماعية يمثل أحد الرهانات الحيوية التي تحظى بشروط الاستحقاق.

ثالث الرهانات، ويتعلق بإعادة هيكلة المجال الترابي للبلاد وإنضاج منظور ومشروع الجهوية المتقدمة، بعداً حيوياً في مجهود التنمية الشاملة والمستدامة، وإطاراً متقدماً لتكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية وإثرائه، وتعزيز مفهوم التنمية المجالية[٥].

٢ ـ المعطى الثاني

يحيل هذا المعطى، وهو المحدد لمساءلة اليسار المغربي، على الرصيد الزاخر السياسي والفكري والنضالي الذي راكمته المسيرة النضالية لليسار المغربي على امتداد العقود الخمسة الماضية. يتعلق الأمر هنا باستحضار تجربة اليسار المغربي ـ في جانبها الإيجابي كما في جانبها السلبي على السواء ـ وباستشراف الحظوظ والفرص التي يتوفر عليها لخوض غمار المستقبل.

في ما يتعلق بالتجربة النضالية لليسار، فإنه يتعين مقاربتها في إطار السياقات التاريخية التي أطّرتها. ذلك أن اليسار المغربي، كقوى مجتمعية حية، لم يكن سجين بنية جامدة، بل كان فاعلية

(٥) حول رؤية ومشروع «الجهوية المتقدمة»، انظر مقاربتنا للموضوع في الفصل الخامس من هذا الكتاب تحت عنوان: «في تطوير الحكامة الترابية».

سياسية، فكرية، متحركة، متطورة وفق السياقات التاريخية المتواترة والحقب السياسية المتوالية. وفي هذا المضمار، فإننا نكتفي بالإشارة إلى مجمل السياقات السياسية ـ التاريخية التي أحاطت كل حقبة من حقب تطور اليسار المغربي وكيّفتها.

ـ **السياق الأول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)**: وهو السياق الذي يمكن عنونته بـ«**النشوئية اليسارية بالمغرب**». ذلك أن اليسار المغربي لم يكن حالة إيديولوجية مستوردة، بل كان صيرورة تحررية، أفرزتها سيرورة الحركة الوطنية، في شروط ومسار حركة التحرر الوطني.

ففي سياق نهوض الحركة الوطنية بالمغرب، نزع فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب نحو استقلاله العضوي، مشكلاً «الحزب الشيوعي» المغربي، ومنخرطاً في ركب الحركة الوطنية المغربية المناضلة من أجل التحرر والاستقلال. وتواصلاً بحركة التحرر الوطني من أجل استكمال التحرر الترابي والاقتصادي، والتحديث السياسي، وترسيخ الاستقلال الوطني، خرج «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» من رحم «حزب الاستقلال»، الذي أخذ بزمام قيادة الحركة الوطنية. كما تعزز انبثاق «اليسار المغربي»، بشقيه الشيوعي والتحرري، بنهوض الحركة العمالية بقيادة «الاتحاد المغربي للشغل»، والحركة الطلابية بقيادة «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب».

وقد ساعدت قوة الزخم التحرري، الذي عرفته حركات التحرر الوطني على الصعيد المغاربي[٦] والقومي[٧] والأفريقي[٨] والعالمثالثي[٩]، قوى اليسار المغربي على التجذر الشعبي

---

(٦) حظيت الثورة الجزائرية بتجاوب عميق ودعم لامحدود من طرف المغرب، ملكاً وشعباً، على امتداد سنوات كفاحها التحرري: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ ـ تموز/ يوليو ١٩٦٢.

(٧) كان لحركات التحرّر القومية، في سورية ومصر والعراق، بمختلف مظلّاتها الإيديولوجية والسياسية، الناصرية والبعثية، صدى واسعاً، وتجاوباً عميقاً في الوسط المغربي، الشعبي والنخبوي، منذ مستهلّ الخمسينيات من القرن الماضي. وكانت قضية التحرّر الفلسطينية في صدارة هذا التجاوب. وقد أعطت زيارة محمد الخامس إلى كلّ من لبنان وفلسطين ومصر والأردن والسعودية، في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، مؤشراً ذا دلالة على عمق التجاوب.

(٨) وَجَدَت حركات التحرّر الأفريقية لدى المغرب الحديث العهد بالاستقلال، صدى كبيراً، كما حظيت بدعمه السياسي واللوجيستي المتنوع.

وقد انعقدت أوّل قمّة أفريقية بمدينة الدار البيضاء، في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، بدعوة من محمد الخامس، ومشاركة رؤساء كلّ من مصر وغانا وغينيا ومالي، وحضور حكومة الجزائر المؤقتة ومراقبين من ليبيا وسيلان.

وفي هذه القمة التاريخية تمت مصادقة رؤساء هذه الدول ـ المعروفة بمجموعة الدار البيضاء ـ على ميثاق عُرِفَ بـ«ميثاق الدار البيضاء»، كان أساس ومنطلق تأسيس «منظمة الوحدة الإفريقية»، وهي سلف «الاتحاد الإفريقي» حالياً.

(٩) في حمأة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، حرصت الحركة الوطنية على التفاعل والتواصل مع الحركة التحررية العالمثالثية. ففي نيسان/ أبريل ١٩٥٥ قام علال الفاسي بتمثيل الحركة الوطنية المغربية في مؤتمر باندونغ (Bandoeing).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ شارك الحسن الثاني في مؤتمر عدم الانحياز في بلغراد، وكانت تلك المشاركة أوّل نشاط رسمي له خارج البلاد. كما انخرط المرحوم المهدي بن بركة، بنشاط وفعالية، في تأسيس و«تنشيط» منظمة التضامن الإفريقي ـ الآسيوي، وفي الإعداد والتحضير لتأسيس منظمة القارات الثلاث، التي ضمّت حركات التحرير في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (Tricontinentale).

والإشعاع السياسي. وقد شكلت تجربة حكومة عبد الله إبراهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجيوسياسية عنواناً بارزاً لهذه المرحلة النشوئية[10].

ـ السياق الثاني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥): وفي كنف السياق التاريخي الثاني، عرف اليسار المغربي، بمختلف أطيافه، تطورات فكرية وسياسية وتنظيمية، تترجمها ظواهر ثلاث: التجذر؛ التعدد؛ والانكفاء السياسي. بالنسبة إلى ظاهرة التجذر فيجسدها الزخم النضالي والمد السياسي اللذين عرفهما «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» و«الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، في ظل ظرفية سياسية دقيقة، اتسمت بتدهور المناخ السياسي بالبلاد، في ظل «حالة الاستثناء»[11] من جهة، وتداعيات «المسلسل الديمقراطي»[12] من جهة أخرى.

أما ظاهرة التعدد، فتتمثل بميلاد تيارات وفصائل يسارية راديكالية، خرجت من رحمَي «الحزب الشيوعي»[13] و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، ممثلة بـ«منظمة ٢٣ مارس»، وتنظيم «إلى الأمام».

وفي غياب حزب «ماركسي، ثوري» يلبي ضالة «اليسار الماركسي» الجديد، فقد راهن اليسار الراديكالي على الحركة الطلابية المغربية، وذلك في سياق النهوض السياسي والنضالي القوي لهذه الحركة في منعطف السبعينيات من القرن الماضي، لتكون الإطار الحامل لأفكار «اليسار الجديد» وتطلعاته.

أما ظاهرة الانكفاء السياسي لليسار فقد تجلت في اتساعِ واشتدادِ لحالة القمع المادي، والرعب المعنوي الذي أصبح متسلطاً على نضال اليسار بمختلف أطيافه. وفي هذا المضمار تندرج أحداث ٢٣ مارس الدموية بالدار البيضاء، ومأساة اختطاف وتصفية الزعيم الاتحادي، المهدي بن بركة، وحملة الاعتقالات الواسعة التي طاولت أطر «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» ومناضليه في تموز/ يوليو ١٩٦٣، وعقب أحداث آذار/ مارس ١٩٧٣، وحملة المطاردات والاعتقالات في صفوف اليسار الجديد[14].

---

(١٠) حول بعض ملامح السياسة التحرّرية التي قادتها هذه الحكومة، انظر إشارتنا إلى ذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١١) كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد أُعلِن عن «حالة الاستثناء» ـ التي نصّ عليها دستور كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ ـ أي تعطيل المؤسسات الدستوري، في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، بعد أسابيع من أحداث ٢٣ آذار/ مارس الدموية في الدار البيضاء.

(١٢) في ما يخصّ تداعيات «المسلسل الديمقراطي»، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١٣) اضطرّ «الحزب الشيوعي» المغربي إلى تغيير اسم الحزب، بعد حظره في شباط/ فبراير ١٩٦٠، بموجب حكم صادر عن محكمة الاستئناف بالرباط، فحمل اسم «حزب التحرّر والاشتراكية»، برئاسة علي يعتة، ابتداءً من تموز/ يوليو ١٩٦٨، ثم «حزب التقدم والاشتراكية» ابتداءً من آب/ أغسطس ١٩٧٤.

(١٤) تسبّبت محاولة «الكفاح المسلح» التي تمّت في شرق المغرب، في أكبر حملة من الاعتقالات في صفوف «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، فضلاً عن عدد من القتلى، ميدانياً أو إعداماً.

وقد تزامنت ظاهرة نهوض اليسار، بمختلف تبعاته الإيجابية والسلبية، في هذه الحقبة الحرجة من تاريخ اليسار المغربي، مع ظاهرة نهوض شامل لقوى اليسار على الصعيد القومي، عقب الهزيمة العربية (١٩٦٧)، ومعركة «الكرامة» (١٩٦٨)، وانبثاق فصائل اليسار الفلسطيني (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، وانتصار الجيوش العربية في حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وغيرها من الإنجازات والكبوات التي أحدثت رجة قوية في وعي وموقف الأمة العربية.

وعلى الصعيد العالمي عرفت حركات اليسار انبعاثاً ونهوضاً قويين، مع نهوض الحركات الطلابية عبر العالم، وبخاصة «حركة ماي ١٩٦٨» بفرنسا من جانب، وفي سياق التطور والنهوض الذي عرفته منظومة الحركة الاشتراكية والشيوعية العالمية، على خلفية الموقع السياسي والجيوستراتيجي الذي أضحى «الاتحاد السوفياتي» يحتله في ميزان القوى الدولية.

وفي هذا المضمار، فقد شكل التحالف الموضوعي ما بين: المعسكر الاشتراكي وقوى التحرر في العالم الثالث ـ عبر «منظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي»؛ ومشروع هيكلة تضامن القارات الثلاث[١٥]؛ إضافة إلى سيادة روح مؤتمر باندونغ[١٦] وتَشَكُّل «حركة عدم الانحياز»؛ عاملاً حاسماً في نهوض حركات اليسار، خلال هذه الحقبة التاريخية الحاسمة في مسار حركة اليسار العالمية.

ـ السياق الثالث (١٩٧٦ ـ ١٩٨٩): خلال هذه الحقبة التاريخية، عرف اليسار المغربي حالة موصوفة من التجدد الفكري، مشفوعة بحالة من الترنح السياسي، ارتباطاً بشروط السياق وظروفه. ففي غمرة ظرفية سياسية متسمة بالانفراج السياسي الذي فرضته شروط النضال الوطني لتحرير أقاليمنا الجنوبية، انتعش اليسار المغربي بميلاد «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»[١٧]، بما رافق ذلك الميلاد من وضوح إيديولوجي، وزخم جماهيري غير مسبوق.

---

(١٥) كان رهان الزعماء الثوريين في بلدان العالم الثالث ـ في مقدّمهم فيدل كاسترو وتشي غيفارا ـ منصبّاً على عقد مؤتمرٍ بهافانا لتنظيم وهيكلة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد عُقِدَ هذا المؤتمر بهافانا، في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، بحضور ٢٧ وفداً يمثلون الحركات الثورية في القارات الثلاث. لكن اغتيال شي غيفارا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، بأحد أدغال بوليفيا، كان بمنزلة إعلان موت هذه الاستراتيجية الثورية العالمثالثية.

(١٦) كان المؤتمر الدولي الذي انعقد، في نيسان/أبريل ١٩٥٥، بمركز باندونغ الجامعي، في إندونيسيا، بمنزلة منتدى لدول العالم الثالث. فقد حضر المؤتمر ٢٩ دولة، تكتلت من أجل تدعيم تحرير الشعوب المقهورة من الاستعمار والعنصرية... أبرز الزعماء الذين كانت لهم الكلمة العليا في المؤتمر، هم: نهرو من الهند، وشوان لاي من الصين، وسوكارنو من إندونيسيا، وجمال عبد الناصر من مصر.

وقد فجّر هذا المنتدى دينامية تحرّرية عالمية، كما أرسى محوراً دولياً متشبثاً بسياسة «الحياد» إزاء المعسكرين الغربي والشرقي.

(١٧) انعقد المؤتمر الاستثنائي لـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، في سياق توجّهات «انتفاضة ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٢». وقد أحدثت مقرّرات هذا المؤتمر طفرة نوعية في فكر «الاتحاد» وتنظيمه؛ إذ تبنّى بشكل حاسم استراتيجية نضالية واضحة، حازمة هي «استراتيجية النضال الديمقراطي» على طريق إنجاز مهمة «التحرير» في أبعاده كافة، الترابية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، والعبور نحو مجتمع العدالة الاجتماعية التي يشكل الخيار الاشتراكي، الديمقراطي، الإطار الضامن لتحقيقها من جهة أخرى.

كما اتخذ المؤتمر قراراً بتبنّي الحزب لمسمى جديد هو «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، وآخر يحصر عضوية المؤسسات القيادية لـ «الاتحاد» بمناضلي الحزب المقيمين في داخل الوطن.

كما إن من عناصر انتعاش الحركة اليسارية المغربية، ما طرأ على «حزب التحرر والاشتراكية» من تطور فكري وتجدد سياسي زادا قدرته على التكيف مع المعطيات الجديدة، السياسية والاجتماعية، التي أفرزتها صيرورة الوضع العام بالبلاد. ولم يكن تغيير اسم هذا الحزب اليساري المغربي[١٨]، سوى أحد أبعاد هذا التحول في مسار الحركة اليسارية المغربية. وبتزامنٍ مع هذه التطورات السياسية، انزاحت حدود الفضاء اليساري بالمغرب فاحتضنت مكونات «اليسار الجديد» التي ساهمت نشأتها، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، في ميلاد «جدلية» فكرية وسياسية، وباتت تؤطر مسار الحركة اليسارية المغربية، وتُغذي ديناميتها المجتمعية.

أما حالة الترنح - وأحياناً النكوص - فقد ارتبطت بواقع الظرفية العامة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي غشيت البلاد منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي. ففي ظل الانفراج السياسي العام الذي أعقب تحرير الأقاليم الجنوبية المغربية وأشاع التفاؤل والترقب لدى أحزاب المعارضة الوطنية والتقدمية، نشأت وترعرعت ظاهرة اليمين المتطرف - المتنكر بجبة دينية[١٩] - الذي جعل من اليسار الوطني، فكراً ومشروعاً، عدوَّه الألد.

ولقد كانت جريمة اغتيال عمر بنجلون، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، إرهاصاً مبكراً بانتقال عدوى «الفكر التكفيري» إلى الحقل السياسي المغربي، ونذيراً سياسياً باعتناق منهج العنف في تصريف مواقف التطرف ضد الفكر والمشروع اليساريين. إذ كان معروفاً وقتها أن استهداف بنجلون، الذي سطع نجمه كمناضل وطني وقائد يساري، إنما كان يستهدف في الحقيقة، مشروعاً مجتمعياً ذا مرجعية وطنية ورؤية تقدمية، لا تحيدان قيد أنملة عن الثوابت الوطنية، بأبعادها الدينية والمؤسساتية والثقافية والحضارية[٢٠].

ومن المفارقات الغريبة التي شابت العمل السياسي المشروع، في شروط هذه الظرفية الدقيقة، أن انشغال مصالح الأمن الوطني بمراقبة نشطاء اليسار (بشقيه الإصلاحي والراديكالي) قد صرفها عن تتبُّع التيارات اليمينية المتطرفة ذات النزعة «التكفيرية» ومراقبتها، وفق ما أقر به مسؤول أمني

(١٨) في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٤، أقدَمَ المرحوم علي يعتة على «تأسيس حزب التقدم والاشتراكية» ليحلّ محل «حزب التحرّر والاشتراكية» الذي تم حظره. وقد نال هذا الطيف السياسي الوطني اليساري حقّه من ظروف القمع التي طاولت اليسار المغربي. ففي شباط/ فبراير ١٩٦٠، تمّ حظر سلفه، «الحزب الشيوعي» المغربي، بموجب حكم صادر عن محكمة الاستئناف. وفي تموز/ يوليو ١٩٦٨ تمّ الترخيص للمرحوم علي يعتة بتأسيس «حزب التحرّر والاشتراكية»، لكنه ما لبث أن حوكم بالسجن مدّة عشرة أشهر، بتهمة إعادة تكوين الحزب الشيوعي المحظور في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩.

وفي آب/ أغسطس ١٩٧٤، تمّ تأسيس «حزب التقدم والاشتراكية» ليحلّ محل «حزب التحرر والاشتراكية».

(١٩) تحت غطاء منظمة «الشبيبة الإسلامية» التي أسّسها عبد الكريم مطيع، تمّت جريمة اغتيال عمر بنجلون. وقد فرّ عدد من مدبري الاغتيال خارج المغرب، وعلى رأسهم مؤسس وزعيم «المنظمة» عبد الكريم مطيع.

(٢٠) لقد جمعتنا علاقة صداقة متينة، نضالية وإنسانية، مع المرحوم عمر بنجلون لمدّة عقد زمني كامل (١٩٦٥ - ١٩٧٥)، بما حفلت به هذه الرفقة من نقاشات ثقافية وسياسية، لا تنمّ على الدوام إلّا عن روح وطنية وثّابة وطاقة فكرية خلّاقة وعقيدة إيمانية راسخة.

سابق[٢١]. كما إن تدهور الوضعية الاجتماعية بالبلاد في ثمانينيات القرن الماضي بسبب ما طبع السياسة الاقتصادية من ارتهان لتوصيات المؤسسات المالية الدولية من جهة، وما شاب «المسلسل الديمقراطي» من فساد وعقم[٢٢] من جهة أخرى، قد ساهما - إلى حد كبير - في حالة الترنح التي ألمّت باليسار الوطني.

وفي ظل هذا الوضع المأزوم، عرف اليسار المغربي احتقاناً فكرياً وسياسياً غير مسبوق بين شقيه «الإصلاحي» و«الراديكالي»، على خلفية التخالف والتضارب في مقاربة القضية الوطنية، والمسألة الديمقراطية. وقد دفع «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» - الذي أصبح مسرح التضارب بين طرفي اليسار «الإصلاحي» و«الراديكالي» - ثمن هذا الصراع في ذات وحدته العضوية، وطبيعته الجماهيرية، وفعاليته النضالية.

- السياق الرابع (١٩٩٠ - ٢٠٠٠): عرف اليسار في هذه الحقبة التاريخية حالة من الإحباط مشفوعة بظاهرة التقوقع. أما مصدر الإحباط فراجع إلى شدة الرجة الفكرية والسياسية التي أحدثها انهيار «الاتحاد السوفياتي»؛ بما هو مؤشر على «هزيمة الاشتراكية» أمام «عنفوان الرأسمالية»، وما طرحه ذلك من تساؤلات ومراجعات على الصعيد الإيديولوجي، والسياسي والجيوسياسي. ومن جانب آخر، فقد أفضى تفاقم الأزمة الاجتماعية، وانحباس الأفق السياسي إلى اتساع دائرة النضالات الاجتماعية بقيادة المركزيات النقابية[٢٣]، وإلى اشتداد التدافع حول المسألة الديمقراطية من قبل الأحزاب الوطنية.

وقد استقطب تشكيل «الكتلة الديمقراطية» اهتمام اليسار «الإصلاحي» وانخراطه بمختلف مكوناته الحزبية والنقابية، في حين انكفأت الكيانات اليسارية «الراديكالية» نحو حالة من التقوقع والانعزالية. كما كرست تجربة «التناوب التوافقي» حالة التضارب الفكري والتخالف السياسي حول دور اليسار في سياق تحول ديمقراطي، توافقي غير مسبوق[٢٤].

- السياق الخامس (٢٠٠٠ - ٢٠١١): وهو السياق الذي دشنه اعتلاء الملك محمد السادس سدة الحكم. ففي سياق «المشروع الوطني الديمقراطي الحداثي التنموي» الذي طرحه غداة تحمله

(٢١) وهو ما أفاد به عميل المخابرات السابق محمد الخلطي، في تصريحاته لصحيفة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ ٩ - ٢٠١٥/٥/١٠.

(٢٢) سَبَقَ وألمحنا، في الفصل الأول من هذا الكتاب، إلى مظاهر فشل «المسلسل الديمقراطي» الذي انطلق بُعيد استرجاع الأقاليم الصحراوية المغربية، بسبب ما شابه من غشّ وتزييف.

(٢٣) المركزيات التي واجهت تدهور الأوضاع الاجتماعية، عبر نضالات نقابية، واحتجاجات ميدانية هي «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل» و«الاتحاد المغربي للشغل» و«الاتحاد العام للشغالين».

(٢٤) كان موقف «اليسار الجديد» من مشروع «التناوب التوافقي» مشوباً بالتحفظ أو المناوأة. فقد تحفّظت «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» عن المشروع منذ البداية، فعارضت دستور ١٩٩٦، ثم رفضت المشاركة في حكومة «التناوب». أما منظمة «إلى الأمام»، فقد اتّخذت موقفاً مناوئاً للتجربة في مختلف مراحلها. وكذلك كان موقف «حزب الطليعة الاشتراكي»، وعدد آخر من التيارات اليسارية الراديكالية.

مسؤولية قيادة البلاد، أُتيحت فرصٌ غير مسبوقة لقوى اليسار لاستثمار فضاءات الحرية المفتوحة، من أجل بث روح جديدة في معسكر اليسار المغربي.

وبالفعل، فقد حدث انتعاش متزايد لقوى اليسار، بمختلف أطيافها وتياراتها، تجلى في انخراطها الواسع في عملية الإصلاح الحقوقي، وفي مجهود التأطير الجمعوي، وفي مسلسل التشكلات الكيانية اليسارية التي باتت تمثل زهاء ثلث المنظومة الحزبية المغربية(٢٥).

بيد أن هذه الدينامية الحركية في صفوف اليسار المغربي، في ظل المناخ السياسي الجديد الذي تعرفه البلاد، لم تستطع بلوغ مداها الموضوعي بإنجاز ائتلاف يساري جدير بتشكيل قطب سياسي، يساري وازن، يؤهل قوى اليسار للاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية التاريخية في تحقيق المشروع المجتمعي القائم على مبادئ وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية والتنمية المجتمعية. وفي مواجهة هذا الرهان الحيوي الحاسم، تحتد المساءلة السياسية الوطنية لقوى اليسار المغربي، بشقيها «الإصلاحي» و«الراديكالي»، حول مسؤوليتها التاريخية عن حالة التشتت التي ما انفكت تطبع الحالة اليسارية بالمغرب.

٣ ـ المعطى الثالث

وينصب هذا المعطى ـ في سياق المساءلة المشروعة لليسار المغربي ـ على المراجعة النقدية لمسار اليسار، على مدى عقود من نضاله. ويتعلق الأمر هنا، تحديداً، بعلاقة اليسار، كلاً أو بعضاً، بمسائل حيوية أثارت جدلاً طويلاً بين مكوناته. ونقتصر في هذا الإطار على علاقة أطراف من اليسار بمسألتين اثنتين: أولاهما، المسألة الدينية. فقد تجاهل اليسار «الراديكالي» لزمن طويل موقع الهوية العربية ـ الإسلامية وأثرها في قرارة عقل الشعب المغربي وعمق وجدانه. ذلك أن الجمهور الذي يروم اليسار مخاطبته، ويسعى إلى تعبئته، هو جمهور عميق التشبث بمرجعيته العربية ـ الإسلامية، شديد التعلق بخلفيته الدينية.

فبفضل الاستناد الواعي إلى هذه الحقيقة الموضوعية، تمكنت الحركة الوطنية المغربية من استيعاب المقومات الكفاحية، وتعبئة المُثل التقدمية التي يزخر بها التراث الإسلامي المستنير من أجل مواجهة الاستعمار على مختلف الأصعدة: الدينية، عبر التصدي لثقافة الطرق والزوايا الموظفة في خدمة السياسة الاستعمارية؛ والمجتمعية، عبر الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والتربوي؛ والسياسية، عبر تنمية وتعميق روح المقاومة والكفاح.

وقد أدى تجاهل ـ أو إنكار ـ هذه الحقائق الموضوعية المتجذرة في وجدان الشعب، من طرف اليسار «الراديكالي»، إلى نتيجتين: أولاهما، اتساع فجوة التباعد ما بين خطاب هذا اليسار وبين جماهير الشعب، وبالتالي تفاقم عزلة اليسار «الراديكالي» إزاء مشاعر الجماهير الشعبية. ثانيهما،

(٢٥) تناسلت الكيانات الحزبية «اليسارية» خلال هذه الحقبة، بما لا يقلّ عن عشرة كيانات من مجموع زهاء ثلاثين حزباً سياسياً مغربياً.

فسح المجال لتوجهات وتيارات «أصولية» متطرفة لاحتلال فضاءات مجتمعية، وغزو مساحات سياسية باسم الدين، بعد إخضاعه لقراءة تحريفية تطاول تعاليمه ومبادئه السمحة.

ثاني المسألتين، وتتمثل بالموقف من قضية الوحدة الترابية لدى أطراف من اليسار «الراديكالي». وقد أدى الطابع الدوغمائي للموقف اللاوطني من قضية الوحدة الترابية إلى الارتماء في مربع سياسي مناهض لإرادة الأمة، كما عبرت عنها «المسيرة الخضراء»، وإلى التمترس في موقع سياسي، معادٍ لدينامية التحرر الوطني... ويمثل هذا الموقف الشاذ مظهراً آخر من مظاهر التهافت السياسي والفكري الذي وسم تجربة أطراف من اليسار «الراديكالي»(٢٦).

وتحيل هذه التهافتات التي تطاول الموقف من قضايا جوهرية بالغة الحيوية - بالنسبة إلى الشعب والأمة - إلى خلل فادح في التزام وممارسة اليسار لأدوات وآليات المقاربة الجدلية للتغيير المجتمعي. وفي هذا المضمار، فإن الابتعاد عن استثمار الجدلية القائمة ما بين النظرية والممارسة من جهة، والانغلاق في ما هو ظرفي على حساب ما هو استراتيجي من جهة أخرى - قد أسقط المواقف السياسية لبعض أطياف اليسار في مستنقع التهافت والتضارب.

ثالثاً: اليسار المغربي ورهانات المستقبل

في ضوء هذه القراءة الأولية الإجمالية لتجربة اليسار المغربي، في سياقاتها التاريخية، وانجازاتها وكبواتها الفكرية والسياسية، يمكن استشراف الرهانات الحيوية التي تسائل قوى اليسار بقوة.

وفي هذا المضمار تتراءى رهانات حيوية ثلاثة:

١ - التجديد الفكري والإيديولوجي لقوى اليسار

إن تجديد الإطار النظري لمفهوم اليسار وتطويره على قاعدة استيعاب التحولات المجتمعية التي تغشى المجتمع الوطني والمجتمع الدولي على السواء، وفي إطار التفعيل المستمر لجدلية النظرية والممارسة، إنما يشكل اليوم أولوية حيوية، باتت ترهن مستقبل اليسار المغربي، حاضراً ومستقبلاً. فاليسار لا يكون يساراً، أي حاملاً لمشروع نهضوي نبيل، من دون ترابط عضوي، وتفاعل جدلي بين ثلاثة مقومات: مقوم الفكرة، ومقوم المشروع، ومقوم الممارسة.

---

(٢٦) انفردت منظمة «إلى الأمام» بموقف معاكس لمواقف بقية أحزاب اليسار المغربية في موضوع «الوحدة الترابية» للبلاد. وقد سلكت تفرّعات هذه المنظمة على المستوى الاجتماعي والطلابي نفس النهج المعاكس للموقف الوطني في قضية الصحراء المغربية. وقد استند «اتجاه العدمية الوطنية» في موقفه من الوحدة الترابية المغربية إلى أطروحتين: أولاهما: «الصحراء» كانت مغربية في الماضي، في التاريخ، لكن «الواقع ليس جامداً، بل يتحرك». ثانيتهما: هناك «واقع جديد» في الصحراء، يملي ضرورة «إعادة بناء الوحدة» بين «جماهير الصحراء» والشعب المغربي، «لكن في ظلّ جمهورية ديمقراطية شعبية». انظر: الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية، من وثائق منظمة ٢٣ مارس المغربية (الدار البيضاء: مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، ٢٠١٣)، ص ٤٣ - ٤٧.

وفي هذا السياق، فإن القضية الاجتماعية، بما هي مصدر الانشغال العميق للقاعدة الشعبية بالبلاد، ومثار نضالاتها اليومية من جانب، ومسألة العدالة الاجتماعية التي تشكل قوام الفكر والعمل الاشتراكيين من جانب ثان، وقوام التنمية المجتمعية، القائمة على زيادة إنتاج الثروة، وتحسين ورفع مستوى الاستهلاك من جانب ثالث - باتت تشكل في الظرفية الاجتماعية الدقيقة التي تختارها البلاد، قاعدة الارتكاز في فكر قوى اليسار ومشروعه ونضاله.

وبارتباط بالقضية الاجتماعية، تُطرح المسألة الديمقراطية، بمفهوم وممارسة جديدين. فلئن عرفت الديمقراطية، بمفهوم سياسي، تمثيلي، مؤسساتي، إنجازات ليست بالقليلة، فإن الديمقراطية بمفهومها الاجتماعي، المقترن بالمفهوم التشاركي، المجتمعي، المنفتح على الأفق الاشتراكي، بما هو خيار لتكريس وترسيخ للمصلحة العامة للمجتمع، ما تزال بعيدة المنال. فترجيح «مصالح المجتمع» على «مصالح الفرد» تمثل في نهاية المطاف قوام فكر اليسار الاشتراكي ومشروعه.

فالاشتراكية، حسب قاموس الأكاديمية الفرنسية، هي في الأعمّ الأغلب، «عقيدة تتوخى نسقاً من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، يُخضع مصالح الفرد إلى مصالح المجتمع»[٢٧].

٢ - الاستنهاض الثقافي

لقد أدت ظاهرة الفقر الثقافي التي استشرت خلال العقود الأخيرة، إلى فسح المجال لسيادة الفكر الأصولي، وإشاعته لقيم تحريفية لتعاليم الدين الحنيف، ما بات يهدد سلامة واستقرار مجتمعاتنا العربية الإسلامية. وتشكل هذه المفارقة بين اليسار والمثقفين، أحد مظاهر أزمة اليسار اليوم.

ومن تداعيات أزمة اليسار الثقافية، حدوث انزلاقات فكرية «يسارية» في مقاربة قضايا وإشكاليات مجتمعية حساسة؛ كإشكالية الهوية الأمازيغية، ومسألة انتماء المغرب لمجاله القومي العربي ولفضائه الحضاري الإسلامي[٢٨].

وتطرح هذه المظاهر «الاستلابية» في واقع اليسار الثقافي، حيوية إعادة صياغة مشروع ثقافي يساري مندمج، جدير بمواجهة واحتواء الانزلاقات والمخاطر الفكرية والسياسية والعقائدية المروجة بدون رقيب ولا حسيب، ولا سيَّما منها ثقافة الانفصال الذي يهدد كيان الوحدة الترابية؛ وثقافة التطرف الذي يهدد كيان الوحدة الوطنية؛ والتفاوت الطبقي الذي يهدد تماسك المجتمع المغربي.

---

(٢٧) *Le Dictionnaire de l'académie française*, 8ème éd. (Paris: [n. pb.], 1935).

(٢٨) من أسباب هذه الانزلاقات في رؤية وفكر أطراف من اليسار الراديكالية، هيمنة «ثقافة وضعانية وعلموية» متحجرة. انظر: «بيان من أجل وحدة اليسار الصادر عن كوكبة من المثقفين المغاربة،» النهضة، العدد ٢ (صيف ٢٠١٢)، ص ٥ - ٢٧.

٣ ـ بناء كتلة يسارية

إن الحديث عن «اليسار المغربي» يصبح بلا معنى، في غياب أفق منظور، لدى كل فصائل اليسار، لتشكيل كتلة يسارية وطنية متناغمة في الرؤية الاستراتيجية؛ متوافقة في البرنامج السياسي العام؛ ومتضامنة في الممارسة الميدانية.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم «الكتلة اليسارية» يبدو مختلفاً عن مفهوم «وحدة اليسار»، طالما أن المعطى النشوئي لمختلف فصائل اليسار، وتباين الانتماء الإيديولوجي فيما بينها ـ بين توجه اشتراكي، ديمقراطي من جانب، وتوجه ماركسي، كلاسيكي من جانب آخر ـ ، وتمايز المسارات النضالية على مدى أزيَد من أربعة عقود، جعل ويجعل من شعار «وحدة اليسار» يوتوبيا غير قابلة للإنجاز في الأمد المنظور. بينما مفهوم «الكتلة»، بما هو مقاربة واقعية، يبدو أكثر ملاءمة وإجرائية في اتجاه تطوير اليسار، وتعزيز موقعه في خريطة المشهد السياسي الوطني[٢٩].

وغني عن الإشارة في هذا المضمار، أن دينامية التجديد والتحديث والتفعيل لفكر اليسار وممارسته، إنما تصب ـ وينبغي أن تصب ـ في دينامية مجتمعية أوسع وأشمل، تروم احتواء المفارقة القائمة ما بين رهانات المشروع الوطني الحداثي، في مغرب القرن الحادي والعشرين، وواقع المجتمع السياسي بما بات يتسم به من تشرذم والتباس وركود. ويتعلق الأمر هنا بتنشيط الجدلية الرابطة ما بين استنهاض قوى اليسار المغربي عبر أبعاده الفكرية والسياسية والثقافية السالفة الذكر، وبين إصلاح وتقويم المشهد السياسي الوطني، وتفعيلها ليرتقي إلى مستوى الرهانات الكبرى التي تسائل البلاد، وإلى مستوى التطلعات المشروعة التي تغذي انتظارات الشعب والأمة.

إن مستقبل الديمقراطية ببلادنا، بما هي خيار مؤسساتي، سياسي، وطني، يقتضي تقويماً شاملاً للمشهد الحزبي الوطني، في سياق تبلور أقطاب فكرية ـ سياسية، واضحة المعالم، متمايزة المشاريع المجتمعية، قادرة على الوفاء بمتطلبات تأطير المجتمع.

ومن هذا المنظور، فإن بناء قطب يساري متماسك في الرؤية السياسية؛ متقاطع في مقومات المشروع المجتمعي؛ متعاضد في المقاربات السياسية؛ إنما يشكل اليوم رهاناً حيوياً لترشيد المشهد السياسي الوطني، وإرسائه على قاعدة التوازن السياسي المطلوب، الجدير بالتفعيل الأمثل للمكتسبات الحقوقية والديمقراطية التي أقرها دستور تموز/ يوليو ٢٠١١، الكفيل بالتقدم الرصين في تحقيق المزيد من الرقي الديمقراطي والتطور الاجتماعي.

---

(٢٩) يعبّر مفهوم «الكتلة اليسارية»، المقترح كمشروع سياسي وتطلّع مستقبلي نحو بناء قطب يساري، عن ضرورة موضوعية تمليها الحاجة إلى عقلنة المشهد السياسي الوطني من جهة، وإرساء توازنات اجتماعية عادلة بالبلاد من جهة أخرى. وهو بالتالي مفهوم لا يتقاطع مع مدلول «الكتلة التاريخية» التي نادى بها المفكر المغربي المرحوم عابد الجابري ـ في سياق سياسي وتاريخي مختلف ـ مقتبساً إياها من المشروع السياسي التعبوي، الذي روّجه المفكر والقيادي في الحزب الشيوعي الإيطالي، أنطونيو غرامشي، في العقود الأولى من القرن الماضي.

حول إشكالية «الكتلة التاريخية» بين المنظور الغرامشي والتوظيف الجابري، انظر: محمد المصباحي، «في الكتلة التاريخية وأسئلتها،» النهضة، العدد ٢ (صيف ٢٠١٢)، ص ١١٩ ـ ١٣٧.

بيد أن المقاربة المنتجة، الناجعة لبناء كتلة يسارية وازنة، في مغرب القرن الحادي والعشرين، لا تتأتى من القيام بعملية «جمع حسابي» لتيارات ونخب محسوبة على اليسار؛ بل لا بد من تحديد إطار مفهوماتي وطني للخيار اليساري، بمواصفات ومعايير واضحة، في سياق ما يعرفه المغرب ومحيطه القريب والبعيد من تحولات بنيوية، وتبدلات مفهوماتية، وتغيرات ثقافية، أضحت حاكمة لمدلول اليسار ودوره.

وفي إطار هذا المنظور الجدلي بين الخيار اليساري المنفتح وديناميات سياقه المجتمعي المتحول، يتعين استحضار المقومات المرجعية لليسار المغربي المتجدد، وهي: المقومات المرتكزة على مفهوم الوطنية، بمعنى الثوابت والمصالح والقيم التي يلتحم الشعب بها؛ ومدلول الديمقراطية بمضامينها السياسية والاجتماعية والتشاركية المترابطة؛ ومضمون العدالة الاجتماعية، بمعنى الإنصاف في توزيع الثروة، والتضامن في إنتاجها؛ والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين عامة، وبين الرجل والمرأة خاصة؛ والتكافل المهيكل، الاجتماعي والاقتصادي بين الجهات الجغرافية، والفئات الاجتماعية والقوى المجتمعية.

ومن نافل القول، إن إنضاج «ميثاق يساري» وطني يحدد المفاهيم، ويرسم الأهداف، ويطرح المسارات المهيكلة للقوى المجتمعية اليسارية أحزاباً ونخباً؛ إنما يشكل المدخل الضروري لانبعاث حركة وطنية يسارية متجددة.

وفي سياق هذه الرؤية التي أمست تسائل كل أطياف اليسار «التاريخي» و«الإصلاحي» و«الديمقراطي»[٣٠]، يندرج مفهوم «الكتلة اليسارية» المنوه به، وهو المفهوم الكفيل بتعبئة كل القوى الوطنية الديمقراطية الاجتماعية، في إطار مشروع مجتمعي رصين متحرر من براثن الفكر الدوغمائي الجامد من جانب، ومن رعونة النزعة «الشعبوية» من جانب آخر.

ومن نافل القول التذكير بأن أزمة اليسار المغربي وما تقتضيه من مراجعات فكرية وسياسية ونضالية، ليست حالة مغربية أو عربية، بل هي إشكالية عالمية، ناجمة عن عمق وسرعة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الجارية، وانعكاساتها «العضوية» على البنيات المجتمعية، الطبقية، والثقافية والذهنية[٣١].

وفي خضم هذه التحولات، وما تقتضيه من استيعاب دقيق لمعطياتها، وتمثل مكين لدلالاتها، فإن قضايا سيوسيو ـ سياسية، كان اليسار المتقادم (anachronique) يدرجها في مربع «البنية العليا» لـ «الجهاز الرأسمالي» المتحكم؛ أضحت اليوم، في ظل ظاهرة الاستقطاب التي يفرزها «الرأسمال المعولم»، تشكل قضايا حيوية تسائل اليسار المتجدد، بسبب اتساع قاعدة القوى

---

(٣٠) المقصود بهذه النعوتات مختلف أطياف اليسار المغربي: يسار المدرسة الاتحادية؛ ويسار المدرسة الوطنية؛ ويسار المدرسة الشيوعية؛ ويسار المدرسة الراديكالية.

(٣١) حول هذه النقطة، انظر: كريم مروة، نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠)، ص ٧ ـ ٧٥.

الاجتماعية المتضررة من هذا الاستقطاب. وفي مقدمة هذه القضايا الحيوية: مسألة الديمقراطية بمدلولها الاجتماعي الجديد؛ وإشكالية السيادة الوطنية بمفهومها المتجدد؛ ومطلب العدالة الاجتماعية بمنظورها السوسيولوجي الدقيق؛ وقضية التغيير المجتمعي بمنهجها السلمي التوافقي السليم.

وفي كل الأحوال، فإن اليسار الذي لا تحتضنه قاعدة شعبية ومجتمعية عريضة، فهو يسار ميئوس من دوره في التغيير، فأحرى بقيادته، بلغ ما بلغ من حذاقة في التنظير، ومن جاذبية في التحليل... ولكي يتمكن اليسار من مغادرة قوقعته النظرية، ويتحرر من باراديغماته المتجاوزة، لكي يصبح أكثر قرباً من الشعب، أحاسيس وتطلعات، فعليه أن يقوم بمراجعة شاملة للقوالب النظرية والمرجعيات الفكرية التي خلفها وراءه قطار الحياة، قطار التحول والتطور، وأن يستوعب التغيرات الجيو - استراتيجية، والتبدلات السوسيو - ثقافية الجارية بوتيرة مذهلة في محيطنا القريب والبعيد.

وبعبارة أخرى، على اليسار أن يُفعّل من جديد جدلية النظرية والممارسة، وأن يمارس تفاعلية الفكر والواقع، وأن يتسلح مجدداً بمنهجية «التحليل الملموس للواقع الملموس»، بلوغاً إلى امتلاك فضيلة التمثل الرصين للديناميات المجتمعية المتسارعة، وللتحولات البنيوية الجارية... فذلك هو الطريق الأسلم لمد جسور التفاعل والتلاحم مع الشعب.

القسم الثاني

قضايا مفصلية في الشأن الوطني

الفصل الرابع

في تحصين الوحدة الترابية

مقدمة

لقد شكل ويشكل النزاع المغربي ـ الجزائري حول الصحراء المغربية بؤرة توتر متجدد بين البلدين، استعصى احتواؤها على كل مجهودات الوساطة ومساعي السلام المبذولة على مدى أربعة عقود، بما فيها «مخطط التسوية» (١٩٩١)، و«اتفاق الإطار» (٢٠٠١) و«خطة السلام» (٢٠٠٣) اللذين تقدم بهما تباعاً، الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي جيمس بيكر (James Baker)، ثم مساعي الحل السياسي التي أنيطت بـ كريستوفر روس (Christopher Ross) منذ سنة ٢٠٠٧.

ولئن كان هذا النزاع المفتعل يجسد في طبيعته ومحدداته نزاعاً جيوسياسياً غذته الرهانات السياسية والاستقطابات الإيديولوجية وتضارب المصالح الاقتصادية والمواقع الإقليمية التي طبعت العلاقات الدولية والوضعيات الجهوية في فترة الحرب الباردة؛ فإن استمرار قيام هذا النزاع في عصر ما بعد هذه الحرب، وفي ظل متغيرات دولية وإقليمية جديدة تنطوي على رهانات وتحديات مستجدة، ليشكل في الحقيقة ظاهرة شاذة في خريطة النزاعات الدولية الموروثة عن عصر الحرب الباردة.

بيد أن واقع استقرار هذا النزاع واستمراره في ظل الشروط الدولية والإقليمية الجديدة، أمسى يشكل عبئاً ثقيلاً يرهق كاهل البلدين سياسياً واقتصادياً، ويشل إرادتهما في التفاهم والتعاون، ويرهن مجهوداتهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويواصل تعطيل مسيرة الاندماج الإقليمي، في إطار «اتحاد المغرب العربي»، ويهدد أمن الحوض الغربي للمتوسط وسلامته واستقراره.

إن خطورة التحديات السياسية والجيو ـ سياسية التي أضحت تتهدد منطقة المغرب العربي، في ظل تنامي مخاطر شبكات الإرهاب الدولي، وضخامة الرهانات الاقتصادية والتنموية التي

باتت تسائل الأقطار المغاربية في زمن العولمة الجارفة والتكتلات الإقليمية، لتفرض على الجزائر، وهو الطرف المحرك والمحرض على النزاع، المؤطر لاستمراريته، التحلي بإرادة سياسية قوية لتجاوز هذا النزاع المفتعل، وذلك على قاعدة توافق سياسي تاريخي يضع في الاعتبار الأول مصلحة ومستقبل الأجيال الصاعدة واللاحقة، ويعيد الارتباط بمبادئ حركات التحرر الوطني بالمغرب العربي ومُثلها وأهدافها، ويسهم في تحصين المنطقة من مخاطر الاضطراب وعدم الاستقرار.

ولا غروَ، في أن استلهام إرادة الانفتاح والتفاهم والحوار التي طالما عبَّر عنها الملك الراحل الحسن الثاني بصدد هذا النزاع، ودعا مراراً وتكراراً إلى الانخراط فيها من جهة؛ واستحضار منطق التفاهم السياسي الذي انتهى إليه الرئيس الراحل هواري بومدين بعد سنوات من المعاكسة والمواجهة[1] وحاول تكريسه الرئيس الأسبق الشاذلي بنجديد، وأخذ في التأهب لإعماله وتفعيله الرئيس الراحل محمد بوضياف من جهة ثانية؛ واستشراف روح التوجه الاستراتيجي الذي أعلنه الملك محمد السادس، والرامي إلى اعتماد حل سياسي تفاوضي توافقي نهائي ودائم للنزاع من جهة ثالثة؛ من شأنه أن يعزز اليوم موقف المجتمع الدولي وقناعته، كما عبرت عنهما تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، ومقررات مجلس الأمن، منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٠،[2] حول ضرورة انخراط طرفي النزاع في مفاوضات جادة بناءة وهادفة، من أجل بلورة صيغة توافقية للحل السياسي للنزاع.

وفي سياق هذا التوجه الرشيد، فقد تقدم المغرب، سنة ٢٠٠٧، بمشروع جريء؛ مشروع إقامة «حكم ذاتي» في الأقاليم الجنوبية المغربية، موضوع النزاع، مما بات يشكل اليوم أرضية ملموسة حاسمة للحل السياسي الذي تبناه المغرب وكرّسه المجتمع الدولي.

وقد حاز هذا المشروع البنّاء إجماعاً أممياً (الأمم المتحدة) ودولياً (الدول المهتمة)، باعتباره قاعدة رصينة، وإطاراً مقبولاً لبلورة الحل السياسي المطلوب وتفعيل مقتضياته. ويكفي للتدليل على أهمية مشروع «الحكم الذاتي»، في سياق بلورة حل سياسي للنزاع المفتعل، ما صرح به بيتر فان فالسوم (Peter Van Valsum)، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، عقب تقدم المغرب بمشروع «الحكم الذاتي»، «بأن المبادرة قد صيغت عبر مسلسل سياسي طويل، ومشاورات عريضة، وطنية ودولية»، وهي إشارة إلى جدية المبادرة المغربية، باعتبارها قاعدة للمفاوضات التي تشكل «الطريق الوحيد للوصول إلى حل نهائي».

---

(١) مالَ المرحوم هواري بومدين، في أواخر حياته، نحو خيار التفاهم مع الملك الحسن الثاني من أجل إنهاء النزاع بدل المضيّ في تأجيجه. وقد تمّ الاتفاق بين الطرفين على عقد لقاء قمّة ثنائي في بلجيكا في منتصف تموز/ يوليو ١٩٧٩. لكن الرئيس الجزائري سقط طريح الفراش إلى أن وافاه أجله المحتوم، ممّا حال دون عقد اللقاء المنتظر. انظر: Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, Entretien avec Eric Laurent (Paris: Plon, 1993), pp. 195-196.

(٢) يتعلّق الأمر بالقرار الأممي الرقم ع.١٣٠٩، بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

أولًا: المحاولات «السيزيفية» لمعاكسة الوحدة الترابية للمغرب

على غرار معاناة «سيزيف» (Sisyphe)، في الميتولوجيا الإغريقية، من التكرار العبثي لدحرجة الصخرة نحو قمة الجبل دون جدوى، تتبدى ماثلة المحاولات المتكررة لحكام الجزائر الشقيقة، في سياق معاكسة الوحدة الترابية للمغرب، وعرقلة المساعي الأممية المبذولة لمعالجة النزاع المفتعل حولها.

١ ـ تركزت المحاولة الأولى، في خضم المشهد «السيزيفي» الجزائري، على تسويق وهم ميلاد «جمهورية صحراوية»[٣] لا ينقصها سوى الاعتراف الدولي بكيانها الفتي. وبفضل دبلوماسية «الشعار» حيناً، وسياسة «الدولار» أحياناً أخرى، تمكنت السلطة الجزائرية من انتزاع اعترافات دول أفريقية وأمريكية لاتينية بـ«الجمهورية» الوهمية. بيد أن هذه الحيلة التي انطلت على عدد من هذه الدول، في سياق الاستقطابات الإيديولوجية التي طبعت العلاقات الدولية في شروط «الحرب الباردة»، سرعان ما انكشف أمرها، وافتضح بهتانها[٤]. فقد طفق العديد من هذه الدول المتورطة في الاعتراف بكيان «دولتي» مزيف، بالتراجع ـ تباعاً ـ عن اعترافاتها، انسجاماً مع معايير وقواعد القانون الدولي المؤسسة لمفهوم الدولة، وحرصاً على جدية المواقف، وصدقية التصرفات في مسار العلاقات الدولية. وقد أعلنت حتى الآن عشرات من الدول، أفريقية وأمريكية ـ لاتينية، عن تراجعها عن الاعتراف بـ«الجمهورية الصحراوية». كما تتحدث تقارير الأمم المتحدة السنوية، منذ سنة ٢٠٠٧، عن كون المبادرة المغربية في شأن «الحكم الذاتي»، تتسم بـ«الجدية» و«الواقعية» وذات «صدقية»[٥].

لكن هذا التوجه الرصين، وطنياً وأممياً ودولياً، اصطدم ولا يزال يصطدم بالتعنت الجزائري الذي يعكسه ثابت استراتيجية المعاكسة للوحدة الترابية للمغرب، ومتغير المناورات السياسية والشطحات الدبلوماسية المصاحبة والمفعّلة لتلك الاستراتيجية المعاكسة. وغني عن البيان أن ملف النزاع المغربي ـ الجزائري حول الصحراء المغربية، إنما يجسد عدالة قضية وطنية مغربية في مواجهة عدوانية جيوسياسية جزائرية. وتوضيحاً لهذه المفارقة الصارخة التي تمثل جوهر النزاع

(٣) في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦، أعلنت البوليساريو عن تأسيس «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» (RASD) من تندوف، بدعم مباشر من الجزائر وليبيا. وقد فضحت هذه الخطوة «الانفصالية» تبنّي الدولتين الشقيقتين، الجزائر وليبيا، لـ«مخطط فرانكو» بإقامة دويلة «مستقلة» في «الصحراء الإسبانية»، عربوناً من الجنرال على «تصفية الاستعمار»، كما تطالبه بذلك الأمم المتحدة.

(٤) ظلّ الشغل الشاغل للدبلوماسية الجزائرية، بقيادة وزير خارجية الجزائر، عبد العزيز بوتفليقة، هو «إقناع» دول أفريقية، وأخرى صديقة، بكل الوسائل المتاحة، الدبلوماسية منها و«الرشوية»، بالاعتراف بـ«الجمهورية الوليدة». وبالفعل، فقد اعترفت نحو ٣٨ دولة أفريقية بـ«الجمهورية» الوهمية، خلال الفترة الممتدّة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٥، قبل أن تسحب، لاحقاً، عشرون دولة منها اعترافها أو تجمّده.

(٥) تجاوباً مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، لأطراف النزاع، باعتماد «حلّ سياسي» عبر التفاوض و«التراضي»، تقدّم المغرب في سنة ٢٠٠٧ بمشروع مقترح إقامة «حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية» في الأقاليم الصحراوية، المغربية، موضوع النزاع.

المفتعل، يبدو من المفيد البحث في محاولات السياسة الجزائرية لستر المضمر من استراتيجيتها بتلاوين الظاهر منها.

٢ ـ أمام تآكل هذه المحاولة «السيزيفية» في ظل الشروط الدولية الجديدة لما بعد مرحلة «الحرب الباردة»، سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تدارك ما لحق بجغرافية الاعترافات الدولية بـ«الجمهورية» المزعومة من تراجع ونكوص، وذلك بمحاولة الزج ببعثة «المينورسو» الأممية[٦] في أتون معركة مفتعلة حول حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية.

ولقد شكلت الندوة الأفريقية المنعقدة بـ«أبوجا»، بنيجيريا، منذ أزيد من سنة تقريباً[٧]، مناسبة سانحة لتحريض ما تبقى من الدول الأفريقية المساندة لأطروحة «الجمهورية الصحراوية» الوهمية، على تجديد الشغب الاعتراضي، بقصد التأثير في المسار الأممي في معالجة النزاع المفتعل.

إن واقعة «أبوجا» لا تكمن في المضمون الشارد لرسالة الرئيس الجزائري إلى ندوة أبوجا، حيث يؤكد مناورة حكومته لجهة السعي إلى «توسيع مهمة المينورسو» لتشمل «مراقبة حقوق الإنسان» في الأقاليم الجنوبية المغربية وحسب، بل تكمن، فضلاً عن ذلك، في خطة «تصعيد دبلوماسي» يقودها حكام الجزائر، بدعم من جنوب أفريقيا ونيجيريا، والمتمثلة بتشكيل «لجنة أفريقية» تسهر على تنسيق «تضامن المجتمع المدني بالقارة مع الصحراء الغربية!»، في سياق «تجديد» التضامن الأفريقي مع «الشعب الصحراوي». إن الأمر يتعلق فعلاً بعملية تصعيد في موقف حكام الجزائر، تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف:

أولها، التأثير في مساعي الأمم المتحدة لمعالجة النزاع، في سياق المقاربة الجديدة للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كريستوفر روس، وذلك في أفق صياغة تقريره السنوي الجديد لسنة ٢٠١٤.

ثانيها، محاولة احتواء الاختراق السياسي والدبلوماسي الذي حققه المغرب على الصعيد الأفريقي، وبخاصة نتائج زيارات جلالة الملك محمد السادس، إلى دول أفريقية عدة، تعزيزاً للانتماء المغربي إلى أفريقيا، وإسهاماً في مجهود التنمية للبلدان الأفريقية الصديقة. وتشكل هذه المحاولة تشويشاً واضحاً، بل ضغطاً فاضحاً على مجهودات كريستوفر روس، في اتجاه تعزيز خيار التفاوض، بلوغاً إلى حل توافقي، نهائي للنزاع المفتعل.

---

(٦) بعد فشل «منظمة الوحدة الأفريقية» ـ «الاتحاد الأفريقي» حالياً ـ في معالجة النزاع الناجم عن استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية، تكفّلت الأمم المتحدة، منذ ١٩٨٨، بملفّ النزاع لإيجاد حلّ نهائي له. ولهذه الغاية، عُيّنت «بعثة أممية» مقيمة بمدينة «العيون المغربية»، هي المينورسو (MINURSO)، لمراقبة وقف إطلاق النار من جهة، ومرافقة تطبيق الإجراءات الميدانية، التي تتّفق عليها أطراف النزاع من جهة أخرى.

(٧) انطوى الاجتماع الذي انعقد بمدينة أبوجا، في نيجيريا، والذي ضمّ الثالوث الأفريقي المناهض للوحدة الترابية للمغرب ـ الجزائر، نيجيريا، جنوب أفريقيا ـ، على نيّة مبيّتة تروم تمرير وشرعنة الزج بـ«الاتحاد الأفريقي» من جديد، في ملف النزاع الجزائري ـ المغربي حول الصحراء المغربية، بعد أن لاحت بوادر حلّ سياسي، أممي له، على قاعدة، وفي إطار مقترح «الحكم الذاتي» الذي تقدّم به المغرب.

ثالثها، ممارسة ضغط «أفريقي»، من خلال تشكيل «لجنة أبوجا»، على الإدارة الأمريكية التي سبق لها أن سحبت مشروع قرار كانت تعتزم طرحه على أنظار مجلس الأمن الدولي، في موضوع «توسيع مهمة المينورسو» لتشمل «مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية»(٨).

ومن جهة أخرى، فإن متغير التصعيد هذا في موقف حكام الجزائر، يعكس بدوره نوعين من التطورات في الوضع المؤسساتي الجزائري:

التطور الأول، يتعلق بإعادة صياغة «ميثاق الحكم» الذي يربط بين المؤسسة العسكرية، والمؤسسة الرئاسية بالجزائر، في أفق الانتخابات الرئاسية الجديدة (ربيع ٢٠١٤). وفي سياق هذا المتغير السياسي اندرجت التعيينات الجديدة على رأس المؤسسة العسكرية، والتنحيات الحاصلة في صفوف المؤسسة الأمنية.

أما **التطور الثاني**، فإنه ينصب على تجديد هيمنة المؤسسة العسكرية على مفردات النسيج السلطوي بالجزائر، كما ينصب على مزيد من انصياع المؤسسة الرئاسية لإملاءات الدوائر العسكرية العليا، المهيمنة على ملف النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وكما هو معلوم، منذ أزيد من ثلاثة عقود، فإن كل تمديد وتصعيد لحالة التوتر مع المغرب، في ظل النزاع المفتعل، إنما يخدم هدفين فئويين، مترابطين، ومتكاملين: **أولهما**، ضمان اطراد استلام «الريع الدفاعي» الذي تستحوذ عليه دوائر القرار العسكري الجزائري من ميزانية الدولة، مع توفير تبريرات «معقولة» لاستحقاقه. **ثانيهما**، تعزيز حظوظ ولاية رئاسية رابعة للرئيس بوتفليقة، الذي انتهت ولايته الثالثة في ربيع سنة ٢٠١٤، ما يعني إعادة إنتاج النظام السياسي الموروث عن الفترة البومدينية، بمتغيراته العقدية، والسياسية، والمؤسساتية، والجيوسياسية.

ومما لا شك فيه، فإن المتضرر من هذا «الميثاق العسكري - المدني» الجديد بالجزائر، هما قضية الديمقراطية والحريات التي ما انفكت القوى الديمقراطية الحية بالجزائر تطالب بها من جانب، وقضية الأمن والاستقرار الإقليمي الذي تشكل العلاقات المغربية - الجزائرية دعامته الأساسية، إذا ما تم استحضار الروح الوحدوية المغاربية التي تسكن شعوب المنطقة المغاربية، واحترام مبادئ التفاهم وحسن الجوار بين دولها.

ولا مراء، في أن هذه المتغيرات التي أضحت تؤطر موقف حكام الجزائر من الوحدة الترابية للمملكة المغربية، إنما تندرج في نسق الاستراتيجية الجزائرية الجديدة لإدارة نزاع الصحراء المغربية منذ عام ٢٠٠٧، أي منذ أن طرح المغرب اقتراحاً عملياً، إيجابياً، وبناءً، هو اقتراح «الحكم

---

(٨) قادت الجزائر والبوليساريو - ولا يزالان - حملة إعلامية مكثّفة، سنة ٢٠١٤ بصفة خاصة، من أجل فرض «توسيع» مهمة المينورسو الأممية لكي تشمل «مراقبة حقوق الإنسان» في الأقاليم المغربية.

ويشكّل هذا المطلب - المناورة شقّاً هاماً في لعبة الاستراتيجية الجديدة المؤطرة لمعاكسة الجزائر للوحدة الترابية المغربية. انظر لاحقاً مقومات هذه الاستراتيجية الجديدة.

الذاتي»، كإطار لمعالجة النزاع المفتعل. وهي الاستراتيجية التي لجأ إليها حكام الجزائر في أعقاب الفشالات العسكرية والدبلوماسية التي مُنوا بها في سياق الاستراتيجيات الهجومية، العسكرية والدبلوماسية، السابقة. وقد سعت - وتسعى - الاستراتيجية الجديدة إلى إحداث متغيرين سياسيين جديدين في معترك النزاع. أولهما، السعي إلى دس ذراع انفصالي داخل أقاليمنا الجنوبية، تحت مسمى «بوليساريو الداخل»، في محاولة للمس بواقع الوحدة الوطنية، في الدفاع عن الوحدة الترابية.

ثانيهما، ممارسة ضغوط متعددة، من ضمنها مناورة «أبوجا»، على المجتمع الدولي من أجل توسيع مهمة «المينورسو»، بلوغاً إلى احتواء دينامية الحل السياسي، التفاوضي، النهائي، التي أطلقها مقترح المغرب لجبهة «الحكم الذاتي».

وكما هو واضح، فإن مطالبة حكام الجزائر بإحداث تغيير جوهري في مهمة البعثة الأممية، إنما يروم معاكسة دينامية المقترح المغربي، لما لقيه الأخير من تجاوب مغاربي وإقليمي ودولي، اعتباراً لما يتسم به من «واقعية»، و«جدية»، و«صدقية»، حسب تقارير الأمم المتحدة ومقرراتها[٩].

وفي الواقع، فإن لجوء حكام الجزائر إلى ذريعة «مراقبة حقوق الإنسان» في الأقاليم الجنوبية المغربية، يظل عديم الجدية والصدقية طالما أن هؤلاء الحكام يتهربون على الدوام من الالتزام بإحصاء سكان مخيمات الاحتجاز بتندوف، وفق مقتضيات قرارات المندوبية السامية لشؤون اللاجئين[١٠] من جهة، ويمارسون سياسات مريبة إزاء ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة في تخوم دول الساحل والصحراء، بل في التخوم الشرقية بمنطقة المغرب العربي - سياسات تتسم بكثير من الالتباس والتهافت، ما بات يثير قدراً كبيراً من الشك والارتياب لدى دول المنطقة إزاء نوايا الجزائر وسياستها[١١] - من جهة أخرى.

---

(٩) دأبت تقارير «الأمانة العامة للأمم المتحدة» على توصيف مقترح «الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية»، الذي تقدّم به المغرب، في سياق الحلّ السياسي المنشود للنزاع، بكونه يتّسم بـ «الواقعية»، و«الجديّة»، و«المصداقية».

(١٠) منذ سنة ٢٠٠٢، طلبت «المندوبية السامية لشؤون اللاجئين» (HCR)، من السلطات الجزائرية إحصاء «اللاجئين» المحتجزين بتندوف، والسماح بإقامة مجموعة عمل في ميدان الاحتجاز للقيام بذلك. لكن السلطات الجزائرية ظلّت رافضة لإجراء أي إحصاء.

وخلال الدورة ٥٦ للجنة التنفيذية «للمندوبية السامية لشؤون اللاجئين»، أعادت المنظمة الدولية الكرة مطالبة الجزائر بالسماح بإحصاء ساكنة مخيمات تندوف. وقد تبنّى، مؤخراً، الأمين العام للأمم المتحدة، مطلب إحصاء المحتجزين في تندوف، في تقريره السنوي حول النزاع المفتعل (٢٠١٥).

(١١) حول «الروابط» الناشئة بين تحلّل البوليساريو وتفاقم الإرهاب بالساحل الأفريقي، وخاصة تفاقم الأنشطة الإرهابية لـ «قاعدة المغرب الإسلامي»، انظر: Claude Moniquet, dir., «Le Front polisario et le developpement du terrorisme au Sahel,» European Strategic Intelligence and Security Center (ESISC) (mai 2010), <http://www.esisc.org/upload/publications/analyses/le-front-polisario-et-le-developpement-du-terrorisme-au-sahel/6.%20le%20front%20polisario%20et%20le%20developpement%20du%20terrorisme%20au%20sahel.pdf>.

ثانياً: تهافتات الموقف الجزائري من نزاع «الصحراء الغربية»

إن ما يطبع مواقف حكام الجزائر من عداء مستحكم لقضية الوحدة الترابية للمغرب، لهو الذي يفسر منحى السياسات الظرفية، المعرقلة على الدوام للحل السياسي للنزاع المفتعل. إن الطابع العام لهذه السياسات والمواقف الظرفية، في كل مرحلة من مراحل النزاع، لهو السعي الحثيث إلى إفشال جهود التهدئة، وإجهاض البحث عن حل سياسي، متوافق عليه.

ولا ريب، فإن ذلك راجع إلى هشاشة الذرائع التي يستند إليها الموقف الجزائري من قضية تحرير المغرب لأقاليمه الجنوبية؛ وفي مقدمة هذه الذرائع الهشة، الموقف العدائي من «اتفاقية مدريد» الدولية، والتأويل التحريفي لمبدأ «تقرير المصير»، والخطاب التضليلي في المنتديات الأممية والدولية.

ذلك أن الدوائر النافذة في نظام الحكم بالجزائر، التي ظلت تنازع في شرعية وصدقية «اتفاقية مدريد» - وهي اتفاقية دولية، بمقتضاها استرجع المغرب أقاليمه الجنوبية من قبضة الاستعمار الإسباني، عقب عقود من الكفاح التحرري، العسكري والسياسي[١٢] - ما برحت تواصل إمعانها في معاكسة الوحدة الترابية للمغرب، وتعمل جاهدة - بكل الوسائل المتاحة لها - في سبيل تمرير مشروع انفصالي، تحت شعار «استقلال الصحراء الغربية».

واعتباراً لهزال الذرائع التي تتوسلها الجزائر لإقناع المجتمع الدولي بهذه الأطروحة الانفصالية، أمام المقومات الراسخة، التاريخية والجغرافية والقانونية والكفاحية، التي يستند إليها الموقف المغربي - فقد لجأت، في كل مرحلة من مراحل النزاع المفتعل، إلى تسويق أطروحات سياسية وقانونية متهافتة، لا تفتقد إلى الجدية والصدقية وحسب، بل تسيء إلى مبادئ تحررية عالمية، طالما استدعتها حركات التحرر العالمية، لتعزيز كفاحها التحرري.

أولى هذه الأطروحات المُسوقَة، تتعلق بإضفاء الطابع «التحرري» على جبهة «البوليساريو» («جبهة تحرير الساقية الحمراء، ووادي الذهب»)، وتقديمها على أنها «حركة تحرر وطني». في حين إن تاريخ مواجهة الاحتلال الإسباني للأقاليم الجنوبية المغربية، يشهد أن ملحمة تحرير هذه الأقاليم من ربقة الاستعمار قد صنعها، على التوالي، - وعلى مدى عشرين سنة من الكفاح التحريري (١٩٥٤ - ١٩٧٥) - جيش التحرير المغربي بالجنوب (١٩٥٤ - ١٩٦٠)، وتواصلت بها منظمة «حركات التحرير» الوحدوية، التي كانت وراء الانتفاضة الشعبية الصحراوية بـ«الزملة - العيون» (١٩٧٠)، وانخرطت فيها «جبهة التحرير والوحدة» (FLU) التي أسسها شباب صحراوي عام ١٩٧٢، واستأنفتها بعد ذلك «الحركة الثورية للرجال الزرق» (MOREHOB) فيما بعد. ولدى تأسيس «حزب الاتحاد الوطني الصحراوي» (PUNS) في

---

(١٢) أُبرِمَت اتفاقية مدريد يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا، وتمّ بموجبها إلحاق «الساقية الحمراء» بالمغرب و«وادي الذهب» بموريتانيا.

شباط/ فبراير ١٩٧٥ الذي كان يحوز اعتراف إسبانيا الفرنكوية، واصل نضاله المستميت من أجل مغربية الصحراء.

ولقد كان القاسم المشترك في برنامج هذه الحركات التحررية الصحراوية وكفاحها، هو إنهاء الاحتلال الإسباني، وعودة الأقاليم الجنوبية المغربية إلى حضن الوطن ـ الأم، المملكة المغربية.

ولقد توجت «المسيرة الخضراء»، بزخمها الجماهيري، ومغزاها السياسي، ودلالتها الوطنية، هذه المسيرة الكفاحية الطويلة التي استغرقت عقدين من الزمن، والتي أرغمت الحكومة الإسبانية، والإدارة الاستعمارية على الرضوخ لإرادة الشعب المغربي، جنوباً وشمالاً، في التحرر والوحدة.

أما جماعة «البوليساريو» التي تم طبخ تشكيلتها على عجل، في غرفة عمليات الجيش الجزائري، في منعطف لحظة التحرير (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥)، وتم توطين أجهزتها «القيادية» بتندوف، بمحاذاة الأقاليم المغربية المحررة، فإنها لم ترفع سلاحها، بكيفية مرتبة ومنظمة، إلا في وجه وحدات الجيش المغربي، حينما اقتحمت هذه الوحدات مربع الصحراء المغربية لاسترجاع مقاليد السيادة المغربية عليها، وفقاً لمقتضيات «اتفاقية مدريد» الدولية. أما قبل ذلك، فإن الهجومات الخاطفة التي تعرضت لها مواقع عسكرية إسبانية في شمال الصحراء[١٣]، لم تكن من فعل مجموعة شباب «البوليساريو» وحدها، بل إن «جبهة التحرير والوحدة» (.F.L.U)، ذات المشروع التحريري، الوحدوي، كان لها النصيب الأوفر فيها[١٤].

بل إن مجموعة «البوليساريو»، أمام تسارع تطورات الوضع بالصحراء المغربية، عقب صدور الرأي الاستشاري لـ «محكمة العدل الدولية»[١٥]، سعت إلى عقد صفقة مع الحاكم العسكري العام الإسباني[١٦].

---

(١٣) حسب بلاغات إعلامية، توصّلت بها مكاتب صحفية بنواكشوط، فإن مجموعة البوليساريو تعلن عن تنفيذها هجمات على مواقع عسكرية في خنكّة (Khanga) وتيفاريتي (Tafarity) وبئر لحلو (Bir-Lahlou) في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو ١٩٧٤. حول البوليساريو، نشأة ومساراً، انظر: إبراهيم بوطالب، «البوليساريو،» في: معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى (الرباط: دار الأمان، ٢٠١٤)، ج ٢٦، ملحق ٣، ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

(١٤) في ربيع ١٩٧٥ قامت «جبهة التحرير والوحدة»، المنادية بعودة الأقاليم الصحراوية إلى الوطن ـ الأم، المغرب، بعمليات كوماندوس في الساقية الحمراء. وقد اعترفت بعثة البحث الأممية التي زارت مخيمات اللاجئين في تندوف وفي الطانطان، بالجبهتين معاً، «جبهة التحرير والوحدة»، وجبهة «البوليساريو».

(١٥) صدر يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي في موضوع الصحراء، وهو الرأي الذي أقرّ بوجود روابط تاريخية وقانونية بين المغرب و«الصحراء الإسبانية» قبل الاحتلال الإسباني. وعقب صدور هذا الحكم، أعلن الملك الحسن الثاني عن تنظيم مسيرة سلمية اختار لها اسم «المسيرة الخضراء». حول «المسيرة الخضراء»، انظر شهادات فاعلين سياسيين وفقهاء قانون في: *Hassan II présente la Marche Verte* (Paris: Plon, 1990).

(١٦) تمّ لقاء بالصحراء المحتلة بين الجنرال غوميز دو سلازار (Gomez De Salazar)، الحاكم العسكري العام، والولي مصطفى السيد، الكاتب العام للبوليساريو. انظر: Attilio Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental* (Paris: Nouvelles Editions Latines, 1978), pp. 237-255.

واعتباراً لهذا الوضع الملتبس الذي يلف نشأة ومسار البوليساريو، فإن منظمة «الوحدة الأفريقية» التي وقعت في شرك مناورة جزائرية، بقبول انضمام البوليساريو في حظيرتها، لم تستطع قط صياغة وضع (Statut) أو نصوص قانونية واضحة ونهائية تسمح بالاعتراف بـ «منظمة أفريقية للتحرير الوطني».

وكما سبق وأن ألمحنا إلى ذلك في الفصل الثاني من الكتاب، فإن استقطاب السلطات الجزائرية لبعض الشباب الجامعي، المغربي المعارض، في مقدمتهم المرحوم الولي مصطفى السيد، في منعطف ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، في إطار أجندة جيوسياسية معادية للمغرب، قد وفر واجهة سياسية لـ «حركة تحرير صحراوية»، قوامها تعداد من المواطنين المغاربة الصحراويين، المرحّلين نحو «تندوف» بالجزائر على ظهر شاحنات الجيش الجزائري لدى تدخله الميداني في الصحراء المغربية[١٧]، وذلك خلال اللحظات الحرجة لاسترجاع المغرب مقاليد إدارة أقاليمه الجنوبية من يد الإدارة الاستعمارية الإسبانية، تنفيذاً لمقتضيات «اتفاقية مدريد». وفي مدينة «تندوف»، تم تنظيم، وتدريب، وهيكلة ميليشيات مسلحة، من طرف الجيش الجزائري، بقيادة المرحوم العقيد هوفمان، أحد الضباط الثقاة في الدائرة العسكرية المقربة من الرئيس الراحل هواري بومدين ـ أضحت تشكل ما بات يُعرف بـ «البوليساريو»[١٨]. وبحكم هذه الظروف المعقدة والملتبسة التي أحاطت بعملية تشكيل البوليساريو، وإبرازها كـ «حركة تحرير» في واجهة أحداث النزاع المفتعل، فقد اتسمت هذه المنظمة العسكريتارية، نشأة وممارسة ومساراً، بسمات تطعن في صميم دعواها «التحررية».

ـ أولى هذه السمات، هي التبعية السياسية والتمويلية والعسكرية لدائرة الحكم العسكري بالجزائر، مما جعل ويجعل منها «أداة» مكرسة لـ «شرعنة» أجندة جيوسياسية، يكمن خلفها طرف «دولتي»، أساسي في معادلة النزاع، هو الطرف الجزائري.

ـ ثانية هذه السمات، وهي نتيجة لما سبقها؛ فقدان البوليساريو الشرعية الشعبية، طالما أن ارتهانها للجزائر ـ ببعديه، السياسي والعسكري ـ أفقدها دينامية التفاعل العفوي الطوعي مع توجهات وتطلعات الساكنة الصحراوية بالأقاليم الجنوبية المغربية.

---

(١٧) جاء في «بيان» بعثت به فئة من البوليساريو، تحت اسم «مجموعة الحرب» (Groupe de la Guerre)، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لسنة ١٩٧٥، ما يلي: «إن قوتنا الثورية الصحراوية لتجد نفسها معومة بأفراد من داخل الجزائر، يدّعون أنهم من أصول صحراوية، تحملهم ناقلات جزائرية إلى المخيمات، حيث يصلون وهم، يا للغرابة، مسلحون ومجهّزون ومدرّبون». انظر استجواب إدوارد موحا، رئيس منظمة موريهوب (MOREHOB) في: Attilion Gaudio, «Quelques vérités à propos du Sahara,» dans: Ibid., Annexe, no. 10, pp. 395-399.

(١٨) لم تحتضن الجزائر، سياسياً ومادياً ولوجيستياً، المجموعة الطلابية الفارة من الرباط، ومن لفّ لفّها فيما بعد، تحت مسمى «البوليساريو»، إلّا في سنة ١٩٧٤.

ففي صيف هذه السنة، عَقَدَت مجموعة البوليساريو مؤتمراً في مركز: عين بن تيلي (Ain-Ben-Tili) الموريتاني، لصياغة برنامج عمل للحاضر والمستقبل، مستنسخ تماماً من أدبيات «جبهة التحرير الجزائرية».

وقد تمّ وضع تمثيليتها بالجزائر العاصمة تحت مسؤولية المرحوم جلول الملائكة، مسؤول «جبهة التحرير الجزائرية» عن منظمات التحرير، رسمياً، وعنصر الأمن العسكري عملياً. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤١.

ـ ثالثة السمات، هي الطابع القمعي الذي اكتسته وتكتسيه، صعوداً، البوليساريو في علاقتها بالمغاربة الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف ـ لحمادة. ذلك أن تبعيتها الميكانيكية للمخطط الجزائري في المنطقة، واضطلاعها، في إطار هذا المخطط، بمهام تأطير وتطويق ومراقبة المحتجزين في المخيمات، قد رفع الستار عن المخفي من حقيقتها كأداة تحكم وقمع واضطهاد للرهينة البشرية، الصحراوية، المغربية بـ تندوف، لحساب السلطة الوصية، وهي السلطة العسكرية الجزائرية.

فعلى إثر استقبال الملك الراحل الحسن الثاني وفداً من قيادة البوليساريو بمراكش، سنة ١٩٨٨، ضم مصطفى السيد، علي بينا، وإبراهيم غالي، انتعش أمل المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف ـ لحمادة، بالتخلص من سجن الاحتجاز والعودة إلى بلدهم. فقد «كان الجميع داخل المخيمات يراهن على نهاية المسرحية بعد عودة المفاوضين من المغرب، حاملين معهم البشرى والسلام الدائم»، يروي أحد الأسرى المغاربة بتندوف، والذي عاين هذه الوقائع من «مخيم العيون» بتندوف[١٩].

ولما تناهى إلى علم المحتجزين أن طرفاً في قيادة البوليساريو، بزعامة محمد عبد العزيز (رئيس البوليساريو منذ أربعين سنة!) مصر على تنفيذ أوامر الجزائر، القاضية برفض عرض ملك المغرب ـ في اجتماع مراكش ـ باستقبال وإدماج أطر البوليساريو، اندلعت انتفاضة عارمة في ساحات المخيمات، قادتها النساء الصحراويات، حاملات للأعلام المغربية، مطالبات برفع حالة الحصار العسكري المضروبة على المحتجزين، حتى يتمكنوا من العودة إلى وطنهم.

وقد ووجهت الانتفاضة بعملية قمعية من طرف ميليشيات البوليساريو، مدعّمة بالدرك الجزائري، وأُخمدت بقوة الحديد والنار. ومنذ ذلك الحين، عاشت البوليساريو على إيقاع توترات ومشاحنات داخلية بين التيار المسيطر على مقاليد السلطة والقرار داخل البوليساريو، المنفذ لتعليمات الجزائر، وبين تيارات معارضة، رافضة للأوضاع الصعبة، السياسية والاجتماعية والأمنية، المفروضة على الساكنة المحتجزة بالمخيمات.

ـ رابعة السمات، تتجلى في الطابع التلفيقي لطرازها التنظيمي الداخلي، بما يمثله من تعايش متضارب بين مجموعات متباينة المصالح، متناقضة التوجهات: فإلى جانب الدائرة الإيديولوجية «الثورية»، التقليدية، المتقادمة، تتعاظم المجموعة الماركنتيلية التي تغتني عن طريق التجارة في مواد «المساعدات» الدولية المسروقة. وقد كشف تقرير للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، أُنجز سنة ٢٠٠٣، أن قيادة البوليساريو، بتواطؤ مع جهات جزائرية مسؤولة، تختلس مواد المساعدات الإنسانية الأوروبية، الموجهة سنوياً إلى محتجزي تندوف ـ بقيمة عشرة ملايين أورو ـ وتبيعها في أسواق الجزائر وموريتانيا ومالي.

---

(١٩) محمد محفوظي، خبايا ٢٤ سنة لأسير في جحيم تندوف: خبايا وأسرار مرتزقة الجزائر (الرباط: مطابع الرباط، ٢٠١٤)، ص ٢١٣ ـ ٢٢٢.

كما تتفاحش مجموعات إرهابية نشيطة في شبكات الإرهاب في الساحل الأفريقي. ففي حمأة المد الإرهابي في الساحل وجنوب الصحراء، تقاطرت، وتعددت التقارير الاستخبارية الغربية، الأوروبية والأمريكية، عن ضلوع مجموعات وأطراف من البوليساريو في وقائع وأحداث الظاهرة الإرهابية بالمنطقة.

ـ خامسة السمات، تشير إلى ظاهرة «التحلل»، والتفكك الآخذة في التفاقم في بنية البوليساريو، في ظل ما عرفته هذه المنظمة من نزيف في قيادتها التاريخية ـ إذ إن أزيد من ٨٠ بالمئة من القيادة التحق بالوطن ـ الأم ـ من جهة، وما طاولها، ويطاولها من انشقاقات متواترة من جهة ثانية.

ثانية الأطروحات الجزائرية، في النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، تتصل بما دأب عليه النظام الجزائري من محاولات الالتفاف على «اتفاقية مدريد» التي بمقتضاها اعترفت سلطات الاحتلال الإسباني بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥).

وكما هو معروف، فإن إحدى ادعاءات النظام الجزائري في موضوع نزاع الصحراء المغربية، أنه نزاع يتعلق بحالة «تصفية الاستعمار» مُلمحة بذلك إلى افتقار السيادة المغربية على الأقاليم المسترجعة إلى أساس من الشرعية الدولية. في حين إن الجميع ـ فاعلين دبلوماسيين، وفقهاء قانونيين ـ يعلم أن المفاوضات المغربية ـ الإسبانية حول «الصحراء الغربية» قد استندت إلى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن مقتضيات «اتفاقية مدريد» المترتبة عن تلك المفاوضات، مؤسسة على صميم الشرعية الدولية، نهجاً ومضموناً.

فهي من حيث النهج، تحيل على سلسلة قرارات الأمم المتحدة في موضوع تصفية استعمار الأقاليم الجنوبية المغربية، منذ سنة ١٩٦٥، وبخاصة القرار (XX) ٢٠٧٢، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، وهو القرار الذي طرح مبدأ «التفاوض» حول مشكل السيادة، على طريق تصفية الاستعمار في أراضي «الصحراء الإسبانية»[٢٠]. كما تحيل على منطق ومدلول الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في موضوع هذا النزاع المفتعل[٢١].

ومن حيث الموضوع، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت في قرارها: (XXX) B-3458، بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥، مقتضيات «اتفاقية مدريد»؛ كما تم تسجيل «الاتفاقية» لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بموجب الفصل ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة... وتم نشر نصها في الجريدة الرسمية الإسبانية تحت عنوان: «قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية».

---

(٢٠) طالب هذا القرار بإلحاح «الحكومة الإسبانية، باعتبارها السلطة الإدارية، باتخاذ ـ عاجل ـ الإجراءات الضرورية من أجل تحرير افني والصحراء الإسبانية، والقيام لهذا الغرض بإجراء مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يطرحها هذان الترابان».

(٢١) ومن باب التذكير، فإن «محكمة العدل الدولية» أكّدت في نص «رأيها الاستشاري»، وبشكل واضح وصريح، أن «روابط قانونية (مؤسسة) على علاقات البيعة والولاء، كانت قائمة بين الصحراء ومملكة المغرب، ممّا يجعل الصحراء جزءاً لا يتجزّأ من التراب (Territoire) الذي كانت تمارس فيه/ عليه سيادة ملوك المغرب، وأن ساكنة هذا الإقليم تعتبر نفسها، وكانت تعتبر نفسها، مغربية».

وقد أكد رئيس الحكومة الإسبانية، السيد أرياس نافارو (M. Arias Navarro) أمام الكرتس (Cortes) ـ البرلمان الإسباني ـ ، أسابيع بعد عقد «الاتفاقية» قائلاً: «إن إسبانيا لم تعمل إلا على احترام إرادة الساكنة الصحراوية وتوجيهات الأمم المتحدة. فقد كان اتجاه الحكومة الإسبانية، إلى غاية ١٩٧٤، هو تنظيم استفتاء، ولكنها ما لبثت أن تخلت عن الفكرة أمام رأي محكمة العدل الدولية المتعلق بالسيادة في الإقليم. ومن جهة أخرى، فإن إسبانيا قد احترمت إرادة الساكنة، عبر المقتضى الذي ينص على استشارة الصحراويين عبر قناة جمعيتهم العمومية: «الجماعة»»(٢٢).

ومعلوم أن الاتفاق المغربي ـ الموريتاني حول تحرير الأقاليم الصحراوية(٢٣)، كان يترجم إرادة مشتركة لتجاوز البعد الترابي، ويندرج في نطاق منطق مزدوج، منطق التفاهم المغاربي، ومنطق تأكيد وترسيخ الروابط السياسية والاقتصادية والعسكرية بين المغرب وجارته الجنوبية.

ومن الجانب المغربي، فإن هذا الاتفاق المغربي ـ الموريتاني، يندرج في إطار سياسة مغربية تروم تعزيز التضامن المغاربي مع المغرب في مسعاه الحثيث لتحرير صحرائه(٢٤).

وفي هذا الصدد، فقد أوضح المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، في تصريح لجريدة لوموند (Le Monde) الفرنسية يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، أن «اتفاقاً تم مع موريتانيا (يقضي)، بمجرد تحرير الصحراء، بجعلها منطقة تعاون بين البلدين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وبذلك يصبح مشكل الحدود بين البلدين أقل حدة مما يمكن أن يكون عليه الحال إذا ما انغلق كل منهما في وطنية ضيقة». ويضيف: «نريد أن نؤسس مع موريتانيا فضاءً مُهيكلاً، وهو نفس الشيء الذي نريد فعله مع الجزائر، إذا ما قبلت الأخيرة العمل بفكرة بناء مغرب كبير...»(٢٥).

وفي نفس التوجه، ذهب السيد أحمد عصمان، الوزير الأول آنئذ، حينما أكد في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، أن رسم الحدود بين البلدين «ليس مهماً، بل المهم بالنسبة للمغرب وموريتانيا هو حد مشترك، يوحد ولا يفرق، خاصة وأن البلدين مصممان على جعل الصحراء حقل تعاون وتفاهم وصداقة»(٢٦). بيد أن انقلاب الموقف الجزائري من مسلسل تحرير المغرب لأقاليمه الجنوبية، بشكل واضح، وانخراط المرحوم هواري بومدين في مناورات إقليمية، استهدفت الإطاحة بنظام الرئيس الموريتاني ولد دادة، والدفع بالنظام العسكري الموريتاني الجديد إلى عقد «اتفاق الجزائر»

---

(٢٢) وفعلاً، فقد عقدت «الجماعة» اجتماعاً استثنائياً يوم ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦ بالعيون، طبقاً للمبدأ III في «اتفاق مدريد». وقد عبّرت «الجماعة»، خلال هذا الاجتماع التاريخي، عن «رضاها التام» و«موافقتها الكاملة» على «نزع استعمار الصحراء» و«إعادة اندماجها بالمغرب وموريتانيا...».

(٢٣) حَسَمَ الاتفاق المغربي ـ الموريتاني، الذي تمّ إنجازه يوم ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٦، الخلاف المغربي ـ الموريتاني حول مطالب موريتانيا بالجزء الصحراوي المحاذي لترابها من ناحية الشمال.

(٢٤) وفي هذا السياق تمّ عقد لقاءات قمّة ثلاثية (المغرب، الجزائر، موريتانيا) في نواديبو (١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠) وأغادير (٢٣ ـ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٧٣). وقد أوضح قادة سياسيون مغاربة هذه الرؤية المتفائلة، غداة إبرام الاتفاق المغربي ـ الموريتاني.

(٢٥) *Le Monde*, 19-20/10/1975.

(٢٦) *Le Monde*, 8/1/1976.

الذي رمى، كما أشار إلى ذلك جلالة المغفور له الحسن الثاني، إلى «وضع أراضي (= منطقة وادي الذهب) تحت تصرف أحد غير موجود، وهو البوليساريو»(٢٧).

وقد دفعت هذه التطورات الخطيرة ممثلي الساكنة الصحراوية، المغربية بإقليم وادي الذهب إلى تجديد بيعتهم إلى ملك المغرب، ما حدا بالأخير على استعادة الإقليم - بعدما تخلت عنه موريتانيا - إلى حضن الوطن الأم(٢٨).

وتنطوي ادعاءات الطعن المقنع أو الصريح في القيمة القانونية لـ «اتفاقية مدريد»، من قبل الجزائر، على مفارقة مفتعلة من جانب، وعلى خلفية سياسة مضمَرة، من جانب آخر.

أما المفارقة المفتعلة، فإنها تحيل على واقع الطابع المتناظر ما بين منهجية المفاوضات بين «الحكومة الجزائرية المؤقتة» وفرنسا، في صيف عام ١٩٦٢، وهي المفاوضات التي أفضت إلى توقيع «اتفاق إيفيان» التي بمقتضاها تمت تصفية الاستعمار الفرنسي بالجزائر، ومنهجية المفاوضات المغربية - الإسبانية التي أفضت بدورها إلى توقيع «اتفاقية مدريد» التي بمقتضاها تمت تصفية الاستعمار الإسباني بالصحراء المغربية.

أما الخلفية المضمَرة، فإنها تتصل بعقدة الفشل الذي مُنيت به الدبلوماسية الجزائرية جراء رفض المفاوض الإسباني مشاركة الجزائر - كطرف معني أو مهتم - في مفاوضات مدريد بين المغرب وموريتانيا من جهة، وإسبانيا من جهة أخرى حول نزاع «الصحراء الغربية». فقد رجع وزير خارجية الجزائر من مدريد بخفّي حُنين، بعد أن رفض المفاوضون الإسبان إدعاءه بحق المشاركة في مفاوضات حول نزاع ترابي، لم يكن المعني به، تاريخياً وترابياً وسياسياً، سوى المغرب وإسبانيا.

ثالثة الأطروحات المسوقة، وتنصب على تأويل تحريفي لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة حول «تقرير مصير الشعوب المستعمرة» (دسمبر ١٩٦٠)، وهو المقرر الذي يستند في أسباب نزوله إلى مساندة ودعم حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من أجل الانعتاق من قبضة الاستعمار، وتعزيز كفاح الأقطار المستعمرة من أجل استقلالها ووحدة ترابها.

وفي هذا المضمار ينبغي التذكير بروح ونص هذا المقرر الأممي، وذلك باستحضار أهدافه التحررية النبيلة، كما صاغتها الفقرتان الرابعة والسادسة في مبنى النص، وهما فقرتان مترابطتان ومتكاملتان، تشكلان قوام المقرر، حرص المشرع الأممي على الربط بينهما، بشكل واضح وحاسم، استبعاداً لكل تأويل تحريفي لأهداف هذا المقرر.

وهكذا، فبقدر ما تنص الفقرة الرابعة من نص المقرر على الحق الراسخ للشعوب المستعمرة في التحرر من الاستعمار، و«الممارسة السلمية والحرة لحقها في الاستقلال الكامل»، تستدرك الفقرة السادسة من نص القرار، مشددة على أن «كل محاولة ترمي إلى تقويض، جزئياً أو كلياً، الوحدة

---

(٢٧) *Le Matin* (Rabat), 20/8/1979.

(٢٨) تمّ استرجاع المغرب لمنطقة وادي الذهب، بعد أن تخلّت عنه موريتانيا، في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧٩. حول حيثيات هذه المبادرة المغربية المتبصرة، انظر: Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, p. 196.

الوطنية والحوزة الترابية لبلد، تظل منافية لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»[٢٩]. وهكذا، فإن نص المقرر في مبناه ومعناه مكرس لتعزيز دينامية حركات التحرر الوطني ضد الأنظمة الاستعمارية الغاشمة من جهة، ومتحرز من أية محاولة تحريفية لمضمونه من جهة أخرى.

ولا يخفى على نباهة الفاعل السياسي، أن إقحام المقرر الأممي الآنف الذكر في المخطط الجزائري لمعاكسة الوحدة الترابية للمغرب، عبر تأويل تحريفي فاضح لمعناه ومغزاه، إنما يمثل محاولة فاشلة للتعتيم على حقائق التاريخ والجغرافيا والمشروعية التحررية التي تؤسس موقف المغرب.

ذلك أن ساكنة الأقاليم الصحراوية الجنوبية المغربية، قد قررت مصيرها في كل حقبة من حقب مسيرة الكفاح التحرري الذي خاضه المغرب لتحرير أقاليمه الجنوبية:

* فقد قررت مصيرها، أولاً، حينما دأبت وفود شيوخها وزعامات قبائلها على التردد على ملك المغرب ـ طيلة فترة الاحتلال ـ مجددة ولاءها، ومعلنة انتماءها الراسخ إلى الوطن ـ الأم، المغرب[٣٠]؛

* وقررت مصيرها، ثانياً، حينما خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال بطل تحرير المغرب، محمد الخامس، طيّب الله ثراه، في «محاميد الغزلان» و«أوليمين» على أبواب الصحراء المغربية المحتلة، في شباط/ فبراير ١٩٥٨[٣١]؛

* وقررت مصيرها، ثالثاً، حينما انصهرت في بوتقة جيش التحرير المغربي الذي خاض كفاحاً مسلحاً شرساً ـ طيلة سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ ـ ضد قواعد الاستعمار الإسباني في أعماق الصحراء المغربية[٣٢]؛

---

(٢٩) انظر المقرّر الرقم ١٥١٤ (XV) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، المتضمّن لـ «التصريح بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة».

(٣٠) أكّد السلطان مولاي الحسن (أيلول/ سبتمبر ١٨٧٣ ـ حزيران/ يونيو ١٨٩٤) أنّ أراضي وادي الذهب هي ملك قبائل أولاد دليم، والعروسيين وأن لهذه القبائل فروعاً بأحواز مراكش وفاس، وهم يسمّون المنطقة المذكورة بالداخلة (حزيران/ يونيو ١٨٨٦).

وقد جدّد السلطان مولاي الحسن صِلات «السيادة» التي تربط الأقاليم الجنوبية، الصحراوية، المغربية بشمال البلاد خلال زيارتين قام بهما إلى الجنوب الصحراوي. وخلال زيارته الثانية إلى الجنوب، سنة ١٨٨٦، عيَّن بظهير الشيخ ماء العينين «خليفة له على سوس وواد نون والصحراء». انظر: عبد الله كيكر، ثورة الشيخ أحمد الهيبة في سوس (الرباط: مطابع الرباط، ٢٠١٤)، ج ١، ص ٢٩ ـ ٣٥.

(٣١) قام محمد الخامس بزيارة إلى «محاميد الغزلان» و«كوليمين» على أبواب الصحراء المغربية في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨، حيث ألقى خطاباً تاريخياً أكّد فيه مواصلة العمل من أجل «استرجاع صحرائنا».

وتحمل هذه الزيارة دلالة سياسية هامة، إذ إنها أتت أياماً قلائل على بداية عملية «إيكوفيون» (Ecouvillon)، المكنسة التي تحالف فيها الجيشان الفرنسي والإسباني لوضع حدّ لعمليات جيش التحريرالمغربي في الصحراء (١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨).

(٣٢) انظر نصّ «مذكرة» جيش التحرير المغربي في الموضوع، في: محمد بنسعيد آيت إيدر، إعداد وتقديم، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١)، ص ٣٢ ـ ٨١.

* وقررت مصيرها، رابعاً، حينما خرجت في تظاهرات حاشدة، سنة ١٩٧٠، منددة بالاحتلال، وهاتفة بسقوط المشروع الانفصالي الذي ابتكرته قريحة الجنرال فرانكو، في محاولة منه للالتفاف على مطلب المغرب بإنهاء الاحتلال، واسترجاع الوحدة الترابية للمملكة[٣٣]؛

* وقررت مصيرها، خامساً، حينما أعلنت «الجماعة الصحراوية»، وهي المؤسسة التمثيلية لقبائل هذه الأقاليم التي راهن عليها، في وقت من الأوقات، الجنرال فرانكو لشرعنة مشروعه الانفصالي - أعلنت قرارها مدوّياً بانتمائها إلى وطنها الأم، المغرب (١٩٧٥)، وهو القرار الذي أسهم في إحباط مؤامرة الانفصال الإسبانية، وحمل خلفاء الجنرال فرانكو، بعد أن غيَّبه الموت، على الاعتراف بحق المغرب في استرجاع أقاليمه الجنوبية[٣٤]؛

* وقررت مصيرها، أخيراً، وليس آخراً، حينما التحمت باندفاع منقطع النظير بالكيان الترابي الوطني، وانخرطت بحماس في النسق الديمقراطي، والمجهود التنموي للمملكة المغربية منذ التحرير[٣٥].

إزاء هذه الحقائق التاريخية والنضالية والقانونية التي تؤسس موقف المملكة المغربية في الدفاع عن وحدتها الترابية، والذود عن حوزتها وسيادتها الوطنية، لجأت دوائر السلطة النافذة بالجزائر الشقيقة إلى التحريف والتشويش في المناسبات الدولية، وفي المنتديات الجهوية والإقليمية، بغية إحباط المساعي الأممية والإقليمية، الرامية إلى بلورة حل توافقي تفاوضي ديمقراطي للنزاع المفتعل. وتتجه اليوم قريحة خصوم الوحدة الترابية للمغرب إلى ترويج أطروحات مستهلكة، واعتماد الآليات المسطرية الآتية:

أولاها، وتنصبّ على محاولة نسف مسلسل المفاوضات بين «أطراف» النزاع، في إطار المساعي التي يقوم بها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وتقوم هذه المحاولة على تجاهل المبادرة المغربية التي تروم تقديم حل ديمقراطي ملموس للنزاع، يقوم على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» من جهة، كما تحاول، من جهة أخرى، فرض خيار «الاستقلال» كأفق وحيد في سياق التفاوض، وهي المسطرة العقيمة التي تكمن وراء فشل عدة جولات من المفاوضات[٣٦].

---

(٣٣) Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental*, pp. 121-230.

(٣٤) نصّ بلاغ «الجماعة»، الصادر عن دورتها الاستثنائية، المنعقدة بالعيون، بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦. انظر: المصدر نفسه، الملحق الرقم (٧)، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

في هذا البلاغ تصدق «الجماعة» على «اتفاق مدريد»، معبّرة في ذلك عن إرادة ساكنة الصحراء.

(٣٥) منذ تحرير الأقاليم الجنوبية واستعادتها إلى حضن الوطن - الأم، انخرطت الساكنة الصحراوية المغربية في العمليات الانتخابية، لانتخاب ممثليها في المؤسسات التمثيلية، المحلية والتشريعية، المغربية، كما انخرطت في مخطّطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجهوية والإقليمية، وأسهمت بحيوية في مجهود الدفاع الوطني عن الوحدة الترابية المغربية.

(٣٦) فشلت لحدّ الآن الجولات التسع من المفاوضات التي عُقدت برعاية الأمم المتحدة، بسبب محاولات الطرف الجزائري - البوليساري فرض الخيار الانفصالي، القصوائي، بدل البحث والتقدّم في سياق مقترح «الحكم الذاتي» الذي تقدّم به المغرب، والذي يمثّل أرضية ملائمة للتراضي والتوافق.

ثانيتها، محاولة تمييع مداولات «اللجنة الرابعة» الأممية حول نزاع الصحراء المغربية، في كل دورة من دورات اجتماعها، من خلال الدفع بمقاربة «اللجنة» للنزاع خارج السياق الذي اعتمدته قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة من جهة، وبمحاولة تقويض قاعدة التوافق في صياغة المقرر من جهة أخرى. ومعلوم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعمت، منذ سنة ٢٠٠٧، دينامية التفاوض التي أطلقتها المبادرة المغربية حول نظام «حكم ذاتي» تفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل.

ثالثتها، محاولة تضليل الرأي العام الجزائري والدولي، بصدد حيثيات وملابسات ومحددات معاكسة الوحدة الوطنية والترابية للمغرب، وذلك عن طريق الإدعاء المتكرر بـ«مبدئية» الموقف الجزائري، الذي يساند «حق تقرير المصير»! ويدعم نهج «المقاومة»[٣٧]! ففي ما يتعلق بدعوى «الاستفتاء» الذي جعلت منه الأطروحة الجزائرية عنوان «تقرير المصير»، فإن مفهومه، في جوهره، هو الاستشارة الديمقراطية التي تتنوع - في الحقيقة - أنماط وآليات تطبيقها، حسب شروط الوضعيات والظرفيات والأنساق التي تجري تنفيذها فيها.

ذلك أن الممارسة الدولية في مجال النزاعات الترابية، تؤكد أن آلية الاستشارة الديمقراطية حول وضع إقليم متنازع بشأنه، كفيلة بأن تمكن ساكنته من تقرير مصيرها. وفي هذا الصدد فقد تحسب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠[٣٨]، أن «خيارات الاستقلال أو التشارك أو الاندماج، وكذلك اكتساب أي وضع سياسي آخر يقرره شعب بكامل حريته - تشكل بالنسبة لهذا الشعب وسائل ممارسة حق تقرير مصيره. ذلك أن التفاوض والتوافق يظلان الوسيلة المثلى التي تسمح لأطراف النزاع بتكييف الحكم الذاتي مع أهدافها ومع الخصوصية الإقليمية للتراب موضوع النزاع».

وبذلك فقد كرست الأمم المتحدة مرونة في التعاطي مع حالات النزاع الترابي، تتجلى في اعتماد مساطير متعددة، وفق الشروط الجغرافية والتاريخية والسياسية لكل حالة نزاع... كما تكون قد أسست توافقاً بين القانون الدولي والواقع السياسي للإقليم المتنازع حوله، من أجل تأويج (maximiser) فرصة تسوية النزاع.

أما دعاة المشروع الانفصالي فنجدهم يكثفون من حملاتهم الدعائية، على المستوى الإقليمي والدولي، في سبيل إحباط مشروع «الحكم الذاتي» المغربي، وثنْي المجتمع الدولي عن مواصلة جهوده الرامية إلى تثبيت «حل سياسي»، تفاوضي، نهائي للنزاع المفتعل.

---

(٣٧) يتّخذ الموقف الجزائري، في موضوع معاكسة الوحدة الترابية للمغرب، نوعين من الخطاب، ظاهرهما التناقض، وباطنهما التكامل: أحدهما خطاب رسمي، «مبدئي»، مكرّس للترويج الدولي، والتوظيف الأممي؛ وثانيهما خطاب «كواليسي» حقيقي، يقوم على المساومة والابتزاز. ويقدّم مسار النزاع أمثلة حية على تواتر هذين الخطابين.

(٣٨) وهو القرار ٢٦٢٥ (XXV) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠.

ثالثاً: متغيرات الاستراتيجية الجزائرية في سياق النزاع المفتعل

إن الرصد الدقيق للمواقف والخطط والسياسات التي انتهجها حكام الجزائر، على مدى أربعة عقود، في سبيل عرقلة استكمال المغرب لوحدته الترابية، ليسمح بتحديد معالم الاستراتيجيات العدائية التي نسجها هؤلاء الحكام، بارتباط بشروط الظرفيات السياسية وملابسات الأوضاع الميدانية. وفي هذا الصدد يمكن استكشاف وتوصيف ثلاثة متغيرات استراتيجية جزائرية:

١ ـ المزاوجة ما بين الفعل العسكري والتحريض الدبلوماسي

أول هذه المتغيرات الاستراتيجية، يتمثل باستراتيجية المزاوجة ما بين الفعل العسكري والتحريض الدبلوماسي، في سياق عملية تفاعلية، تكاملية ما بين التدخل العسكري والاستثمار الدبلوماسي لها.

ولقد تم تفعيل هذا المتغير الاستراتيجي مباشرة بعد نجاح «المسيرة الخضراء» وتوقيع «اتفاقية مدريد» التي تم بموجبها استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية. فقد عمد المرحوم هواري بومدين، رئيس الجمهورية الجزائرية ووزير دفاعها آنئذ، إلى اللجوء إلى لعبة المناوشة العسكرية والمناورة الدبلوماسية، بعدما تيقن من عدم جاهزية الجيش الجزائري لشن حرب عسكرية شاملة على المغرب، لمنع ملكه من «الاستيلاء على الصحراء الغربية»، كما يؤكد ذلك خلفه، المرحوم الشاذلي بنجديد، الرئيس الأسبق للجزائر، في مذكراته: «كان بومدين منشغلاً يومياً بالعلاقة مع المغرب وقضية الصحراء الغربية، وكنت ألاحظ ذلك عليه في اجتماعات مجلس الثورة، وأثناء زياراته المتكررة إلى الناحية العسكرية الثانية. وكانت القضية الأخيرة بالنسبة إليه مسألة شرف وتحدٍّ. وكان يردد دائماً أنه لن يسمح للملك بالاستيلاء على الصحراء على حساب الصحراويين»![٣٩]

أ ـ الاستنزاف العسكري

وبالفعل، فقد قامت هذه الاستراتيجية العدائية على ركيزتين متعاضدتين: إحداهما ركيزة الاستنزاف العسكري، سواء بكيفية مباشرة، سافرة، كما حدث في المواجهة العسكرية، الجزائرية ـ المغربية بموقع «أمغالا» سنة ١٩٧٦[٤٠]، أو بوكالة البوليساريو التي تشكل رديفاً عسكرياً للجيش الجزائري، متسترة تحت عباءة «حركة تحرر وطني».

---

(٣٩) يضيف الشاذلي بنجديد: «... كان بيننا مغامرون أقنعوا بومدين بإمكانية تدخل كتيبة من جنود الخدمة الوطنية من بشار، ووقعت أمغالة الأولى المؤسفة، وأُسِرَ جنودنا. كنّا باستمرار في حالة استنفار قصوى، ودخل البلدان في دوامة خطرة أدّت إلى تأزيم العلاقة أكثر بين المغرب والجزائر، وكادت تؤدي إلى نشوب حرب لا تُحمَد عقباها». انظر: Chadli Bendjedid, *Chadli Bendjedid: Mémoires: Tome 1: 1929-1979* (Alger: Casabah Editions, 2012), p.298.

(٤٠) في كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٦، تمّت مواجهتان عسكريتان بين الجيشين المغربي والجزائري في موقع «أمغالا»، داخل أراضي الصحراء المغربية. المواجهة الأولى حَدَثت في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، حينما فُوجئت القوات المسلحة الملكية المغربية بتمركز الجيش الوطني الشعبي الجزائري بموقع «أمغالا»، فحصلت مواجهة عسكرية، انتهت بانهزام الوحدات العسكرية المحتلة، وأسر العشرات من الضباط وضباط الصف والجنود الجزائريين... أما المواجهة =

ب ـ الفعل الدبلوماسي

أما الركيزة الثانية فهي الفعل الدبلوماسي الذي يستثمر العدوان العسكري لـ «شرعنة» خياره العدواني من جهة، وإضفاء مسحة من «الصدقية» على المشروع الانفصالي في الخطاب الدبلوماسي من جهة أخرى.

وهكذا، فالشق العسكري، في النسق الاستراتيجي المعتمد، يمكّن من استثارة انتباه الرأي العام الدولي وتكييف مخياله مع أطروحة الانفصال، والشق الدبلوماسي يوظف المخيال المُستثار في حشد الدعم الدولي لأجندة الانفصال.

وعلى مدى أزيد من عقد ونصف من الزمان (١٩٧٦ ـ ١٩٩١) من تفعيل هذا المتغير الاستراتيجي، واصل حكام الجزائر استثمار هذه العلاقة التفاعلية ما بين العدوانية العسكرية، والهجومية الدبلوماسية، لتضليل الرأي العام حول حقيقة النزاع وأبعاده الجيوسياسية، واستدراج عدد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية للاعتراف بـ «الجمهورية الصحراوية» الوهمية.

وإزاء التداعيات العسكرية والسياسية والإنسانية التي تسبب فيها تفعيل هذا المخطط الاستراتيجي بالنسبة إلى الشعبين المغربي والجزائري على السواء، وفي صدارتها مأساة الطرد والترحيل الجماعي لآلاف للمغاربة المقيمين بالجزائر[(٤١)]، فإن إمعان الراحل بومدين في تعميق روح العداء للمغرب، ملكاً وشعباً، لم تعدم من يتصدى لها من القيادات التاريخية للثورة الجزائرية، بالرغم من حالة «الطغيان» الفردي و«عبادة الشخصية» التي كانت تسم نظام الحكم البومديَني. ففي آذار/ مارس ١٩٧٦، في عز العمل بهذا المخطط الاستراتيجي، أصدر المرحومون فرحات عباس، وبن يوسف بن خدة، وحسين لحول، والشيخ خير الدين، نداءً مجلجلاً، يدين في مجمله سياسة المرحوم بومدين إزاء المغرب، وهو ما اعتبرته دائرة الأخير «دعوة صريحة» إلى الإطاحة بالرئيس، من خلال «اتهامه بالحكم الفردي، وعبادة الشخصية، وإدانته للخيارات الكبرى للبلاد»[(٤٢)]. بيد أن صمود المغرب واستماتته في الدفاع عن وحدته الترابية كان الحاسم في إسقاط هذا المتغير الاستراتيجي الجزائري، وذلك بفضل متانة الوحدة الوطنية، وانخراط الشعب في معركة التحرير والوحدة الترابية.

= الثانية فحصلت بعدها بأيام، حين هاجمت، من جديد، وحدات من الجيش الجزائري، مزوّدة بأسلحة ثقيلة، وبأعداد مدروسة للقيام بـ «عملية إبادة» للثكنة العسكرية، المغربية، التي تركت لحماية موقع «أمغالا». وقد أدّت هذه العملية إلى استشهاد العشرات من أفراد القوات المسلحة الملكية المغربية.

حول ملابسات ووقائع هاتين المواجهتين، انظر برقية الحسن الثاني إلى الرئيس بومدين، مؤرخة بـ ١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦، يحذّره فيها من مغبّة حرب جديدة، بين المغرب والجزائر، في: Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental*, Annex 6, pp. 386-387.

(٤١) بعد أسبوعين من إبرام «اتفاقية مدريد»، قامت السلطات الجزائرية بطرد نحو أربعين ألفاً من المغاربة المقيمين بالجزائر، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥. وقد تسبّب هذا الطرد الجماعي في مآسٍ عائلية لم تندمل جروحها بعد: مصادرة ممتلكات المطرودين، تشتّت أُسَر المطرودين بين الجزائر والمغرب... إلخ.

(٤٢) Bendjedid, *Chadli Bendjedid: Mémoires: Tome 1: 1929-1979*, pp. 298-299.

وهكذا، ففي ظل تعبئة وطنية، شعبية ونظامية، منقطعة النظير، واجه المغرب بصبر ومثابرة، التداعيات الميدانية والدبلوماسية لهذه الاستراتيجيات الجزائرية، دفاعاً عن وحدته الترابية، مراهناً في ذلك على حتمية انتصار الحقيقة، بفضل شدة عنادها، وعدالة رجحانها... وقد اتسمت المرحلة النضالية الممتدة ما بين ١٩٧٦ ـ ١٩٩١ عموماً، والمرحلة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ خصوصاً، بدقة متناهية، في ما يخص معركة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، ومواجهة عدوانية النظام الجزائري، بوكالة البوليساريو، بمختلف متغيراتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية[٤٣].

ففي ما يخص المتغير العسكري للعدوانية الجزائرية، واجه المغرب حرباً استنزافية قادتها، ميدانياً، ميليشيات البوليساريو، بدعم لوجيستي جزائري، وأحياناً بانخراط عملي لوحدات من الجيش الجزائري، مندسة ضمن الوحدات القتالية للبوليساريو. وقد بلغت هذه الحرب الاستنزافية أوجَها في معارك جبال واركزيز، في منعطف السبعينيات من القرن الماضي، وهي المعارك التي أصبحت تهدد وقتها أمن الجنوب المغربي برمته. وقد سقط من جراء الحرب الاستنزافية هذه، العديد من الشهداء في صفوف القوات المسلحة الملكية، يتراوح ما بين ١٥ و٢٠ ألف شهيد، حسب بعض التقديرات، إضافة إلى عدد من المفقودين. لكن بفضل بناء الجدار الأمني[٤٤]، تمكن المغرب من وضع حد لحرب الاستنزاف تلك، كما تمكن من تعزيز قدراته الدفاعية، وتقوية وسائله في محاربة الأنشطة الإرهابية المحتملة.

أما في ما يخص المتغير الدبلوماسي، فقد واجه المغرب «حرباً» سياسية ـ دبلوماسية واسعة النطاق على مختلف الأصعدة، الإقليمية والأممية والدولية، كان رهانها المشترك كسب الاعتراف بمشروعية المشروع الانفصالي الذي تقوده الجزائر بوكالة البوليساريو. وفي سياق هذه الحرب السياسية ـ الدبلوماسية، خاض المغرب معارك ضارية على صعيد «منظمة الوحدة الأفريقية» ـ «الاتحاد الأفريقي» حالياً ـ وعلى صعيد «اللجنة الرابعة» بالأمم المتحدة، وعلى صعيد العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية حول العالم. ولئن استطاعت الآلة الدبلوماسية الجزائرية تحقيق بعض الأهداف في المسرح الدبلوماسي، الأفريقي والدولي، بفضل دبلوماسية «الشعار»، وسياسة «الدولار»[٤٥]، وذلك خلال المرحلة الأولى من عمر النزاع المفتعل ـ وهي المرحلة التي

(٤٣) عرف الوضع العسكري المغربي في الأقاليم الجنوبية للمغرب وضعاً صعباً خلال سنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بصفة خاصة، بسبب كثافة الهجمات العسكرية داخل أراضيه، وهي الهجمات المنطلقة من التخوم الجزائرية، في اتجاه العمق المغربي. وترجع أسباب هذه الصعوبة إلى طبيعة الاستراتيجية الدفاعية التي اعتمدها الحسن الثاني، تحسباً لاندلاع حرب شاملة: «لقد حرصت دائماً على احترام أراضي بلدان الجوار. ذلك أن حرباً حركية كان يمكن أن تشعل شمال أفريقيا». انظر: Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, p. 199.

(٤٤) شُرع في بناء الجدار الأمني سنة ١٩٨٠، وتمّ إنجازه سنة ١٩٨٧. ويمتدّ هذا الجدار الدفاعي على مسافة ٢٧٢٠ كلم، وبارتفاع ثلاثة أمتار، على امتداد أقاليمنا الجنوبية مع الجزائر وموريتانيا، بين منطقة «أسا الزاك» ومنطقة «كُلتة زمور». ويشكّل إنجاز هذا الجدار الدفاعي معلمة عسكرية في قاموس الفن العسكري المعاصر...

(٤٥) وقفنا على شهادات فاعلين في السياسة الدولية، تشير إلى عمليات «شراء» مواقف بعض وزراء خارجية دول أفريقية لفائدة الموقف الجزائري ـ الليبي في موضوع نزاع «الصحراء الغربية» من طرف هاتين الدولتين. =

اندرجت في شروط «الحرب الباردة» التي كانت تؤطر مسار العلاقات الدولية، وتتحكم في مجمل رهاناتها ـ فإن المرحلة التالية في مسار النزاع المفتعل ـ في شروط ما بعد «الحرب الباردة» ـ قد اقترنت بمسلسل من النكوصات والفشالات في الحرب الدبلوماسية الجزائرية، ليس أقلها تراجع العديد من الدول عن اعترافها بـ «الجمهورية» الوهمية[٤٦].

وهكذا، فقد فرض ميزان القوى، على الصعيد الميداني والدبلوماسي على السواء، إذعان الدوائر النافذة بالجزائر، لخطة الأمم المتحدة ـ لدى استلامها ملف النزاع المفتعل ـ الرامية إلى توقيع أطراف النزاع «اتفاق وقف إطلاق النار»، والإعداد المؤسسي والتنظيمي لتطبيق «مخطط التسوية».

٢ ـ العرقلة الممنهجة لعملية إحصاء الناخبين

وفي ظل الشروط الجديدة لمسار النزاع، لجأ حكام الجزائر إلى متغير استراتيجي جديد، يروم محاولة توجيه جهود الأمم المتحدة لمعالجة النزاع نحو مربع الانفصال، وذلك عبر ممارسة العرقلة الممنهجة لعملية إحصاء الناخبين، على قاعدة المعايير الخمسة الموضوعة أممياً، لتحديد الكتلة «الصحراوية» الناخبة في عملية الاستفتاء كما طرحها «مخطط التسوية»[٤٧]. كما انطوى المتغير الاستراتيجي الجديد على العمل على إفشال كل ما من شأنه أن يحيط عملية تنظيم الاستفتاء بشروط الجدية والمعقولية والنزاهة، حتى يكون معبِّراً أميناً عن إرادة الساكنة الصحراوية، بما يتطلبه ذلك من إحصاء دقيق للمواطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف، ومن حرية تنقلهم وعودتهم إلى أقاليمهم، ومن توفرهم على شروط تحكمهم في خيارهم المصيري[٤٨].

وقد قاد تفعيل المتغير الاستراتيجي الجزائري الجديد جهود الأمم المتحدة ـ لمعالجة النزاع ـ إلى نفق مظلم، غداة فشل «مخطط التسوية»، الآنف الذكر، ثم فشل كل من مشروعي «اتفاق

= ومن هذه الشهادات، ما صرّح به عبد الحق التازي، وزير «التعاون الدولي» الأسبق في الحكومة المغربية لِـ صحيفة المساء المغربية في كرسي الاعتراف، آذار/ مارس؛ نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠١٥.

(٤٦) بلغ عدد الدول التي تراجعت عن اعترافها بـ «الجمهورية الصحراوية» أو جمدته نحو ٣٠ دولة.

(٤٧) «مخطط التسوية» هو أول «مخطط» تقدّم به الأمين العام للأمم المتحدة في سنة ١٩٩١، من أجل معالجة النزاع الذي نشأ عقب استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

ينصّ هذا المخطط على «إعلان وقف النار» من جهة، والتحقّق من هوية الأشخاص ذوي الأصول الصحراوية الذين يحقّ لهم المشاركة في التصويت ـ بدون تحيّز، وبكيفية شاملة ـ في استفتاء لتقرير المصير من جهة ثانية، وإرساء البنيات والآليات الضرورية لهذه الغاية: البعثة الأممية (MINURSO)، ولجنة التحقّق.

وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره: S/2000/131، بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٠، عن فشل تطبيق هذا «المخطط»، بعد «تسع سنوات» من العمل الحثيث لأجرأته.

(٤٨) ما انفكّ المغرب و«المندوبية السامية لشؤون اللاجئين» يطالبون بإجراء إحصاء دقيق للساكنة المحتجزة بمخيمات تندوف، وفق الآليات الأممية المعتمدة. لكن الجزائر ترفض هذا الإجراء الحقوقي، لأسباب لم تفصح عنها.

وقد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي الأخير (نيسان/ أبريل ٢٠١٥) عن «نزاع الصحراء الغربية»، على ضرورة إجراء إحصاء ساكنة المخيمات في تندوف ـ لحمادة.

الإطار»[49] و«خطة السلام»[50] اللذين تقدم بهما السيد بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وكاتب الدولة الأسبق في حكومة الولايات المتحدة.

وقد وصلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن، عقب هذه التطورات، إلى قناعة بعدم إمكان «تنظيم استفتاء بالصحراء الغربية» من جهة، وإلى ضرورة البحث عن حل سياسي، تفاوضي، توافقي للنزاع المفتعل، على ضوء فشل كل من «اتفاق الإطار» و«خطة السلام»، من جهة أخرى، في الوقت نفسه الذي طالبت فيه أطراف النزاع بالتقدم باقتراحات بناءة في هذا الاتجاه.

٣ ـ متغير الاستراتيجية الاختراقية

٣ ـ ولما تقدم المغرب بمبادرة إرساء «حكم ذاتي» لساكنة الأقاليم الجنوبية المغربية، موضوع النزاع، كإطار للحل السياسي المقترح ـ وهي المبادرة التي حظيت باستحسان المجتمع الدولي، وبتقدير مجلس الأمن الذي اعتبرها في تقاريره المتواترة: «واقعية»، و«جدية»، وذات «صدقية» ـ لجأ حكام الجزائر إلى متغير استراتيجي مستجد، تكيفاً مع الشروط الجديدة للنزاع، وهو متغير الاستراتيجية الاختراقية التي تروم إحباط خيار الحل السياسي للنزاع عبر طرائق وجبهات متعددة:

أولاها، نقل المعركة إلى داخل الأقاليم الصحراوية المغربية، عن طريق دس ذراع انفصالية تحت مسمى «بوليساريو الداخل». وتحاول هذه الاستراتيجية الاختراقية معاكسة دينامية الجَزر السياسي والدبلوماسي الذي أصاب الموقف الجزائري على الصعيد الدولي. فقد أعقبت حركة المد التي عرفتها الدبلوماسية الجزائرية المعادية للوحدة الترابية للمغرب، في نهاية السبعينيات وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في ظل شروط «الحرب الباردة» وما تمخض عنها من استقطابات أيديولوجية وسياسية دولية ـ أعقبت حركة المد هذه، حركة جزر دبلوماسي جزائري لافتة، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بفضل التحولات السياسية والحقوقية والمؤسساتية بالداخل الوطني المغربي، وفي سياق سياسة الانفتاح الجيو ـ سياسي، والتواصل الجيو ـ استراتيجي مع الخارج التي انخرط فيها المغرب.

---

(٤٩) «اتفاق الإطار» (Projet d'Accord-Cadre) هو المخطّط الذي تقدّم به جيمس بيكر، كاتب الدولة الأمريكي الأسبق، والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الأسبق في نزاع «الصحراء الغربية» في تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١. وقد قبل المغرب التفاوض على قاعدة هذا «المخطط»، لكن الجزائر والبوليساريو رفضتا التفاوض على أساسه.

(٥٠) «خطة السلام» وهو «مخطط بيكر» الثاني، الذي قدّمه على أثر فشل مخططه الأول، وهو عبارة عن دمج مقاربتين غير قابلتين للتمازج: مقاربة «مخطط التسوية» لسنة ١٩٩١، ومقاربة «اتفاق الإطار» لسنة ٢٠٠١. ولئن كان مجلس الأمن قد أيّد هذه «الخطة» في قراره رقم ١٤٩٥، بتاريخ ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣، فإنه اشترط موافقة جميع أطراف النزاع من أجل تطبيقه.

وقد رفض المغرب هذه «الخطة» التي تعيد إنتاج «مخطط التسوية» الذي تمّ تسجيل فشله، مؤكّداً صيغة «الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية»، باعتبارها الصيغة الأنسب لمفهوم الحلّ السياسي.

وآية هذا التحول الحاصل في موازين الفعل الدبلوماسي، أن العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي سبق وأن وقعت في فخ «الدعوة» الدبلوماسية الجزائرية، بالاعتراف بـ «الجمهورية الصحراوية» المزعومة، قد تراجعت عن هذا الاعتراف، مثمنة فضائل الحل السياسي، ومشيدة بمقترح «الحكم الذاتي».

كما أن هذه الاستراتيجية الاختراقية تحاول الالتفاف على مفاعيل استراتيجية الاحتواء العسكري التي فعلها المغرب، ببناء «الجدار الأمني»، فوضع بذلك حداً للاختراقات العسكرية الميدانية الجزائرية. ولئن بدت الإرهاصات الأولى لاستراتيجية الاختراق الجزائرية منذ عام ٢٠٠٥، إذ شهدت مدينة العيون في هذه السنة أحداثاً عنيفة، تسبب فيها شغب شباب متزعمين للطرح الانفصالي - فإن مفاعيلها التنظيمية والسياسية قد أخذت أبعاداً منذ عام ٢٠٠٨، عقب أقل من سنة من طرح المغرب مبادرة «الحكم الذاتي». وقد شكلت الأحداث الدموية لمخيم «أكديم إزيك» إنذاراً قوياً بمخاطر وأبعاد هذا المتغير الاستراتيجي الجزائري الجديد[٥١].

ثانيتها، رفع شعار توسيع ولاية المينورسو، لتشمل «مراقبة حقوق الإنسان» في أقاليمنا الجنوبية. فمنذ سنة ٢٠٠٨ طفقت جبهة البوليساريو تردد هذا الشعار، لتجعل منه حصان طروادة في خضم النزاع المفتعل. وقد أثمرت هذه الاستراتيجية الهجومية في المجال الحقوقي، تبني المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لهذا الشعار، فبعث برسالة إلى الأمين العام الأممي يدعو من خلالها كل الأطراف إلى احترام أفضل للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، داعياً المغرب إلى مزيد من «التسامح» في مجال حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، بما في ذلك الجمعيات المروجة لمشروع الانفصال[٥٢].

---

(٥١) «مخيم أكديم إزيك» بدأ كحركة مطلبية اجتماعية، همت مجالات السكن والشغل، حيث ضُربت مجموعة من الخيام في ضاحية مدينة العيون، بالصحراء المغربية، بذريعة الاحتجاج والمطالبة، ما بين ٢٧ و٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

ولكن «الحركة» التي كان ظاهرها اجتماعياً، سرعان ما انكشفت خلفياتها السياسية - الإرهابية، حينما تناسلت الخيام، وتكاثر عدد المعتصمين الذين تجاوز تعدداهم ٣٠٠ شخصاً، ابتداءً من ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وانكشف «هيكل تأطيري»، وطاقم «أمني» مكوّن من مجموعة من العناصر الملثّمة.

ولمّا أقدمت السلطات المحلية على تفكيك «المخيم»، بعد أن تمّ التجاوب مع المطالب المرفوعة، وبالاتفاق مع «لجنة التنسيق»، الممثّلة للمعتصمين، فوجئت بتحوّل عناصر ما سمي بـ «أمن المخيم» إلى عناصر إرهابية تُضرِم النار، وتستعمل السلاح الأبيض، وتمتطي سيارات الدفع الرباعية في هجمات جماعية، داست خلالها عدداً من أفراد القوات العمومية، واتجهت إلى مدينة العيون حيث خرّبت وأشعلت النار في عدد من الممتلكات العمومية والخاصة. وقد تبيّن من التحقيق البرلماني الذي تلا الأحداث أن مجموعة من «بوليساريو الداخل»، بتوجيه وتأطير من الاستخبارات الجزائرية، وبتنسيق مع ذوي السوابق والمهرّبين والمبحوث عنهم من الإرهابيين، كانوا الفكر المدبِّر، والأداة المحركة لحركة ظاهرها اجتماعي، وباطنها سياسي، إرهابي.

انظر: «تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث مخيم كديم إيزيك ومدينة العيون،» اللجنة النيابية لتقصّي الحقائق، مجلس النواب المغربي (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ - ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ٤٢ صفحة.

(٥٢) تحت تأثير الدعاوى «الحقوقية» التي ترفعها بعض جمعيات المجتمع المدني، المرتبطة بـ «بوليساريو الداخل»، بعث المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد كريستوفر روس، في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، يدعو فيها إلى توسيع ولاية «المينورسو» لتشمل مراقبة احترام حقوق الإنسان.

ومن المفارقات الصارخة في هذا الصدد، أن التصعيد السياسي والدبلوماسي والإعلامي الذي تُواصله دوائر القرار السياسي والعسكري بالجزائر ضد المغرب في مجال حقوق الإنسان، يأتي في وقت تعرف فيه الأوضاع السياسية والحقوقية بالجزائر حالة مقلقة، مؤسفة، يعبِّر عنها العديد من المعارضين والنشطاء الجزائريين، في الحقل السياسي، كما في الحقل الحقوقي والإعلامي. وقد صرح أحد وجوه المعارضة السياسية بالجزائر، السيد بن الحاج، معلقاً على أزمة العلاقات المغربية ـ الجزائرية، قائلاً: «كيف تجور السلطة في الجزائر على حقوق أبنائها، وتقتل وتخطف، ثم بعد ذلك تريد أن تعطي للآخرين درساً في احترام حقوق الإنسان؟».

ومن جانب آخر، كيف يستقيم شغب «بوليساريو الداخل»، بذريعة حالة حقوق الإنسان في الإقليم، حيث يمارس نشطاؤها حرية التعبير والتظاهر، بل وحرية الشغب والمناكفة العنيفة، وإخوانهم وبنو عمومتهم يعانون أقسى أصناف الاضطهاد الإنساني والقمع السياسي والظلم الاجتماعي في مخيمات الاحتجاز بتندوف؟

ولتمرير هذه الأكذوبة الفاضحة، يعمد حكام الجزائر إلى استعمال عائدات النفط والغاز لتمويل حملات، وشراء أصوات ومواقف منظمات دولية مناهضة للمغرب، بل وإصدار تقارير مفبركة تروم تزييف الوضع الحقوقي في الأقاليم الجنوبية المغربية.

وفي هذا الإطار، فإنه من المؤكد أن منظمات حقوقية غربية، ضمنها منظمات أمريكية، تلقت تمويلات من أجل القيام بعملية التشكيك في الإنجازات الحقوقية التي حققها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان من جهة، ومن أجل ممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية للانخراط في منطق الأراجيف التي تروجها دوائر الحكم بالجزائر من جهة أخرى. كما أن مصادر «المادة الاستهلاكية» التي تعتمد عليها هذه المنظمات في صياغة مواقفها وتقاريرها حول حالة حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، تأتي من عناصر «بوليساريو الداخل». ويذكرنا هذا التصرف المشين بـ «دبلوماسية الدولار» التي مارسها حكام الجزائر في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، للحصول على اعترافات حكومات عديدة بـ «الجمهورية الصحراوية» المزعومة.

وما يثير الاستغراب والشكوك، في «صدقية» تقارير هذه المنظمات الحقوقية، أنها لا تعير اهتماماً لنتائج التحقيقات الأممية في واقع الوضع الحقوقي بالمغرب، ومنها نتائج التحريات التي قام بها المقرر الأممي المكلف بمناهضة التعذيب، خوان منديز، لدى زيارته للمغرب، والتي تؤكد رسوخ الإرادة السياسية بالمملكة، من أجل إرساء ثقافة مؤسساتية تحظر وتمنع التعذيب والمعاملات المهينة، كما تؤكد دور وجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف فروعه الجهوية، بهدف تعزيز وعي السلطات والمجتمع المدني للنهوض بحماية حقوق الإنسان، وهي الجهود التي أعطت «ثمارها».

وأخذاً بعين الاعتبار حالة الاحتقان السياسي التي تطبع الوضع الجزائري الراهن، في ظل أزمة الديمقراطية، وتضييق الخناق على الحريات، وتواتر الانتهاكات لحقوق الإنسان في هذا البلد

الشقيق - فإن النموذج الديمقراطي والحقوقي الذي يواصل المغرب إنجازه، بات يشكل مصدر قلق عميق لدوائر الحكم النافذة بالجزائر، في ظل نضال القوى السياسية الديمقراطية الجزائرية من أجل المطالبة بإصلاح «النظام» السياسي، ودمقرطته.

ولقد كشفت ستة منظمات حقوقية دولية، في رسالة موجهة، منذ مدة ليست بعيدة، إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فداحة الأزمة الحقوقية والديمقراطية السائدة بالجزائر، مسجلة خروقاً عديدة، سياسة ونقابية، تمس «الحق في حرية الرأي والتعبير»، كما تمس الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، ومطالبة باتخاذ خطوات للإصلاح في المجال السياسي كما في المجال الحقوقي، ومؤكدة ضرورة إنهاء سياسة الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبت خلال ما يعرف بالعشرية السوداء في تسعينيات القرن الماضي.

ويشكل هذا العامل الداخلي الخلفية الثانية الكامنة وراء الحملة الجزائرية ضد المغرب على المستوى الحقوقي والسياسي، - كما على المستوى الجيوسياسي - ، في محاولة يائسة لإبعاد الأنظار عن الأزمة السياسية، الحقوقية والديمقراطية الداخلية.

ثالثتها، التظاهر بالانخراط في عملية «التفاوض» التي أقرتها الأمم المتحدة، باعتبارها آلية ضرورية لمقاربة الحل السياسي المقترح، لكن العمل، في ذات الوقت، من داخل المفاوضات على نسف الآلية ذاتها، وذلك عبر الإصرار الدائب على فرض المشروع الانفصالي بحذافيره. وقد ترتب عن ممارسة هذه المناورة الالتفافية على خيار الحل السياسي للنزاع، الفشل المتكرر لجولات المفاوضات، الرسمية منها وغير الرسمية.

وهكذا، فخلف هذه المتغيرات الاستراتيجية الجزائرية المتواترة، وفق شروط كل مرحلة من مراحل تطور النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمغرب، يقبع توجه مركزي، متوارث من عهد حكم الراحل هواري بومدين، هو توجه المنازعة الصارمة والمستدامة لحق المغرب في استجماع واستكمال مجاله الترابي، الصحراوي، الذي تصرفت فيه القوى الاستعمارية المحتلة سلباً وتبديداً، وذلك سعياً وراء اعتبارات ومطامع جيوسياسية عفى عليها الزمن. وهو الأمر الذي يدحض الأكذوبة التي روجتها الدوائر النافذة في الحكم الجزائري منذ عام ١٩٧٥، والقائلة بأن موقف الجزائر من نزاع «الصحراء الغربية» هو موقف الدعم المبدئي لحق «تقرير المصير»، لجهة «شعب» نزع منه هذا الحق.

وفي هذا المضمار، يتعين التذكير بضراوة المعارك السياسية التي خاضتها القوى السياسية بالبلاد، وبصفة خاصة حزب «الاتحاد الاشتراكي» على مختلف الصعد، الإقليمية والدولية، دفاعاً عن الوحدة الترابية، ودحضاً لأراجيف المشروع الانفصالي.

وبما أن المقام لا يتسع لتوثيق حصيلة النضال الخارجي لـ «الاتحاد الاشتراكي» في مجال الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أمثلة دالة لمعارك ضارية، في مواقع إقليمية وعالمية مختلفة، اكتست أبعاداً سياسية دراماتيكية قوية.

أول هذه الأمثلة، تشير إلى المواجهة الصاخبة التي خضناها في المؤتمر العالمي لـ «مجلس السلم العالمي»، المنعقد في فارسوفيا، عاصمة الجمهورية البولونية، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وكما هو معلوم، فإن «مجلس السلم والتضامن» العالمي، كان يجسد منظمة عالمية غير حكومية ذات توجه سلمي تقدمي، مدعومة من منظومة «الاتحاد السوفياتي»، تضم المئات من الأحزاب والمنظمات الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية عبر العالم، وتناضل من أجل السلم والتضامن في عالم متوتر، منقسم بين «معسكر» رأسمالي غربي، و«معسكر» شرقي، اشتراكي، في شروط «الحرب الباردة». ولقد كان مسرح المواجهة في مؤتمر فارسوفيا العالمي، هو «لجنة أفريقيا» التي ضمت نحو مئتي عضو ومشارك، برئاسة إحدى الشخصيات اليسارية الأفريقية، المنحازة آنئذ لأطروحة الانفصال الجزائرية.

ولما كانت مهمة «اللجنة الأفريقية» هي دراسة مشاريع المقررات المعروضة عليها من طرف الأمانة العامة لـ «المجلس»، والمصادقة عليها، تمهيداً لطرحها لمصادقة المؤتمر، فقد حرص رئيس «اللجنة» على إدراج مشروع القرار حول «الصحراء الغربية»، في بداية أشغال «اللجنة»، متجاوزاً بذلك قواعد المسطرة المنظمة لمناقشة المشاريع والمصادقة عليها.

وقد أتاح لنا هذا الخرق السافر لمنهجية العمل المقررة، المبادرة بطرح نقاط نظام متوالية لفضح خلفية الانحياز إلى الأطروحة الانفصالية التي حدت برئيس «اللجنة» إلى خرق مسطرة العمل من جهة، وللمطالبة، من جهة أخرى، باستبدال الرئيس المنحاز برئيس آخر، تتوفر فيه شروط الحياد والموضوعية والنزاهة، وفق مسطرة ديمقراطية.

وقد احتدم السجال داخل «اللجنة الأفريقية» بيننا وبين الوفد الجزائري المشترك (بوليساريو ـ جبهة التحرير الجزائرية) الذي كان يتميز بضخامة تعداده من جانب، وبين الوفود الأفريقية الموالية للأطروحة الانفصالية ـ وقد كان عددها كبيراً ـ والوفود الأفريقية المؤيدة لموقفنا ـ وقد كان عددها قليلاً ـ من جانب آخر. وأمام إصرار رئيس «اللجنة» على طرح مشروع المقرر، موضوع المنازعة، على بساط «الدراسة» والمصادقة دون اعتبار لموقفنا وموقف أصدقائنا الأفارقة، فقد تجرأنا بالصعود إلى منصة الرئاسة، للمطالبة بإزاحة الرئيس المنحاز، والدعوة إلى انتخاب رئاسة بديلة، جديرة بالتقيد بشروط الحياد المطلوب والموضوعية الضرورية... وقد ساد الهرج والمرج في حظيرة «اللجنة»، على إثر محاولة أفراد من الوفد الجزائري زحزحتنا من المنصة، دفاعاً عن الرئيس المنحاز، لكن دون جدوى.

وقد تناهت أخبار العراك الجاري في «اللجنة الأفريقية» إلى بقية لجان المؤتمر الأخرى، المجتمعة في قاعات محادية، فهرول الجميع لمعاينة ما يحدث داخل «اللجنة الأفريقية». وبسرعة فائقة اقتحمت فرق الشرطة البولونية قاعة الاجتماع، مطالبة أطراف الصراع بمرافقتها إلى مركز الأمن بالعاصمة.

بيد أن رئيس المؤتمر، السيد شاندرا ـ وكان شخصية سياسية من الحزب الشيوعي الهندي، تقلد رئاسة «مجلس السلم والتضامن» العالمي لمدة طويلة ـ تدخل بقوة للحيلولة دون تدخل الشرطة البولونية في أشغال «اللجنة الأفريقية»، مطالباً باحترام حرمة المؤتمر، ومغادرة القاعة، معلناً بذات الوقت، عن فشل «اللجنة الأفريقية» في أداء مهمتها.

وهكذا، فقد أسفرت هذه المواجهة القوية لخصوم وحدتنا الترابية، عن إسقاط مناورة تمرير مقرر مناهض للوحدة الترابية للمغرب في حظيرة منظمة عالمية، غير حكومية، هامة، هي منظمة «مجلس السلم العالمي».

أما المثال الثاني، فيحيل على المواجهة التي شهدها مؤتمر «منظمة التضامن الأفريقي ـ الأسيوي» المنعقد بالجزائر العاصمة، عام ١٩٨٤. فلقد أدركنا، منذ أن تلقى «الاتحاد الاشتراكي» الدعوة لحضور أشغال المؤتمر، أن خلفية احتضان الجزائر لهذه التظاهرة الهامة، تكمن في استدراج «منظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي»، نحو اتخاذ موقف معاد لوحدتنا الترابية.

ولم يكن في إمكان الجزائر استبعاد حضور المغرب لهذا المؤتمر، طالما أن «الاتحاد الاشتراكي» ـ أحد مؤسسي المنظمة ـ يحظى بعضوية وازنة في سكريتاريتها الدائمة، وبمتابعة دؤوبة لأنشطتها(٥٣). ولقد اتخذ «الاتحاد الاشتراكي...» قرار المشاركة في هذا المؤتمر، بعد مناقشات مستفيضة، بالرغم من طابع المجازفة الذي تنطوي عليه، في ظل الشروط السياسية ـ عداوة الجزائر للمغرب ـ، والظروف المكانية (انعقاد المؤتمر بالجزائر العاصمة) التي ينعقد في ظلها(٥٤).

وقد لاحظنا في صبيحة انطلاق أشغال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أن الأخير قد حظي بتعبئة إعلامية، محلية ودولية قوية، كان حضور وفد المغرب مثار اهتمام ملحوظ من قبل الإعلام الحاضر، كما حظي المؤتمر بحضور شخصيات عربية وأفريقية وآسيوية وازنة، في مقدمتها المرحوم ياسر عرفات، وممثل الزعيم الأفريقي نلسون مانديلا، الذي كان، آنئذ، رهن الاعتقال.

وحسب برنامج الجلسة الافتتاحية الموزع على الحضور، فقد اقتصرت الجلسة على مداخلات سبع شخصيات مرموقة، عربية وأفريقية ودولية، دون سواها... لكن المفاجأة التي لم نكن نتوقعها أن أول متدخل أعطيت إليه الكلمة في الجلسة الافتتاحية، كان عبد العزيز المراكشي، رئيس ما يسمى «الجمهورية الصحراوية». وقد كال هذا «الزعيم» الانفصالي، في كلمته أمام الحضور، أرذل النعوت لوطنه ـ الأم (المغرب) متورطاً في غواية مقارنة بين موقف المغرب في دفاعه عن وحدته الترابية، وموقف إسرائيل في احتلالها الاستعماري، وتوسعها الاستيطاني في أرض فلسطين.

(٥٣) كان عثمان بناني، صهر الشهيد المهدي بن بركة، ممثلاً دائماً لـ«الاتحاد الاشتراكي...» في أمانة المنظمة بالقاهرة. كما كان الحزب حريصاً على متابعة أنشطتها.

(٥٤) ترأس المرحوم عبد الرحيم بوعبيد اجتماع «لجنة العلاقات الخارجية»، لتدارس الموقف من المشاركة أو عدمها. وقد استقرّ رأيه على خيار المشاركة، حرصاً على تجنّد الحزب للدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد. وقد تمّ، في هذا الاجتماع، اقتراح والمصادقة على تشكيلة الوفد الاتحادي الذي يمثل الحزب في المؤتمر، وهو وفد مكوّن من المرحوم عبد الفتاح سباطة ومحمد الاخصاصي.

وأمام هذا التطور المفاجئ، لم يكن في وسعنا مواصلة حضورنا في أشغال الجلسة الافتتاحية، بل في أشغال المؤتمر برمته، دون التمكن من «حق الرد» على «الزعيم» المُعمد؛ لذا فقد بادرنا بوضع طلب مكتوب لدى رئاسة الجلسة، نطالب فيه بحق الرد على «زعيم» الوفد الجزائري في المؤتمر، وذلك بإدراج تدخلنا ضمن قائمة المتحدثين في الجلسة الافتتاحية... وأمام تجاهل رئاسة الجلسة لطلبات وفدنا بحق الرد، وهي الطلبات التي تقاطرت على منصتها، تباعاً، ثلاث مرات، قررنا إعلان موقفنا على الملأ.

وهكذا، فقد تجرأنا على اختراق «السياج الأمني» المضروب على قاعة الاجتماع ـ حيث كان ممنوعاً على الحضور التحرك أو التنقل داخل قاعة الاجتماع ـ ، بعد مشادة قوية مع «أمن التنظيم»، وصعدنا إلى منصة رئاسة الجلسة، للتحدث مباشرة مع رئيس الجلسة (الجزائري)، ومطالبته بإعلان طلباتنا ـ المودعة لديه ـ بحق الرد، ليكون موضع تقدير وتقرير من طرف هيئة الحضور. بيد أن رئيس الجلسة خانته حكمة التدبير الرشيد للموقف: فبدل أن يحتكم ـ في بت طلبنا ـ إلى الحضور، لجأ إلى التشنيع على موقف الوفد المغربي، متهماً إياه بافتعال «الفوضى»، والمس بـ «حرمة المؤتمر»؛ وهو التصرف الذي دفعنا ـ بدعم صريح ومعلن من وفود أفريقية حاضرة، في مقدمتها الوفد السنغالي ـ إلى المطالبة الفورية بتنحية رئيس الجلسة عن مسؤولية تسييرها، بسبب انحيازه، وعدم أهليته لرئاسة أولى جلسات مؤتمر دولي، يندرج في نشاط منظمة غير حكومية، هي «منظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي».

وأمام ارتجاج القاعة، بارتفاع أصوات المؤيدين والمعارضين لهذا الموقف أو ذاك، ارتبك رئيس الجلسة، فأعلن على الملأ أن رئاسة الجلسة لا تهاب البتة سماع رد الوفد المغربي، وأنها مستعدة لإعطائه فرصة للرد في نهاية الجلسة، وفي إطار حيز زمني لا يتجاوز خمس دقائق.

وفعلاً، فقد انتزعنا حق الرد، قبل نهاية أشغال الجلسة الافتتاحية، وتصدينا للاتهامات والأراجيف التي كالها «الزعيم» البوليساري في حق المغرب، مذكرين بعلاقات النضال والتضامن التي ربطت بين المغرب والجزائر في سياق كفاح البلدين للتحرر من ربقة الاستعمار، مطالبين الجزائر باستحضار أفق الوحدة المغاربية التي في إطارها يمكن معالجة كل المشاكل والنزاعات الثنائية، المغربية ـ الجزائرية، منبهين إلى أن احتضان الجزائر ـ مشكورة ـ لمؤتمر «منظمة التضامن الأفريقي ـ الآسيوي»، لا يمكن أن يكون مطية لتمرير مواقف منافية لروح ومستقبل التضامن الأفريقي ـ الآسيوي، من قبيل الترويج لمخطط جزائري، جيو ـ سياسي، يرمي إلى المساس بالوحدة الترابية للمملكة المغربية، منادين المواطنين الصحراويين المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف، بتصعيد نضالهم المشروع من أجل كسر القيد الذي يعطل حركتهم، وإنهاء الحصار العسكري الجزائري ـ البوليساري المضروب عليهم، وانتزاع حرياتهم المفقودة، في الحركة والتنقل للالتحاق بأهلهم، والاندماج في وطنهم الأم. ولشد ما كانت مفاجأتنا كبيرة إزاء التجاوب الواسع الذي قوبلت به مداخلتنا من طرف الحضور، وهو ما شكل صفعة قوية لـ «الزعيم» وللوفد الجزائري.

بيد أن المواجهة لم تقف عند هذا الحد، فلدى انفضاض الجلسة الافتتاحية ـ على إيقاع مداخلة الوفد المغربي ـ تعرضنا، في بهو مُحاد لقاعة أشغال المؤتمر، لاعتداء جسدي من شخص فاجأنا بلكمات قوية مُحكمة التصويب، على مستوى الرأس والبطن، فسقطنا على الأرض في حالة إغماء(٥٥).

ولقد أصدرنا، على أثر ذلك، بلاغاً مقتضباً نفضح فيه وقائع الاعتداء، ونعلن فيه انسحابنا من المؤتمر. وبالرغم من المساعي التي بذلها رئيس المؤتمر، بمعية وفد «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، لتثنينا عن الانسحاب من المؤتمر(٥٦)، فقد كان قرارنا بالانسحاب والمغادرة صارماً، لا رجعة فيه.

أما المثال الثالث والأخير، فإنه يذكّر بنضال «الاتحاد الاشتراكي» داخل منظومة «الأممية الاشتراكية»، من أجل إقناع هذه المنظمة الأوروبية غير الحكومية بعدم مسايرة أطروحة المشروع الانفصالي، والانخداع بمناورة إلباسها لبوس «المبادئ التحررية».

وفي هذا الصدد يتعين التذكير بحيثيات الانخراط في هذه الهيئة الأوروبية التي واكبنا نشاطها عن كثب، على مدى عقدين من الزمن (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٦).

ومعلوم أن انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في هذه المنظمة غير الحكومية ـ التي تضم أحزاباً اشتراكية، وديمقراطية ـ اجتماعية وازنة بأوروبا ـ واجه مقاومة شديدة من طرف القاعدة الاتحادية التي لم تكن ترى في هذه المنظومة الأوروبية سوى ائتلاف هجين لأحزاب ليبرالية، بعيدة من التوجه الاشتراكي العتيد.

بيد أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد كان شديد الحرص على اقتحام «الاتحاد الاشتراكي» لهذا الفضاء الديمقراطي الأوروبي، في سياق رؤية استراتيجية لموقع «الاتحاد الاشتراكي» على الصعيد الدولي. وكان هذا الاقتناع لدى القائد الاتحادي مستنداً إلى محددات ثلاثة:

- أولها، اقتناعه بأهمية الدور الذي تؤديه هذه «القلعة» الديمقراطية في السياسة الأوروبية، وتأثيرها المباشر في علاقات الجوار المتوسطي؛
- ثانيها، تجاوبه مع المسعى الفلسطيني الذي كان يلح على ضرورة انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في منظومة «الأممية الاشتراكية» لموازنة ومواجهة الدور الذي كان يؤديه «حزب

---

(٥٥) استفقنا من حالة الإغماء على إيقاع أصوات مصحوبة بمحاولة إسعاف من طرف وفد مصري كان في طريقه في البهو ذاته.

وقد رافقنا الوفد المصري إلى جناح سكريتارية المؤتمر، حيث طبعنا، بمعية المرحوم عبد الفتاح سباطة، بلاغاً مقتضباً نفضح فيه حادث الاعتداء، ونعلن انسحابنا من المؤتمر.

(٥٦) أبلغنا وفد «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية في المؤتمر، بمعية رئيس أشغاله، أن الرئيس الشاذلي بنجديد يأسف لما حدث، ويعتزم استقبالنا ليقدم اعتذاراً عمّا لَحِقَ بنا من أذى، مع وعد بإجراء تحقيق حول «هوية» الضالعين في الاعتداء. لكننا طلبنا من مخاطبينا تبليغ تشكراتنا وتقديرنا لفخامة الرئيس، مع اعتذارنا عن عدم إمكان بقائنا، في ظلّ الشروط النفسية والسياسية الناجمة عن حادث الاعتداء.

العمل» الإسرائيلي في حظيرة هذه المنظمة «الأممية» لمصلحة إسرائيل وسياساتها العدوانية. وقد فاتح الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في هذا الموضوع أكثر من مرة؛

• ثالثها، إلحاح الأحزاب الاشتراكية الأوروبية الصديقة على ضرورة انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في هذه المنظمة الاشتراكية، غير الحكومية، في سياق التوجه الذي أضحى مستقراً في حظيرتها، في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، والقاضي بضرورة الانفتاح على الفضاء الجنوبي للمتوسط.

وفي إطار هذا التوجه، انخرطت أحزاب عربية «ديمقراطية» من لبنانِ (الحزب التقدمي الاشتراكي)، وتونس (التجمع الدستوري)، ومصر (الحزب الوطني الديمقراطي)، في «الأممية الاشتراكية»؛ ما زاد من إلحاحية الأحزاب الاشتراكية الأوروبية على أهمية انخراط «الاتحاد الاشتراكي» في منظومة «الأممية الاشتراكية»، إذ كان يُنظر إلى هذا الحزب على أنه أكثر الأحزاب الديمقراطية العربية أهلية لعضوية هذه المنظمة.

بيد أن فكرة انضمام «الاتحاد الاشتراكي» إلى الأممية الاشتراكية»، لم تنضج - في حظيرة الحزب - إلا في بداية التسعينيات من القرن الماضي بعدما خفت حدة الاهتمام بها من طرف فرقائنا الاشتراكيين الأوروبيين... وهكذا فعندما اتُخذ القرار الحزبي بتقديم طلب الانضمام إلى «مجلس الأممية الاشتراكية»، المنعقد بجنيف - سويسرا، وسافرنا، بتكليف من القيادة الحزبية، لتقديم طلب الانضمام، وإجراء الاتصالات الضرورية في الموضوع، تفاجأنا بتراجع الاهتمام بانضمام «الاتحاد الاشتراكي» لدى بعض الفرقاء الاشتراكيين الأوروبيين، بل إن بعض الأحزاب الاشتراكية الأوروبية أضحت معارضة لطلب الانضمام، بفعل تأثرها بشعارات الأطروحة الانفصالية المعادية لوحدتنا الترابية.

ولم يتمكن مناصرو انضمامنا من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية، وفي مقدمتهم الحزب الاشتراكي الفرنسي، في اجتماع «مجلس الأممية» بجنيف، إلا في إقرار مبدأ الانضمام بصفة «عضو مراقب»، في انتظار الارتقاء بهذه الوضعية، في دورة لاحقة لـ «مجلس الأممية»، إلى صفة «عضو كامل».

وبالفعل، فقد مكنتنا عضوية الحزب في «الأممية الاشتراكية» من تحقيق مكسبين مهمين، متلازمين: أولهما مكسب الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، بالتصدي الممنهج لمناورات «حزب العمل» الإسرائيلي وحلفائه داخل منظومة «الأممية الاشتراكية». وفي هذا المضمار، خضنا معارك متواترة في «لجنة الشرق الأوسط»، إحدى لجان «الأممية الاشتراكية» الهامة، بمعية فرقائنا من الأحزاب العربية المنضوية (تونس - مصر - لبنان)، من أجل حشد الدعم لقضية الشعب الفلسطيني، وفرض مواقف متوازنة، إن لم تكن متضامنة، مع متطلب هذا الشعب الصامد في الحرية والاستقلال والسيادة.

ثانيهما، مكسب التعريف بحيثيات وخفايا ومخاطر المشروع الانفصالي الذي يرمي، عبر معاكسة الوحدة الترابية للمغرب، إلى تهديد الأمن وزعزعة الاستقرار بالحوض الغربي للمتوسط. وكانت «لجنة أفريقيا» و«لجنة البحر الأبيض المتوسط» مسرحاً للتداول، وأحياناً للجدل حول هذا الملف.

وعلى الرغم من قابلية عدد من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية للتأثر بالتأويلات التحريفية لمبادئ قانونية دولية، من قبيل مبدأ «تقرير المصير»، فإن الحضور الوازن، والتصدي الفاعل لـ «الاتحاد الاشتراكي»، على مستوى مختلف مؤسسات «الأممية الاشتراكية»، الحزبية والشبيبية والنسائية، قد حال دون انزلاق «الأممية الاشتراكية» نحو مواقف كلية منحازة لأطروحة ودعاوى الانفصال الجزائرية.

رابعاً: الظاهر والمُضمر في موقف حكام الجزائر

من دون الإحاطة بعلاقة الظاهر بالمضمَر في موقف حكام الجزائر إزاء الوحدة الترابية للمغرب، لا يمكن استكناه حقيقة النزاع المفتعل، ولا فهم ديمومته لمدة تناهز أربعة عقود.

على خلاف ظاهر الموقف الرسمي الجزائري من نزاع «الصحراء الغربية»، وهو الموقف الذي يتذرع بالولاء الثابت لمبدأ «حق تقرير المصير»، بعد تحريف مدلوله، وتزييف مغزاه، وبالدعم الدائم لـ «حركة تحرير»، بعدما استلب قرارها لتغدو درعاً عسكرية ملحقة، وآلية دبلوماسية تابعة ـ فإن المضمَر من هذا الموقف، والذي يُعبِّر عنه بصراحة، في ما خفي من اللقاءات النادرة، إنما يعبر عن هواجس حدودية حاكمة، وعن تطلعات جيوسياسية لافتة، كما يترجم مفاعيل عقدة «باتولوجية» موروثة.

١ ـ الهواجس الحدودية

تعود الهواجس الحدودية إلى ملف النزاع الحدودي الموروث عن العهد الاستعماري. وكما هو معلوم، فإن نكث رجال الحكم بالجزائر، غداة استقلال هذا البلد الشقيق (١٩٦٢)، بتعهدات الحكومة الجزائرية المؤقتة حول استرجاع المغرب لأراضيه المقتطعة (تندوف ـ حاسي بيضا ـ كولومب بشار...)، بعد استقلال الجزائر[٥٧]، قد أحدث شرخاً عميقاً في علاقات البلدين الشقيقين. ذلك أن إزاحة فرحات عباس من السلطة ـ وهو الشريك الجزائري في التفاهمات

---

(٥٧) تضمّن «بروتوكول الاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»، الموقّع يوم ٦ تموز/يوليو ١٩٦١، تعهّداً واضحاً من طرف الجزائر بنصّ بالحرف: «تعترف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من جهتها، بأن المشكل الترابي الذي خلفه الوضع الحدودي الذي فرضته تعسفاً فرنسا بين البلدين، سيجد حلّه في مفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلّة. ولهذه الغاية، تقرّر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية، تجتمع في أقرب الآجال، للشروع في دراسة وحلّ هذا المشكل بروح الأخوّة والوحدة المغاربيتين...». انظر النص الكامل لـ «بروتوكول الاتفاق...» في: Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental*, Annex 1, pp. 373-374.

المغربية ـ الجزائرية حول معالجة معضلة الحدود الشرقية المغربية بعد استقلال الجزائر ـ وصعود نجم كل من المرحومين، هواري بومدين، وعبد الحفيظ بوصوف، المعروفين بعداوتهما للمغرب، قد ساهما إلى حد كبير في تأزيم العلاقات بين البلدين.

لقد كان الملك الحسن الثاني أول رئيس دولة يزور الجزائر بُعيد إعلان استقلالها. وكانت الزيارة مناسبة لكي يطرح ملك المغرب تنفيذ تعهدات الحكومة الجزائرية المؤقتة في ما يتعلق بتصفية مشكل الأراضي المغربية التي ضمتها فرنسا إلى الجزائر[٥٨].

وقد تعلل الرئيس الجزائري الراحل أحمد بن بلّة بحراجة الوضع الانتقالي الذي تعيشه الجزائر، طالباً تأجيل الموضوع؛ لكنه خاطب الملك بالقول: ثقوا «أن الجزائر المستقلة لا يمكن أن تكون مجرد وريث للتركة الاستعمارية في موضوع الحدود المغربية ـ الجزائرية»[٥٩]، وهو تصريح غني بالدلالة في ما يتعلق بمشروعية المطالبة المغربية باسترداد أراضيها المغتصبة. لكن دينامية التأزيم التي غذاها «فريق وجدة» في «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية سرعان ما أفضت إلى انفجار مواجهة عسكرية شاملة ما بين البلدين، في ما سمي «حرب الرمال»[٦٠]، انتهت، عبر وساطة أفريقية[٦١]، إلى اتفاق بحل النزاع سياسياً، بآلية أفريقية، هي «لجنة الوساطة».

بيد أن «اتفاقية باماكو» التي أقرت مساراً سياسياً لمعالجة الملف لم تحسم في جوهر النزاع الحدودي، بل إنها أقرت استمرار «الوضع القائم» (Statu quo) إلى حين بلوغ المسار السياسي إلى نهايته[٦٢]. ودرءاً لتجدد المواجهات العسكرية مع الجزائر من جهة، وتحسباً للمواجهة مع نظام الجنرال فرانكو، في موضوع تحرير الصحراء المغربية من جهة أخرى، فقد ارتأى الحسن الثاني،

---

(٥٨) بدعوة من الرئيس أحمد بن بلّة، قام الملك الحسن الثاني بزيارة إلى الجزائر، غداة استقلال الأخيرة. وقد أثار الملك مع بن بلّة المشكل الحدودي بين البلدين، الموروث عن عهد الاحتلال الفرنسي، فكان جواب بن بلّة: «فعلاً هناك مشكل، خصوصاً في ما يرجع لتندوف. إن هذا المشكل يشبه هوة سحيقة يصعب تجاوزها. ولكن سنواصل الحديث في الموضوع. فأجبته [«طيب، ليكن ذلك»]». انظر: إيرك لوران، ذاكرة ملك: الحسن الثاني، كتاب الشرق الأوسط (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، [د. ت.])، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥٩) خلال لقاء الملك الحسن الثاني بالرئيس أحمد بن بلّة، في آذار/ مارس ١٩٦٣، بالجزائر العاصمة، صرّح الأخير قائلاً: «أطلب من جلالتكم أن تتركوا لي الوقت لإقامة مؤسسات جديدة بالجزائر. ومن تحصيل الحاصل، فإن الجزائر المستقلّة لا يمكنها أن تكون وريثة فرنسا في ما يتعلق بالحدود الجزائرية». انظر: Hassan II, *Le Défi* (Paris: Albin Michel, 1976), pp. 81-92.

(٦٠) اندلعت هذه الحرب بين البلدين في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، على خلفية تفاقم الخلافات حول المراكز الحدودية بين البلدين. وقد شكّل حادث هجوم ستمئة دركي جزائري على قائد تندوف المغربي، وتنفيذ مجزرة في صفوف الساكنة المغربية بهذه المدينة، أودت بحياة مئة وعشرين قتيلاً، مقدّمة مشؤومة لاندلاع هذه الحرب الشاملة.

(٦١) شكّل مجلس وزراء «منظمة الوحدة الأفريقية» الذي انعقد في أديس أبابا ما بين ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، لجنة خاصة للتحكيم والقيام بدور «الوساطة» بين المتحاربين.

(٦٢) عُقِدَ اتفاق «باماكو» بين المغرب والجزائر، بحضور رئيسي إثيوبيا ومالي يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣. ونصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار ابتداءً من ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، وإنشاء لجنة من الضباط المغاربة والجزائريين والماليين والإثيوبيين لإقامة منطقة منزوعة السلاح بين البلدين، بمراقبة مالية وإثيوبية، ووقف كلّ أنواع الدعاية المناهضة من كِلَا الطرفين، واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير.

تتويج سلسلة التفاهمات الحدودية مع بومدين بعقد معاهدة يونيه ١٩٧٢[٦٣]، على قاعدة تفاهمات ١٩٦٩، (لقاء إفران)، وتصريح تلمسان (١٩٧٠).

وقد سارعت الجزائر إلى التصديق على هذه المعاهدة من طرف البرلمان الجزائري سنة ١٩٧٣، لكن المصادقة البرلمانية المغربية عليها لم تتم[٦٤]. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة باتت تكتسي طابعاً قانونياً، ملزماً، خاصة وأن التوقيع عليها قد تم على هامش قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالدار البيضاء[٦٥]، فإن المرحوم بومدين اعتبر أن عدم عرضها على تصديق البرلمان المغربي عليها دليل على «مناورة مغربية»، ومؤشر على «نية مبيتة». ومن ثم بدأت مناوراته في ما يخص مطالب المغرب بالنسبة إلى صحرائه المحتلة من طرف إسبانيا.

وهكذا، فإن الهاجس الحدودي، في ما يتعلق بملف الحدود الشرقية للمغرب، ظل قابعاً في خلفية الموقف الجزائري من ملف «الصحراء الغربية». وفي هذا الصدد تحضرنا مناقشة مع الكولونيل هوفمان، أحد القادة العسكريين المقربين من الرئيس بومدين، ومهندس تشكيل وهيكلة وتأطير البوليساريو منذ عام ١٩٧٥، وذلك في أثينا (اليونان)، على هامش أشغال مؤتمر «منظمة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية بالبحر الأبيض المتوسط»، في ربيع عام ١٩٧٨.

فخلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر، حدثت مواجهة حادة ما بين وفد «الاتحاد الاشتراكي»[٦٦] ووفد «جبهة التحرير الجزائرية»[٦٧] والبوليساريو، حول إدراج أو عدم إدراج ملف النزاع حول الصحراء المغربية ضمن قضايا الحوض المتوسطي.

وقد انزعج الاشتراكيون اليونانيون أيّما انزعاج من هذه المواجهة الحادة بين الوفدين المغربي والجزائري، وتخوفوا من انفراط عقد المؤتمر الذي كان موضع مراهنة سياسية، في أفق

---

(٦٣) في سياق توافقات بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين، تمّت بلوَرتها في لقاء القمّة بإفران عام ١٩٦٩، ولقاء تلمسان سنة ١٩٧٠، تمّ التوقيع، في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، بالدار البيضاء على اتفاقين، أحدهما ينصبّ على رسم الحدود بين البلدين، على قاعدة تصريح تلمسان الذي ينصّ على «تسليم المغرب للجزائر التراب المختلف عليه». وعنوان هذه الاتفاقية الرسمي هو: «الاتفاقية المتعلّقة برسم حدّ الدولة القائم بين مملكة المغرب والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية».

والاتفاقية الثانية تتعلّق بإقامة شراكة ثنائية، مغربية ـ جزائرية، لاستغلال وتسويق منجم الحديد بغارة جبيلات، «الواقع في ما كان يسمى التراب المغربي»، على أن يؤمن المغرب للجزائر المرور، عبر سكّة حديدية، لإفراغ إنتاج المنجم في ميناء مغربي على المحيط الأطلسي...». انظر شهادة المرحوم عبد الهادي بوطالب، وزير الخارجية الأسبق، في: عبد الهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠١)، ص ٢١٢، و Touhami Tahiri-Alaoui, *Maroc-Algérie: L'appel de l'Avenir* (Rabat: El Maarif al Jadida, 2010), Annexe 12, pp. 217-218, et Annexe 13, pp. 219-220.

(٦٤) لم يصادق المغرب على هذه الاتفاقية إلّا في سنة ١٩٨٩، غداة الإعلان عن تأسيس «اتحاد المغرب العربي».

(٦٥) يتعلّق بالقمة التاسعة لـ «منظمة الوحدة الأفريقية» المنعقدة بالدار البيضاء في حزيران/ يونيو ١٩٧٢.

(٦٦) كان وفد «الاتحاد الاشتراكي...» إلى هذا المؤتمر مشكّلاً من عبد الواحد الراضي ومحمد الاخصاصي.

(٦٧) كان الوفد الجزائري مشكّلاً من نحو عشرة أفراد، بعضهم بصفة تمثيلية «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، وبعضهم الآخر بصفة تمثيلية جبهة «البوليساريو». وكان الوفد الجزائري «المشترك» برئاسة الكولونيل هوفمان.

الاستحقاقات الانتخابية التشريعية اليونانية، فرفعوا الجلسة، وطلبوا من الوفدين المتواجهين، المغربي والجزائري، إبرام صفقة توافقية، حتى يتمكن المؤتمر من مواصلة أشغاله... وبالفعل، فقد تم لقاء ثنائي جمعنا مع الكولونيل هوفمان، للتداول في شأن الاتفاق على صيغة توافقية، في ما يخص إعادة صياغة جدول أعمال المؤتمر.

وقد فاجأنا هوفمان، بعدما توافقنا على حل مناسب لتجاوز الأزمة الناشبة في المؤتمر، بأنه يحمل، من لدن الرئيس بومدين، رسالة شفوية إلى الملك الحسن الثاني في موضوع «نزاع الصحراء الغربية».

ولما أجبناه بأن وفد الاتحاد الاشتراكي في المؤتمر ليس مخوَّلاً ولا مؤهَّلاً لحمل مثل هذه الرسالة، وبأن الرئيس الجزائري يتوافر على ما يكفي من القنوات الدبلوماسية، الجزائرية أو الوسيطة، للقيام بهذه المهمة، أجابنا، بثقة وهدوء، أن انقطاع التواصل بين البلدين، في ظل التجميد التام للعلاقات الدبلوماسية بينهما من جهة، ورغبة الرئيس الجزائري في عدم إطلاع أي كان، جزائرياً أو أجنبياً، على مضمون رسالته الشفوية من جهة أخرى، اقتضيا استغلال فرصة وجود وفد المعارضة المغربية بالمؤتمر، لتحميلها تبليغ رسالة الرئيس الجزائري. ولما تبين لنا أن الكولونيل صادق في قوله، جاد في مسعاه، قلنا له بأن وفدنا سيعمل ما بوسعه لتبليغ مضمون رسالة الرئيس بكل دقة وأمانة، فما هي الرسالة؟

فقال بهدوء وأناة، وكأنه يعتصر ذاكرته ليستجمع عناصر الرسالة التي كلف بتحميل وفدنا مهمة تبليغها: «يبلغ فخامة الرئيس بومدين تحياته إلى جلالة الملك، ويعبِّر له عن أسفه لما آلت إليه العلاقات المغربية ـ الجزائرية من تأزم وتدهور... ويعرب له عن استعداد الجزائر لرفع يدها عن ملف الصحراء الغربية، شريطة أن يعجل جلالته بتصديق المملكة المغربية على معاهدة الحدود الشرقية».

وبمجرد الانتهاء من تسجيل مضمون الرسالة في مذكرتنا، بادرنا الكولونيل بالقول: «تأكدوا سيادة الكولونيل أن وفدنا سيعمل كل ما في وسعه لتبليغ الرسالة بكل أمانة... ولكن اسمحوا لي أن أسألكم، باعتباركم المسؤول العسكري عن البوليساريو، هل في مقدور الجزائر، اليوم، أن ترفع يدها عن ملف الصحراء المغربية، وقد أصبح موقفها سجين المجموعات المسلحة التي تؤطرها وترعاها بلدكم تحت مسمى البوليساريو من جانب، ورهين اعترافات عدد من الدول بها، استجابة لمساعي الحكومة الجزائرية من جانب آخر؟».

أجاب الكولونيل بصوت متغير، حاد، وكأنه استشعر نبرة استفزازية في مساءلتنا، قائلاً: «اسمع يا أخي المغربي، إن البوليساريو طوع إرادتي: فأنا الذي أؤطرها، وأتحكم في قرارها، وباستطاعتي أن أحلها في ٢٤ ساعة، بلغوا ذلك لجلالة الملك... أما الجانب الدبلوماسي في الموضوع، فهو من مسؤولية السيد بوتفليقة، فهو الذي «عقدها، هو من يحلها». ومعلوم أن بوتفليقة كان وقتها وزير خارجية الجزائر، ومهندس حملتها الدبلوماسية المناوئة للوحدة الترابية للمغرب.

٢ ـ التطلعات الجيوسياسية

تعكس هذه التطلعات المنظور البومديّني للعلاقات مع دول الجوار المغاربية، وهو المنظور الذي يراهن على أن تلعب الجزائر دور «بروسيا» ـ في سياق الوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر ـ على الصعيد المغاربي، اعتباراً لما ورثته من الحقبة الاستعمارية من مجال ترابي واسع، وما تملكه من إمكانات اقتصادية واعدة، وما أتيح لها، خلال حقبة حرب التحرير، من تجربة قتالية فريدة.

وفي صميم هذه التطلعات الجيوسياسية تكمن خلفية البحث عن تمديد التراب الجزائري نحو المحيط الأطلسي، لما يتيحه هذا التمدد من نقلة هائلة في مجال تصدير النفط والغاز إلى أوروبا من جهة، ولما يوفره من تحجيم التواصل التاريخي، الثقافي والسياسي والاقتصادي، للمغرب مع محيطه الأفريقي من جهة أخرى.

وتؤكد صيغة الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، جيمس بيكر، سنة ٢٠٠١، والذي ينص على أن «الجزائر والبوليساريو مستعدان للبحث أو التفاوض حول تقسيم (division) الإقليم كحل سياسي للنزاع المتعلق بالصحراء الغربية»، على أن «يكون الجزء المستقل من الإقليم محاذياً للشمال الشرقي للجزائر، وأن يصب من ناحية الجنوب في المحيط الأطلسي»[٦٨]، وهو الموقف الذي يؤكد المطامع الجيوسياسية للجزائر في الحصول على معبر أرضي نحو المحيط من جهة، ويُصيغ الدليل من جهة أخرى على أكذوبة تشبث الجزائر بمبدأ «تقرير المصير»، واهتمامها بمستقبل «الشعب الصحراوي».

ويترجم هذا التوجه «الحدودي»، و«المنظور الترابي» الجزائري نمطاً من «مخططات» السياسة الكولونيالية بالجزائر، استعادت العمل به السلطات العسكرية المتنفذة بالجزائر المستقلة... وفي هذا المضمار فقد كشف أحد المختصين في السياسة الكولونيالية بالجزائر، وأحد المدافعين عن «إمبراطوريتها» التوسعية، عن هذا التوجه الكولونيالي الفرنسي، بقوله: «بإقامة السيطرة الفرنسية على المغرب، كان الهدف البعيد (...) هو إعطاء الجزائر «حدودها العلمية»، التي هي المحيط الأطلسي، وتحقيق وحدة شمال أفريقيا في ظل هيمنتنا»[٦٩].

٣ ـ مضاعفات «العقدة الباتولوجية» في الموقف الجزائري

إن استقراء مسار العلاقات المغربية ـ الجزائرية، بمختلف مراحلها وتقلباتها، على مدى أزيد من نصف قرن (١٩٦٢ ـ ٢٠١٤)، إنما يؤشر إلى الطابع الإشكالي الذي طبع ويطبع مسار هذه العلاقات بمختلف متغيراتها السياسية والإقليمية والجيوسياسية.

---

(٦٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

(٦٩) Augustin Bernard, *Les Confins algéro-marocains* (Paris: Emile Larose, 1911), p. 338.

وقد تضافرت حالات الفشل المتكرر لسياسات الجزائر ومواقفها إزاء الجار المغربي، على مختلف الصعد، العسكرية والمدنية والسياسة، في تشكيل «عقدة باتولوجية» باتت تكيِّف الكثير من الأفعال وردود الأفعال الجزائرية إزاء حركات وسكنات المغرب، نظاماً وشعباً، بقطع النظر عن الإطار السياسي، والتوجه الجيوسياسي، اللذين تندرج فيهما هذه الحركات والسكنات. ويبدو أن محددات استقرار هذه العقدة، في صميم المواقف الجزائرية من المغرب الجار وتوجهاته المشروعة، متعددة، لكنها متضافرة في تغذية هذه الظاهرة الباتولوجية المقلقة.

أ ـ محدد عسكري

ينصب في مقدمة هذه المحددات، محدد عسكري بالغ التأثير، عميق الدلالة. وينسحب هذا المحدد العسكري على نتائج ثلاث مواجهات عسكرية، جزائرية ـ مغربية، متتالية؛ اثنتان منها مباشرة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٦)، والثالثة بوكالة البوليساريو (١٩٧٦ ـ ١٩٩٠).

أما أولى هذه المواجهات العسكرية، فهي «حرب الرمال» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣)، التي انفجرت غداة استقلال الجزائر (تموز/ يوليو ١٩٦٢)، وذلك على أثر توغل وحدات من الجيش الجزائري في أراضٍ مغربية، وسيطرتها على مواقع حراسة حدودية مغربية. وكما هو معروف فقد قامت وحدات من الجيش الجزائري بالهجوم على مركزي «حسي بيضا» و«تينجوب» على الحدود المغربية ـ الجزائرية، وهما مركزان لم يكن حولهما نزاع، بل كانا أثناء الهجوم خاضعين للسلطة المغربية وتحت الحراسة المغربية. وقد تلا ذلك هجوم مباغت آخر على مركز «إيش» العسكري، الواقع على بعد خمسين كلم من شرق مدينة فكيك بإقليم وجدة. وقد شارك الطيران العسكري الجزائري في الهجوم على منطقة «تيندرارة»[٧٠]. ولم تكن «جميع هذه المناطق (...) موضع نزاع بين الدولتين، لأنها تقع في التراب المغربي الذي ظل تحت سلطة المغرب طيلة الحماية الفرنسية وإلى حين إعلان الاستقلال، ولم تقتطعه فرنسا من المغرب أبداً...»[٧١].

وعلى إثر هذه «العربدة» العسكرية التي تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى قيادة أركان الجيش الجزائري، وعلى رأسها وزير الدفاع، هواري بومدين، بعث الملك الحسن الثاني ببرقية «صارخة» إلى الرئيس الجزائري، المرحوم أحمد بن بلة، من جملة ما جاء فيها: «بوصفكم المسؤول الأول عن مصير الجزائر ومستقبل شعبها، لا يمكنكم إلا أن تقدروا حجم العدوان المرتكب، وألا تحسبوا عواقبه. إن الاتجاه الذي يبدو أن الجزائر تسير في وجهته، والذي تجلى في أعمال عدوانية على التراب المغربي، لن يساعد بكل تأكيد على خلق جو ملائم للبحث عن حل لمشاكلنا عن طريق التفاوض والحوار المباشر. لذا نناشد مرة أخرى المسؤولين الجزائريين أن يرتفعوا فوق الاعتبارات العاطفية، ويتحكموا في انفعالاتهم، وأن يأخذوا بعين الاعتبار أن الأجيال الحاضرة والمقبلة محكوم

(٧٠) شهادة المرحوم عبد الهادي بوطالب، في: بوطالب، نصف قرن في السياسة، ص ١٤٠ ـ ١٤٦.
(٧١) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ١٤٢.

عليها، ليس فقط بالارتباط بعلاقات يطبعها السلم، ولكن أيضاً بالارتباط بعلاقات التعاون الأقوى لتشييد مستقبلنا المشترك...»[٧٢].

كما بادر الملك الحسن الثاني بإرسال وفد مغربي إلى الجزائر برئاسة وزير الإعلام والشبيبة والرياضة الراحل عبد الهادي بوطالب، ليطلب من الرئيس بن بلة، «اتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء الواقعة». لكن الوفد لم يلقَ آذاناً صاغية، فقد صرح المرحوم عبد الهادي التازي في ندوة صحفية قائلاً: «لقد فتحنا حوار الطرشان مع إخواننا الجزائريين الذين يدّعون أن الاعتداء وقع داخل التراب الجزائري»[٧٣]. وقد انتهت هذه المواجهة، كما هو معروف، بارتداد المهاجمين الجزائريين على أعقابهم، واسترجاع المغرب لمواقعه المحتلة[٧٤].

ولئن شكل هذا الاشتباك المسلح بين البلدين الشقيقين واقعة مؤسفة لم تعدم مضاعفات سياسية وإنسانية بالغة الأثر على مستقبل جيرتهما، فإن رصد ملابساتها الظرفية لمن شأنه استجلاء دينامية التوجس والجفاء اللذين أصبحا يطبعان علاقاتهما المستقبلية.

وقد شكلت حالة «الانقسام» التي أصابت الجهاز القيادي لـ «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، غداة توقيع اتفاقيات «إيفيان» في تموز/ يوليو ١٩٦٢، واحتدام الصراع على السلطة بين مختلف الأجنحة العسكرية والسياسية[٧٥]، أحد عناصر الظرفية العصيبة، الملتبسة التي أطرت اشتعال الحرب مع المغرب.

وعلى الرغم من أن الملك الحسن الثاني وقف، إزاء الأزمة الداخلية الجزائرية، إلى جانب «الشرعية» التي كانت تمثلها قيادة الرئيس بن بلة، فإن المؤسسة العسكرية الجزائرية كانت، بدون شك، ترى في الدفع نحو مواجهة عسكرية مع المغرب، وسيلة لـ «احتواء» التمردات العسكرية الداخلية ضد سلطة أحمد بن بلة[٧٦].

ولقد أوضح المرحوم محمد بوضياف، أحد القادة المرموقين في «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، والرئيس الأسبق للجزائر، الخلفية الداخلية الكامنة وراء اندفاع حكام الجزائر، في شتاء ١٩٦٣، وراء إضرام حرب حدودية مع المغرب، بقوله: «لقد كانت مناورة تضليلية فظة، الهدف من

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٤٦.

(٧٤) توغّل الجيش المغربي، لدى تدخّله لصدّ عدوان الجيش الجزائري، حتى أصبح على بُعد ٢٦ كلم فقط من مدينة تندوف المغربية. لكن الملك الحسن الثاني أعطى أوامره بالتراجع إلى الحدود «المفروضة»، عملاً بوساطات أفريقية وعربية، ومراهنة على «التفاوض» لحلّ النزاع.

(٧٥) اتّسمت حقبة ما بعد اتفاق «إيفيان»، واستلام أحمد بن بلّة لسلطات الرئاسة، باضطرابات سياسية، وتمرّدات عسكرية في أكثر من ولاية جزائرية. وقد كان التمرّد العسكري بمنطقة «القبايل»، بقيادة الزعيم آيت أحمد، من أكثرها تهديداً للحكومة الشرعية.

وقد شنّت الحكومة الجزائرية حملة تشهيرية ضدّ المغرب، متّهمةً إياه بدعم «ثورة القبائل الجزائرية».

(٧٦) تمّ فعلاً امتصاص جذوة التمرّدات العسكرية الناشبة في أكثر من ولاية جزائرية، على أثر إشعال جبهة الاشتباك مع المغرب، وما رافقتها من حملة دعائية قوية، ومن استعانة بأطراف إقليمية ودولية.

ورائها، ولو لوقت قصير، صرف انتباه الجماهير المستاءة عن إخفاقات السياسة الداخلية، وتعبئة الشعب حول النظام القائم، باللجوء إلى استثارة مشاعر الروح الوطنية وبالتالي إخفاء المشاكل الحقيقية، وكذا جعل معارضة النظام في وضع صعب، وهي المعارضة التي ما انفك تأثيرها يتنامى على الجماهير»(٧٧).

ومن جهة ثانية، فإن استعادة بعض رموز النخبة العسكريتارية الجزائرية لمشروع قادة الاحتلال الفرنسي للجزائر، بتبنيها لسياسة «توسيع» حدود «الجزائر المسلمة، الفرنسية» نحو الجنوب «الصحراوي»، والغرب «الأطلسي»، وفق ما «توحي» به «البنية الجغرافية» ذاتها، المنسابة من الشرق (الجزائر) نحو الغرب (المغرب)(٧٨)؛ قد أحدث انقلاباً كلياً في الرؤية التحررية، وفي العقيدة المغاربية لبعض قادة «جبهة التحرير الوطني»، أثناء فترة الاحتلال. وهو التغير المفاجئ الذي يفسر تنكر رموز السلطة في الجزائر المستقلة لتعهدات الحكومة المؤقتة الجزائرية، بتصفية التركة الاستعمارية للحدود الشرقية للمغرب(٧٩).

ومن جهة ثالثة، أخيراً، فإن توظيف مناخ وتوازنات المرحلة، في سياق «الحرب الباردة» وتكتلاتها الدولية والإقليمية، من جانب، وتوافق الدول الأفريقية الحديثة النشأة، المنعتقة من ربقة الاستعمار، حول مبدأ «الحفاظ على الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري»(٨٠)، لأسباب تاريخية وترابية وإثنية خاصة بالفضاء الأفريقي، جنوب الصحراء، من جانب آخر؛ كل ذلك شجع أطرافاً متنفذة في دوائر السلطة الوطنية الجزائرية، على استئناف العمل بسياسة التمدد الترابي الاستعمارية، بمقتضى «الضرورة الأمنية» كما كان يقول المارشال بيجو(٨١).

---

(٧٧) يوميات محمد بوضياف: الجزائر... إلى أين؟، إعداد وتقديم عبد الصمد بلكبير (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٢)، ص ١٩١ ـ ١٩٧.

(٧٨) حول هذه النقطة، انظر: Jilali El-Adnani, *Le Sahara à l'épreuve de la colonisation: Un nouveau regard sur les questions territoriales* (Rabat: Bouregreg, 2014), pp. 223-241.

(٧٩) كان المرحوم أحمد بن بلّة، واقعاً تحت تأثير طبول الحرب التي كانت تدقّها دائرة القرار العسكري المحيطة به. وقد بدا شديد «الانفعال»، وشديد التصلّب في نفس الوقت، لدى استقباله للوفد الرسمي المغربي الذي بعثه الملك الحسن الثاني لمناشدته على وقف التحرشات العسكرية الجزائرية على المراكز الحدودية المغربية.

وهكذا، فقد كان جوابه عن مساعي الوفد المغربي، حاسماً ومستفزاً، إذ قال: «إن مشكلة الحدود مشكلة وهمية ويجب السكوت عنها في الوقت الحاضر لتجاوزها فيما يستقبل». انظر: بوطالب، نصف قرن في السياسة، ص ١٤٤.

(٨٠) أقرّت «منظمة الوحدة الأفريقية» مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة (L'uti possidetis) في مؤتمر أديس أبابا في أيار/ مايو ١٩٦٣. وقد تحفّظ المغرب، لدى مصادقته، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، عن «ميثاق» المنظمة الأفريقية، على هذا المبدأ.

وقد جاء في صيغة هذا «التحفظ»: «اعتباراً لتحقيق والمحافظة على الوحدة الترابية للمغرب في إطار حدوده الحقيقية، فإنه من المهم أن يعرف الجميع أن توقيع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، لا يمكن تأويله بتاتاً على أنه اعتراف صريح أو ضمني بأمور واقعة، ظلّت مرفوضة لحدّ الآن من طرف المغرب، كما لا يمكن اعتباره بمثابة تخلٍّ عن مواصلة إحقاق حقوقنا بالوسائل المشروعة التي في متناولنا».

(٨١) اشتهر الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي أرسى دعائم السياسة الاستعمارية بالجزائر بقوله: إن «الضرورة» تفرض «أن نكون أسياداً في كلّ مكان، تحت طائلة ألّا نكون في أمان في أي مكان». وكما هو معلوم، فقد لعب المارشال بيجو =

وفي تقديره لملف هذه المواجهة العسكرية المؤسفة، كتب الصحفي الفرنسي الخبير بشؤون المغرب الكبير، إينياس دال (Ignace Dalle)، يقول: «إن ما هو مؤكد في هذا الملف المعقد، أن جودة الحجج المغربية، والسلوك «الأخوي» لـ محمد الخامس أثناء حرب الجزائر (...) تستحق معاملة أكثر لباقة، وأقل سفاهة واستفزازاً من لدن الجزائر»[٨٢].

ويبدو لنا أن انسياق الرئيس أحمد بن بلة مع النزعة العسكريتارية لوزير دفاعه، وتورطه في حرب غير محسوبة النتائج، قد كان بمثابة توقيع صك تنحّيه عن سدة الرئاسة. ذلك أن «حرب الرمال» كانت مطية لتقوية مؤسسة «الجيش الشعبي» عسكرياً[٨٣]، بعد أن تعزز موقعها السياسي تحت مظلة زعامة تاريخية للثورة الجزائرية، هي زعامة أحمد بن بلة. إذ سرعان ما يُطاح الأخير في عملية انقلاب عسكري بقيادة وزير الدفاع هواري بومدين[٨٤].

أما المواجهة العسكرية الثانية، فهي التي حدثت بـ «أمغالا» (١٩٧٦)، غداة تحرير المغرب لأقاليمه الجنوبية... فقد تفاجأت وحدات الجيش المغربي، وهي في طريقها لاستلام المواقع الميدانية من سلطات الاحتلال الإسباني، باختراق الجيش الجزائري للحدود الجنوبية ـ الغربية لأقاليم الجنوبية المغربية، وتوغله في الأراضي المغربية المحررة، فنشبت المواجهة العسكرية، الجزائرية ـ المغربية، الثانية. وقد وضعت مواجهة «أمغالا» العسكرية حداً حاسماً لمخطط عسكري ـ جزائري، كان يرمي إلى الالتفاف على «اتفاقية مدريد»، باحتلال مواقع ميدانية في الصحراء المغربية[٨٥] عبر هجوم عسكري، منطلق من تيندوف، بكامل تجهيزاته العسكرية الهجومية. وكان واضحاً أن هدف الهجوم هو فرض نوع من «التقسيم» الثلاثي الميداني لأقاليمنا الجنوبية، تستحوذ بمقتضاه الجزائر على المنطقة الشرقية، مقابل تمركز وحدات الجيش الإسباني في مثلث العيون ـ سمارة ـ الداخلة، وتحجيم الوجود السيادي للمغرب، بحصره في المنطقة الوسطى.

ولم يكن التواطؤ الإسباني ـ الجزائري في تنفيذ هذا المخطط الماكر غائباً ولا مستوراً، بل كان مكشوفاً، لأنه صادف هوى لدى الجنرال الإسباني سالازار (Salazar)، قائد الجيوش الإسبانية

= (Thomas Robert Bugeaud) (١٧٨٤ ـ ١٨٤٩) دوراً حاسماً في القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، منذ تسميته حاكماً عاماً بالجزائر سنة ١٨٤٠، كما كان مؤسّس ومنفّذ مشروع إقامة «مستعمرات عسكرية» بالجزائر.

(٨٢) Ignace Dalle, *Les Trois rois: La monarchie marocaine, de l'indépendance à nos jours* (Paris: Fayard, 2004), p. 303.

(٨٣) لقد انخرط حلفاء الجزائر في «حرب الرمال» ـ في مقدمتهم «الاتحاد السوفياتي» ـ في إغداق السلاح والعتاد على الجيش الجزائري، وذلك في ظلّ مناخ «الحرب الباردة» السائد آنئد. ومعلوم أن عدداً من القوى الدولية والإقليمية المحسوبة على «معسكر التحرر»، في مقدمتها كوبا ومصر والاتحاد السوفياتي، قد حاربت إلى جانب الجيش الجزائري أو ساندت موقف الجزائر.

(٨٤) في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، سوف قاد العقيد هواري بومدين انقلاباً عسكرياً، أطاح بالرئيس الشرعي، أحمد بن بلّة، وأقام نظاماً عسكرياً، تصبح فيه «جبهة التحرير الوطني»، التي قادت ثورة الجزائر، مجرّد واجهة سياسية لنظام شمولي.

(٨٥) يتعلّق الأمر بمواقع: بئر لحلو، تيفاريت، المحبس، كتلة زمور، أمغالا.

بالصحراء المغربية، بحكم تبرّمه من «اتفاقية مدريد»، وحنقه إزاء «انهزامية» حكومة مدريد في معالجة ملف الوضع الاستعماري، الإسباني بـ «الصحراء الغربية»[٨٦].

ومما يجدر التذكير به في هذا المضمار، أن تصرف الجيش الجزائري في المنطقة الشرقية من أقاليمنا الجنوبية ـ بعد اقتحامها ـ ، في هذه الحقبة الحرجة من مسلسل تحرير الصحراء المغربية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، كان تصرف جيش احتلال بكل معنى الكلمة: فقد تعددت محاولاته بـ «بسط السيطرة»، و«بناء التحصينات»، و«إرساء الإدارة».

وتعود عمليات ترحيل عدد من الساكنة المغربية في هذه المنطقة إلى مخيمات الاحتجاز بتندوف، على متن شاحنات الجيش الجزائري، إلى ظروف هذه الحقبة الدقيقة من مسلسل تحرير المغرب لصحرائه. ومن ثم تأخذ معارك «أمغالا» العسكرية كل أبعادها الاستراتيجية والسياسية والحربية.

أما المواجهة العسكرية الثالثة، فقد اتخذت شكل هجومات جزائرية ـ بوليسارية في سياق مخطط عسكري ـ جزائري، كان يرمي إلى استنزاف القوات العسكرية والأمنية المغربية المرابطة في أقاليمنا الجنوبية المحررة. وقد تحمّل المغرب بصبر وثبات هذه الحرب الاستنزافية التي دامت نحو خمس عشرة سنة (١٩٧٦ ـ ١٩٩١).

لقد أثارت وقائع الشرعية القانونية والسياسية[٨٧]، التي تعاقبت بإيقاع متسارع، مؤكدة مشروعية المطالبة المغربية بتحرير الصحراء، ردود أفعال، انفعالية، لدى خصوم وحدة المغرب الترابية. فلجأت جبهة البوليساريو إلى ارتجال فبركة مؤسسات «تمثيلية» لكيان انفصالي بتندوف[٨٨]، بعد

---

(٨٦) حسب إدوارد موحا، رئيس منظمة موريهوب (MOREHOB) التحريرية، فإن «اتفاقاً سرّياً» تمّ عقده، في تموز/يوليو ١٩٧٣، بين وزير الخارجية الإسباني لوبيز برافو (Lopez Bravo) ونظيره الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، يقضي بتعاون إسباني ـ جزائري، سياسي وعسكري، لإحباط مساعي المغرب في استرجاع «الصحراء الإسبانية»، من جهة، والدفع بأطروحة «استقلال الصحراء الغربية» من جهة أخرى.

وقد نصّ الاتفاق العسكري على دورية التشاور ما بين القيادة العسكرية الإسبانية بالعيون، والقادة العسكريين الجزائريين بتندوف. كما يحدّد الاتفاق العسكري المنطقة التي يُسمح فيها للقوات الجزائرية، «متنكّرة على شكل ميليشيا بوليساريو»، بالقيام بتحركات من أجل ترهيب الساكنة الصحراوية. وقد تمّ عقد هذا الاتفاق الجزائري ـ الإسباني «السري»، مباشرة بعد انفضاض اجتماع أغادير الثلاثي بين القادة: الحسن الثاني، وهواري بومدين، وولد داداه، وهو الاجتماع الذي أعلن فيه الحسن الثاني أحقيّة المغرب في استرجاع صحرائه، ممّا أغضب، بصفة خاصة، الرئيس هواري بومدين. انظر: Gaudio, *Le Dossier du sahara occidental*, pp. 229-236.

(٨٧) بعد أيام قلائل من انطلاق «المسيرة الخضراء»، في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، انصاعت حكومة مدريد لخيار التفاوض وإنهاء الاحتلال، فوقعت «اتفاقية مدريد» يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، وسارعت «الجماعة» الصحراوية، الممثلة لقبائل الصحراء، بقيادة رئيسها الراحل خطري ولد سيدي سعيد الجماني، بـ «مبايعة» ملك البلاد، بيعة شرعية؛ ثم تلا ذلك بأسابيع، استلام المغرب لسلطات الأقاليم من إسبانيا، يوم ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦، إعلاناً باستعادة سيادته على أقاليمه المحرّرة.

(٨٨) أعلنت جبهة البوليساريو، من تندوف، الخاضعة لسلطة الجزائر، عن إنشاء «مجلس وطني صحراوي»، أعلن بدوره، يوم ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦، عن قيام جمهورية وهمية، تحت مسمّى «الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية». كما شكّل يوم ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦ حكومة «تدبير شؤون» هذه الجمهورية الوهمية.

أن فشلت في الاحتفاظ بموطئ قدم في الأراضي الصحراوية المحررة[٨٩]. وقد استهدفت عملية مأسسة الموقف الانفصالي، تزويد مخطط الانفصال بواجهة سياسية ودبلوماسية، «صحراوية»، تضطلع بدور «الوكالة» في تنفيذ مخطط حرب الاستنزاف العسكرية ضد المغرب وموريتانيا، عقاباً لهما على تضامنهما في معركة التحرير.

وقد تركزت الهجومات العسكرية، الجزائرية ـ البوليسارية، في مرحلة أولى، على التراب الموريتاني، كان أكثرها شراسة محاولة اقتحام مدينة نواكشوط، وهو الهجوم الذي قاده الولي مصطفى السيد في حزيران/ يونيو ١٩٧٦، ولقي حتفه فيه في ظروف لا تزال غامضة[٩٠].

وفي مرحلة تالية، بعد انسحاب موريتانيا من منطقة وادي الذهب بالصحراء، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح رئيسها[٩١]، تركزت الهجومات العسكرية المكثفة، منذ صيف ١٩٧٩، على المغرب. وقد تميزت هذه الحرب الاستنزافية ضد المغرب بشراسة الهجومات المنظمة، وحداثة الأسلحة المستعملة، وفداحة الخسائر المترتبة[٩٢].

فكان ذلك مدعاة إلى إعادة المغرب النظر في الخطة العسكرية التي تبناها، منذ بداية التدخل العسكري، الميداني الجزائري ـ مستقوياً بالدعم اللوجستيكي الليبي، وزاجاً بالشباب الصحراوي المحتجز بتندوف، في معارك قتالية ضد إخوته وبني عمومته ـ وهي خطة الدفاع المتحرك، تجنباً للتورط في حرب هجومية شاملة، مجهولة العواقب[٩٣]. ولما كانت خطة الدفاع، في مواجهة عدوانية الأشقاء، خياراً استراتيجياً، حفاظاً على حظوظ المستقبل، فقد بدا أن العمل على تطوير الخطة الدفاعية، بما يرفع من منسوب فعاليتها الميدانية، ويزيد من مردوديتها الدفاعية، هو الحل الذي يفرض نفسه. ومن تم فقد كان هذا الحل المتبصر هو بناء سور من الرمال، على مسافة من الحدود

---

(٨٩) قامت القوات المسلّحة الملكية بطرد الفلول الانفصالية من المناطق التي كانت قد انتشرت فيها غداة انسحاب جيش الاحتلال منها. وما كان لهذا الانتشار الانفصالي أن يحدث لولا تواطؤ وحدات من الجيش الإسباني مع المعسكر المتآمر ضد المغرب، وهو معسكر الجزائر ـ البوليساريو.

(٩٠) وقد ترجمت الهجمات العسكرية على موريتانيا ما سبق للرئيس هواري بومدين أن هدّد به الرئيس الموريتاني، أثناء لقائهما في بشار بالجزائر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. وقد بسط الرئيس الأسبق لموريتانيا القول في تفاصيل هذا اللقاء ـ الزوبعة، في مذكراته.

(٩١) أطاح انقلاب عسكري الرئيس الموريتاني، المختار ولد داده، في تموز/ يوليو ١٩٧٨، وذلك جرّاء تحالفه مع المغرب في نزاع الصحراء المغربية.

(٩٢) كانت حقبة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، من أخطر حقب الحرب الاستنزافية ضدّ المغرب. فقد وصل تسلّل العصابات الانفصالية إلى مدينة الطانطان في الجنوب المغربي، وهي مدينة تقع خارج تراب «الصحراء الغربية»، موضوع النزاع المفتعل مع الجزائر. كما تمّ تسليح العصابات المتسلّلة بالصواريخ المضادة للطيران، المنقولة على سيارات رباعية الدفع، وبسلاح ثقيل، متطوّر، ما كبّد الجيش المغربي خسائر في الأرواح وفي العتاد.

(٩٣) شرح الملك الحسن الثاني، الذي قاد مواجهة الحرب الاستنزافية الجزائرية، كما قاد معركة تحرير الصحراء المغربية ـ الموقف المغربي بقوله: «ما جعل الأمور غير متساوية، أننا لم نكن نواجه أبداً كل هجوم كثيف بحركات هجومية. لقد حرصتُ دائماً على احترام أراضي البلدان المجاورة. إن حرب الحركة كان يمكن أن تشعل كل شمال أفريقيا». انظر:
Hassan II, *La Mémoire d'un roi*, p. 19.

مع الجزائر وموريتانيا «يمكن من مراقبة تحركات العصابات الانفصالية، وملاحقتها وتدميرها قبل هروبها إلى تراب الجارين»[٩٤]. وقد وضعت هذه الخطة الدفاعية المتطورة حداً للاعتداءات المتطاولة للمعسكر الهجومي، (الجزائري، البوليساري) وحصرت تسللات العصابات المهاجمة في مجالات ترابية محددة، ومحدودة تعمد المغرب إبقاءها خارج السور الرملي الدفاعي[٩٥].

وقد أسفرت هذه المواجهات العسكرية الثلاث عن انهزامات متتالية للقوى الجزائرية ـ البوليسارية، بعد أن خلّفت المئات، بل الآلاف، من الضحايا المسجاة في الميدان، وتسببت في العميق من الجروح في النفس والوجدان... وكما اقتضت السنن الحربية في مثل هذه المواجهات العسكرية، فإن مصدر انتصارات المغرب فيها راجع بالأساس إلى عدالة دفاعه عن النفس، ومشروعية ذوده عن الوطن؛ ومصدر انهزامات حكام الجزائر فيها عائد إلى بهتان حججهم في شن الهجوم، وبُطلان مبررات اعتدائهم على سيادة وأمن الجار في الجغرافيا، والشقيق في التاريخ.

ب ـ العقدة الباتولوجية

لكن العقدة الباتولوجية كانت تتغذى من محدد ثانٍ، ذي طابع سياسي، يقوم على وهم إيديولوجي، رافق حكم بومدين[٩٦]، مفاده أن «الثورة» تصبح معرضة «للفشل» إذا ما توقفت عند الحدود الغربية للجزائر.

وقد شكل هذا الهاجس الإيديولوجي خلفية متجذرة للنزعة العسكريتارية في سلوك النخبة الجزائرية المتنفذة إزاء المغرب، كما كان مصدر تأجيج لـ «الحرب الباردة» على مستوى منطقة المغرب العربي. فالمغرب في منظور «الجزائر الاشتراكية» ـ حليفة «الاتحاد السوفياتي»، وإحدى زعامات دول «حركة عدم الانحياز» ـ يمثل بلداً «حليفاً للغرب» و«رأس حربة» العالم الحر في شمال القارة الأفريقية. وبالتالي فهو يشكل «قلعة رجعية» في المنطقة، لا يستقيم «المشروع الثوري» في منطقة المغرب الكبير بدون تحجيم نفوذ المغرب في النطاق المغاربي والأفريقي، وكبح تطلعاته، شعباً وملكاً، في استكمال تحرير أراضيه، وتحقيق وحدته الوطنية والترابية، شمالاً وجنوباً.

---

(٩٤) بوطالب، «البوليساريو،» ص ١٢٥.

(٩٥) تعمد المغرب، لدى بناء الجدار الرملي الدفاعي، ترك منطقة محدودة خارجه، لتكون مجالاً عازلاً من جهة الحدود الجزائرية «المفروضة». وقد عمدت جبهة البوليساريو، منذ إنجاز بناء الجدار الدفاعي، إلى الإدعاء بأنها منطقة «محرّرة»، وأخذت في تقسيمها إلى «مناطق عسكرية» في «الأرض المحررة» وهي: تندوف، بئر لحلو، تيوس، تفاريتي، ميجة، الزوك، وسلاوريش. وقد كانت آخر محاولة عسكرية لاختراق السور الدفاعي هي معركة كَلتة زمور في تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، استعملت فيها البوليساريو الدبابات والآليات الثقيلة دون جدوى. انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٩٦) استلم المرحوم هواري بومدين سلطة قيادة البلاد في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، بعملية انقلاب عسكري أطاح بالرئيس المرحوم أحمد بن بلّة، وظلّ رئيساً للجمهورية الجزائرية إلى أن وافاه الأجل المحتوم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

بيد أنه من حسن حظ المغرب، بل والمنطقة المغاربية برمّتها، أن هذا المحدد الإيديولوجي، الذي ساهم في تفاقم التوترات والنزاعات بين المغرب والجزائر، ظل عديم التأثير في وعي وذهنية الشعب الجزائري، وقواه السياسية الحية... وهو ما شكل ويشكل صمام أمان لمشاعر حسن الجوار، ولمثل وأهداف الوحدة المغاربية المنشودة[٩٧].

ج ـ المسارات التاريخية

ولربما شكلت المسارات التاريخية المتمايزة بين المغرب والجزائر محدداً تاريخياً ثالثاً، في تشكل «العقدة الباتولوجية» التي ينطوي عليها مركب العلاقات الثنائية بين البلدين. ذلك أن المغرب قد حظي في مساره التاريخي بثلاثة مكتسبات هامة، تتجلى في عراقة دولته (بنحو ثلاثة عشر قرناً) أولاً، وفي التحام الدولة بالأمة في مختلف المراحل التاريخية الدقيقة التي مر منها، وبخاصة في حقب: مواجهة الغزو الإيبيري (ق.١٥ ـ ١٦)، ومجابهة المد الكولونيالي (١٨٣٠ ـ ١٩١١)، ومجابهة الاحتلال الاستعماري في ظل نظام «الحماية» (١٩١٢ ـ ١٩٥٦)، ثانياً، وفي أهمية وحيوية دور المؤسسة الملكية التي تلعب دور المؤطر السياسي والديني للمجتمع ثالثاً[٩٨].

وقد اختلف المسار التاريخي للجزائر الشقيقة التي حال التكالب الخارجي والأجنبي عليها دون قيام دولة مستدامة، مؤطرة ومستقرة، ولم تعرف قيام كيان دولتي وطني إلا في مرحلة الاستقلال الوطني[٩٩]. هذا، مع العلم أن مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، قد انطوت على نموذج تنظيمي لسلطة «وطنية» جزائرية، بمؤسسات عسكرية ومدنية وقضائية، تأرجح نفوذها في الغرب الجزائري، بين مد وجزر ـ قد شكل إرهاصاً على إمكان قيام كيان دولتي وطني جزائري[١٠٠].

---

(٩٧) خلال اللقاءات العديدة التي أجريناها مع عدد من ممثّلي النخبة السياسية والثقافية الجزائرية، في العديد من المناسبات، لمسنا تبرّمها من سياسة النظام الجزائري في موضوع الصحراء المغربية.

أما مناهضة الشعب الجزائري لهذه السياسة الظالمة، المعادية للمغرب، فقد عبّر عنها بكلّ وضوح، عندما أقدمت حركة التمرّد المدني بالجزائر، عام ١٩٨٨، على إحراق مقرّ البوليساريو بالجزائر العاصمة، تعبيراً عن إدانتها لتورط الجزائر في نزاع الصحراء المغربية.

(٩٨) يؤكّد المؤرخ بنجمان شتورا (Benjamin Stora)، وهو أحد المختصّين في التاريخ الجزائري المعاصر، وفي العلاقات الجزائرية ـ المغربية، هذا الرأي، حيث كتب يقول: «يتصوّر المغرب نفسه، منذ زمن بعيد، كأمّة. وبعبارة أدقّ، فإن الدولة والأمة هنا متماهيتان، ويتعزّز هذا المزيج بالاستمرارية الزمنية...». انظر: Benjamin Stora, *Algérie, Maroc: Histoires parallèles, destins croisés* (Paris: Maisonneuve et Larose, 2002), p. 13.

(٩٩) الجزائر «أمة متأخرة، نشأت، في صورتها العصرية، من حرب الاستقلال». انظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٠٠) شكّلت المقاومة البطولية التي قادها الأمير عبد القادر ضدّ الاحتلال الفرنسي، من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤٧، أكثر فصول المقاومة الجزائرية شراسة في الميدان، وإحكاماً في التنظيم، وحذاقة في السياسة، وعبقرية في الاجتماع. عن هذا الفصل الهام من فصول المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، انظر: Mohamed Lakhssassi, *Le Maroc face à la France, pendant la conquête et l'occupation de l'Algérie (1830-1851)* (Rabat: Bouregreg, 2009), Tome II, pp.155-237.

لكن، باستثناء قيام إمارات صغيرة، في فترات تاريخية وجيزة، متناثرة هنا وهناك[١٠١]، خضع «المغرب الأوسط» (جزائر اليوم) إما لنفوذ الدولة المركزية بالمغرب الأقصى في العصر الوسيط، أو لحكم السلاطين العثمانيين في بداية العصر الحديث، قبل أن يسقط تحت الاحتلال الفرنسي سنة ١٨٣٠. وعلى امتداد التاريخ الوسيط والحديث، ظلت معظم المناطق التي تقع جنوب الخط الرابط ما بين عين الصفراء والأغواط جزءاً من تراب المغرب؛ بل إن مدينتي بشار وتندوف لم تُلحقا بالجزائر، من طرف فرنسا المحتلة، إلا في سنة ١٩٥٧.

وقد ترتب عن هذا التمايز في المسار التاريخي لكلا البلدين، تمايز آخر طاول التوجهات الكلية والخيارات السياسية والمجتمعية التي انتهجها كل بلد على حدة.

فالمغرب الذي اتسمت حركته الوطنية بتعددية سياسية وحزبية، من دون أن يؤثر ذلك في التوجه الاستراتيجي المشترك للشعب وقواه الوطنية، وهو التحرر من الاستعمار وإرساء الديمقراطية ـ قد انخرط منذ إحرازه على استقلاله الوطني في توجه سياسي واقتصادي «ليبرالي»، يقوم على التعددية السياسية والنقابية، وعلى الانفتاح الاقتصادي والثقافي والفكري. في حين أخذت الجزائر، منذ استقلالها، بخيارات الحكم «الشمولي»، والقطبية الحزبية والنقابية، والمنظور «الاشتراكي» بمفهومه الإيديولوجي.

وقد نجم عن هذه التمايزات في المسارات التاريخية، والتعارضات في الخيارات السياسية والانتماءات الإيديولوجية، نشوء تناقضات في الرؤية والمصالح والتوجهات، حالت، على مدى عقود، دون استقرار علاقات تعايشية، تضامنية، على غرار روابط التضامن الكفاحي التي نُسجت بين حركتي التحرر الوطني في البلدين. كما تسببت فصول المجابهات العسكرية المؤسفة بين البلدين في إصابة النخبة العسكريتارية، الجزائرية المتنفذة، بـ «عقدة باتولوجية»، أضحت تلف رؤيتها لمستقبل الشعبين والبلدين بغشاوة من التوجس والعداء، وتطبع مواقفها بمشاعر التعصب والكراهية.

وقد ترتبت عن هذه العوامل ـ المعطيات الثلاثة، المؤطرة لسلوكات حكام الجزائر في علاقات الجوار مع المغرب، ثلاثة مضاعفات مقلقة، حبلى بشتى المخاطر على منطقة المغرب العربي.

أولى هذه المضاعفات، وتشير إلى حمى التسلح التي تنتاب دائرة القرار السياسي ـ العسكري بالجزائر، والتي «بوّأت» هذا البلد الشقيق احتلال مرتبة متقدمة في سباق التسلح عالمياً. فمنذ عام ٢٠٠٦، استنزف، ويستنزف شراء الأسلحة الهجومية، البرية والجوية والبحرية، خزينة الدولة الجزائرية، بما يناهز عشرات المليارات من الدولارات. وهو اتجاه بات يشكل إخلالاً فادحاً بالتوازن الاستراتيجي الضروري في المنطقة المغاربية، ويشكل بالتالي تهديداً لأمنها واستقرارها.

وبقدر ما تشكل هذه المضاعفة المقلقة عامل تهديد إضافياً للأمن والاستقرار بالمغرب العربي، بل في الحوض الغربي للمتوسط، بقدر ما تجسد تبديداً فادحاً لإمكانات التنمية الاجتماعية

---

(١٠١) إمارة تلمسان في عهد الزيانيين، إمارة قسنطينة في عهد الحفصيين... إلخ.

والاقتصادية والبشرية للشعب الجزائري الشقيق، في ظرفية جزائرية دقيقة، تتسم بتفاقم الأزمة الاجتماعية، وبتدهور المؤشرات الاقتصادية في ظل ما تعرفه أسعار النفط من تراجع على الصعيد العالمي[١٠٢].

ثانية المضاعفات، وتتعلق بـ الموقف السوريالي الذي أضحت دوائر السلطات الحاكمة بالجزائر منكفئة حوله، وهو الموقف الرافض لتطبيع العلاقات مع المغرب، في الوقت الذي أصبح فيه الاقتناع راسخاً لدى الشعوب المغاربية، ولدى بلدان الحوض الغربي للمتوسط، بأن تطبيع العلاقات المغربية ـ الجزائرية، بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، يشكل إحدى دعائم الأمن والاستقرار، خاصة في الظرفية المغاربية الماثلة، والمتسمة بتصاعد ظواهر التطرف والإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

ثالثة المضاعفات، وتتصل بحالة «العطالة» المخيمة على مسار «الاتحاد المغربي العربي» على امتداد عقدين من الزمن (١٩٩٤ ـ ٢٠١٤)؛ في حين إن كل الدراسات الجادة، المغاربية والدولية، تجمع كلها على فداحة الخسارات التنموية والاقتصادية والبشرية، التي تسبب ويتسبب فيها تجميد دينامية الاتحاد المغاربي بالنسبة إلى أقطاره الخمسة.

وغني عن الإشارة، أن فاتورة تجميد المسيرة المغاربية، لمدة عشرين سنة كاملة، إنما تؤدي تكاليفها الباهظة الشعوب المغاربية، وفي مقدمها الشعب الجزائري الشقيق.

خامساً: من أجل تسوية تاريخية شاملة لمركب النزاع المغربي ـ الجزائري

تقوم هذه التسوية التاريخية، الشاملة لمركب النزاع الجزائري ـ المغربي على ثلاثة مرتكزات، قد تكون حاسمة في مجال ترميم وتقويم العلاقات المغربية ـ الجزائرية، وتجفيف مصادر النزاعات التي تطبعها:

١ ـ إنهاء النزاع

يشكل إنهاء النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية، المغربية، المرتكز الأول والمدخل الضروري لهذه التسوية. وعلى ضوء الإخفاقات المتتالية في المساعي والمقاربات الأممية لتسوية النزاع، ابتداءً من «مخطط التسوية» (١٩٩١)، وانتهاءً بـ «خطة السلام» (٢٠٠٢)، مروراً بـ «اتفاق الإطار» (٢٠٠٠)، فقد استقرت لدى المجتمع الدولي قناعة راسخة بأن «الحل السياسي» للنزاع، على قاعدة التفاهم والتفاوض بين الأطراف المعنية بالنزاع، هو السبيل المتاح لتسوية النزاع؛ وهي القناعة التي ترجمها قرار مجلس الأمن (١٥٧٠) بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

---

(١٠٢) تعرف أسعار النفط انخفاضاً متواصلاً منذ نهاية عام ٢٠١٤، ما بات ينعكس سلباً على الاقتصادات الريعية ـ كالاقتصاد الجزائري ـ التي تعتمد صادراتها ومواردها على النفط.

وفي سياق التعاطي الإيجابي والبناء الذي دأبت المملكة المغربية على نهجه، تجاوباً مع الجهود الأممية الحثيثة في سبيل إنجاز تسوية سياسية عادلة ودائمة للنزاع، تقدم المغرب (٢٠٠٧) بمبادرة جريئة، تقوم على إرساء «حكم ذاتي موسع» بالأقاليم الجنوبية المغربية، في إطار السيادة المغربية، ما أضحى يشكل أرضية «واقعية»، «جدية»، ذات «صدقية» للحل السياسي المنشود.

وفي هذا الصدد، فقد شدد القرار الأممي (٢٠٩٩) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حول نزاع الصحراء، على محورية مسلسل المفاوضات كوسيلة وحيدة لإنهاء النزاع، وعلى التحلي بالواقعية وروح التوافق بين الأطراف المعنية في مسار المفاوضات. وهو الموقف الذي رددت صداه الإدارة الأمريكية، في تصريح لكاتبة الدولة الأمريكية السابقة، هيلاري كلنتون، في أيلول/ سبتمبر من سنة ٢٠١٢، قائلة: «لقد أوضحنا أن خطة الحكم الذاتي المغربية جادة وواقعية وذات صدقية، وأنها تمثل مقاربة يمكن أن تلبي تطلعات سكان الصحراء في إدارة شؤونهم الخاصة في سلام وكرامة...». ومن نافل القول، التذكير بأن الأغلبية الساحقة من المواطنين الصحراويين - وهم المقيمون بالأقاليم الجنوبية - تتبنى مقترح «الحكم الذاتي»، كما تتبناه الأغلبية الصامتة من المحتجزين بتندوف، ولم ترفضه سوى أقلية قليلة من «قيادة البوليساريو».

وفي صميم هذا التوجه المسؤول، تتمركز ضرورة انخراط أطراف النزاع الثلاثة: المغرب والجزائر والبوليساريو، في جولة جادة وبناءة من المفاوضات للبحث والتوافق حول منهجية وآليات تفعيل مشروع «الحكم الذاتي الموسع»، باعتباره أرضية جادة، وحلاً متوازناً لتسوية النزاع. ويترتب عن هذا التوجه الرصين، في معالجة الشق الأول من معادلة التسوية التاريخية، الشاملة لمركب النزاع المغربي - الجزائري، مسؤوليات سياسية متقابلة، تحظى بالأولوية الحيوية في مسار التسوية.

ولا مراء في أن مبادرة المغرب بإقامة «حكم ذاتي موسع» بالأقاليم الجنوبية المغربية، موضوع النزاع، لتنخرط تماماً في صميم الممارسة الأممية التي تعتمد التفاوض صيغة متداولة في مجال العمل بمبدأ «تقرير المصير». ومن الأمثلة على ذلك، تسوية وضع سيدي إفني الذي كان يمثل، في السابق، جزءاً من «الصحراء الإسبانية»: فقد اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر قرارات متوالية[١٠٣]، أن استرجاع المغرب لهذا الإقليم، بدون استفتاء، عبر مفاوضات بين المغرب وإسبانيا[١٠٤] يشكل آلية فعالة لـ «تقرير المصير»[١٠٥].

---

(١٠٣) هذه القرارات هي: 2072 (XX)/2229 (XXI)/2354 (XXII).

(١٠٤) استرجع المغرب منطقة إفني، عبر مفاوضات مباشرة مع إسبانيا، تمخّضت عن اتفاقية فاس، بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، التي نصّت على إلحاق وإدماج إفني بالمغرب. وتقع مدينة إفني جنوب أغادير على الساحل الأطلسي. وقد نشأت المدينة كمجال عسكري أثناء الاحتلال الإسباني للصحراء المغربية، ثم أصبحت، منذ سنة ١٩٤٧، عاصمة لـ «حكومة أفريقيا الشمالية الإسبانية» التي كانت تضمّ مستعمرة آيت باعمران ومستعمرة الصحراء المغربية، فأصبحت مقرّاً للحاكم العام الإسباني. حول مدينة إفني، انظر: الحسن المحداد، في: معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى، ج ٢٦، ملحق ج ٣، ص ٥١ - ٥٣.

(١٠٥) أشارت «محكمة العدل الدولية»، في الفقرة ٦٣ من رأيها الاستشاري، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، إلى أن إنهاء استعمار إفني قد تمّ عبر نقل السلطة الحاكمة فيه إلى المغرب.

أولى هذه المسؤوليات، تتعلق بمسؤولية الأمم المتحدة وأمينها العام ومبعوثه الشخصي، في العمل الحثيث على توفير كل الحظوظ الممكنة، السياسية والإجرائية، لإرساء الجولة الجديدة من المفاوضات على قاعدة رصينة منتجة، هي قاعدة التداول والتوافق حول منهجية تفعيل مشروع «الحكم الذاتي الموسع»، باعتباره الإطار الواقعي البناء للحل السياسي المنشود.

وفي هذا الصدد، فإن التقيد الدقيق بالأطر القانونية المؤسِّسة والمنظمة للدور الأممي في معالجة النزاع من جهة؛ واستحضار الطابع الاستعجالي لإنهاء الحالة المأسوية التي يعانيها عشرات الألوف من المغاربة الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف ـ لحمادة، وذلك بضمان حصولهم على حرية التعبير والحركة والتنقل، وفق مقتضيات العهد العالمي لـ «الحقوق السياسية والمدنية»، من جهة أخرى؛ ليشكلان قوام جدية وصدقية المسعى الأممي في معالجة النزاع.

ثانيتها، مسؤولية الدولة الجزائرية في التحلي بإرادة سياسية فعلية لإنهاء النزاع الذي طال أمده، وأضحت مضاعفاته تشكل مخاطر حقيقية، أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، على صعيد الجزائر، كما على صعيد منطقة المغرب الكبير برمته.

ويمكن أن يشكل تفعيل هذه الإرادة السياسية الجزائرية، في اتجاه إنهاء النزاع، «نقلة ثورية» على صعيد علاقات الجوار بين البلدين، الجزائر والمغرب، من جانب، وفي أفق إنهاء حالة الارتهان التي يعيشها «اتحاد المغرب العربي» من جراء استمرارية النزاع المغربي ـ الجزائري من جانب آخر.

ثالثتها، مسؤولية الدوائر المسؤولة والعناصر المتبصرة في منظمة البوليساريو، في الانخراط في سياق التسوية النهائية للنزاع، على قاعدة المبادئ الوطنية التي تتشبع بها الأمة المغربية، وفي سياق التجاوب مع تطلعات وانتظارات المواطنين المحتجزين بتندوف، للعودة والاستقرار بالوطن ـ الأم. وغني عن الإشارة أن أجيال الشباب التي نشأت وترعرعت في ظروف الاحتجاز، وفي شروط الكبت والتعسف، قد باتت تواقة، أكثر من أي وقت مضى، إلى كسر قيود الاحتجاز، والفرار من مربع التعسف والحرمان، للالتحاق بأهلهم وبني عمومتهم بالوطن ـ الأم.

رابعتها، مسؤولية الدولة المغربية في مواصلة الجهود المبذولة، منذ تحرير الأقاليم الجنوبية المغربية، في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية لساكنتها. وفي هذا المضمار، تُطرح أربعة توجهات، أصبحت تكتسي طابع الأسبقيات الحيوية بالنسبة إلى مستقبل أقاليمنا الجنوبية.

أولى الأسبقيات، تعزيز الممارسة الديمقراطية، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، كما على الصعيد الجهوي. إن حظوظ المغرب في إنهاء هذا النزاع المفتعل تتعاظم بقدر ما يتكرس التدبير الشفاف لمصالح الساكنة المحلية، وتتضاءل بقدر ما تتعرض مصالحها المادية والمعنوية، إلى التجاهل أو الإهمال.

ذلك أنه في الوقت الذي يصبح فيه الحل السياسي للنزاع ناضجاً، يتعين أن يكون المغرب مستعداً لمواجهته وكسب رهانه، وذلك بالتوفر على رصيد سياسي، في مادة الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان.

ثانية الأسبقيات، وتنصب على العمل على تفعيل توصيات «المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي» في ما يتعلق بتطوير نسق التنمية الجهوية لهذه الأقاليم، والارتقاء بها نحو نموذج جديد، يكون أكثر تجاوباً مع تطلعات ساكنتها إلى المزيد من النمو والازدهار.

ومما لا جدال فيه، فإن التوجه الجهوي، على صعيد أقاليمنا الجنوبية ـ كما على الصعيد الوطني ـ يشكل رافعة قوية للتنمية، تتيح فرصاً جديدة لاستيعاب الحاجيات المتعاظمة للجيل الناهض من الشباب في مجالي التكوين والتشغيل، وتوفر حظوظاً متجددة لاحتواء الاختلالات التي أفرزتها الموجة الأولى من النهضة الاقتصادية والعمرانية التي عمَّت أقاليمنا الصحراوية خلال المرحلة الماضية، وتفتح آفاقاً رحبة لإطلاق موجة جديدة من التقدم الاقتصادي، والنهوض الاجتماعي، والازدهار الثقافي في هذه الأقاليم.

ثالثة الأسبقيات، وتحيل على ضرورة الاستعداد، واتخاذ الإجراءات الاستباقية لتوفير الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، في أفق استقبال عشرات الآلاف من مواطنينا المحتجزين في تندوف، لدى عودتهم إلى وطنهم ـ الأم. وهو ما يتطلب تعبئة استثمارات إضافية كافية لمواجهة حاجيات السكن، والتكوين، والتشغيل للمواطنين العائدين، تعويضاً لهم عما عانوه، ويعانونه، على مدى أربعة عقود، من حرمان وتعسف وتعاسة.

رابعة الأسبقيات، إن النقلة النوعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية المغربية، في سياق «النموذج الجديد» للتنمية الشاملة بهذه الأقاليم، إنما يترجم جدية ورصانة التوجه الاستراتيجي الذي ينخرط فيه المغرب، لجهة تعزيز وتعميق التعاون جنوب ـ جنوب، وهو التوجه الذي تحتل فيه القارة السمراء مركز الصدارة، اعتباراً لعراقة ورسوخ انتماء المغرب إلى هذه القارة من جهة، ولإيمانه العميق بمستقبل الفضاء الأفريقي في مجالات التقدم والنهوض والازدهار من جهة أخرى.

وما لا ريب فيه، فإن تحول أقاليمنا الجنوبية إلى قطب تنموي، اقتصادي واجتماعي وثقافي، نموذجي، سيجعل منها رابطاً حيوياً بين شمال أفريقيا وجنوبها، وقلباً نابضاً لضخ تدفقات التنمية في شرايين التبادل والازدهار بين شقيها، كما يجعل منها منصة متحركة بين الفضاء الأطلسي، والفضاءَين المغاربي والساحلي، في مجالات التعاون والتكامل، مما يعزز شروط الأمن الجهوي، وينمّي حظوظ الاستقرار والازدهار الإقليمي.

خامسة الأسبقيات، وتشير إلى ضرورة القيام بتجديد وتعزيز التعبئة الوطنية حول قضية الوحدة الترابية، وتطوير وتوسيع الحوار والتفاعل ما بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والأمنيين، حول السبل والوسائل الكفيلة باحتواء مناورات خصوم الوحدة الترابية، في المجالات كافة، السياسية والتنموية والجيو ـ سياسية.

وفي كل الأحوال، فإن المغرب الذي أبدى من المرونة، والمثابرة والمصابرة، على مدى أربعة عقود، في سبيل بلورة حل سياسي، عادل ونهائي لهذا النزاع المفتعل، لا يمكنه أن يتحول إلى رهينة مقيدة الحركة، بسبب تعنت خصوم وحدته الترابية، بل سيواصل مسيرته التحررية، الديمقراطية، التنموية إلى الأمام، جاعلاً من أقاليمنا الجنوبية المسترجعة، نموذجاً حياً للجهة المتقدمة، كما أكد ذلك الملك محمد السادس: «المغرب لا يمكن أن يبقى مكتوف اليدين، أمام عرقلة خصوم وحدتنا الترابية للمسار الأممي، لإيجاد حل سياسي وتوافقي للنزاع المفتعل حولها، على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي، الخاص بالصحراء المغربية»[١٠٦].

٢ ـ منظور استراتيجي للعلاقات الثنائية المغربية ـ الجزائرية

ثانية المرتكزات للتسوية التاريخية الشاملة، ترتبط بإنضاج منظور استراتيجي للعلاقات الثنائية المغربية ـ الجزائرية، يروم إقامة نظام من التعاون الثنائي الشامل ما بين المغرب والجزائر، في إطار شراكة سياسية واقتصادية وجيو ـ سياسية، تحتوي تضارب المصالح ما بين البلدين، وتصب في أفق تعزيز وتطوير وتسريع التعاون الثنائي.

وفي هذا الاتجاه، فإن انخراط البلدين في إطار اتفاقية ثنائية لـ «التعاون وحسن الجوار»، تفتح صفحة جديدة من علاقات التعاون والتآزر، لمن شأنه أن يعيد بناء الثقة بين البلدين، ويساعد على إقامة أسس جديدة للتفاهم والتعاون في المجالات كافة، ويوفر مناخاً جديداً للتأليف بين المصالح المتضاربة، والتوفيق بين المواقف المتناقضة، وتجاوز النزاعات الموروثة، بما فيها النزاعات الحدودية[١٠٧]، ويمكن من إحداث نقلة نوعية في العلاقات الثنائية من جهة أولى، وفي العلاقات المغاربية من جهة ثانية، وفي العلاقات ما بين الفرقاء في ضفتي المتوسط من جهة ثالثة.

وما لا شك فيه، أن انخراط البلدين في مشروع تعاون ثنائي، يستند إلى خطة مشتركة لتطويق مخاطر الإرهاب بالمنطقة، وتطوير التعاون الأمني، كما يجنح إلى ذلك تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة تتجاوب ومصالح الطرفين في المجالات كافة، وتجعل من مناطق النزاع الحدودية فضاءات نموذجية في ميادين التعاون الاقتصادي والأمني والثقافي؛ لمن شأن ذلك أن يحدث تحولاً عميقاً في واقع المنطقة، وأن يفتح آفاقاً لا حدود لها في مسيرة التطور والتقدم لكلا البلدين الشقيقين.

---

(١٠٦) خطاب الملك في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(١٠٧) ينبغي التذكير في هذا المضمار أن المغرب صادق على اتفاقية عام ١٩٧٢، المتعلقة برسم الحدود بين الدولتين، بظهير شريف رقم ١٨٩٤٨، صادر في ذي الحجة ١٤١٢ (٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢)؛ الجريدة الرسمية المغربية، العدد ٤١٥٦، الصادرة بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٤١٢هـ ـ ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ٧٤٦ ـ ٧٤٩. انظر: عكاشة برحاب، المغرب والجزائر: تاريخ جوار صعب (الرباط: مطابع الرباط نت، ٢٠١٥)، ص ١٠٤ ـ ١٠٧. كما أن المغرب اتخذ مبادرة إسقاط التأشيرة بالنسبة إلى الجزائريين، مراعاة لمصالح وتآلف الشعب.

٣ ـ تضافر الجهود المشتركة للبلدين في إعادة إطلاق دينامية اتحاد المغرب العربي

يجري تضافر هذه الجهود في إطار مقاربة «تراصدية»، تتعزز بها المكتسبات المنجزة، وتتواصل بها مسيرة التنمية الإقليمية، المغاربية، الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

ومن نافل القول، أن تضافر جهود البلدين في مجال استئناف وتسريع بناء الاتحاد المغاربي، لمن شأنه أن يحتوي دينامية الإرهاب المستشري في المنطقة، ويقوي مناعة الأقطار المغاربية من بلواه، فضلاً عما يتيحه للأقطار المغاربية الخمس من فرص بناء فضاء مندمج، قادر على تطويق الانعكاسات السلبية للعولمة على أقطار المنطقة المغاربية من جهة، وعلى إعطاء مجهود التنمية القطرية بعداً مجالياً، اقتصادياً وبشرياً، جديداً يمكن أقطار المغرب الكبير من كسب رهانات التطور والتقدم من جهة أخرى.

ولا مراء في أن الانخراط الإرادي في نسق هذه التسوية التاريخية الشاملة لمركب النزاع المغربي ـ الجزائري، ليقتضي بطبيعة الحال التحلي بإرادة سياسية قوية، والتوفر على رؤية مستقبلية رشيدة، والأخذ بناصية الواقعية السياسية المستلهمة لسلم الأولويات الحيوية، المستوعبة للمتغيرات السياسية والمستجدات الجيو ـ سياسية التي أمست تسائل بلدينا، كما تسائل أشقاءنا في «اتحاد المغرب العربي».

وفي نسق هذا التحول التاريخي المنشود في العلاقات الثنائية المغربية ـ الجزائرية، والذي أضحى يفرض نفسه بقوة، فإن مسعى زرع «دويلة صحراوية» في خريطة المغرب العربي يصبح غير ذي موضوع، لا لكونه يعاكس منطق التوحد والاندماج اللذين باتا يجسدان حاجة موضوعية، وضرورة حيوية، تشرطان تقدم وتطور المنطقة وحسب، بل لأنه يشكل مدخلاً مشؤوماً لمسلسل خطير يقود إلى «بلقنة» فضاء المغرب العربي، بدءاً بالصحراء المغربية، ومروراً بالصحراء الجزائرية، وتواصلاً بمنطقة الساحل، مما يعرض فضاء المغرب الكبير، والحوض الغربي للمتوسط برمَّته، إلى دوامة من الفتن والاضطرابات وعدم الاستقرار.

وتأسيساً على القولة الحكيمة التي فاهت بها منذ زمن غير بعيد، إحدى الشخصيات الجزائرية المرموقة، قائلة: «لا يمكن للجزائر أن تظل شاهرة سلاحها مئة سنة من أجل دعم مطلب خلق دولة جديدة»، فإننا نردف القول بأن: العلاقات الجزائرية ـ المغربية لا يمكنها أن تظل إلى الأبد سجينة منطق جامد، ونظرة حولاء، بل آن الأوان لأن تنخرط هذه العلاقات في منطق العصر، وتتبنى رؤية المستقبل، فتغدو علاقات متبصرة، متطورة، جديرة بتحقيق مصالح ومطامح الشعبين، كفيلة بإرساء دعائم نظام جهوي، مغاربي، فاعل ومتطور، يعيد لشعوب المغرب العربي الثقة والأمل في المستقبل المشترك.

الفصل الخامس

في تطوير الحكامة الترابية

مقدمة

أضحت اليوم مسألة تطوير الحكامة الترابية، في اتجاه تفعيل خيار جهوي متقدم، كبعد حيوي للتنمية المجالية، قضية مفصلية في الشأن الوطني، تتسم براهنية لاهبة، وتسائل بقوة كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، بل كل المواطنين، لمقاربة هذا الورش الوطني الهام بمزيد من الوعي العميق، والانخراط السليم.

وبالتأكيد، فإن مسألة تطوير الحكامة الترابية باتت تستمد مبرراتها، وتستجمع محدداتها من تفاعل الخيار الجهوي المتقدم مع مستوى التطور الاقتصادي والتنموي الذي بلغته البلاد، ومن علاقته التناسبية بطبيعة التحديات السياسية، بل الجيوسياسية، التي تواجهها، ومن ترابطه الجدلي مع دينامية العولمة وما تطرحه من تحديات، وتستلزمه من آليات في مجالات الانفتاح والتنمية والتعاون.

وفي سياق هذه المستجدات على الصعيد الوطني، كما على الصعيد الدولي، فإن الجهة كفضاء ترابي، ومفهوم تنموي، وإطار لامركزي، أصبحت مندرجة في منظور حداثي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وفي سياق حيوي، سياسي ومؤسساتي، في اتجاه بناء ديمقراطية تشاركية، من شأنها تعزيز الديمقراطية التمثيلية، إذ بهما معاً، وعليهما سوية، يستند النظام السياسي، الديمقراطي الحديث في عالمنا المعاصر.

والجهوية المتقدمة هي مقاربة للتدبير الترابي، يحوز درجة متقدمة على مستويات اللامركزية المطبقة والصلاحيات المخولة وتكامل الأدوار التنموية وتفاعل المهام التدبيرية، بين كل من الدولة، كبؤرة مركزية، والجهات كوحدات ترابية محلية.

وارتباطاً بالمفهوم الجهوي، فإن التنمية الجهوية تتطلب أعمالاً مستهدفة (ciblés) في ميادين تنموية أساسية، منها على سبيل المثال، تطوير أوضاع المجال القروي، بما يتيح احتواء ظاهرة النزوح نحو المدن - وهي الظاهرة التي استفحلت، حسب معطيات الإحصاء السكاني الأخير (٢٠١٤)، ما جعل ساكنة المدن تفوق ٦٠ في المئة من الساكنة المغربية - والمساهمة في فك عزلته، وتوفير الخدمات العمومية لساكنته، وتأهيل مراكزه وترقيتها، وتخطيط مشاريع موجَّهة إلى دعم النشاط الاقتصادي به، عبر تيسير استنبات مقاولات، وخلق أنشطة للشغل في أرجائه.

أولًا: في محددات الحكامة الترابية المتطورة

ويقع ورش الحكامة الترابية المتطورة تحت طائلة محددات حاكمة، في مقدمها: محدد تنموي - وطني وآخر اقتصادي - عالمي، وثالث موضوعي.

١ - المحدد التنموي الوطني

يتموقع المحدد التنموي - الوطني لضرورة تطوير الحكامة الترابية، في صدارة محدداتها الحاكمة. ذلك أن تفاعل الخيار الجهوي المتقدم مع مستوى التطور الاقتصادي والمؤسساتي الذي بلغه المغرب، أمسى يفرض على بلادنا التصدي بجرأة وفعالية للعجوزات الماثلة في مجالات تنموية حيوية، في مقدمتها التشغيل، والتكوين، ومحو الأمية، وبنية النمو الاقتصادي... إلخ، وذلك في شروط تحولات ديمغرافية، وتحديات بيئية بالغة الدقة.

وفي ظل «أزمة التطور» هذه، فإن اقتحام بلادنا مجال التنمية الجهوية بمنهجية جديدة، ومقاربة جريئة، تمكننان من تعبئة حقيقية شاملة لقوى المجتمع من أجل تطويق هذه العجوزات، وتسريع وتيرة التنمية، بلوغاً إلى كسب رهان الديمقراطية التشاركية؛ بات يشكل اليوم أحد التحديات الملحاحة التي يواجهها المغرب. ففي ظل خيارات اللامركزية واللاتمركز التي أصبحت سمة من سمات الدولة الحديثة، ومرتكزاً للحكامة الجيدة، أمست «الجهة» تتموقع في صميم تقاطع ما هو قانوني وإداري واجتماعي واقتصادي وبيئي وثقافي؛ وبالتالي فقد أصبحت «الجهة» تؤدي دوراً استراتيجياً في التنمية الشاملة، باعتبارها إطاراً مؤسساتياً تنموياً، يتدخل في التجهيزات الأساسية والبنى التحتية وفي قضايا استراتيجية، كالتربية والتعليم والصحة... إلخ، وهي قطاعات كان التدخل فيها حكراً على الدولة.

ومن جهة أخرى، فإن انكباب المغرب بعزم وتصميم على وضع حد نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، في إطار حل سياسي يقوم على أرضية «حكم ذاتي موسع»[1]، في ظل السيادة الوطنية والوحدة الترابية - ليضفي على الخيار الجهوي المتقدم طابعاً حيوياً يجعل منه قضية الساعة.

---

(١) يقوم مشروع «الحكم الذاتي» لجهة الصحراء المغربية الذي تقدّم به المغرب إلى الأمم المتحدة، في نيسان/ أبريل سنة ٢٠٠٧، كأرضية وإطار للحلّ السياسي للنزاع المُفتَعَل حول الصحراء المغربية، على قواعد اللامركزية المتقدّمة، بحيث =

ذلك أن تفعيل الخيار الجهوي المتقدم؛ كإطار مجالي لامركزي ديمقراطي، يستوعب طموحات النخب السياسية المحلية في تدبير الشأن العمومي الجهوي، ويوظف الانخراط الجماعي للساكنة الجهوية في إنجاز طفرة جديدة من التنمية والنهوض بالأقاليم الصحراوية المغربية؛ لمن شأنه المساهمة في احتواء تحديات النزاع المفتعل من جهة، وفي تفعيل الترابط الجدلي القائم ما بين التنمية والديمقراطية، ما بين المستوى الوطني والمستوى الجهوي، في عملية التنمية الشاملة من جهة أخرى.

٢ ـ المحدد الاقتصادي العالمي

أما المحدد الاقتصادي العالمي لخيار الحكامة الترابية المتقدمة فإنه يتموقع في واقع اختراق دينامية العولمة لاقتصادات الدول، وفي اتجاه حركية المبادلات الدولية نحو مزيد من التحرر والاكتساح للقيود والحدود الوطنية، وفي تبلور نمط اقتصادي جديد، في ظل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وفي استقرار آليات جديدة، ومناهج متجددة في علاقات التبادل والتعاون، كآلية «التعاون اللاممركز»، ومقاربة «نظام الإنتاج المحلي»[٢].

إن مجمل هذه التطورات الجيو ـ اقتصادية باتت تشرط جهود التنمية الوطنية، وتجعل من الإطار الجهوي في مجال التنمية الشاملة، عاملاً حاسماً في كسب الرهان التنموي الديمقراطي. وفضلاً عن ذلك، فإن ترقية التنظيم الجهوي المتقدم، كمجال ترابي، تنموي حيوي، أضحت لصيقة بالدور الجديد للدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي كنف الجدلية الجديدة التي باتت تؤطر الاقتصادات الوطنية، في ظل إكراهات العولمة، تتقابل نظريتان، وتتجاذب ممارستان في سياق المقاربة الاقتصادية ـ التنموية.

فمن جهة أولى، هناك النظرية الكينزية (J.M. Keynes) (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، والتي تقر بالدور الرائد للدولة في التنمية الاقتصادية، وتعتبر تدخلها في مجالات الإنتاج والتوزيع والتنظيم عنصراً حاسماً في تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

= تتوفر الساكنة الصحراوية في إطارها على برلمان جهوي مُنتَخَب بالاقتراع العام، وعلى سلطة تنفيذية، مُنتَخبة من البرلمان، وعلى سلطة قضائية محلّية، وعلى جهاز أمني جهوي.

كما من المتوقّع أن تتوفّر الساكنة الصحراوية على مجلس اقتصادي واجتماعي مشكّل من ممثّلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية ومن شخصيات ذات الكفاءة العالية. انظر نص المشروع في: Touhami Tahiri-Alaoui, *Maroc-Algérie: L'appel de l'Avenir* (Rabat: El Maarif al Jadida, 2010), Annexe 9, pp. 203-210.

(٢) ارتبطت هذه المفاهيم الجديدة ببزوغ جهات اقتصادية رائدة، على شاكلة «تايوان» ودورها في الاستثمار في الصين، و«هونغ كونغ» أكبر مستثمر في الصين كذلك. وقد أمسَت هذه «الأنظمة الجهوية»، منذ سنوات، تمثّل «قناة سالكة لإرساء دينامية جهوية في مجال تدفّق الاستثمارات الأجنبية، وخاصةً الاستثمار المنبثق من النشاط المالي والاقتصادي الجهوي». انظر محمد الاخصاصي، «من أجل جهوية متطورة،» ورقة قُدِّمت إلى: الندوة الجهوية، التي أقامها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جهة مراكش، تانسيفت، الحوز، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦، ص ٤.

ومن جهة ثانية، فهناك النظرية الليبرالية - الجديدة التي انتعشت منذ بداية الثمانينيات، وهيمنت على الفكر والممارسة الاقتصادية، عقب انهيار تجربة الاقتصاد الموجه، مع انهيار منظومة الدول الاشتراكية، والتي ترجمها وكرّسها «توافق واشنطن» (Consensus de Washington) في منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ وهي تعتبر أن النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي يمران بالأساس عبر الأولوية التي تعطى إلى قوى السوق، مع حصر تدخلات الدولة في المحافظة على حقوق الملكية ورعاية المؤسسات التي تخدم التنافسية والمبادرة الحرة[٣].

ومن واقع التفارق والتباعد ما بين هاتين النظريتين والممارستين الاقتصاديتين، تبلور تصور جديد لدور الدولة، متناغم مع متطلبات «الحكامة الجيدة»، وهو دور وسطي، يتموضع ما بين التدخلية (L'interventionnisme) والهيمنة الدولتية، وفقاً للمنظور الكينزي، وما بين الحيادية واستقالة الدولة، طبقاً للمفهوم الليبرالي الجديد. ويتحدد هذا الدور الوسطي للدولة بكونه دوراً ذا طبيعة تيسيرية، واستراتيجية، وتنشيطية وضبطوية، تتم ممارسته إلى جانب دور فاعلين آخرين، اقتصاديين ومجتمعيين... وهكذا، فالتحول الذي يطاول دور الدولة، في ظل شروط العولمة، هو الانتقال من دور المهيمن أو المستقيل، إلى دور الشريك (Partenaire) الذي يتقاسم ويتكامل، في أدائه، مع المجتمع وقواه الإنتاجية[٤].

٣ - الاقتصاد الجهوي

وفي ظل هذا التطور الحاصل في منظور وتصور دور الدولة، ظهر واقع جديد، بات يشي بمحدد موضوعي للخيار الجهوي المتقدم، وهو واقع «الاقتصاد الجهوي» المرتبط ببزوغ جهات رائدة، قائدة لدينامية التطور الاقتصادي الوطني.

ويكمن التحول العميق المرتبط بنهوض المجال الجهوي كرافعة تنموية فاعلة، في معطيين جديدين: أحدهما اقتصادي، ويشير إلى أن مصير ما هو جهوي ليس مجرد انعكاس لما هو وطني، بل قد يكون لمميزاته الذاتية، المجالية والاقتصادية، دور هام في النهوض الاقتصادي. ثانيهما تنظيمي - تدبيري، مرتبط بمفهوم «الحكامة الجيدة» (Bonne gouvernance) التي تشكل عنواناً لـ «الشخصية الجهوية»؛ وهي تعني قدرة مكونات الإنتاج الجهوي (الرأسمال، العمل، الإدارة، المقاولات، الأبناك، المجتمع المدني... إلخ) على تكريس أنماط من التعاون الداخلي، الجهوي،

---

(٣) تعرف سياسات «لبرلة» المبادلات الدولية، بعد عقدين من «الانبهار»، والتوسّع، تراجعاً ملموساً، غداة الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة (٢٠٠٨). إذ تشير دراسات متخصّصة إلى أن تطور المبادلات العالمية للبضائع والخدمات أصبح أقلّ سرعة (+٦,٤ بالمئة) من تطور الناتج الداخلي الخام (٢,٥ بالمئة) سنوياً في البلدان النامية.

كما أن حصة التجارة الدولية في الناتج الداخلي الخام العالمي قد كفّت عن النمو. انظر: *Les Naufragés du libre-échange: De l'Omc au Tafta* (Paris: Liens qui libèrent, 2015), chap. 1: «Le Libre-échange au bout du rouleau?», pp. 15-43.

(٤) انظر: الاختصاصي، «من أجل جهوية متطورة،» ص ٣.

بما يفجر دينامية تنموية متجانسة، في ظل اقتصاد مجالي جديد، هو ما يمكن نعته بـ«الاقتصاد الجهوي».

وبهذا المعنى، اغتنى قاموس المؤسسات الاقتصادية الدولية بمفاهيم جديدة مثل مفهوم «الاقتصاد الجهوي»، ومفهوم «الدولة الجهوية»، وذلك للدلالة على نهوض مجالات جهوية تتمتع بنفوذ على مستوى الاقتصاد العالمي، أهم بكثير من حجمها الجغرافي. وتمثل جهة شمال إيطاليا، وجهة سيليكون فالي (Sillicon Valley) في الولايات المتحدة الأمريكية، وجهة أوزاكا باليابان أمثلة حية لاقتصادات جهوية رائدة(٥).

وتشكل «استقلالية» السياسة الاقتصادية التي تتمتع بها الإدارة الجهوية مصدر نجاح هذه الجهات الاقتصادية الناهضة. فبفضل تحويل بعض صلاحيات الإدارة المركزية إليها، وخاصة في المجالات الجبائية، والمالية، والاستثماراتية، والتعاقدية، تمكنت هذه المجالات الجهوية من تحقيق طفرات تنموية واقتصادية:

- فعلى الصعيد الجبائي، تحتفظ الجهات بحصة هامة من المداخيل المترتبة على الضريبة على الشركات أو الدخل، مع إمكان تكييف نسبة الضريبة مع متطلبات المنافسة.
- وعلى المستوى المالي، يمكن للفروع الجهوية للأبناك، اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية وكذا إبرام ديون داخل هذه الأسواق.
- وفي مجال الاستثمارات، تُعطى الجهات الصلاحية المطلقة للمصادقة على مشاريع الاستثمارات الأجنبية التي لا تتعدى كلفتها مستوى معيناً، كما تتمتع بصلاحية تحديد المساطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- كما تتمتع هذه الجهات بإمكانية إبرام اتفاقات شراكة مع الشركات والمؤسسات الأجنبية.

واستناداً إلى هذه المواصفات والمقومات المؤطرة لمدلول «الجهوية» بمفهومها التنموي، الحكاماتي، التشاركي، فإن المشروع المغربي لجهة إرساء نظام جهوي متقدم، ليندرج في نمط الحداثة الجهوية، بما هو نمط مختلف تماماً عن نمط «الجهة التقليدية» التاريخية، التي باتت بعض المقاربات التبسيطية تحيل عليه، في محاولة لـ«تأصيل» مفهوم الجهة، انطلاقاً من بعض أشكال الهيكلة السياسية لمجالات ترابية «محيطية»، اضطر نظام الحكم «السلطاني» في القرن التاسع عشر إلى اللجوء إليها من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية للبلاد.

ثانياً: في محدودية التجربة الجهوية المغربية

إن إجراء مراجعة نقدية لحصيلة التنظيم الجهوي بالمغرب ـ على مدى أربعة عقود (١٩٧١ ـ ٢٠١١) ـ سواء في إطاره القانوني أو في بعده المؤسساتي، أو في مستواه الوظيفي، ليفضي إلى

(٥) المصدر نفسه.

ملامسة طابع المحدودية الذي يطبع تجربة الجهوية بالمغرب، كما يؤشر إلى عناصر الخلل الذي يعتريها. وفي هذا الصدد، فإن هناك أربع مسائل حيوية في ملف الإصلاح الجهوي كانت تسائل الدولة والفاعلين المجتمعيين على السواء.

أولى هذه القضايا، وتتصل بالإطار المرجعي القانوني للجهة؛ فلئن شكل ظهير يونيو ١٩٧١ أول خطوة في مجال التنظيم الجهوي بالمغرب، حيث مكن الجهة من إطار قانوني ومؤسساتي يحدد مهامها، ويقر تدخلها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٦) - فإن الممارسة كشفت عن تواضع الحصيلة في ظل محدودية الاختصاصات الممنوحة لمؤسسة الجهة من جانب؛ وطغيان الطابع الممركز للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي من جانب ثانٍ؛ وسيطرة البعدين المحلي والإقليمي على حساب البعد الجهوي من جانب ثالث. وفي ظل هذه الحصيلة المتواضعة، فإن التنظيم الجهوي لم يمكّن من تخفيف الفوارق الجهوية، ولا من استقطاب المجال الجهوي للاستثمار العمومي والخصوصي(٧). وقد توخى التعديل الدستوري لسنة ١٩٩٢ إحداث قفزة نوعية في مسار التنظيم الجهوي، حيث أصبحت الجهة مؤسسة دستورية، تتمتع بصفة الجماعة المحلية، وتحظى بالشخصية القانونية والاستقلال المالي والإداري، وهو التوجه الذي أكده دستور ١٩٩٦(٨).

وفي سياق هذا التحول الدستوري في مجال التنظيم الجهوي، تنزَّل القانون رقم ٩٩, ٤٧، الصادر في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ ليشكل الإطار القانوني للجهوية الجديدة. وقد سعت مقتضيات هذا القانون إلى بلورة أهداف واضحة ومحددة تتمثل بجعل الجهة وحدة جغرافية مندمجة، تستند إلى التكامل الحاصل بين مكوناتها، من أجل استثمار الصلاحيات المخولة لها والإمكانات الموضوعة رهن إرشارتها، في اتجاه تقليص الفوارق من جهة، كما تتمثل من جهة أخرى بتعميق وترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي(٩).

بيد أنه أمام فداحة العجوزات التي تصيب مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجارية، سواء على مستوى محو الفوارق الجهوية القائمة، أو على مستوى المحافظة على البيئة، أو على مستوى تنشيط سوق الشغل وجلب تيارات الاستثمار؛ فإن تجربة هذا التطور الجهوي على مدى السنوات الأخيرة لم تشكل مرجعية ذات مفعول إيجابي مثمر. ذلك أن دور المؤسسات

---

(٦) دشن ظهير حزيران/ يونيو ١٩٧١ أوّل تجربة جهوية بالمغرب. فقد أحدثت سبع «جهات اقتصادية»، كان الهدف منها خلق نوع من «التوازن» التنموي بين مختلف مناطق المغرب. فكانت الجهة، بمقتضى هذا القانون، عبارة عن «تجميع لعملات وأقاليم دون هوية خاصة أو مرجعية محدّدة». كما أن هيئاتها التمثيلية كانت استشارية محضة، لا تملك سلطة القرار. انظر: Khadija Ennaciri, «La Réforme régionale à travers la conception royale,» *Revue Massalik*, no. double 17-18 (2011), pp. 5-14.

(٧) Lakhdar F. Ghazal, «L'Emergence de l'économie géographique à l'heure de la régionalisation au Maroc,» *Revue Marocaine d'Audit et de Développement*, nos. 31-32 (2011), pp. 25-51.

(٨) Ennaciri, Ibid., p. 7.

(٩) محمد الاخصاصي، «الإشكالية الجهوية ومسلتزمات إصلاح الجهة،» ورقة قُدِّمت إلى: اللجنة التحضيرية للندوة الجهوية، التي أقامها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جهة مراكش، تانسيفت، الحوز، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦، وGhazal, Ibid., p. 29.

الجهوية في مجال التنمية، كما في مجال الدمقرطة ظل محدوداً، ولم يحقق تقدماً ذا شأن كبير، في حين إن إنجاز رهان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوطيد اللامركزية وتطوير الديمقراطية المحلية، تظل رهين تفعيل دور المؤسسة الجهوية.

وترجع بعض أسباب هذه المحدودية في حصيلة التجربة الجهوية إلى طريقة الانتخاب - بالدرجة الثالثة - المعتمد في نظام الجهة، وإلى غياب تصور جهوي متوازن ومندمج، وإلى محدودية الصلاحيات المخولة للجهة في مجالات اتخاذ القرارات الجهوية، وتداخل اختصاصاتها مع اختصاصات الجماعات الحضرية والقروية أو مجالس الأقاليم والعمالات، وإلى غياب التنسيق المحكم مع المؤسسات الجهوية التابعة لبعض القطاعات الحكومية، كالمجالس الجهوية للسياحة، والمجالس الجهوية الثقافية، والمراكز الجهوية للاستثمار[١٠].

ثانية القضايا، وتتعلق بنمط التقطيع الجهوي الذي كان معتمداً، والذي يروم ضمان المحافظة على التوازنات البشرية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بغية تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة تعود بالفائدة على مجموع المكونات الترابية والبشرية من جهة، كما تروم من جهة أخرى تحقيق التكامل الوظيفي بين مختلف المكونات التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية داخل تراب الجهة.

بيد أن إخضاع التقطيع الجهوي المعتمد لمحك التجربة والممارسة يكشف عن مفارقات مؤسساتية وتناقضات بنيوية، ما فتئت تحدّ من فعالية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجهة. وفي مقدمة هذه المفارقات عدم التكافؤ بين الجهات على مستوى المقومات الديمغرافية والاقتصادية، وعلى مستوى الإمكانات التجهيزية والمرافق الاقتصادية[١١]. كما أن غياب التناسق بين مكونات الجهة في المجالين الثقافي والتاريخي، وغياب التكامل الوظيفي، الاقتصادي والاجتماعي، ما بين الجماعات المكوِّنة للجهة (العمالات - الأقاليم) وغيرها من المفارقات البنيوية والإدارية - أضحى يشكل عرقلة موضوعية لتطور الجهة.

ثالثة القضايا، وتتصل بإشكالية الموارد المالية للجهة، حيث تشكل أحد عناصر الاختلال الذي يحد من فعالية التنظيم الجهوي. ذلك أن تفعيل دور الجهة يستلزم، ضمن ما يستلزم، تطوير مواردها المالية. وفي هذا الصدد فإن حصيلة الضرائب والرسوم والإتاوات المحدثة لفائدة الجهة برسم القانون ٨٩, ٣٠، المحدد بموجبه نظام الضرائب المستحقة للجماعات المحلية وهيئاتها من جهة، وحصيلة الضرائب المخولة لها بمقتضى قانون المالية (الضريبة على الشركات - الضريبة العامة على الدخل) من جهة أخرى، لا تشكل موارد كافية، تمكن الجهة من الوفاء بمتطلبات المهام الموكولة إليها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتأهيل البنيات التحتية.

ذلك أن الاعتماد على الجبايات المحلية كأساس لاستخلاص بعض الرسوم، وحصر استفادة الجهة من ضرائب الدولة في نسبة واحد في المئة، وحرمانها الاستفادة من حصة الضريبة على القيمة

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

المضافة، أسوة بالجماعات الحضرية والقروية؛ من شأن كل ذلك أن يساهم في تحجيم دورها، ويحد من فاعلية ومردودية عملها(١٢).

رابعة القضايا، وتتعلق بأهمية وحيوية التضامن ما بين الجهات، وذلك بهدف امتصاص الفوارق الجهوية، وتأمين مستويات متوازنة ومتوازية للتنمية على صعيد مختلف جهات المملكة. وفي هذا الصدد، فإن عدم صدور النص التشريعي المتعلق بإحداث صندوق الموازنة والتنمية الجهوية، المزمع تمويله عن طريق الدولة والجهات التي تتوفر على موارد مالية، بغرض دعم ومساعدة الجهات الفقيرة، إنما يشكل خللاً فادحاً في مستوى التوازن والتكامل المطلوبين في كل تنظيم جهوي فعال. وفي ظل مفارقات التقطيع الجهوي المعتمد، فإن مفعول هذا الخلل في النسيج الجهوي لمن شأنه تكريس الفوارق، ومفاقمة التوترات الجهوية، ورهن مجهودات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني(١٣).

وتزداد أهمية عنصر التضامن بين الجهات جراء واقع التفاوت الحاصل بينها في مجال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الوطني. ففي غضون العقد الأخير، ازدادت الفجوة التنموية بين الجهات اتساعاً، في سياق السياسات العمومية على مستوى كل جهة، وأضحت خمس جهات(١٤)، من مجموع ست عشرة جهة في التقطيع الجهوي السابق، تهيمن على أزيد من ٦٠ في المئة من الثروة الوطنية(١٥).

وتشير هذه السيرورة، في مجال الهيكلة الجهوية، إلى تفاقم الهوة بين «المغرب المفيد» و«المغرب غير المفيد»، كما أرستها سياسة نظام «الحماية»، ما همش ساكنة المجال القروي، وهشش، بصفة خاصة، ساكنة المناطق الجبلية والمناطق شبه الصحراوية(١٦).

إن دقة القضايا الأربع، في ملف الإصلاح الجهوي المطلوب - في ظل التحديات الداخلية والخارجية، الإقليمية منها والدولية، التي باتت ترصد مجهود التنمية، وتتهدد مسلسل التحول الديمقراطي الجاري بالبلاد - تؤشر إلى أن الأولوية الجهوية في المشروع التنموي الديمقراطي أصبحت تشرط فعالية هذا المشروع الحداثي ذاته.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤، ويونس مليح، «الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة،» مسالك، العددان ٢٩ - ٣٠ ([د. ت.])، ص ١٠٧ - ١١٨.

(١٣) إن مبدأ «التضامن» بين الجهات ينبغي أن يكون في صلب السياسة الجديدة للجهوية. انظر: Ennaciri, «La Réforme régionale à travers la conception royale,» pp. 11-12, et Ghazal, Ibid., pp. 31-32.

(١٤) الجهات الخمس المحظوظة هي: الدار البيضاء الكبرى (٢١,٣ بالمئة)، الرباط - سلا - زمور - زعير (١٣,٦ بالمئة)، مراكش - تانسيفت - الحوز (٨,٩ بالمئة)، طنجة - تطوان (٨,٨ بالمئة)، وسوس ماسة - درعة (٨ بالمئة).

(١٥) Ghazal, Ibid., pp. 35-36.

(١٦) أكّدت نتائج الدراسات التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط حالة الاختلال واللاتوازن بين الجهات الغنيّة في الساحل الأطلسي والجهات المعزولة في المغرب العميق.

ثالثاً: في مقومات الإصلاح الجهوي المنشود

لقد بلور الخطاب الملكي، بمناسبة تنصيب «اللجنة الاستشارية» للجهوية المتقدمة، منظوراً متطوراً وتصوراً رائداً في مجال الإصلاح الجهوي. إذ إن الملك اعتبر أن «الجهوية المتقدمة» تمثل «ورشاً هيكلياً» كبيراً «نريده تحولاً نوعياً في أنماط الحكامة الترابية، كما نتوخى أن يكون انبثاقاً لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق»[١٧].

وفي سياق هذا المنظور المتطور للجهوية المتقدمة، فقد حدد الملك أربعة مرتكزات تؤسس المنظور الجهوي الجديد: **أولاها**، التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها في وحدة الدولة والوطن والتراب؛ **ثانيها**، الالتزام بالتضامن، فالجهوية لا تُختزل في مجرد توزيع جديد للسلطات بين المركز والجهات، ذلك أن «التنمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني إلا إذا قامت على تلازم استثمار كل جهة لمؤهلاتها على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المجسد للتكامل والتلاحم بين المناطق في مغرب موحد»؛ **ثالثها**، اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفادي تداخل الاختصاصات أو تفاوتها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات؛ **رابعها**، انتهاج اللاتمركز الواسع الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكامة ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.

واستلهاماً لمقاصد هذا المنظور الجهوي المتقدم، فقد أفرد دستور ٢٠١١، بابه التاسع - الذي يحوي اثني عشر فصلاً - لإرساء إطار دستوري جديد للجهوية المتقدمة. وفي هذا المضمار، فقد حدد الفصل ١٣٦ من الدستور الإطار المؤسساتي والوظيفي للجهوية المتقدمة بالتنصيص على أن التنظيم الجهوي والترابي «يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة»[١٨]. وعلى قاعدة هذه التوجهات السياسية والمقتضيات الدستورية، يمكن استكناه أربعة تحولات منشودة في معمار الجهوية المتقدمة.

أولها، التحول من مفهوم «الوصاية» التقليدي إلى مفهوم «الحكامة» الرشيدة. وينطوي هذا التحول النوعي على مفهوم جديد لدور الدولة في النسق الجهوي. فدور الأخيرة لم يعد مقتصراً على التدبير الدولتي الممركز (gestion régalienne)، بل أصبح مدعوّاً إلى التكيف مع شروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمة، في عالم القرن الحادي والعشرين. وبالتالي فإن تنمية الحقل

(١٧) ألقى الملك، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمناسبة تنصيب «اللجنة الاستشارية» لـ«الجهوية المتقدمة»، خطاباً توجيهياً هاماً، حدّد الإطار العام الذي تندرج فيه السياسة الجهوية الجديدة.

(١٨) ينصّ الفصل ١٣٦ من الدستور على ما يلي: «يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحرّ، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة». وقد نصّ الفصل الأول من الدستور على أن «التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة».

الاقتصادي والاجتماعي الذي أمسى متحكماً، إلى حد كبير، في التطور السياسي، وفي الاستقرار المجتمعي، لم يعد حكراً على دور الدولة، بل هي منوطة كذلك بدور الجماعات الترابية، وفي صدارتها «الجماعة» الجهوية(١٩).

ثانيها، التحول من واقع التبعية الإدارية لـ «المركز» إلى رهان القيادة الإدارية للجهة. وينطوي هذا التحول على تغيير جذري في العلاقات ما بين مؤسسات الجهة (المجلس الجهوي، المكتب الجهوي) ومراكز السلطات المركزية، وذلك بتوفر الجهة على اختصاصات وصلاحيات تمكنها من التصرف في ثرواتها الذاتية، ومن التحكم في المشاريع التنموية الجهوية، وذلك في سياق علاقات جديدة تقوم على التشاور والتعاون والتعاقد، طبقاً لمقتضيات المفهوم الجديد للسلطة(٢٠).

ثالثها، التحول من حالة «الاستلاب» إلى حالة الاستقلال في مادة الوسائل المادية الضرورية لتدبير الشأن الجهوي... وفي هذا الصدد، فإن دعم اللامركزية المالية، من خلال تمكين الجهة من موارد مالية ذاتية، ومنحها صلاحيات كافية في مجال جلب الاستثمارات، وبناء شبكات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لمن شأنها أن تعزز الدور التنموي للجهة(٢١).

رابعها، التحول من مربع البيروقراطية إلى دائرة التشاركية الحكاماتية في علاقات الجهة مع مراكز ومرافق الإدارة العمومية. ويحيل هذا التحول على ضرورة ترافق الإصلاح الجهوي مع أقلمة الإدارة المركزية مع المجال الجهوي. ذلك أن الجهوية المتقدمة تقتضي وجود

---

(١٩) في ظلّ إكراهات عولمة الاقتصادات، وسيادة الليبرالية، فإن الدولة أصبحت مطالبة بتكييف دورها في سياق التوفيق ما بين رسوخ سلطة الدولة والطابع الاستراتيجي لدورها من جهة، وتطوير أنماط تدخلها من جهة أخرى. انظر: Abdelhay Benabdelhadi et Mariam Chemao, «Décentralisation et déconcentration: Les Règles de la bonne gouvernance,» *Revue Marocaine d'Administation locale et de développement*, no. 90 (2015), pp. 44-48.

(٢٠) تشكّل مقتضيات دستور ٢٠١١، في مجال اللامركزية عموماً، والجهوية خصوصاً، تتويجاً لمسلسل طويل ومتدرج، على طريق إرساء الديمقراطية المحلية والحكامة الترابية.

وفعلاً، فإن إقرار الدستور لمبدأي «التدبير الحر»، وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، قد مكّن المواطنين والأحزاب السياسية من أدوات مباشرة مسؤوليتهم في تدبير شؤونهم المحلية والجهوية، كما مكّن منتخبيهم من وسائل قيادة تنمية الجهة على المستوى الإداري، والمالي، والتقريري، والتعاوني...، شريطة أن تترجم القوانين التنظيمية روح ونصّ القانون الأسمى.

(٢١) تشكّل المقترحات التي صاغتها «اللجنة الاستشارية» لـ «الجهة المتقدّمة»، في مجال تمكينها من الموارد المالية الضرورية، إطاراً حيوياً للتدابير المالية الضرورية للنهوض بوضعية الجهة. ومن هذه التدابير: أولوية «إصلاح معمّق» للمالية المحلية/ مصاحبة نقل الاختصاصات من المركز إلى الجهة بالموارد المالية الملائمة/ تزويد الجهات بموارد إضافية، مع إعادة النظر في توزيع الموارد بين الدولة والجهات/ توسيع صلاحيات صندوق تجهيز الجماعات المحلية، وضمان مشاركة القطاع البنكي/ تمكين الجهات من اللجوء إلى سوق السندات الداخلية ثم الخارجية فيما بعد/ اتخاذ إجراءات من أجل تعبئة أفضل للإمكانات الجبائية مع تعزيز عملية التحصيل وتبسيط المساطر... إلخ.

انظر: كريم لحرش، «دور الجهوية المتقدمة في تحقيق الحكامة الترابية: نحو تصور جديد لحكامة ديمقراطية للشأن الجهوي بالمغرب،» في: كريم لحرش، الجهوية المتقدمة بالمغرب رهان للحكامة التشاركية (الرباط: طوب بريس، ٢٠١٢)، ص ١١ ـ ٣٧.

ممثلين للدولة ـ عمال ـ ولاة ـ قادرين ومؤهلين للعمل في إطار تشاركي مع المؤسسات الجهوية[٢٢].

وفي هذا المضمار، فإن إصدار «ميثاق» وطني لـ «اللاتمركز»، وكذا النصوص القانونية لتطبيقه، لينطوي على أهمية بالغة، من حيث إعادة تكييف المصالح الترابية للإدارة المركزية مع متطلبات اللامركزية والجهوية المتقدمة، من ناحية، وتكريس شروط التناغم، والتفاعل، والتعاون بين بُنى اللاتمركز الإدارية، ومؤسسات اللامركزية المحلية والجهوية، من ناحية أخرى.

رابعاً: في رهانات الجهوية المتقدمة

إن إعمال المفهوم الجديد لـ «الجهوية المتقدمة»، طبقاً للمرجعية التأسيسية السالفة الذكر، يقتضي صياغة إطار قانوني تنظيمي جديد، يستدمج الرهانات الحيوية التي تضمن إقامة نسق جهوي، قائم على مبادئ الحكامة الترابية والديمقراطية والتنمية التشاركية.

وفي هذا الاتجاه، فإن الاعتبار بدروس التجربة الجهوية السابقة من جهة، واستشراف متطلبات تفعيل مشروع «الجهوية المتقدمة» من جهة أخرى، يقتضيان التشديد على رهانات ماكرو ـ جهوية جديرة بالاستحضار والتأمل.

١ ـ رهان التناسق والانسجام

وينتصب في صدارة هذه الرهانات الماكرو ـ جهوية، رهان التناسق والانسجام ما بين مشروع «الجهوية المتقدمة» ومشروع «الحكم الذاتي الموسع» المتوقع إقامته في أقاليمنا الصحراوية الجنوبية. وكما هو معلوم، فإن مبادرة المغرب في شأن إقامة «نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء»، التي تقدم بها في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، كأرضية لحل سياسي نهائي للنزاع حول الصحراء المغربية، تنص على منح أقاليم «الصحراء المغربية» وضعاً تنظيمياً متميزاً يعتمد على منح الساكنة سلطات واسعة في تدبير شؤون حياتهم العامة في إطار هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية متميزة، وفق المبادئ الديمقراطية. كما تتوفر جهة «الحكم الذاتي» على صلاحيات جبائية وأمنية وعلائقية في نطاق السيادة الوطنية للدولة.

إن إرساء لبنات أساسية لتحقيق مشروع «جهوية متقدمة» ينبغي أن يندرج في سياق نموذج مغربي أصيل للحكامة الترابية، تتعزز وتغتني في إطاره التنوعية المجالية والثقافية، لكن في إطار الوحدة الوطنية والترابية.

---

(٢٢) اللاتمركز واللامركزية وجهان لعملة «ديمقراطية محلية» واحدة. وبالتالي، فإن تطوير وتكييف اللاتمركز ينبغي أن يساير، ويتجاوب مع متطلبات اللامركزية والجهوية المتقدمة. حول جدلية اللاتمركز واللامركزية، انظر: Benabdelhadi et Mariam Chemao, «Décentralisation et déconcentration: Les règles de la bonne gouvernance,» pp. 42-55.

ذلك أن النظام الجهوي - خلافاً لبعض التصورات التقنوية الضيقة الأفق - لا يشكل نقيضاً لدور الدولة المركزية باعتبارها قوام الوحدة الوطنية والترابية، بل هو نظام ينطوي على ديناميات اقتصادية واجتماعية وثقافية، تعمل على توطيد العلاقة وتعزيزها مع السلطة المركزية. وآية ذلك أن الجهة تستمد قوتها وجاذبيتها بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، من علاقتها الموطدة مع الدولة المركزية(٢٣).

وتُطرح مشروعية تأكيد هذا الرهان بمناسبة ما أقره التقطيع الجهوي الجديد(٢٤) من توزيع أقاليمنا الجنوبية - موضوع النزاع المفتعل - المشمولة بمشروع «الحكم الذاتي» المقترح، على جهتين اثنتين هما: «جهة الداخلة - واد الذهب»، و«جهة العيون - الساقية الحمراء».

ومن المعلوم أن هاتين الجهتين الصحراويتين تتصلان برباط مجالي، بيئي وثقافي، صحراوي مع جهتين مجاورتين هما «جهة كلميم - واد نون» و«جهة درعة - تافيلات».

ويطرح هذا الواقع الجغرافي الموضوعي إشكالية اندراج الجهات الصحراوية الأربع في إطار مشاريع مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، استثماراً لمؤهلاتها المجالية والبيئية المشتركة، ولهويتها الثقافية المتجانسة.

٢ - الديمقراطية التشاركية

وتشكل مسألة إرساء قواعد وآليات وتقاليد الديمقراطية التشاركية، الرهان الماكرو - جهوي الثاني في مسلسل تفعيل مدلول «الجهوية المتقدمة». ومن نافل القول، في هذا المضمار، أن الجهوية ليست مجرد تدبير التراب بل كيفية تدبيره، وعلاقة ذلك بدور ساكنة التراب في تدبير مصالحهم، وفق مبدأ «التدبير الحر» الذي نص عليه الدستور، وتحقيق مطامحهم عبر التحكم الديمقراطي في وسائل وآليات تنمية وتطوير جهتهم(٢٥). ويرتبط بهذا الرهان الديمقراطي - التشاركي، تَوفُّر الجهة على الوسائل والآليات الكفيلة بكسبه. وفي مقدمها ثلاث وسائل:

---

(٢٣) بالنسبة إلى الحالة المغربية، فإن رسوخ المؤسسة الملكية، المعبِّرة عن تجذّر الدولة واستمراريتها، والضامنة للوحدة الوطنية والترابية - إنما يُضفي على جدلية الترابط والتفاعل والتكامل بين المركز والمحيط، بين الدولة والجهة، مزيداً من الدينامية والفعالية.

والجهوية بهذا المعنى هي أداة لـ «تحديث الدولة دون تجزئة سيادتها»، فضلاً عن كونها إرساء وتكريساً للديمقراطية المحلية. انظر: علي سامي التمسماني، «سياسة الجهوية الموسعة: رهانات وآفاق،» مجلة العلوم القانونية (سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية - الرباط)، العدد ١ (أيار/ مايو ٢٠١٣)، ص ١٨٩ - ١٩٧.

(٢٤) وهو التقطيع الجهوي الذي نصّ عليه مرسوم وزارة الداخلية: ٤٠ - ١٥ - ٢ في شباط/ فبراير ٢٠١٥. وبمقتضى هذا المرسوم، تمّ تقليص عدد الجهات من ١٦ إلى ١٢ جهة.

(٢٥) حسب بعض الفاعلين الجهويين الممارسين، فإن مبدأ «التدبير الحر» الذي نصّ عليه دستور البلاد في الفصل ١٣٦، يستند إلى «خمسة مرتكزات أساسية»، وهي: مجلس منتخب ذو صلاحيات فعلية، ويتوفّر على سلطة تنظيمية/ الاستقلال المالي/ خلق وإلغاء مناصب شغل - وظائف وحرية تدبير الموارد البشرية/ إبرام العقود/ نظام داخلي خاص. انظر مداخلة النائب البرلماني سعيد شباعتو، رئيس جهة مكناس - تافيلات، في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم ١٤ - ١١١، المتعلق بالجهات، في: الاتحاد الاشتراكي، ١٢/ ٥/ ٢٠١٥.

• انبثاق المؤسسات، المخول لها قانوناً صلاحيات تدبير الجهة، عن صناديق الاقتراع المباشر، في سياق عملية انتخابية نزيهة وشفافة تخضع لمراقبة قضائية.

• تمكين الجهة من التصرف في ثرواتها الذاتية وتطويرها، وتحويل حق استخلاص جباية بعض أصناف الضرائب من الدولة إلى الجهة.

• تطوير العلاقة بين مؤسسات الجهة (المجلس الجهوي ـ مكتب المجلس...) وسلطة «الوصاية» (العامل ـ الوالي)، في اتجاه أن تصبح علاقة تعاون وتشارك بين الإدارة المركزية والمؤسسة الجهوية[٢٦].

إن أهمية وحيوية هذا الرهان تكمن في ترسيخ مقومات الحكامة المحلية، وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة، وتعزيز آليات وديناميات القرب من المواطن[٢٧].

٣ ـ تحديث اللاتمركز الإداري

وينسحب الرهان الثالث على ضرورة تحديث اللاتمركز الإداري[٢٨]، وتكييفه مع متطلبات اللامركزية الجهوية المتقدمة.

إن مراجعة النظام المتعلق باللاتمركز الإداري، وإرساء علاقة تناسب طردي بينه وبين اللامركزية الجهوية، ينبغي أن يكونا في صدارة إصلاح إداري شامل، يستمد مقوماته من مفهوم الحكامة الجيدة، ومدلول حداثة التدبير. ويتعلق الأمر تحديداً بأقلمة الإدارة المركزية مع المجال الجهوي، في سياق حكامة ترابية متطورة.

وقد أشار ملك البلاد، منذ سنوات، إلى هذه الإشكالية الحيوية المتصلة بتلازم اللامركزية باللاتمركز، في نسق الجهوية المتقدمة، بقوله: «مهما وفرنا للجهوية من تقدم، فستظل محدودة، ما لم تقترن بتعزيز اللاتمركز، لذلك يتعين إعطاء دفعة قوية لعمل الدولة على المستوى الترابي»[٢٩].

---

(٢٦) يسائل هذا الرهان الحيوي، في سياق تطوير الجهوية بالمغرب، المقتضيات التي سيتضمّنها القانون التنظيمي الجديد، المتعلّق بمفهوم «الجهوية المتقدمة»، وبمدلول المقتضى الدستوري الذي تضمّنه الفصل ١٣٦ من الدستور، والمتعلق بـ «مبادئ التدبير الحرّ» التي يرتكز عليها التنظيم الجهوي الجديد.

(٢٧) يسائل هذا الرهان الحيوي، في سياق تطوير الجهوية بالمغرب المقتضيات التي سيتضمنها القانون التنظيمي الجديد، المتعلّق بمفهوم «الجهوية المتقدمة»، وبمدلول المقتضى الدستوري الذي تضمّنه الفصل ١٣٦ من الدستور، والمتعلّق بـ «مبادئ التدبير الحرّ» التي يرتكز عليها التنظيم الجهوي الجديد.

(٢٨) اللاتمركز (La Déconcentration)، الذي يعني تفويض بعض من اختصاصات السلطات المركزية إلى ممثليها المحليين، أي من المركز إلى المحيط، هو تنظيم إداري، مساير بالضرورة للامركزية. فاللاتمركز واللامركزية مفهومان متلازمان ومتكاملان في مسلسل تطوير تنظيم وتحديث تدبير التراب الوطني.

فهما نسقان يرومان تحقيق أهداف مشتركة: تقريب الإدارة من المواطنين، تثوير الفعالية التدبيرية، وتكييف وتسريع مسلسل اتخاذ القرار. حول المفاهيم وعلاقتها بالحكامة الرشيدة؛ انظر: Benabdelhadi et Mariam Chemao, «Décentralisation et déconcentration: Les règles de la bonne gouvernance,» pp. 34-55.

(٢٩) الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الـ ٣٣ للمسيرة الخضراء في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

واعتباراً لمقتضيات التلازم الفعلي بين اللاتمركز الإداري واللامركزية الجهوية، فإن إصدار «ميثاق» للاتمركز الإداري، إلى جانب القانون التنظيمي للجهات، يصبح من أوجب الواجبات في مجال التأسيس لنظام الجهوية المتقدمة.

٤ ـ التكوين المعرفي والتأهيل السياسي

وينصب الرهان الرابع لمشروع الجهوية المتقدمة على التكوين المعرفي والتأهيل السياسي للنخب الجهوية وللمنتخبين الجهويين. ويحيل هذا الرهان على أهمية توفر الموارد البشرية المكونة والمؤهلة لتفعيل المشروع الجهوي المتقدم، سواء على مستوى المؤسسات الجهوية (مجلس الجهة ـ المكتب ـ الرئيس) أو على مستوى السلطات الحكومية (الوالي ـ العامل ـ القائد). وفي هذا الاتجاه فإن التنصيص القانوني على شرط الأهلية المعرفية للمنتخبين، والتحديد الدقيق لكتلة الاختصاصات المسندة للجهات، والإصلاح العميق لمنظومة الموارد البشرية الجهوية، من خلال إصدار النظام الأساسي للوظيفة العمومية الجهوية... إلخ؛ أمور تشكل إجراءات لا محيد عنها، على طريق إرساء وتفعيل الجهوية المتقدمة.

وغني عن الإشارة أن مسؤولية تكوين وتأهيل النخب الجهوية القادرة على الأخذ بناصية الانتقال من الجهوية التقليدية إلى «الجهوية المتقدمة»، لا تقع على كاهل الدولة وحدها، بل تسائل الأحزاب السياسية التي تمثل شريكاً أساسياً في إرساء نظام الجهوية المتقدمة، تشريعاً وتفعيلاً...

ذلك أن التحول المنشود من ثقافة «الأعيان» التقليدية، القائمة على «مقايضة» تمويل الانتخابات بمكاسب «تسيير» الجماعات، إلى ثقافة المنتخبين ذوي المعرفة والكفاءة والنزاهة في تدبير الشأن الجهوي، إنما يضع مسؤولية الأحزاب السياسية في ميزان المساءلة والمحاسبة في ما يتعلق بمستوى المترشحين من أعضائها لمسؤوليات التدبير الجهوي.

٥ ـ توفير شروط التضامن

وتجسد مسألة توفير شروط التضامن بين الجهات الرهان الماكرو ـ جهوي الأخير، ـ وليس الآخر ـ في سياق إرساء الجهوية المتقدمة. ويستمد هذا الرهان حيويته من واقع التفاوت الصارخ بين مختلف الجهات على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من جانب، وعلى مستوى الموارد والمؤهلات الطبيعية من جانب آخر.

ويتسبب هذا التفاوت القائم ما بين الجهات، بمختلف أبعاده، فضلاً عن تهشيش التضامن الوطني بين الجهات الغنية والجهات الفقيرة، فإنه يتسبب كذلك في هجرة الساكنة من الجهات «المتخلفة» نحو الجهات الأوفر حظاً، وهو ما يزيد الجهات «المتخلفة» فقراً في مادة الموارد البشرية، مما يجعل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية أكثر صعوبة[٣٠].

(٣٠) Ghazal, «L'Emergence de l'économie géographique à l'heure de la régionalisation au Maroc,» pp. 31-32.

وتندرج مسألة التضامن والتآزر بين مختلف الجهات في صميم المفهوم الحداثي للجهوية. فالأخيرة تنطوي، تعريفاً، على معنى الترابط الترابي القائم بين الجهات، في إطار الكيان الترابي الوطني... ذلك أن «الجهة» لا تشكل وحدة ترابية قابلة للحياة (Viable) بدون روابط وميكانيزمات العلاقات التضامنية مع فضاءات جهوية أخرى.

فالخصوصية الذاتية لـ «الجهة» بمختلف عناصرها، الجغرافية والإيكولوجية والاقتصادية والثقافية...، والترابطية الترابية مع جهات أخرى، يشكلان معاً قوام المدلول الجهوي.

ومن ثم فإن العمل على تحويل الخصائص الجهوية الجغرافية والاقتصادية والثقافية إلى عناصر تكامل ومقومات تضامن، عبر آليات تنظيمية وبرامج تنموية، تمتص التفاوتات المستشرية بين الجهات وتعزز مقومات الوحدة الوطنية، يشكل لبنة أساسية في المعمار الجهوي.

ويمنح رهان تعميق وترسيخ العلاقات التضامنية بين الجهات دوراً جديداً للدولة، وهو دور الدولة الاستراتيجية التي تسهر على التوزيع المتكافئ لمشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية بين الجهات، كما تسهر على إرساء ورعاية آليات التآزر والتفاعل بينهما، غنيها وفقيرها.

وفي هذا الإطار، فإن تطوير دور الدولة في العمل على إرساء التوازن بين الجهات في مشاريع إقامة البنى التحتية الأساسية، وتشييد المنشآت الإدارية، وتعبئة الاستثمارات العمومية، وذلك على ضوء التقطيع الجهوي الجديد[٣١]، من شأنه أن يعزز جهود امتصاص التفاوتات التنموية القائمة بين الجهات.

خاتمة

استشرافاً لآفاق التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمؤسساتي التي يفتحها مشروع «الجهوية المتقدمة»، فقد باتت «الجهة» تشكل نقطة تمفصل أساسية مشتركة للإصلاح المجالي (الترابي)، والإصلاح السياسي (الديمقراطي)، والإصلاح الاقتصادي (الانفتاح الاقتصادي ومنهجية التخطيط التنموي)، والإصلاح المؤسساتي (اغتناء نسيج المؤسسات الترابية بمفهوم ومضمون الجهوية المتقدمة).

وكما أن «الجهة» لا تشكل مجالاً ترابياً منفصلاً عن دائرة نفوذ الدولة أو مستقلاً عن توجهات سياستها العمومية، فإنها، بذات الوقت، لا تشكل بديلاً عن الجماعة الترابية المحلية أو الإقليمية أو العمالتية في ممارسة سلطات هذه الوحدات الجماعية الترابية.

ومن هذا المنظور المؤسساتي، فإن «الجهوية» (Régionalisation) تقدم في الواقع خدمة مزدوجة للدولة: فهي تعيد إنتاج مبدئها التوحيدي على الصعيد الجهوي والوطني، في نفس الوقت الذي تخفف من أعبائها في مجال التنمية.

(٣١) لقد عدّل المرسوم الجديد للتقطيع الجهوي، المرسوم الصادر في: الجريدة الرسمية (الرباط)، العدد ٥٧٤٤ (١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩)، بتقليص عدد الجهات من ١٦ جهة إلى ١٢ جهة، وذلك في ضوء التجربة الجهوية السابقة.

كما أن «الجهة» تمثل للجماعات الترابية الدنيا (= الجماعة المحلية ـ المجلس الإقليمي ـ مجلس العمالة) بوتقة تفاعل وتناغم في الرؤى والمشاريع والبرامج المختلفة أو المتضاربة، كما توفر أداة امتصاص واحتواء للنزاعات أو التجاذبات ما بين مختلف الجماعات الترابية الجهوية، وعنصر توازن واستقرار في حظيرة الفاعلين على المستوى الجهوي، مما يوفر شروط التوافق والتمازج الضروريين في العمل الجماعي، ويبلور نظاماً من التبعية ـ المتبادلة، الاجتماعية، الكفيلة بضمان وتعزيز انتظامية منتجة في العمل الجماعي.

ولكي تتمكن «الجهة» من الوفاء بدورها الدينامي المزدوج: دور التوحيد والتوطيد على المستوى الرأسي، ودور الإدماج والتنسيق على المستوى الأفقي، وهما دوران يصبان في دور مندمج، وهو دور الناقل والمشيع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية ـ فإن تنزيل وتفعيل نظامها النسقي ينبغي أن يكون، ويظل، محكوماً بمبادئ ثلاثة: مبدأ الوحدة الوطنية، ومبدأ المساواة بين وحدات الحكامة الترابية، ومبدأ التضامن بين الجهات.

الفصل السادس

في إعادة تأهيل المدرسة العمومية

مقدمة

هناك رؤية تربوية لا يختلف حولها اثنان، بل باتت حقيقة مستقرة، تلتحم حولها رؤى التربويين والخبراء والممارسين ومقارباتهم في ميدان التربية والتكوين، ومؤداها أن المؤسسة التربوية العمومية تظل عماد كل نظام تربوي، فهي الركيزة الرصينة التي يستند إليها، وهي الرافعة القوية الحاكمة لمسار تطوره وتقدمه.

ولا غرو، فإن مقاربة الحديث عن منظومة التربية والتكوين ببلادنا، انطلاقاً من واقعها المشخص، واستشرافاً لتقويمها المرتقب، لا يمكن أن تستقيم دون إمعان النظر ـ تحليلاً ونقداً ـ في واقع وأداء المدرسة العمومية المغربية.

وغني عن البيان أن انشغال مؤسسات الدولة ذات الصلة بقضية التربية والتكوين، بل انشغال الرأي العام الوطني بقضية الإصلاح التربوي، إنما يندرجان في سياق الدينامية التحديثية، النهضوية التي ينخرط فيها المغرب بعزم وثبات، منذ مستهل القرن الحادي والعشرين بصفة خاصة.

ففي سياق العمل بمقتضى مشروع مجتمعي، قوامه التنمية الشاملة، والحداثة الديمقراطية، والحقوقية الإنسانية، تشرئب الأنظار، وتحتد التطلعات نحو إقلاع تربوي ـ تكويني يتجاوب مع تطلعات المشروع المجتمعي الوطني[1]. بيد أن واقع حال منظومة التربية والتكوين، بما تتسم به

---

(١) يشكّل هاجس بلورة توافق وطني حول إطار جديد للسياسة التربوية والتعليمية والتكوينية بالبلاد، رهان المناقشات الحادّة، الجارية حالياً في حظيرة «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي».

من اختلالات بنيوية، وتعانيه من عجوزات بيداغوجية، وبما يصيبها من إكراهات، ويواجهها من تحديات، أضحى يجسد مفارقة فادحة، لا يمكن أن تستمر وتتكرس، في ظل ما تقتضيه الدينامية التحديثية، وتتطلبه التنمية الشاملة من شروط الإصلاح والتقويم والتأهيل للمنظومة التربوية الوطنية.

ومن ثم، فإن سؤال الإصلاح التربوي، كما يُطرح اليوم في غمرة انشغال مجتمعي حاد بمستقبل المدرسة العمومية، يستدعي مقاربة منهجية مندمجة، منتجة وبناءة، تضمن للعملية الإصلاحية شروط الفعالية والنجاعة والمردودية.

ومن مقتضيات هذه المقاربة المنهجية المندمجة الانكباب، بمسؤولية وموضوعية، على استكناه مكامن التعثرات التي لحقت بالمشاريع الإصلاحية السابقة، واستشراف المتغيرات الطارئة، المؤطرة لمسار الإصلاح التربوي، واسترصاد الأوراش المفصلية في مجال الإصلاح والتقويم.

أولاً: مكامن التعثرات في مسار الإصلاح التربوي

بذلت الدولة جهوداً حثيثة، منذ فجر الاستقلال، في مجال إصلاح وتكييف وتأهيل منظومة التربية والتكوين. والمجال لا يتسع لإجراء تقييم دقيق لمبادرات الإصلاح المتعددة، ولمشاريعه المتواترة، منذ الأشغال التأسيسية لـ «اللجنة الملكية لإصلاح التعليم»، عام ١٩٥٧، ومبادئها الأربعة، إلى «اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين»، عام ١٩٩٩، مروراً بأشغال مناظرة المعمورة لإصلاح التعليم عام ١٩٦٤، والمناظرة الوطنية حول مشاكل التعليم عام ١٩٧٠، والمناظرة الوطنية الثانية بإفران عام ١٩٨٠، وأخيراً أشغال «المجلس الأعلى للتعليم»[٢] عام ٢٠٠٨، ووثيقة «المخطط الاستعجالي» الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، في سياق «إصلاح الإصلاح»، عام ٢٠٠٩. وقد أرست هذه المبادرات والمجهودات الإصلاحية المتواترة، مرحلة بعد أخرى، وعياً وطنياً بأهمية مواكبة المنظومة التربوية الوطنية بالإصلاحات والتقويمات التي تفرضها التحولات السوسيو ـ اقتصادية الوطنية، وتستدعيها التطورات المعرفية والتربوية العالمية. وتُوِّجت هذه المجهودات الإصلاحية المتواصلة بترسانة من الوثائق التوجيهية التي باتت تشكل مرجعية اعتبارية في مقاربة الإصلاح والتقويم للمنظومة التربوية، تأتي في صدارتها:

- حصيلة تفعيل المبادئ الأربعة لإصلاح التعليم (التعميم، التوحيد، التعريب، تكوين الأطر ـ ١٩٥٧)؛

(٢) أصبح «المجلس الأعلى للتعليم» الذي نصّ عليه دستور ١٩٧٠، يحمل اسم «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي» بعد صدور القانون التنظيمي له.

• وثيقة «الميثاق الوطني لمنظومة التربية والتكوين» (٢٠٠٠)[٣]؛

• «تقرير المجلس الأعلى للتعليم»[٤]؛

• وثيقة «البرنامج الاستعجالي»[٥].

وتروم مختلف عناصر هذه المرجعية الإصلاحية لمنظومة التربية والتكوين، إطلاق دينامية فاعلة، تتوخى إنجاز إصلاح تربوي ـ تعليمي شامل، في سياق مقاربة نسقية تطال مختلف مكونات المنظومة التربوية الوطنية.

بيد أن الأمور جرت ـ وتجري ـ وكأن هناك فجوة عصية على التجسير بين مضامين الرؤى والتوجهات المقررة من جانب، وحقائق التفعيل والتطبيق من جانب آخر. وقد شكلت هذه المفارقة الصارخة ما بين وجاهة المُقرر وضحالة المُنفَّذ في تجارب الإصلاح التربوي ـ التعليمي الوطني، لازمة مؤسفة ومقلقة، في نفس الآن، لمسيرة الإصلاحات التربوية ببلادنا.

وتطرح هذه المفارقة الصارخة، اللصيقة بمسار الإصلاحات التربوية ـ التعليمية، ضرورة التساؤل المشروع حول ماهية ودلالات التحديات المتربصة بجهود الإصلاح التربوي، على مدى عقود من المثابرة الإصلاحية. ولا مراء، في أن القراءة الفاحصة لمبادرات ومشاريع الإصلاح التربوي، والرصد الدقيق لبرامج وعمليات أجرأته، ليؤشران، بكل وضوح، إلى مفاعيل إشكاليات ثلاث:

أولاها، وتتصل بتهافت وتذبذب الرؤية الماكرو ـ تربوية، وضبابية المنظور الاستراتيجي لما ينبغي أن يكون عليه النظام التربوي، في علاقته الجدلية مع الدينامية المجتمعية، والتطورات المعرفية، والإبداعات البيداغوجية من جانب، وفي ارتباطه الوثيق بالخيارات الجوهرية والثوابت الوطنية كما سطرها دستور البلاد من جانب آخر.

---

(٣) «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» وثيقة توجيهية في مجال السياسة التربوية والتكوينية، أقرّتها «اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين»، ذات التمثيلية الوطنية، وتمّت إحالته على البرلمان «لوضع مشاريع القوانين التي توفّر له إمكانات التنفيذ...»، كما أعلن ذلك ملك البلاد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩. ويضمّ «الميثاق» الذي أصبح مرجعية أساسية للسياسة التعليمية قسمين رئيسيين: القسم الأول يضم «المرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين، والغايات الكبرى المتوخاة منه...»؛ في حين يحتوي القسم الثاني على «ستة مجالات للتجديد، موزعة على تسع عشرة دعامة للتغيير...».

(٤) أصدَرَ «المجلس الأعلى للتعليم»، في نيسان/ أبريل سنة ٢٠٠٨، تقريراً شاملاً عن «حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها» من أربعة أجزاء.

كما أصدر سنة ٢٠٠٩ ثلاثة تقارير: التقرير التحليلي، والتقرير التركيبي، وكتب اللغة العربية.

وينهمك «المجلس حالياً في صياغة رؤية إصلاحية، وإقرار خطة استراتيجية لتقويم منظومة التربية والتكوين.

(٥) جاءت وثيقة «المخطط الاستعجالي»، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٢، الصادرة عن الإدارة المركزية للتربية والتعليم، متزامنة مع إصدار «المجلس الأعلى للتعليم» تقريره حول وضعية التعليم بالمغرب (٢٠٠٨)، كأداة تطبيقية وتفعيلية لما جاء في «الميثاق الوطني للتربية والتكوين».

وتقوم خلفية إصدار هذا «المخطط» ـ الذي يضم إجراءات استدراكية، بلغت نحو ٧٦٠ إجراء ـ ، على واقع فشل السياسة التربوية والتعليمية في بلورة وتفعيل مقتضيات «الميثاق الوطني».

وقد نجمت آفة التهافت الاستراتيجي، في توجيه وتدبير المنظومة التربوية، عن تحكم الظرفيات السياسية، وتأثير الاستقطابات الإيديولوجية في السياسة التربوية، منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي[٦].

وفي هذا المضمار، فقد أقر «تقرير الخمسينية»، الصادر تحت عنوان «المغرب الممكن» (٢٠٠٦) ـ وهو يمثل وثيقة نقدية واستشرافية في الآن ذاته، لمسيرة المغرب التنموية على مدى نصف قرن ـ أن المدرسة المغربية قد شكلت لفترة طويلة «حقلاً للاستقطاب الإيديولوجي والسياسي، وفضاءً للتعبير الحاد عن الصراعات السياسية والتوترات الاجتماعية والنقابية. وكان من نتائج ذلك حصول التذبذب وعدم القدرة على الحسم، اللذين طبعا في الغالب مشاريع إصلاح المنظومة التربوية»[٧].

ثانية الإشكاليات، وتنصب على غياب الحكامة الجيدة في تدبير المنظومة التربوية. فقد ساد التسيير المُمركز للشأن التربوي ـ التعليمي، وتدنت الفعالية التدبيرية للقطاع، واتسعت الشقة ما بين تقادم مناهج التسيير البيروقراطي، التقليدي، وبين سرعة التطورات الكمية، ودرجة التعقيدات النوعية التي طالت النسق التربوي ـ التعليمي ببلادنا، خلال العقدين الأخيرين بصفة خاصة.

ولئن نص «الميثاق الوطني لمنظومة التربية والتكوين»، ومن بعده «البرنامج الاستعجالي» على ضرورة اعتماد مقاربة جديدة، تؤسس للانتقال من منظور التسيير وفق قواعد وأنماط تقليدية، إلى منظور التدبير حسب تقنيات حديثة للتنظيم والتخطيط[٨]، فإن هذا التوجه لم يترجم بعد إلى إجراءات عملية، تروم إرساء دعائم الحكامة الرشيدة، بأبعادها التنظيمية والتدبيرية والمؤسساتية والمحاسبتية. وهكذا، فقد تحولت الإدارة المركزية إلى جهاز إداري متضخم في تعداده البشري، وفروعه التسييرية، واستهلاكاته المالية، ولكنه محدود الفعالية التدبيرية، منقوص النجاعة على مستوى الكفايات والمؤهلات والتخطيطات الاستشرافية.

وغني عن الإشارة أن منطق التسيير المُمركز لمنظومة تربوية ـ تعليمية ضخمة، تحتضن نحو سبعة ملايين ونصف المليون من الممدرسين، وتضم ما يزيد على أكثر من عشرة آلاف وثلاثمئة مؤسسة تعليمية، وتدبر شؤون نحو ثلاثمئة آلاف من المدرسين والموظفين، وتستهلك ربع الميزانية العامة للدولة، وتمثل نحو ٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام

---

(٦) يعكس تضارب، وأحياناً تناقض المقاربات الإصلاحية لمنظومة التربية والتكوين، التي بلورتها مختلف المناظرات الوطنية حول التربية والتعليم، منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، هذا التهافت الاستراتيجي في توجيه وتدبير المنظومة التربوية ـ التكوينية.

(٧) المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك: تقرير الخمسينية (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٦)، ص ١١٣.

(٨) من أهم أسباب فشل الإصلاحات التربوية المقرّرة، التدبير الممركز لها، عبر مناهج تقليدية. حول هذه الإشكالية انظر: الزبير مهداد، «معيقات الإصلاح التربوي،» علوم التربية، العدد ٤٧ (آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ٧٣ ـ ٨٧.

للبلاد - لم يعد مجدياً، ولا منتجاً وحسب، بل أضحى عاملاً من عوامل الإحباط في مسار الإصلاحات التربوية[٩].

ثالثة الإشكاليات، وتحيل على غياب التقييم والتعبير الممنهجَين (L'évaluation systématique) لمسارات وتفعيلات الإصلاحات التربوية المقررة. إن غياب آلية مؤسساتية للمتابعة بالتقييم والضبط والتعديل، تتيح إمكانية التجريب والتتبع والتقويم، قد جرد عمليات الإصلاح التربوي المتواتر من وسائل التحقق والمراقبة والتعبير[١٠].

ثانياً: المتغيرات المؤطرة لمسار الإصلاح التربوي

إن المقاربة الناجعة لتقويم المنظومة التربوية الوطنية تستدعي بكل تأكيد استكناه واستحضار دينامية التفاعل القائم ما بين مكونات المنظومة التربوية من جانب، ونوعية التحولات والخيارات والرهانات المجتمعية المؤطرة لدورها، الحاكمة لأدائها من جانب آخر.

ونرصد في هذا المضمار متغيرات ثلاثة، تبدو شديدة الارتباط، سارية التأثير في بنية وأداء المنظومة التربوية. ويتعلق الأمر بالمتغير التنموي، والمتغير الديمغرافي، والمتغير المعرفي.

١ - متغير التنمية الشاملة

لقد أضحت مسألة التنمية الشاملة اليوم من أهم القضايا العالمية في عالمنا المعاصر عموماً، وفي البلدان النامية خصوصاً. وفي هذا المضمار، أطلقت الأمم المتحدة، مؤخراً، برنامج: «الأهداف الدولية للتنمية»، ليكون موضوع التزام دولي في السياسات العامة، بعد أن استنفد البرنامج الأممي السابق: «أهداف الألفية التنموية» متطلباته. وتشكل التنمية البشرية قوام التنمية الشاملة، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وهي كما عرّفها تقرير التنمية البشرية الأول[١١]، «عملية لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس، وتشمل ثلاثة خيارات رئيسية: أولاً، تحقيق حياة صحية أطول؛ ثانياً، اكتساب تعليم أفضل؛ ثالثاً، الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم».

---

(٩) تستند هذه الدلالات الماكرو - تربوية إلى المعطيات الكمية للسنة الدراسية ٢٠١٣ - ٢٠١٤.

(١٠) لم يحظَ هذا الجانب التعبيري/ التقييمي لمسارات الإصلاحات التربوية المقرّرة، باهتمام «اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين» التي أشرفت على صياغة «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، وهو الميثاق الصادر بالرباط في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

(١١) تقرير التنمية البشرية الأول الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة ١٩٩٠، ويشير هذا التقرير الأممي الهام الذي صاغ إطاراً جديداً، واعداً لـ «التنمية» في العالم، إلى أن «اكتساب تعليم أفضل» يشكّل أحد الأضلاع الثلاثية لـ «التنمية البشرية»، إلى جانب تحقيق «حياة صحية أطول» والحصول على «الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم». انظر: *Human Development Report 1990* (New York: UNDP, 1990).

وحول التنمية المستدامة انظر: Brunel Sylvie, *Le Développement durable*, Que sais-je? (Paris: Presses Universitaires de France, 2004).

ولئن شكَّل العنصر البشري مدار التنمية الشاملة ومحورها، باعتباره وسيلتها وغايتها في آن واحد، فإن التربية والتكوين تمثل الركيزة الأساسية لكل مشروع تنموي؛ فكلما كان النظام التربوي - التعليمي أكثر جودة وفاعلية، كلما ارتفع منسوب التنمية، وتصاعدت درجة التقدم الحضاري؛ إذ لا سبيل إلى بناء الإنسان، الذي هو قوام التنمية، إلا عن طريق التربية والتعليم[١٢].

ومن هذا المنظور فإن الاستثمار في «الرأسمال البشري، الذي يعتبر الأساس في أي استثمار تنموي، أضحى اليوم عاملاً حاسماً في إقلاع ونهضة البلدان النامية، وخاصة منها تلك التي لا تملك من الثروات إلا الثروة البشرية كما هو حال بلادنا»[١٣].

وقد أدركت ذلك بلدان نامية، آسيوية وأمريكية جنوبية، ضمنها مجموعة بريكس (BRICS)، في سعيها الحثيث نحو استدراك الفجوة الهائلة التنموية بينها وبين الغرب، «فأصابت برهانها ذاك نجاحات ملحوظة في حيازة موقع القوى الكبرى في مضمار التنمية»[١٤].

٢ - المتغير الديمغرافي

وهذا المتغير وهو ثاني المتغيرات المؤثرة في مسار المنظومة التربوية عموماً، والمتحكمة في بنية تطورها مستقبلاً - يتصل بمعطيات «الانتقال الديمغرافي» في أفق سنة ٢٠٣٠.

ذلك أن التوقعات الديمغرافية، حسب المندوبية السامية للتخطيط، تشير إلى حصول تحول ديمغرافي سريع، يتسم بانخفاض نسبي للفئة العمرية من أقل من ١٥ سنة، بحيث ستراجع إلى نسبة ٢٠,٩ بالمئة من كتلة الساكنة في أفق ٢٠٣٠، مقابل نسبة ٣١,٣ بالمئة سنة ٢٠٠٤؛ في حين ستتزايد أعداد الفئات العمرية التي توجد في سن النشاط (فئة ١٥ - ٥٩ سنة)، لتستقر في حدود نسبة ٦٣,٨ بالمئة، مقابل ٦٠,٧ بالمئة سنة ٢٠٠٤. كما سترتفع حصة الأشخاص المسنين من ٦٠ سنة فما فوق، لتبلغ نسبة ١٥,٤ بالمئة مقابل ٨ بالمئة سنة ٢٠٠٤[١٥].

وهكذا، سيترتب عن ظاهرة «الانتقال الديمغرافي» في أفق ٢٠٣٠ تطوران ديمغرافيان، بالغا التأثير في بنية المنظومة التربوية الوطنية: أولهما، حصول انخفاض متواصل لأعداد

---

(١٢) عبد الرحيم الحسناوي، «التربية والتنمية المستدامة،» علوم التربية، العدد ٥٩ (نيسان/ أبريل ٢٠١٤)، ص ٢١ - ٢٩.

(١٣) البيان الوطني بعنوان: «رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين»، الصادر عن ثلة من الأكاديميين، والمتخصصين والمربين، في جملتهم وزراء سابقون، وخبراء، ومهتمون في شأن التربية والتكوين، وكذا فاعلون نقابيون وجمعويون.

وقد صدَرَ البيان في الرباط بتاريخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، موقّعاً من طرف أزيد من مئة شخصية وطنية، سياسية وفكرية ونقابية وجمعوية.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١ - ٢.

(١٥) إدريس الكراوي، إشكالية التشغيل: مقاربات وتوجهات (الدار البيضاء: مطبعة البيضاوي، ٢٠١٤)، ص ٤٩ - ٨٠، و «Activité, emploi, chômage, 2011-2012,» Haut-Commissariat au plan (2013).

الفئات العمرية المستهدفة بالتعليم الأولي والتعليم الإلزامي (فئات ٤ ـ ٥ سنوات ـ ٦ ـ ١١ سنة ـ ١٢ ـ ١٤ سنة)، بحيث ستنخفض حصتها من ٤٢ بالمئة سنة ٢٠٠٤، إلى نسبة ٢٨,٦ بالمئة سنة ٢٠٣٠.

ثانيهما، تواصل ارتفاع أعداد الشباب من فئتي ١٥ ـ ١٧ سنة و١٨ ـ ٢٢ سنة إلى حدود سنة ٢٠٣٠، حيث تبدأ بالانخفاض بدورها.

وبالفعل، فإن لهذه التحولات الديمغرافية في بنية الساكنة المغربية تأثيراً مباشراً في مكونات منظومة التربية والتكوين ببلادنا، اعتباراً لواقع الترابط القائم بين مختلف مستويات التعليم، وهو ما يستدعي ضرورة استدماج المتغير الديمغرافي في رؤية الإصلاح التربوي على المدى المتوسط والبعيد، وإعادة الاعتبار لمنهجية التخطيط والاستشراف التربويين.

٣ ـ متغير الثورة التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية

لقد أخذت تدفقات الثورة التكنولوجية والمعرفية والمعلوماتية الجارية في عالمنا المعاصر ـ بإيقاعات متسارعة، محمولة على أجنحة العولمة الجارفة ـ في إدخال مفاهيم جديدة، وإحداث تأثيرات عميقة على التربية والمجتمع.

وتتجلى هذه التأثيرات العميقة على مستويين متقاطعين:

أولهما، نزوع جامح لاختزال المكون البشري الذي هو محور العملية التربوية، وقوام التنمية المجتمعية، في بعده الاقتصادي، في سياق تجاهل أو تهميش أبعاده القيمية، ومقوماته الثقافية، وحاجاته الروحية.

ثانيهما، تبوئة المجال المعرفي مكان الصدارة، في علاقات القوى الدولية، ليصبح موضع تنافس وصراع بين أقطاب النظام الدولي المعولم.

ولقد نجم عن هذا الرهان العولمي الجارف حدوث «فجوة» معرفية وتكنولوجية ومعلوماتية، ما انفكت تزداد اتساعاً واستفحالاً، بين المجتمعات المتقدمة المتحكمة في «مجتمع المعرفة»، وبين المجتمعات النامية التي تفتقر إلى مقومات ووسائل الانخراط في المجتمع المعرفي الجديد[١٦].

وفي ظل «اقتصاد المعرفة» الوليد في سياق هذه الثورة التكنولوجية المذهلة، فقد ازدادت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب، بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية، اتساعاً بات يدعو إلى القلق.

---

(١٦) مصطفى حسني، «تحديات التربية في الوطن العربي،» علوم التربية، العدد ٤٨ (تموز/يوليو ٢٠١١)، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

وفي خضم هذه التحولات المتسارعة تفاقمت عجوزات المنظومات التربوية في الأقطار النامية بصفة خاصة، وغدا رهان الانخراط في «مجتمع المعرفة» يمر عبر سبيل الإصلاحات التقويمية لمنظومات التربية والتكوين، أسوة بركب الأقطار المتقدمة، وذلك على قاعدة التأسيس لـ «مدرسة المستقبل»، ووفق ما يتجاوب مع الرهانات الوطنية الآنية والمستقبلية، ويتلاءم مع ثقافات وخصائص المجتمعات الوطنية[١٧].

وعلى خلفية هذه التحولات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة، وما تحدثه من مفارقات وتراتبية دولية، صاغت منظمة اليونسكو نشاطاتها التربوية والعلمية والثقافية والمعلوماتية في إطار برامج رئيسية، تنصب على توصيات دالة من قبيل: «تسخير التعليم لإحلال السلام، وتحقيق التنمية المستدامة» (البرنامج الرئيسي الأول)، و«تعزيز الاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات...» (البرنامج الرئيسي الثالث)، و«استدامة السلام والتنمية من خلال حرية التعبير والاستمتاع بالمعلومات...» (البرنامج الرئيسي الخامس)[١٨].

إن تقاطع انعكاسات وتأثيرات هذه المتغيرات الثلاثة، التنموية والديمغرافية والعولمية، على مستوى المنظومة التربوية الوطنية، حاضراً ومستقبلاً - ليستدعيان رسم سياسة تربوية - تعليمية متجددة، تقوم - ضمن ما تقوم عليه - على تعزيز العلاقة العضوية بين التربية والتنمية في إطار منظور جدلي للعلاقة بينهما، وعلى تكييف مكونات المنظومة التربوية وتشكيلة أسلاكها التعليمية مع مقتضى التحولات الديمغرافية للمجتمع، وعلى تطوير وتحديث المناهج التربوية - التكوينية في اتجاه الاستيعاب الرشيد، المنضبط، للتحولات المعرفية الجارية، وكسب رهان انخراط بلادنا في «مجتمع المعرفة».

ثالثاً: الأولويات اللافتة في مجال الإصلاح التربوي - التعليمي

لا يجادل أحد اليوم في أن المؤسسة التربوية العمومية التي تشكل الركيزة المحورية للنظام التربوي، باتت في حاجة ماسة إلى التقويم وإعادة التأهيل. ويستمد مطلب الإصلاح المدرسي مشروعيته من اعتبارات موضوعية ثلاثة:

أول الاعتبارات، ويحيل على دور المدرسة العمومية في المنظومة التربوية: فهي البوتقة التربوية والفكرية والوجدانية لمختلف شرائح المجتمع، والرافعة القوية لتنمية قدراته ومؤهلاته البشرية، والقاعدة الرصينة لتكافؤ الفرص، وذلك «قبل أن تكون في خدمة توجه سياسي أو مشروع لتكوين المواطن النموذجي»[١٩].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٨) أشغال المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الدورة السابعة والثلاثون، باريس، ٢٠١٣ (وثائق المؤتمر).

(١٩) المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك: تقرير الخمسينية، ص ١١٤.

ثاني الاعتبارات، ويتصل بواقع الاختلالات الكمية والنوعية التي ما فتئت تطبع كيان وأداء المدرسة العمومية. فبالرغم من مضي نحو عقد من الزمن على تفعيل «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)، وعلى اعتماد «مخطط استعجالي» (٢٠٠٩) يروم تفعيل توصيات «الميثاق»، فإن المدرسة العمومية لا تزال تجر معها أزمة متجذرة تصيب مختلف مستويات التعليم والتكوين.

إن مختلف التقارير والدراسات الجادة حول وضعية المنظومة التربوية ببلادنا؛ سواء تعلق الأمر بتقرير «المجلس الأعلى للتعليم»[٢٠]، أو تقرير «أهداف الألفية للتنمية» (٢٠١٢)، أو محاضر «جلسات الاستماع»[٢١] التي نظمها مؤخراً «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي» (٢٠١٤)، أو الدراسات والتقارير الصادرة عن الجمعيات المدنية المهتمة بالشأن التربوي[٢٢]؛ تشدد على استمرارية أزمة المؤسسة التعليمية العمومية، في بعديها الكمي والنوعي.

• فعلى صعيد المؤشرات الكمية، فإن ظاهرة التفاوت الجغرافي (حضري - قروي) والنوعي (ذكور - إناث) في نسب التمدرس، لا تزال مستمرة، بالرغم من التحسن الحاصل في المؤشر الوطني العام لهذه النسبة (٩٦ بالمئة سنة ٢٠١٢).

وآية ذلك أن استفادة الأطفال من الفئة العمرية ٤ - ٥ سنوات من ولوج التعليم الأولي، ما قبل المدرسي، لا تزال محدودة، إذ لا تتجاوز نسبة ٥٠ بالمئة على الصعيد الوطني، ونسبة ٢٣ بالمئة في صفوف الإناث بالمجال القروي.

كما تُحرم أعداد من الفئة العمرية: ١٢ - ١٤ سنة الممدرسة من ولوج التعليم الثانوي الإعدادي، في سياق ظاهرة الهدر المدرسي التي تعانيها مختلف الأسلاك التعليمية.

وتشكل ظاهرة الهدر المدرسي، تحديداً، آفة تربوية عامة، إذ إن نسبة الانقطاع عن الدراسة لا تزال في حدود ٣ بالمئة في التعليم الابتدائي، و١٢ بالمئة في التعليم الثانوي الإعدادي، و١٨ بالمئة في التعليم الثانوي التأهيلي.

وهكذا، فمن مجموع مئة تلميذ يلتحقون بالسنة الأولى ابتدائي، لا يصل إلى البكالوريا منها سوى ١٣ طالباً؛ «وهو ما يمثل نزيفاً بشرياً يتحمل نتائجه الآباء والأمهات على نحو مباشر، وضياعاً

---

(٢٠) حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ٤ ج (الرباط: المجلس الأعلى للتعليم، ٢٠٠٨)، ج ١: إنجاح مدرسة للجميع؛ ج ٢: التقرير التحليلي؛ ج ٣: أطلس المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين، وج ٤: هيئة ومهنة التدريس.

(٢١) «موجز تركيبي لجلسة الاستماع لممثلي نقابات التعليم المدرسي،» المجلس الأعلى للتعليم (الرباط) (١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، ٦٦ صفحة.

(٢٢) من هذه الجمعيات المهتمة بالشأن التربوي: الجمعية المغربية لتحسين جودة التعليم (أماكن)؛ من الدراسات الجادة الصادرة عنها: مشروع تصور استراتيجي لمدرسة الغد (٢٠١٢)، ٣٩ صفحة، والدراستان الدوليتان حول تقويم التحصيل الدراسي: تيمس ٢٠١١ وبيرلز ٢٠١١ (آذار/ مارس ٢٠١٣)، ٤٤ صفحة.

مالياً تتحمله ميزانية الدولة، وهدراً مجتمعياً يتحمله المجتمع، ويؤثر سلباً في حظوظ تنميته وتطوره»[٢٣].

كما تشير دراسات المجلس الأعلى للتعليم أن نسبة المغادرين للنظام التربوي دون تأهيل على مستوى الابتدائي والثانوي الإعدادي، مجتمعين، تناهز ٧٥ بالمئة من تلاميذ هذين المستويين، خلال السنوات الخمس: ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩. وتبلغ هذه النسبة في الثانوي التأهيلي، إلى مستوى البكالوريا، ٤٧ بالمئة. ومعنى ذلك أن عدد المغادرين بدون تأهيل في المستوى الابتدائي ـ الإعدادي ناهز المليون تلميذ (= ٩٩٠,٠٠٠) تقريباً، خلال الخمس سنوات (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩)، وأن المغادرين بدون تأهيل في الثانوي التأهيلي إلى مستوى البكالوريا، ناهزوا نصف المليون (= ٤٥١,٠٠٠) تقريباً، خلال نفس المدة الزمنية. ومن جانب آخر، فإن بنية المغادرين للنظام التعليمي في سن (١٥ ـ ٣٤)، تتوزع سنة ٢٠٠٩، كالتالي: أن نسبة المغادرين الحاصلين على دبلوم لا تتجاوز ٢٨ بالمئة، وأن المغادرين بدون دبلوم تناهز نسبة ٦٢ بالمئة[٢٤].

وتصيب آفة الهدر المدرسي الوسط القروي، وجنس الإناث بصفة خاصة: فمعدل تمدرس الفتيات بين ١٢ ـ ١٤ سنة من العمر لم يتجاوز ٤٣ بالمئة في الموسم الدراسي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧، مقابل ٧٥ بالمئة كمعدل وطني بالنسبة إلى هذه الفئة العمرية. وبصفة عامة فإن تكلفة عدم التمدرس والانقطاع على الدراسة تقدر بـ ٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام[٢٥].

وعلاوة على ما تتسبب فيه هذه الآفة من نزيف في الموارد البشرية، ومن هدر في الموارد المالية، فإنها تسهم في الحد من نتائج الجهود الحثيثة المبذولة في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية، إذ تظل ظاهرة الأمية متراوحة حول نسبة ٣٧ بالمئة[٢٦].

---

(٢٣) «من أجل رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين،» الاتحاد الاشتراكي، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٣، ص ٦.

(٢٤) إضافة إلى هذه المعاينة (Constat) المقلقة، فإن التقرير السنوي العام لـ «المجلس الأعلى للتعليم»، لسنة ٢٠٠٨، يسجّل مغادرة ما يقارب ٣٩٠,٠٠٠ تلميذ أسلاك الدراسة كلّ سنة، «لأسباب غير الطرد أو الفشل الدراسي». انظر: حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ج ١، ص ٢٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

وفي دراسة حديثة لـ «المرصد الوطني لحقوق الطفل»، بالاشتراك مع اليونسيف حول «وضعية الأطفال والنساء في المغرب»، فإن نسبة الهدر المدرسي بالعالم القروي تفوق نسبته في المدن، إذ إن نصف أطفال العالم القروي محرومون من التعليم التمهيدي، في حين فإن نسبته في المدن تناهز ٢٣ بالمئة. انظر ملخص التقرير، في: المساء (الرباط)، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥.

حول الأسباب الداخلية والخارجية للهدر المدرسي، انظر: حمد الله اجبارة، الهدر المدرسي: الأسباب والعلاج، علوم التربية؛ ٢٦ (الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، ٢٠١١)، ص ٥٩ ـ ٨٢.

حول ظاهرة الانقطاع عن الدراسة في المغرب، انظر: إبراهيم شداتي، «الانقطاع عن الدراسة في المغرب: حجم الظاهرة، أسبابها، انعكاساتها على مالية الدولة ومقترحات عملية،» ورقة قُدِّمت إلى ندوة: المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق، ١١، ١٨ و٢٥ شباط/ فبراير وأيام ٣ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢، إعداد وترتيب مبارك ربيع والمختار باقة (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة؛ منشورات مؤسسة علال الفاسي، ٢٠١٣)، ص ١٥٩ ـ ١٧٧.

(٢٦) بلغت نسبة الأمية سنة ٢٠٠٦، نحو ٣٨ بالمئة لدى البالغين ١٠ سنوات فما فوق. وهي نسبة تختلف حسب الجنس والوسط والمناطق، حيث تبلغ ٢٧,٢ بالمئة في الوسط الحضري، و٥٤,٤ بالمئة في الوسط القروي. كما تبلغ لدى =

• وعلى صعيد المؤشرات النوعية، فإن المؤسسة التعليمية العمومية ما انفكت تواجه تحديات حقيقية في مجالات تتصل بمستوى الجودة التعليمية، والمردودية الداخلية والخارجية.

ففي ما يتصل بمستوى الجودة، فإن المؤسسة التعليمية العمومية لم تتمكن من توفير تعليم وتكوين بمعايير الجودة الموصوفة. ويتعلق الأمر هنا، أساساً، بالنقص الحاصل في جودة التعلمات بالمدرسة، استناداً إلى مقياسي التحصيل المدرسي، المعتمدين دولياً، في ما يتعلق بالمواد التأسيسية التي تشمل القراءة والرياضيات والعلوم من جهة، وفي النقص في تأهيل طرائق التدريس، وفي محدودية وقصور التقويمين الداخلي والخارجي لمكونات المنظومة التربوية في مختلف مراحلها من جهة أخرى[٢٧].

وقد كشفت دراسات التقييم والتعبير للمكتسبات المدرسية في النظام التعليمي بالمغرب عن ضعف رائز القدرات التعليمية (performances) للتلاميذ المغاربة، بالمقارنة مع تلاميذ الأقطار الخمسين المنخرطة في معياري TIMSS وPIRLS، لسنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ فالمغرب يقع في الرتبة الدنيا بنسبة (Rapport) ٣٦١ نقطة من أصل ألف، مقابل ٤٧٨ من ألف بالنسبة إلى الأردن، و٤٧٠ من ألف بالنسبة إلى الجزائر، ٤٩٨ بالنسبة إلى عمان مثلاً. هذا في الوقت الذي يحظى فيه تمويل تمدرس التلميذ بمستوى معتبر، يتراوح ما بين ألف وألفي دولار للتلميذ في السنة.

كما كشفت نتائج التقييم - التعبير الدولي أن معدل التحصيل المدرسي للتلاميذ المغاربة - حسب مقياس TIMSS - الواقع في خانة مستوى مدرسي متوسط يطاول نحو ٣٢ بالمئة من التلاميذ، ومعدل تحصيلهم الواقع في خانة مستوى ضعيف يطاول ٥٨ بالمئة، منهم، أي أن ٩٠ بالمئة من التلاميذ المغاربة يندرجون في خانة المستوى الضعيف أو القريب من الضعيف، مقابل نسبة ٥٠ بالمئة من التلاميذ في الأقطار المشاركة في التقييم، ونسبه ١٠ بالمئة من تلاميذ الأقطار الرائدة في مجال التحصيل المدرسي[٢٨].

= الذكور ٣١,٤ بالمئة مقابل ٤٦,٨ بالمئة عند الإناث. انظر: «البحث الوطني حول الأمية واللاتمدرس والانقطاع الدراسي» (٢٠٠٦).

(٢٧) حول حالة الجودة في التعلمات بالمدرسة المغربية، انظر: «الدراستان الدوليتان حول تقويم التحصيل الدراسي تيمس ٢٠١١ وبيرلز ٢٠١٢: نتائج المغرب: واقع الحال وممكنات المآل،» الجمعية المغربية لتحسين جودة التعليم (أماكن) (الرباط) (آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://arab.amaquen.org/wp-content/uploads/2013/05/rapport_amaquen_timpir2011_vfbat.pdf>.

(٢٨) حسب نتائج دراسة بيرلز (PIRLS: Progress International Reading Litteracy Study) ونتائج دراسة تيمس (TIMISS: Trends in International Mathematics and Science Study) الدوليتين لسنة ٢٠١١، فإن ترتيب المغرب، في مجال تحصيل التعلمات الأساسية، يوجد في أدنى المستويات، مقارنةً مع الدول المشابهة من حيث مستوى التنمية. انظر: المصدر نفسه، ص ٥ - ١٩، وحالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ج ١، ص ٢٩ - ٣٠.

ثالث الاعتبارات، يتصل بمستوى المواءمة بين التعليم والتكوين من جانب، والمحيط الاقتصادي من جانب آخر، كما ألح على ذلك منطوق «الدعامة الثالثة» في «الميثاق الوطني للتربية والتكوين». ذلك أن حصيلة تطوير هذا المستوى لا تزال هزيلة. ويعود هذا العجز إلى غياب منظور «المهننة» في بنية المناهج والبرامج التعليمية، منذ سلك الثانوي الإعدادي، وإلى محدودية قدرة المنظومة التربوية على الاستجابة الفعالة للسياسات التنموية العامة، ولطلبات المحيط الاقتصادي.

كذلك تعود إلى عزوف وحدات النسيج الإنتاجي عن تلبية أهداف التفاعلية المطلوبة مع المؤسسات التعليمية، بما تقتضيه عملية التفاعل من تشارك وتعاضد في صياغة أدواتها، واستشراف آفاقها.

بيد أن مصدر هذه الاختلالات، يرجع بالأساس إلى الاختلالات العضوية التي تطبع منظومة التربية والتكوين. فقد خلصت دراسة حديثة، من إنجاز «البنك الإفريقي للتنمية»، إلى أن نظام التعليم والتكوين بالمغرب يشكل «الحلقة الضعيفة» للرأسمال البشري، بسبب «ضعف» نسب التمدرس، حيث إن المدة المتوسطة للتمدرس منخفضة فيه، بالقياس إلى البلدان من مستوى الدخل نفسه. ونتيجة لذلك، فإن اليد العاملة لا تتحكم بما فيه الكفاية في الكفايات العامة والخاصة، كما يشير إلى ذلك العديد من الفاعلين في القطاع العام والخاص[٢٩].

وتطرح هذه الاختلالات التربوية ـ التعليمية، التي سقناها، مثالاً لا حصراً، ضرورة تضافر جهود الفاعلين التربويين، مؤسسات عمومية ودستورية، وهيئات مدنية، مجتمعية، على طريق معالجتها بإرادية وتعبئة والتزام.

رابعاً: أوراش التقويم المطلوبة

وتجنباً للوقوع في متاهات شعار «الإصلاح الشامل، الكامل» في سياق عملية إصلاحية تنازلية، من الأعلى إلى الأسفل، والتي غالباً ما تؤول إلى مربع الأزمة الآخذة بخناق هذا المكون أو ذاك من مكونات المنظومة التربوية ـ التعليمية، فإننا نقترح الأخذ بمنهجية الأوراش الإجرائية، في سياق عملية تقويم تصاعدية، من الأسفل إلى الأعلى، تروم احتواء وتقويم الاختلالات الماكرو ـ تربوية التي تطال دعائم المنظومة التربوية الوطنية، وذلك ضمن رؤية استراتيجية ناظمة. ونقترح، في هذا الاتجاه، فتح ومباشرة العمل في ثلاث أوراش حيوية، تحظى بالأولوية في منظور ومقاربة التقويم التربوي ـ التعليمي.

(٢٩) دراسة صادرة عن «البنك الإفريقي للتنمية» في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

١ ـ إرساء دعائم الحكامة الجيدة للقطاع التربوي

إن ترشيد وتحديث قيادة القطاع التربوي ـ التعليمي، من خلال النظر في مناهج وطرائق تدبيره لمنظومة التربية والتكوين، يشكل في نظرنا المدخل الضروري الذي ينبغي ارتياده. فلا مندوحة إذاً من اعتبار الإصلاح الهيكلي للإدارة التربوية المركزية، في اتجاه العمل على إجراء تحديث عميق لبنيتها، ومباشرة تطوير شامل لمناهج عملها، وإعادة هيكلة عميقة لمنظومتها الإدارية والتنظيمية ـ مقدمة ضرورية لإصلاح وتقويم المنظومة التربوية.

وبالفعل فإن مسألة الحكامة الجيدة للقطاع التربوي ترتبط بمدى التفعيل الأمثل لمبدأي اللامركزية واللاتمركز، كخيارين حاسمين في تدبير المنظومة التربوية. ولئن كانت جهود إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين قد شكلت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فإن حصيلة هذه الخطوة تظل متواضعة في سياق تفعيل ناجع لخيار اللامركزية، وذلك اعتباراً لأوجه الخلل الذي اتسمت، ولا تزال تتسم، به هذه الحصيلة[٣٠].

وفي صدارة هذه الأوجه الاختلالية في بنية التأسيس الأكاديمي، أن الأخير لم يندرج في إطار إصلاح هيكلي شامل لتدبير المنظومة التربوية، يقوم على منظور حكامتي مندمج، يشمل الإدارة المركزية، والمؤسسات الأكاديمية الجهوية، والنيابات الإقليمية، في سياق إعادة توزيع عقلاني، منتج وشامل، للمسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتربوية والتدبيرية[٣١].

وفي غياب نسق تدبيري مندمج، فقد تفاقم ثقل الإدارة المركزية، وتزايد عجز الأكاديميات الجهوية في مادة الموارد البشرية، والكفاءات والقدرات التدبيرية، واستقرت ازدواجية البنيات والمسؤوليات بين جهازي الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية.

وارتباطاً بمفهوم الحكامة الجيدة للقطاع، فإن مسألة التقييم ـ التعيير المستمر للمنظومة التربوية، في مختلف مستوياتها التدبيرية والتسييرية والتربوية، تشكل دعامة قوية في مسلسل تحسين حكامة القطاع. وفي هذا الاتجاه، فإن مراجعة تقييمية لصلاحيات مجالس تسيير الوحدات التربوية ودورها وأدائها، من المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية، إلى مجالس المؤسسات التعليمية، لتشكل حلقة هامة في مسلسل الإصلاح الحكامتي الشامل.

(٣٠) أشار «المجلس الأعلى للتعليم» في تقريره السنوي لسنة ٢٠٠٨ إلى «إشكالية الحكامة على مختلف المستويات»، لكنه لم يذهب بعيداً في تشخيص مصادر الاختلال في حكامة منظومة التربية والتكوين.

وفي نظرنا فإن معالجة اختلال الحكامة ينبغي أن تنطلق من مصدره، وهي الإدارة المركزية.

(٣١) لقد أقرّ «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» مبدأ إخضاع نظام التربية والتكوين برمّته «للتقويم المنتظم من حيث مردوديته الداخلية والخارجية، التربوية والإدارية»، لكن تفعيل هذا المبدأ الحيوي لم يجد سبيله إلى التحقق. انظر مقتضيات «الدعامة السادسة عشرة» بعنوان: «الدعامة السادسة عشرة: تحسين التدبير العام لنظام التربية والتكوين وتقويمه المستمر» في: «الميثاق الوطني للتربية والتكوين: مقتطفات من الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة المتعلق بالتعليم،» الرباط (٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

كما أن المراجعة التقييمية لآليات ومعايير ومسلسل وضع الخارطة المدرسية، وصياغة الخارطة الاستشرافية، في ارتباط وثيق بالخيارات والتوجهات البيداغوجية المعتمدة، لتشكل حلقة أخرى من مسلسل الإصلاح الحكامتي.

وغني عن الإشارة، فإن مواكبة الإصلاحات المقررة؛ عبر آلية فعالة للتتبع والتقييم والتقويم، والعمل على تطوير منظومة معلوماتية، قادرة على مرافقة الإجراءات الحكامتية المتخذة، وكذا العمل على تكريس الانفتاح والتواصل مع الفاعلين التربويين، والاجتماعيين والاقتصاديين، المعنيين بشؤون التربية والتعليم والتكوين، وتمكين المؤسسات التعليمية من استقلالية تربوية أكبر؛ إنما تمثل في مجموعها، رافعة قوية لإرساء دعائم الحكامة الرشيدة للمنظومة التربوية الوطنية[٣٢].

٢ - تجويد العملية التربوية - التعليمية

إن حق المواطن المغربي في مدرسة عمومية بمواصفات الجودة، ومعايير المردودية الداخلية والخارجية، أضحى يستدعي إصلاحاً بيداغوجياً شاملاً، تتعبأ في مجهود تفعيله كل الأطراف المعنية بتطوير وتحديث التعليم العمومي، وهي أطراف الدولة والمجتمع ومختلف الفاعلين التربويين. ذلك أن رهانات تقويم أوضاع المدرسة العمومية ليست فقط تعليمية وبيداغوجية، بل هي رهانات سياسية ومجتمعية بامتياز.

إن الأمر يتعلق، فعلاً، بإحداث نقلة معتبرة في دور المدرسة العمومية وأدائها، تنتقل بها من مفهوم المؤسسة التربوية العمومية المرتبطة بمرحلة بناء الاستقلال الوطني في المجال التربوي، إلى مؤسسة تربوية عمومية حديثة، تلتزم بأهداف الجودة والحكامة والمردودية، تحقيقاً لمتطلبات التنمية، ولمقتضيات التطور والتقدم.

وفي ظل الشروط والتحولات المفهوماتية الجارية، فقد بات معلوماً ومستقراً في «عصر التربية للجميع»، أن واجب الدولة في المجال التربوي لم يعد مقتصراً على توفير «مقعد مدرسي لكل متعلم» وحسب، بل أصبح واجبها منصباً على توفير «مقعد بيداغوجي».

كما أن مفهوم التربية والتعليم لم يعد منصباً على مفهوم «الخدمة الاجتماعية» التي تعمل الدولة على توفيرها لمواطنيها وحسب، بل تحول إلى مفهوم «عملية استثمارية، تنموية، منظمة وشاملة»، تروم «بناء الإنسان المتكامل، وتسعى إلى خدمة المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية».

---

(٣٢) لقد لاحظ تقرير «المجلس الأعلى للتعليم» أن تفعيل اللامركزية واللاتمركز في قطاع التربية والتكوين، كما أقرّها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، «قد اقتصر على تفعيل اللاتمركز، في اتجاه تخفيف أعباء الإدارة المركزية...» وهو ما حجّم من دور «الأكاديميات» الجهوية، في مجالات حيوية: بيداغوجية، وتقويمية، وتكوينية وغيرها. انظر: حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ج ١، ص ٣١.

ويتوقف إنجاز هذا التحول في دور المدرسة العمومية وأدائها، على إدخال إصلاحات هيكلية وبيداغوجية وتأطيرية ملائمة:

أ ـ على المستوى التأطيري

يتعين القيام بمراجعة شاملة لأنظمة وبرامج ومناهج تكوين المدرسين ومديري الإدارة المدرسية، وذلك في اتجاهات حيوية ثلاثة: **أولها**، تطوير وتجويد التكوين الأساسي للمدرسين، بما يتجاوب ومتطلبات ومعايير المهنة التربوية الحديثة، في أبعادها المعرفية والهوياتية والكفاياتية، وبما يتفاعل ومفهوم الكائن المتعلم، باعتباره محور العملية التعليمية، وهدف المقاربة التربوية.

ثانيها، إقرار تعميم وإلزامية التكوين المستمر للمدرسين، على قاعدة برامج تكوينية، بيداغوجية ومعرفية، متجددة، تساهم في رفع كفاءاتهم التربوية، وتحيين قدراتهم التعليمية.

ثالثها، إقرار نظام للتحفيز على التكوين الذاتي، بما يعزز ويطور رصيد التكوين الأساسي، ويدعم مكتسبات التكوين المستمر. ولإعطاء هذا الإصلاح التأطيري الحيوي بعده الاستراتيجي، وضمان فعاليته الإجرائية، يستحسن إحداث وكالة وطنية للتكوين والتكوين المستمر، تعمل تحت مسؤولية الإدارية التربوية المركزية، ولكنها تتوفر على هامش من الاستقلالية في مجالات التخطيط والتنظيم والتدبير للشأن التكويني(٣٣).

ب ـ على المستوى البيداغوجي

إن إصلاح مناهج وبرامج التربية والتعليم، في اتجاه عصرنتها لمواكبة المستجدات المعرفية والتكنولوجية، وتجديد مضامينها المعرفية والقيمية والاجتماعية، وتطوير حواملها اللغوية وتعزيز دعائمها المهنية، بما يتجاوب مع حاجة المجتمع الوطني إلى التطور والتقدم في مختلف المجالات من جهة، ويتفاعل، من جهة أخرى، مع المكتسبات البناءة، والمستجدات المنتجة، في شروط العولمة الجارفة، وظرفية التحولات المتسارعة ـ بات أمراً لا مفرَّ منه.

وينسحب ما هو مطلوب في مجال الإصلاح البيداغوجي، على اتجاهات ثلاثة: **أولها**، تخليص المناهج والبرامج التربوية من طابعها المعرفي الكمي الذي يركز على كم المعارف، وعلى ميكانيكية التلقين، وتطويرها لاستهداف ما يُكسب المتعلم ملكات الإدراك، وكفايات التحليل والتركيب، وقدرات النقد والإبداع، فكرياً ومهاراتياً(٣٤).

---

(٣٣) حول هذا الجانب الحيوي في الإصلاح التربوي، انظر: محمد مومن، «توجهات البحث حول تكوين المدرسين،» علوم التربية، العدد ٣٣ (آذار/ مارس ٢٠٠٧)، ص ١٠٧ ـ ١١٩.

(٣٤) صاغ «المجلس الأعلى للتعليم» انتقادات مبطّنة للكيفية التي فُعلت بها توصيات «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، في شأن مراجعة وتقويم المناهج التعليمية. انظر: حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٦٩ ـ ٧٠. =

ثانيها، إعداد منهاج تربوي ـ تعليمي مندمج، ينسحب على مختلف الأسلاك التعليمية، في إطار رؤية منهاجية مندمجة، ناظمة، ومستوعبة لمختلف التحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والقيمية التي أنجزتها البلاد، في سياق المقتضيات الدستورية الجديدة، ومضامين مدونة الأسرة، ومكاسب الانخراط في مدونة الحقوق الإنسانية الكونية[٣٥].

ثالثها، مأسسة القرار البيداغوجي والفعل التقويمي، عبر استحداث مؤسستين تربويتين، تستندان إلى قوام تربوي كفء وفعال، وتتمتعان بالاستقلالية الضرورية في البحث والتوجيه، وهما «المرصد الوطني للتوجيه البيداغوجي»، و«مجلس أعلى للبرامج التربوية ـ التعليمية».

ومن الأهمية بمكان أن تستهدف مختلف الإجراءات المتخذة في مجال إصلاح وتطوير المناهج والبرامج التعليمية تحديد وصوغ القاعدة الصلبة للمكتسبات المعرفية والكفاياتية التي يتحصل عليها التلاميذ لدى بلوغهم نهاية التعليم الإلزامي، في إطار من تكافؤ الفرص. وتعود لـ «المجلس الأعلى للبرامج والمناهج» المقترح إحداثه، مهمة تحديد نوعية ومستوى هذه المكتسبات، وكذا السهر على دينامية التفاعل والتوازن بين شقيها المعرفي والكفاياتي.

واعتباراً لكون المؤسسة الأكاديمية فضاءً حيوياً للتشارك والتفاعل، في سياق معالجة الإشكاليات التربوية القائمة، فإن تطوير دورها التربوي ليرتقي إلى مستوى بناء النموذج البيداغوجي المنشود، وبلورة المشروع التربوي المطلوب على مستوى فضائها الجهوي إنما يجسد لبنة أساسية في ورش الإصلاح البيداغوجي المطروح. ومن أجل تحفيز المؤسسات الأكاديمية على استثمار جهد أكبر في مجال الإبداع التربوي، والاجتهاد البيداغوجي، ينبغي إحداث نظام للتباري والتراتب والتميز بين الأكاديميات يُخول للفائزة منها سنوياً، شهادة تقدير واعتبار.

وفي أفق العمل على إنجاز مختلف التقويمات التي يطرحها هذا الورش الحيوي، الهام، فإن تثوير مناهج العمل في مجال توسيع قاعدة التمدرس في مرحلة التعليم الأساسي، وتنفيذ إلزاميته، مع العمل على إعادة هيكلة التعليم الأولي، في سياق برامج تشاركية مع الجماعات الترابية، المحلية والإقليمية والجهوية، للنهوض بأعبائه، وكذا العمل على تطوير سلك التعليم الثانوي التأهيلي، وتعزيز انفتاحه على فرص التكوين المهني ـ تظل مهام محورية، لصيقة بالإطار الماكرو ـ تربوي لمنظومة التعليم والتكوين[٣٦].

= حول إشكالية المناهج الدراسية، انظر: محمد الدريج، «تطورات المناهج الدراسية في المنظومة التعليمية المغربية: المنهاج المندمج ومقاربة التدريس بالملكات نموذجاً،» ورقة قُدِّمت إلى ندوة: المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق، ١١، ١٨ و٢٥ شباط/ فبراير وأيام ٣ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢، ص ١٢٧ ـ ١٥٨، ومحمد الدريج، المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٥).

(٣٥) «من أجل رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين،» ص ١٢.

(٣٦) تصبّ مختلف هذه التقويمات والإجراءات في مجرى تجويد المستوى التربوي والتكويني بالبلاد، الذي يشرط بدوره الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، والناتج الداخلي الخام. =

ومن جانب آخر، فإن تحسين وتطوير تدبير التنوع اللغوي في نظامنا التربوي، انطلاقاً من المرجعية الدستورية التي حسمت في الموضوع اللغوي من جهة، ومن المرجعية «الميثاقية» (الميثاق الوطني للتربية والتكوين») التي أقرت ضرورة الانفتاح اللغوي على عوالم التقدم والتحضر، والالتحام برهانات الحداثة، والانخراط في «مجتمع المعرفة»، من جهة أخرى، يشكل رهاناً حاسماً في منظور ومسار الإصلاح التربوي الشامل.

ج ـ على مستوى الإصلاح الهيكلي

يتعين الإسراع بوضع برامج جهوية (أكاديمية) لتطوير وتحسين العرض المدرسي، خاصة في العالم القروي، وذلك في مادة التجهيزات التربوية، وفي ما يتعلق بالمرافق الاجتماعية، الصحية والرياضية والنقلية، وتعميم الخدمات الغذائية.

ولا مراء، فإن المشهد المدرسي في العالم القروي يبدو مدقعاً في شروطه الهيكلية وأوفر «حظاً» في احتياجاته البنيوية. ذلك أن غالبية «الفرعيات» لا تزال تفتقد إلى البنى التحتية، طالما أن نحو ٦٧ بالمئة منها غير مجهز بالماء، و٧٣ بالمئة منها بدون كهرباء، و٦٢ بالمئة بلا مراحيض، علاوة على ما تعانيه من معضلات التشتت الجغرافي، وغياب النقل المدرسي، وتراجع الحافز التربوي[٣٧].

كما يتعين، والحالة هذه، العمل على إحداث شبكة من المطاعم والداخليات المدرسية في المناطق القروية النائية، المعزولة التي تعاني ضعف الإقبال على التمدرس، وذلك في سياق خطة وطنية، تعبوية، تقوم على الشراكة ما بين الأكاديميات، والجماعات المحلية والجهوية والعمالات، وساكنة القرى والمداشر المعنية.

= فقد أكّدت، «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» الأوربية (OCDE)، من جديد في تقريرها الأخير (٢٠١٥) العلاقة الترابطية ما بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي للبلد، فكلما كان مستوى التعليم جيداً كلما تحسّن الأداء الاقتصادي.

وقد صُنف المغرب، في هذا التقرير، في المرتبة ٧٣ في ما يخصّ جودة التعليم، من أصل ٧٦ دولة. كما وُصفت البرامج والمناهج التعليمية بأنها «غير متطورة»، لاعتمادها بشكل كبير على الحفظ والتلقين.

(٣٧) مبارك ربيع، «ملامح خطة وطنية لتأهيل المدرسة،» ورقة قُدِّمت إلى ندوة: المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق، ١١، ١٨ و٢٥ شباط/ فبراير وأيام ٣ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢، ص ٥٢٥ ـ ٥٦٧. ولا تنفكّ الهيئات الدولية والإقليمية المهتمّة والمتابعة للشأن التربوي بالمغرب، تثير الانتباه، بل وتطلق «صفارة الإنذار» في ما يتعلّق بهشاشة ورداءة البنيات التحتية للشبكة المدرسية المغربية، خاصة في المجال القروي. ففي بيان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف»، صَدَرَ مؤخراً، فإن حوالى ستة آلاف مدرسة بالمغرب لا تتوفر على تجهيزات صحية عملية، ممّا يؤثر سلباً في مردودية المنظومة التربوية.

وقد سبق لـ «تقرير المعرفة العربي، للعام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١»، أن سجّل بأن نقص الوسائل والتجهيزات في المؤسسات التعليمية المغربية، يتصدر قائمة العوامل المؤثرة في المدرسة بنسبة ٩٢٫٦ بالمئة. انظر: تقرير المعرفة العربي، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: إعداد أجيال المستقبل للمجتمع القائم على المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١)، وأحمد أوزي، «المدرسة المغربية وإعداد النشء للانخراط في مجتمع المعرفة: خلاصة نتائج تقرير المعرفة العربي، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١،» ورقة قُدِّمت إلى ندوة: المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق، ١١، ١٨ و٢٥ شباط/ فبراير وأيام ٣ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢، ص ٤٢٤ ـ ٤٩٩.

وفي السياق نفسه، ينبغي التوفر على برامج أكاديمية مدروسة، تنصب على تحفيز المؤسسات المدرسية على التوجه نحو التميز، وإرساء مؤسسات التميز على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، مع استهداف التلاميذ المنحدرين من الأوساط الاجتماعية المتواضعة.

٣ ـ تحقيق الملاءمة بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي

لقد بات مستقراً في تجارب الأقطار الناهضة (Les Pays émergents) في عالمنا المعاصر، أن التربية والتشغيل صنوان متلازمان في مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وفي سياق هذا التطور العلائقي، أضحت مردودية التربية لصيقة بالتأهيل لعالم الشغل، كما أصبح التشغيل أكبر محفز على التربية.

وقد ازدادت هذه العلاقة الجدلية بين التربية والشغل تعقيداً ورسوخاً منذ أن اكتسحت العولمة الاقتصاديات الوطنية، وأصبح الانخراط في دينامية الاقتصاد العالمي بعداً جديداً، مندمجاً ومؤثراً في هذه العلاقة.

وبذلك غدت التربية الجيدة للجميع مَعبراً سالكاً، حاسماً نحو الشغل، بها ينمو حظ المكوَّن في الحصول على فرصة الشغل، ويتعزز بها حظ المستثمر، في الآن نفسه، في كسب رهان الإنتاجية الاقتصادية، وهو ما يدعونا إلى القول بضرورة إقامة شراكة مؤسساتية بين المؤسسة التكوينية والمقاولة الإنتاجية[٣٨].

بيد أن تحقيق «تلاؤم أكبر» بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي، يفترض تطوير منظومة «التكوين المهني»، في إطار نسقي مع منظومة التكوين العام، كما يفترض جعل «التكوين المهني» خياراً تكوينياً عضوياً، ابتداءً من نهاية التعليم الثانوي الإعدادي، يقوم على التجاوب مع متطلبات سوق الشغل، في ما يتعلق بنوعية التكوين ومدته وتخصصاته ومسالكه[٣٩].

ويتطلب إنجاز هذا التحول الديناميكي المنشود في العلاقة بين منظومتي التعليم العام والتكوين المهني، اعتماد مقاربة جديدة في تدبير هذه العلاقة بين المنظومتين.

● من مقومات هذه المقاربة، إعادة تأسيس عقلاني، مندمج، للعلاقة التكاملية ـ التفاعلية بين المنظومتين، يتسم بالحركية والمرونة، عبر جسور ممتدة بين القطاعين، وعبر آليات للتخطيط والتوجيه والتنسيق. وفي هذا المضمار، تشير النسب المرتفعة للمغادرين[٤٠]، بدون تأهيل، للنظام

---

(٣٨) عبد الرحيم المصلوحي، «مَهْننة منظومة التربية والتكوين: جسور بين المدرسة والمقاولة،» ورقة قُدِّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٥٣. جملة من الأفكار العامة، تدور حول ضرورة وآليات الربط بين المدرسة والمقاولة.

(٣٩) لقد أكّد البيان الوطني على أهمية تحقيق «تلاؤم أكبر بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي»، مؤكداً أن تحقيق هذه المواءمة هي «مسؤولية مشتركة بين النظام الانتاجي والنظام التعليمي...»، انظر: «رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين،» ص ٨.

(٤٠) تقدّر نسب المغادرة بـ ٧٥ بالمئة في الابتدائي ـ الإعدادي، و٤٧ بالمئة في الثانوي التأهيلي إلى مستوى البكالوريا.

التربوي، خلال السنوات الخمس السالفة الذكر (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩) إلى حقيقتين مقلقتين في مجال التكوين المهني:

أولاهما، وتؤكد تدني نسبة امتصاص التكوين المهني للمغادرين في المستويات الدنيا من التعليم العام (الابتدائي ـ الإعدادي)؛

ثانيتهما، غياب التوازن ما بين المستويات الدنيا والمستويات العليا بالنسبة إلى امتصاص التكوين المهني للمغادرين.

وتشير هذه المعطيات الصارخة إلى الاختلال الحاصل في سياسة التكوين المهني، إذ تتجاهل هذه السياسة الاستثمار في حلقة هامة وحيوية، في بنية التكوين المهني، وهي حلقة «التمرس» المهني التي من شأنها تكوين وتأهيل الأعداد الهائلة من المغادرين للنظام التعليمي في المستوى الابتدائي والإعدادي من جهة، وتوسيع قاعدة التكوين المهني بالنسبة إلى الأعداد المغادرة على مستوى الثانوي التأهيلي إلى مستوى البكالوريا، بدل الانخراط في مجالات التكوين التكنولوجي العالي (المدارس العليا للتكنولوجيا EST) الذي ينبغي أن يندرج في نطاق التكوين الجامعي، من جهة أخرى.

• وعلى مستوى متصل، فإن تدبير منظومة التكوين المهني والتقني ينبغي أن يخضع لـ رؤية استشرافية لتطور النظام الإنتاجي ببلادنا من جهة، ولتطور سوق الشغل من جهة أخرى. كما ينبغي أن يصبح البعد الجهوي، في سياق العمل «بالجهوية المتقدمة» حاضراً، مفعلاً في خريطة التكوين المهني.

وتشير التوقعات في هذا المضمار إلى أن أعداد النشطاء الجدد الذين يقتحمون سوق الشغل، في أفق ٢٠٢٠، سوف يتجاوز مليون وثلاثمئة ألف ناشط جديد، وذلك في ظرفية تتسم بتراجع محسوس في مشاريع البنية التحتية والبناء والأشغال العمومية[٤١].

لكن النسيج الصناعي الذي من المفترض أن يوفر نصف مليون فرصة شغل في أفق ٢٠٢٠، بفضل «المخطط الوطني للإقلاع الصناعي» (P.N.E.I)، سيكون في حاجة ماسة إلى موارد بشرية كفؤة، تتجاوب ومتطلبات المستقبل.

وفي ظل العجوزات المسجلة راهناً في مجال التوجيه نحو الشعب التقنية والهندسية، فإن العمل على تنمية التكوين المهني والتقني لكي يحتل موقعه الحيوي في بنية المنظومة التعليمية ـ التكوينية، إنما يصبح ضرورة حيوية، طالما أن المراهنة على تنمية القطاع الصناعي[٤٢]، وتنويع وحداته[٤٣]، هي مراهنة وطنية جادة، تستند إلى إرادة سياسية حازمة.

---

(٤١) وهي التوقعات التي تضمّنها «المخطط الوطني للإقلاع الصناعي» (PNEI).

(٤٢) يراهن «المخطط الوطني للإقلاع الصناعي» على رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من ١٤ بالمئة حالياً، إلى ٢٣ بالمئة منه في أفق ٢٠٢٠.

(٤٣) يهدف تنويع وحدات القطاع الصناعي إلى خلق نصف مليون فرصة عمل جديدة في أفق ٢٠٢٠.

• وتطرح مسألة معالجة إشكالية الكفاءات التي طرحها الإجراء الرابع في «المخطط الوطني للإقلاع الصناعي»، في اتجاه تكوين التقنيين بأعداد كافية على ضوء الحاجيات المحددة من طرف الأقطاب الصناعية الكبرى، أمرين بالغي الأهمية: أولهما، إقامة إطار تنسيقي، تعاقدي ما بين منظومة التعليم والتكوين العام، ومنظومة التكوين المهني والتقني؛ ثانيهما، إعادة هيكلة قطاع التكوين التقني، وإحلاله المكانة التي تعود إليه في مسار التنمية الصناعية المنشودة(٤٤).

وغني عن القول، إن المنهجية البناءة في تناول وإنجاز هذه الأوراش التقويمية، ذات الطابع الاستعجالي، ينبغي أن تستند إلى مبادئ رصينة، وإلى مستندات رشيدة، تتمحور حول أربعة توجهات:

أولها، اعتماد مبدأ التراكم والتراصد في معالجة الاختلالات وترشيد السياسات. وفي هذا الصدد، فإن استثمار ما تراكم من رصيد معرفي وتربوي في هذا المجال، ابتداءً من مرجعية «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، مروراً بما يتضمنه «المخطط الاستعجالي» من تقويمات وطموحات، وبما هو متوفر من دراسات تربوية - نظرية، وتحقيقات ميدانية، وطنية وجهوية، ينبغي أن تشكل مرجعية معتمدة لإنجاز الأوراش المقترحة.

ثانيها، تفعيل دور المؤسسات الوطنية المختصة التي أقرها دستور البلاد، في تأطير ومرافقة عملية النهوض بالقطاع، وفي مقدمة هذه المؤسسات: «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي»، و«أكاديمية محمد السادس للغة العربية»، و«المجلس الأعلى للثقافات واللغات».

ثالثها، الاسترشاد بدروس وخلاصات التجربة التربوية - التعليمية التي خاضتها البلاد، على مدى عقود من الزمن؛ وهي الدروس والخلاصات التي أضحت تشكل مبادئ حاكمة لعملية التقويم التربوي، المستند إلى مبادئ العقلانية والحداثة والتنوير والتقدم من جهة، وإرساء آلية التقويم المستمر للسياسات التربوية، وذلك بإحداث وكالة وطنية للتقويم، تتمتع باستقلالية تربوية وإدارية ومالية من جهة ثانية، وتشديد التفاعل والتناسق ما بين المواءمات والإصلاحات الجزئية مع الرؤية الكلية المعتمدة، والاختيارات الاستراتيجية المقررة من جهة ثالثة - إنما تشكل مبادئ وآليات لا غنى عنها في سياق عملية التقويم والإصلاح المطلوبين.

رابعها، الأخذ بناصية المقاربة التشاركية في مختلف مجالات الإصلاح التربوي - التكويني، مما يتيح الاستفادة المثلى من مساهمات الشركاء، وعطاءات الفرقاء التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين وغيرهم.

---

(٤٤) لقد لاحظ تقرير «المجلس الأعلى للتعليم» لسنة ٢٠٠٨، أن عدد الطلبة في التخصصات التقنية لا يشكلون سوى ٥ بالمئة من مجموع المتمدرسين في التعليم الثانوي التأهيلي، في حين فإن الاقتصاد الوطني في حاجة ماسة «إلى أطر مؤهلة، حاصلة على تكوين تكنولوجي في تخصّصات مختلفة من أجل رفع التحديات التي تفرضها سياقات العولمة». انظر: حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٤٨.

خاتمة

إن الانخراط بإدراك وإرادية في دينامية تقويمية للمنظومة التربوية، عبر المقاربة الورشية المقترحة، يفترض استيعاباً عميقاً لدقة المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا. ومن مشمولات هذا الاستيعاب المطلوب أربعة منطلقات:

١ ـ التمثل السليم للتحول المجتمعي الجاري بمتغيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والقيمية والثقافية، وبما يُرافقه من تحديات، وينطوي عليه من رهانات؛

٢ ـ مراعاة التفاعل الجدلي القائم ما بين مختلف المسارات التنموية، وفي صدارتها مسار التنمية البشرية التي يشكل القطاع التربوي ـ التعليمي قوامها الأساسي وآليتها الحاسمة؛

٣ ـ استحضار الأهمية القصوى التي أضحت تحتلها المقاربة التقويمية، بالنظر إلى ما تمخضت عنه السيرورة الإصلاحية للمنظومة التربوية، خلال عقود من الزمن، من كم هائل من التصورات والاختيارات الوجيهة، لكنها ظلت حبيسة «التقارير» والمقررات» و«التوصيات»، ولم تجد طريقاً سالكاً للتفعيل والأجرأة.

٤ ـ اعتبار الإصلاح التربوي حركية متواصلة بمنهجية متطورة. وبالتالي فبدل الحديث عن «الإصلاح الشامل، الكامل»، يتعين الحديث عن الإصلاحات المتواترة، لمعالجة الإشكاليات المستجدة.

وفي هذا الاتجاه، تصبح مفاهيم الحكامة الجيدة، والتقييم المستمر، والتقويم المتواصل، والمقاربة التشاركية، مفاهيم عضوية، لصيقة بمدلول الإصلاح التربوي ـ التعليمي المتجدد.

القسم الثالث

مواقف ثابتة في وجه تحديات ماكرة

الفصل السابع

اتحاد المغرب العربي: أي آفاق؟

مقدمة

تكتسي اليوم قضية الوحدة المغاربية، وفي مقدمة عناصرها وضعية «اتحاد المغرب العربي»، آنية غير مسبوقة، تستمد مبرراتها من واقع الظرفية السياسية والجيوسياسية التي تغشى الأقطار المغاربية، ما أضحى يُعيد طرح التساؤل الملحاح حول شروط وآليات مواجهة تحديات هذه الظرفية الدقيقة من ناحية، وحول حظوظ ومتطلبات استئناف مسيرة «اتحاد المغرب العربي»، باعتباره إطاراً حيوياً لاندماج مغاربي ذي أفق استراتيجي، من ناحية أخرى.

ومن نافل القول، فإن دقة الظرفية القائمة، في فضاء الوطن العربي عموماً، وفي منطقة المغرب الكبير خصوصاً، تستمد مقوماتها من تداعيات التحديات القائمة والمتقاطعة التأثير في أمن الأقطار المغاربية واستقرارها، وفي مستقبل تطورها الاقتصادي ونهضتها الاجتماعية.

أولاً: المنهجية الاقترابية

وفي ظل الآنية المتجددة لفكرة «الاتحاد المغاربي» وتجربته، يبدو أن الاقتراب الناجع والمنتج للإشكالية المغاربية، ينبغي أن يستند إلى منهجية اقترابية ثلاثية الأركان.

أولها، إعادة قراءة فكرة «الاتحاد المغاربي»، باعتبار أن هذا الاتحاد يمثل حصيلة نضالية، سياسية وتنموية وجيوسياسية، استغرق إنجازها ما يربو على ثلاثة عقود من النضال السياسي (١٩٥٨ ـ ١٩٨٩)، وصمدت تجربتها الاتحادية الجماعية طيلة عقدين (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٩)، واستمر الفعل السياسي في سبيل مواصلتها بكيفية جماعية، جادة نحو خمس سنوات (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤)، بلوغاً إلى إنضاج ومأسسة ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات المغاربية، البناءة والمنتجة في المستقبل.

ثانيها، الأخذ بناصية المنظور الجدلي لتطور مسيرة «الاتحاد المغاربي»، وهو المنظور الذي يستوعب علل الواقع المأزوم لـ «الاتحاد المغاربي»، في اتجاه استشراف مقومات العمل على تجاوزه، وتوفير شروط الارتقاء به إلى مستوى الاندماج الجهوي الرصين، القابل للبقاء والتطور والاستمرارية.

ثالثها، ضرورة إنضاج هذه التوليفة الجدلية في مسار «الاتحاد المغاربي»، ما بين المرحلة الدعوية لإنشائه ومرحلة تدبير تأسيسه، على قاعدة الوعي العميق، والإدراك السليم لدلالات التحولات الموضوعية التي جرت، وتجري، بإيقاع متسارع على صعيد المحيط العالمي من جهة، وعلى صعيد الفضاء الأورو ـ متوسطي (شمال ـ جنوب) من جهة أخرى.

وعلى قاعدة هذه المنهجية الاقترابية، تنتصب ثلاثة أسئلة حيوية ملحاحة وحاسمة: سؤال الحصيلة المغاربية التي استغرقت تراكماتها الدعوية والتأسيسية خمسة عقود ونصف (١٩٥٨ ـ ٢٠١٤)؛ وسؤال الموجبات والمحفزات لاستئناف المسيرة الاندماجية المغاربية بخطى حثيثة؛ وسؤال التقويم والتطوير لـ «اتحاد المغرب العربي».

ثانياً: سؤال الحصيلة المغاربية

لا تأخذ القراءة الدقيقة لحصيلة «الاتحاد المغاربي» كل أبعادها ودلالاتها إلا إذا أمعنّا النظر في واقع التناسب القائم بين حظوظ ومحفزات الفعل التأسيسي لـ «الاتحاد» من جانب، ومحدودية الإنجاز المتحصل من جانب ثانٍ، وتعاظم التحديات المرتبطة بأقطاره من جانب ثالث.

١ ـ حظوظ ومحفزات الفعل التأسيسي

في ما يتعلق بحظوظ ومحفزات التأسيس، فإنها عديدة ومتنوعة، إذ يتميز مشروع «الوحدة المغاربية» من غيره من نماذج وتجارب التجمعات الاندماجية الأخرى عبر العالم، بكونه يرتكز على محددات ذاتية وموضوعية متلاحمة وراسخة.

فالمحدد الذاتي يتمثل بكون الفكرة الوحدوية المغاربية شكلت وتشكل جزءاً من الثقافة الوطنية التحررية التي رسخها التاريخ، وعمدتها حركات التحرير في الأقطار المغاربية، منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد جسد تأسيس «مكتب المغرب العربي» بالقاهرة ونضاله، ولقاء أحزاب الحركات الوطنية التحريرية المغاربية بطنجة في نيسان/ أبريل ١٩٥٨ لإطلاق فكرة «الوحدة المغاربية»، وإنشاء «اللجنة الدائمة، الاستشارية المغاربية» (CPCM) سنة ١٩٦٤ ـ وهي اللجنة التي اضطلعت بتنمية المبادلات الصناعية، وعلى تنسيق مواقف الدول المغاربية إزاء أوروبا ـ ، وغيرها من المبادرات المغاربية، محطات هامة ومؤشرات دالة على الطابع التحرري للفكرة المغاربية.

وبالتالي فإن هذا المرتكز التحرري التاريخي الشعبي ضخ في مشروع الوحدة المغاربية شحنة عاطفية، ونفحة تحررية ما انفكت تفعل فعلها إلى يومنا الراهن.

أما المحدد الموضوعي، فيتصل بواقع التكامل القائم ما بين اقتصادات الأقطار المغاربية، من موريتانيا غرباً إلى ليبيا شرقاً، مروراً بالمغرب والجزائر وتونس، من جهة، وبما يمكن أن يتولد عن عملية اندماجها الإقليمي المعقلن والرصين، من فضاء اقتصادي جهوي يمتد على مساحة جغرافية تزيد على خمسة ملايين ونصف كلم² (٥ ملايين و٧٨٣ كلم)، وبسوق استهلاكي بنحو مئة مليون نسمة، وبناتج داخلي خام يناهز أربعمئة مليار دولار، من جهة أخرى. هذا فضلاً عما ينطوي عليه الاندماج المغاربي من إمكانات جيو ـ سياسية وجيو ـ استراتيجية، تجعل من تكتل أقطاره قطباً وازناً في الحوض الغربي المتوسط، ونداً فاعلاً في الاستراتيجيات الأورو ـ متوسطية، الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية[١].

ومن هذا المنظور، فإن الخيار المغاربي، في المنظور التنموي التحرري الجيو ـ استراتيجي، يتميز من غيره من المشاريع الاندماجية الناجزة عبر العالم، بكونه يتأسس على مشروعيات ثلاث:

أولاها، المشروعية التاريخية التي ترسخت بفضل ما شكله الفضاء المغاربي في التاريخ الوسيط (ق.١١ ـ ١٤)، من امتداد ترابي، وكيان سياسي، وقطب جيوسياسي وازن في الحوض الغربي للمتوسط[٢].

ثانيتها، المشروعية التحررية، ذلك أن فكرة الاتحاد المغاربي، بمنظورها الحداثي، تكرست في صفوف حركات التحرر الوطني من الاستعمار، عقب الحرب العالمية الثانية، وتجذرت في فكر ومشروع حركات المقاومة المسلحة، منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي.

وقد عبّر الرئيس الجزائري الأسبق الراحل بوضياف، أحد قادة حركة التحرير الجزائرية، في حزيران/يونيو ١٩٩٢، عن تجذر فكر «الوحدة المغاربية» وثقافتها، حينما صرح في استجواب له بصحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية قائلاً إنه: «جزائري ـ مغربي أو مغربي ـ جزائري»[٣].

ثالثتها، المشروعية الشعبية التي غرسها الالتحام الشعبي بفكرة ومثال الوحدة المغاربية. وقد تحقق هذا الالتحام الشعبي ـ في مختلف الأقطار المغاربية ـ بالخيار المغاربي بفضل الهوية الحضارية التي بلورها التاريخ المشترك، ديناً، ومذهباً، ولغة، وثقافة، كما بفضل المدلول التحرري الذي غرسته حركات التحرر الوطني في وعي الشعوب المغاربية.

---

(١) حول عناصر ومقوّمات التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي، انظر: عائشة عوار ولطيفة بن يوب، «جدوى التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب،» في: آمال حجيج [وآخرون]، المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل، تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ٦٣ ـ ٨٤.

(٢) لقد أطّرت دينامية المجال الجغرافي لبلدان «المغاربة»، مختلف التشكلات السياسية والكيانات الدولتية، المرابطية والموحدية، والمرينية، في العصر الوسيط.

(٣) كان المستقبل السياسي لبلدان المغرب العربي حاضراً بقوة، في مداولات حركات التحرير الجزائرية والمغربية، في سنة ١٩٥٤، حسب شهادة بعض قادة هذه الحركات التحريرية.

وقد تجذرت فكرة بناء الوحدة المغاربية في وعي وقناعة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» منذ انبثاقه، سنة ١٩٥٩، حزباً وطنياً تقدمياً، حاملاً لمشعل مواصلة معركة التحرير والديمقراطية.

وقد بلور هذا التوجه المغاربي في فكر «الاتحاد الوطني» المرحوم عبد الله إبراهيم في «التقرير المذهبي» الذي قدمه إلى المؤتمر الثاني لـ «الاتحاد» في أيار/ مايو ١٩٦٢. فقد جاء في هذا التقرير أن المغرب العربي هو الإطار الحيوي لمحاربة الاستعمار الجديد الذي بات يتهدد استقلال وسيادة الدول المنعتقة من ربقته، كما هو مشروع لتحقيق تنمية مختلف أقطاره(٤).

وعلى صعيد الحركة التحررية الجزائرية، فقد كانت النخبة الثورية الجزائرية في سياق حركة «نجمة شمال أفريقيا»، بقيادة المرحوم مصالي الحاج، تتوق إلى خلق دولة مغاربية كبرى تضم تونس والمغرب والجزائر.

٢ ـ محدودية الإنجاز المتحصل

وفي ما يتصل بمحدودية الإنجاز المتحصل، فإنه يمكن تقديرها عبر مؤشر التناسب ما بين المطامح المعلنة والبرامج المقررة من جهة، وما بين الإنجازات الفعلية على صعيد الوفاق السياسي، والاندماج الاقتصادي، والتناسق الجيو ـ سياسي من جهة أخرى.

أ ـ مقومات أساسية

وهكذا، ففي ما يخص المطامح المقررة، كما بلورتها معاهدة إنشاء «اتحاد المغرب العربي»(٥)، فإنها استندت إلى مقومات أساسية حاكمة للعلاقات المغاربية، في مقدمها:

(١) توظيف «أواصر الأخوة» التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض، في تحقيق رفاهية المجتمعات المغاربية، والعمل على انفتاح الفضاء المغاربي في وجه «حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال» (المادتان الثانية والثالثة).

(٢) توظيف قيم السلم والتكافل وحس الجوار بين أعضاء الاتحاد وذلك باعتبار كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء «اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى» من جانب، و«بتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي» (المادتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة).

---

(٤) «إن فكرة المغرب العربي بالنسبة إلينا»، يقول التقرير: «لا يمكن فصلها عن محتواها كجهاز لتحرير الطاقات الطبيعية والإنسانية، وعن قيمتها كأداة ديمقراطية تمكّننا من تحويل علمي لنوع الحياة والأنظمة في مجتمع المغرب العربي، فمن وراء تنازع المصالح، والخلافات، والمشاحنات حول الحدود، هناك إجماع سواء في مستوى الجماهير الشعبية، أو في المستويات الرسمية، على ضرورة بناء المغرب العربي، من نهر السنغال، على ضفاف المحيط الأطلسي، إلى التخوم الليبية المصرية» (التقرير المذهبي).

(٥) تمّ التوقيع على «معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي» من طرف رؤساء الدول المغاربية الخمس، في مراكش يوم ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩. وقد أدخلت تعديلاً على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة «اتحاد المغرب العربي». انظر نص «المعاهدة» في: الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي، ط ٢ (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، [د. ت.])، ص ٢٣ ـ ٣٠.

(٣) مأسسة حكامة «الاتحاد المغاربي»، بما يضمن تفعيل دوره، وتحصين مساره، واستمرارية مسيرته، وذلك بإرساء قيادة ممركزة للاتحاد، ممثلة بـ «مجلس الرئاسة»، تتشكل من رؤساء الدول الأعضاء (المواد ٤، ٥، ٦)، وبتشكيل مجلس لوزراء خارجية الدول الأعضاء، يضطلع بدور الإعداد لدورات «مجلس الرئاسة» (المادة ٨)، وتزويد «الاتحاد» بـ «مجلس شوري» يتألف من ٢٠ عضواً عن كل دولة، وبـ «هيئة قضائية» للنظر في النزاعات المحتملة، وبمصرف مغاربي للاستثمار والتجارة (BMICE)، وبتشكيل لجان وزارية قطاعية (الأمن الغذائي - الاقتصاد والمالية - البنية الأساسية - الموارد البشرية - مجلس وزراء الداخلية...)، وإقرار تشكيل «أمانة عامة» قارة لـ «الاتحاد» (المواد ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣).

كما أقر «الاتحاد المغاربي»، في مجال الاندماج الاقتصادي، «استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة» (تموز/يوليو ١٩٩٠)، تقوم على إنشاء «منطقة للتبادل الحر» بالنسبة إلى جميع المواد ذات المنشأ المغاربي، وإقامة «اتحاد جمركي» في مرحلة أولى، تتبعها إقامة «سوق مشتركة» في مرحلة ثانية، وذلك على طريق «توحيد الرسوم الجمركية» المطبقة من طرف الدول الأعضاء، تليها، في مرحلة ثالثة، إقامة وحدة اقتصادية شاملة، تتوج المسار التكاملي للدول المغاربية.

كما اعتمد «الاتحاد» عدة اتفاقيات قطاعية في مجالات «المنتجات الفلاحية»، والعلاقات التجارية، و«التنظيم القضائي الموحد»، والتعاون الثقافي، و«تنظيم الصفقات العمومية»... إلخ.

وقد بلغ مجموع الوثائق الاتحادية المغاربية، ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ نحو ٥٠ وثيقة اتحادية، ما بين اتفاقيات وبروتوكولات وتعليمات، تنظم التعاون بين دول «الاتحاد» في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية والاستثمارية.

ويجب التذكير هنا أن حصيلة اجتماع مختلف المؤسسات التقريرية لـ «الاتحاد» المغاربي، ما بين ١٩٨٩ - ٢٠٠٩، تشير إلى عقد ستة لقاءات لقادة «الاتحاد» وتسعة وعشرين جلسة لمجلس وزراء خارجية دوله، وستة وأربعين اجتماعاً للجنة المتابعة الممثلة لمختلف أعضائه.

ب - تعهدات لم تترجم إلى وقائع

لكن هذه التوجهات المسطرة، والتعهدات المقررة، لم تترجم إلى حقائق ملموسة على مستوى الواقع المغاربي الملموس.

وهكذا، فحجم التجارة بين الدول المغاربية الخمس لا يتجاوز اليوم ٣ بالمئة، في حين إنها تناهز أكثر من ٦٠ بالمئة بين أقطار الاتحاد الأوروبي، ونحو ٥٦ بالمئة بين بلدان أمريكا، وما يناهز ٣٠ بالمئة بين دول جنوب - شرق آسيا، وما يعادل ١٩ بالمئة بين أعضاء «تجمع دول الساحل والصحراء»، ما يشير إلى أن المنطقة المغاربية هي الإقليم «الاندماجي» الوحيد، - ضمن التجارب الاندماجية الأخرى في مختلف أنحاء العالم - الذي لم تعرف فيه التجارة البينية تطوراً ذا مغزى. وتقدر بعض الدراسات أن تحرير المبادلات التجارية كفيل وحده بدينمة التجارة البينية. وعلى

سبيل المثال، فإنه في حالة المغرب، فإن الإلغاء الكلي للحقوق والرسوم المفروضة على المبادلات الفلاحية، سيُترجم بزيادة المبادلات مع الجزائر وتونس بنسبة ٨٣,٣ بالمئة، كما أن الإلغاء التام للحقوق الجمركية سوف يترتب عنه نمو المبادلات الصناعية بنسبة ٨٧٥,٣ بالمئة(٦).

وفي شروط التفكك الاقتصادي المغاربي، وغياب سوق إقليمية، وكثافة الحواجز الجمركية، وهشاشة البنية التحتية، وتعقد الإجراءات الإدارية، فإن المنطقة المغاربية لا تستقطب حالياً سوى بالمئة٢ فقط من الاستثمارات الأوروبية الخاصة، فيما تتجه هذه الاستثمارات إلى أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأوروبا الشرقية. وبالإضافة إلى ضعف حصة الدول المغاربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، فهناك تراجع في الاستثمارات المغاربية البينية، فضلاً عن تمركزها في قطاع الخدمات.

وفي الميدان السياسي، فإن الوفاق العلائقي الذي وضعت أسسه معاهدة مراكش، لم يصمد طويلاً أمام انبعاث نزعة الهيمنة الإقليمية التي بددت رصيد الثقة، وزعزعت قوام التضامن المغاربي منذ ١٩٩٤ بصفة خاصة. وهكذا فقد عادت العلاقات الثنائية المغربية ـ الجزائرية إلى دائرة التوتر، وصل إلى درجة القطيعة منذ عام ١٩٩٤، حينما اتخذت السلطة الجزائرية قراراً بإغلاق الحدود بين البلدين، وهو ما يعيد إلى الذاكرة المغاربية واقع التأرجح ما بين اتجاهين: اتجاه المركزية القطرية واتجاه الانفتاح الإقليمي في السياسة الرسمية للشقيقة الجزائر.

وفي ظل عودة السياسة المغاربية للجزائر إلى مربعها الأول، تحت شعار «مغرب الشعوب»، الذي سبق أن رفعه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، عاد النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية منذ عام ١٩٧٥، إلى احتلال مركز الصدارة في العلاقات المغربية ـ الجزائرية، وبالتالي في المسار الاندماجي المغاربي، بعد أن تجاوز البلدان هذه الدائرة المغلقة للعلاقات في سياق قيام «اتحاد المغرب العربي»، في مستهل عام ١٩٨٩.

وحينما نتأمل نوعية الظرفيات السياسية الداخلية الكامنة وراء تأرجح السياسة المغاربية للجزائر، فإننا لا نلبث أن نكتشف ظاهرة الترابط ما بين الانفتاح الديمقراطي على الصعيد الداخلي الجزائري من جهة، وبين الانخراط في مسيرة الاندماج المغاربي من جهة أخرى.

وهكذا، فإن مشاركة الدولة الجزائرية في تأسيس الاتحاد المغاربي، عام ١٩٨٩، وانخراطها الحثيث في مسيرته، قد تزامن مع فترة انفتاح ديمقراطي داخلي، قاده الراحل الشاذلي بنجديد، الرئيس الأسبق للجزائر، في حين فإن نكوصها عن المسيرة الاندماجية، ابتداءً من عام ١٩٩٤، قد تزامن مع فترة تراجع دراماتيكي في دينامية الانفتاح الديمقراطي الداخلي.

وبالمقابل، فإن الطابع العام للسياسة المغربية، في سياق العلاقات الثنائية بين البلدين، كان ولا يزال الالتزام بـ«سياسة المهادنة»، والتشبث بنهج المسالمة والمصالحة وتجنب القطيعة، تعلقاً

(٦) Abdelhay Sakout Andaloussi, «La Destinée de l'intégration maghrébine au prisme de la rivalité maroc-algérienne,» dans: *Maroc-Algérie: Analyses croisées d'un voisinage hostile*, Sous la direction du Centre d'Etudes Internationales (Paris: Karthala, 2011), pp. 236-238.

بمبدأ حُسن الجوار، وحفاظاً على حظوظ المستقبل وآفاقه على الصعيد الثنائي والمغاربي على السواء. وقد كلف ذلك المغرب تنازلات مجحفة، وتحمل في سبيله تضحيات جساماً، سياسية وترابية واقتصادية وأمنية، على مدى نصف قرن (١٩٦٤ ـ ٢٠١٤).

بيد أن هذه التضحيات لم تذهب سدى، فقد مكنت البلدين من تجنب مجابهة عسكرية شاملة أخرى لا تُحمد عقباها، وجعلت منطق الرشد والحكمة في احتواء النزاعات يتغلب على منطق التهور والمغامرة، مما رسخ أواصر الأخوة والتلاحم بين البلدين الشقيقين، وحافظ لمستقبلهما، ولمستقبل المنطقة المغاربية، على حظوظ التفاهم، ومقومات التعاون.

وقد تعززت هذه السياسة المغربية البناءة، ذات الرؤية البعيدة، بما أقره دستور المملكة المغربية، في صيغته الجديدة (٢٠١١)، من اعتبار الوحدة المغاربية أولوية في السياسة الخارجية للمغرب. فقد نص الدستور المغربي في تصديره، أن «العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي» يشكل أسبقية في تراتبية التوجهات في مجال السياسة الخارجية للمغرب.

ثالثاً: سؤال مُوجبات ومحفزات الاندماج المغاربي

إن تعثر المسيرة المغاربية، واستقرار «حالة اللامغرب»، منذ تجميد انعقاد الدورة السابعة لمجلس رئاسة «اتحاد المغرب العربي»، التي كان من المفترض أن تنعقد بالجزائر خلال سنة ١٩٩٤ أو ١٩٩٥، لم يلحقا ضرراً بليغاً بمشروع «الوحدة المغاربية» وحسب، بل طال ضررُه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل قطر من الأقطار الخمسة المغاربية، وهو ما بات يشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل المنطقة المغاربية، في ظل ما يحيط بها من تحديات جسام، وما يسائلها من رهانات عظام.

١ ـ التحديات الإقليمية

في هذا المضمار، يتعين استحضار أهم التحديات الإقليمية التي تتطلب مواجهتها تضافر جهود الأقطار المغاربية، في إطار استراتيجيات إقليمية مندمجة ومتماسكة.

أولها، التحدي الأمني: إن مصادر التهديد الإرهابي ـ بمختلف متعلقاته: تهريب السلاح وتجارة المخدرات ـ الذي يتربص بأمن واستقرار المنطقة المغاربية قد أضحت اليوم مضاعفة، ذات اتجاهين متعاكسين، بل متقاطعين. فمن ناحية، يتغذى الإرهاب الذي يتهدد أمن وسلامة المنطقة مما يعج به فضاء الساحل والصحراء من نشاط إرهابي، تتقاسمه أربعة تنظيمات متطرفة، تصول وتجول ما بين جنوب موريتانيا وتخوم السودان، تحت مظلة إشهارية مشتركة: «القاعدة بالمغرب الإسلامي»، مستفيدة من خزان التمرد في المنطقة، من بقايا البوليساريو غرباً، ومجموعات المتمردين الانفصاليين الأفارقة، شرقاً.

ومن ناحية أخرى، فإن العديد من التقارير تشير إلى أن مركز التطرف والإرهاب الدولي سائر نحو التحول من منطقة الشرق الأوسط، إلى منطقة المغرب الكبير، تحت راية «الدولة الإسلامية بالعراق والشام».

كما تؤكد هذه التقديرات الاحتمالية أنه كيفما كان مآل الحرب التي تشنها «القاعدة» في صيغتها الجديدة: «داعش»، على العراق وسورية، فإن المنطقة المغاربية مرشحة لتكون مركزاً للإرهاب الدولي في هذه المرحلة الثالثة من تناسله، بعد مرحلة أفغانستان - الباكستان، ومرحلة بلاد الرافدين والشام.

ويستند هذا التقدير الاحتمالي لانتقال الموقع المركزي في شبكة الإرهاب الدولي إلى منطقة المغرب الكبير، إلى ما باتت تمثله هذه المنطقة من أهمية جيو - استراتيجية بالنسبة إلى الشبكة الإرهابية الممتدة من الساحل الأفريقي غرباً، إلى العمق الإندونيسي شرقاً، مروراً بنيجيريا (بوكو حرام)، ومالي (حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا)، والجزائر (القاعدة في المغرب الإسلامي - جماعة عقبة بن نافع - جند الخلافة) وتونس (أنصار الشريعة) وليبيا (أنصار الشريعة - فجر ليبيا) ومصر (أنصار بيت المقدس) والصومال (حركة الشباب) وآسيا الوسطى، إلخ...

وقد أصبح التحدي الأمني هاجساً لا يقض مضجع الدول المغاربية وحسب، بل أصبح يقض مضجع المجتمعات المغاربية. ففي استطلاع للرأي أجرته قناة «الميادين» البيروتية حول مستقبل الإرهاب بمنطقة المغرب العربي، من خلال سؤال صادم: «هل ينجح المغرب العربي في القضاء على الإرهاب»؟ كانت النتيجة الجوابية كما يلي: ٢٠ بالمئة: نعم و٨٠ بالمئة: كلا.

ثاني التحديات، ويتصل بالتحدي الاقتصادي الذي تواجهه دول الإقليم المغاربي. ذلك أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالغرب، منذ عام ٢٠٠٨، على اقتصادات الأقطار المغاربية، في ظل الحصيلة الهزيلة لمشروع اندماجها الإقليمي من جهة، والترابط العضوي لمبادلاتها التجارية مع دول «الاتحاد الأوروبي»، من جهة أخرى، قد أضحت عميقة التأثير في قطاعات اقتصادية مغاربية حساسة... وهو الوضع الذي يترجمه المنحنى المتدني في مؤشر الناتج الداخلي الخام.

ثالث التحديات، ويتمثل بالتحدي البيئي الذي تواجهه، بحدة، الأقطار المغاربية الخمسة. فحسب تقارير دولية متخصصة، فإن نحو ٨٢ بالمئة من أراضي دول «اتحاد المغرب العربي» تتصحر سنة بعد أخرى، وهو وضع بالغ الخطورة على مستقبل الإقليم المغاربي الذي يعاني التبعية الغذائية إلى الخارج بنسبة ٩٠ بالمئة من حاجات شعوبه الغذائية.

رابع التحديات، ويرتبط بالتحدي الجيو - سياسي، فمقتضيات الجوار الأوروبي، حيث لا تفصل المنطقة المغاربية عن أوروبا سوى بضعة كيلومترات غرباً (عن جبل طارق) وشرقاً (عن مالطا)، من جانب، ومترتبات الفترة الاستعمارية، البنيوية والثقافية والاقتصادية، من جانب ثانٍ، وارتفاع حجم

مبادلات دول «الاتحاد» المغاربي مع دول الاتحاد الأوروبي (ما بين ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة) من جانب ثالث، قد كرست حتمية تشاركية ما بين ضفتي المتوسط.

بيد أن المفارقة في هذه الشراكة الأورو ـ متوسطية تكمن في غياب كتلة مغاربية مندمجة قادرة على توفير قدرة تفاوضية وازنة، من شأنها إعادة التوازن، وتحقيق التكافؤ في العلاقات مع «الاتحاد الأوروبي». كما من شأنها توفير فرص الحوار، وإمكانات التعاون مع التكتلات الإقليمية ـ الاندماجية الأخرى على الساحة العالمية (= اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية [Alena] ـ جمعية دول جنوب ـ شرق آسيا [Asean] ـ السوق المشتركة للجنوب بأمريكا اللاتينية [Mercosure]،... إلخ).

٢ ـ الرهانات

أما الرهانات التي تسائل الأقطار المغاربية، مفردات ومجموعاً، فهي الرهانات المرتبطة بمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لمجتمعات الأقطار المغاربية. وفي هذا المضمار، فإن كسب رهانات تحقيق الأمن الغذائي، والأمن الطاقي، والتطور التكنولوجي، بما يتطلبه ذلك من استثمارات باهظة، وموارد بشرية كفية، وتعاون دولي حصيف وكثيف، بات مشروطاً بالانخراط في ثلاثة توجهات حيوية:

أولها، رصد ومواكبة التحولات العالمية، المتجهة إلى هيكلة الاقتصادات الدولية. وفي هذا المضمار، يتعين الإشارة إلى تحولين متلازمين يؤشران إلى ولوج العالم الاقتصادي للدورة الاقتصادية المديدة (كوندراتيف ـ Kondratieff)، التي تدوم عادة نصف قرن، وتنطوي على «عناقيد من الابتكارات التقنية العظيمة»[٧].

ويتعلق الأمر تحديداً بـ التحول الطاقي الذي سوف يقود، لا محالة، إلى متغيرات جديدة في التنظيم الاجتماعي للمنتوجات والخدمات المالية من جانب، وبالثورة الرقمية وامتداداتها البيوتكنولوجية (Biotechnologie) والنانو ـ تكنولوجية (Nanotechnologie) من جانب آخر. ويقدر بعض الدارسين أن العالم على «عتبة تقاطع جديد بين تكنولوجيا الاتصالات، عبر الشبكة العنكبوتية، وبين الطاقات المتجددة، مما تتولد عنه ثورة صناعية ثالثة»[٨].

وفي ظل هذه التحولات الكبرى، فإن الطلب على الطاقة سيزداد، في أفق ٢٠٣٠، إلى مستويات مذهلة، خاصة في أقطار الضفة الجنوبية للمتوسط. وفي هذا السياق يُمكن قراءة وفهم «المخطط الشمسي المتوسطي» الذي أطلقه «الاتحاد من أجل المتوسط» سنة ٢٠٠٨، والرامي إلى إنتاج 20gw من الطاقة المتجددة، الريحية والشمسية، في أفق سنة ٢٠٢٠، توزع ما بين السوق الأوروبي، والاستهلاك المحلي لدول جنوب وشرق المتوسط (PSEM).

(٧) Jean-Louis Guigou, *Le Nouveau monde méditerranéen* (Paris: Descartes et Cie, 2013), pp. 79-87.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٢.

ثانيها، الانخراط الرصين في تعاون كثيف مع فرقاء المجال المتوسطي، لإنجاز المشاريع المهيكلة، ذات الفاعلية التنموية. وفي مقدمة هذه الأوراش ذات الأثر المهيكل: تحقيق الأمن الطاقي، خاصة في مجال الطاقات المتجددة، والولوج إلى الماء الشروب والتطهير الصحي، والأمن الغذائي، وتأمين الاستثمارات الضرورية، الكفيلة بتحقيق هذه الرهانات.

وفي هذا الاتجاه، يشكل اندماج الدول المتوسطية، عبر الأوراش والمشاريع التنموية المهيكلة، في أفق سنة ٢٠٤٠، رهاناً ضخماً، يتيح تبلور «سوق متوسطي» ضخم يضم نحو مليار نسمة[٩].

ثالثها، تأهيل المنطقة المغاربية، في إطار «اتحاد المغرب العربي»، لتشكل ركناً وازناً وعنصراً فاعلاً في هذا المشروع التنموي المتوسطي من جانب، ولتكون جسر تواصل وتفاعل بين الحوض الغربي والحوض الشرقي للمتوسط من جانب آخر.

وغني عن الإشارة أن إنجاز هذا الرهان الواعد يظل رهيناً بمشروطية توفر أطراف الشراكة المتوسطية على قدرة حقيقية، سياسية وثقافية، على الإنصات والتفاهم والتفاعل، انطلاقاً من الاستحضار الدائم لحقيقة اندثار عهد «الحماية» إلى غير رجعة، والاستعداد الدائب لشروط ومتطلبات عهد التعاون المثمر والصداقة المتكافئة، في إطار سياسة تكافل، واستراتيجية تكامل تنتظم الأقطار المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

رابعاً: سؤال تقويم وتطوير «الاتحاد المغاربي»

وفي ضوء هذه التحديات الماثلة، والرهانات الواعدة، يمكن استدعاء مبادرات خلاقة، ظرفية واستراتيجية، من شأنها أن تسهم في بث دينامية جديدة في مسيرة «اتحاد المغرب العربي».

١ - في ما يخص المبادرات ذات الطابع الظرفي، الرامية إلى بلورة تفاعل مادي، ملموس لـ «الاتحاد المغاربي» مع فضائه، تجاوباً مع مقتضيات مسؤولياته، فإنها تُصنفُ إلى مبادرة سياسية، وأخرى أمنية، وثالثة اقتصادية.

بالنسبة إلى المبادرة السياسية، فإنها تنصب على عقد اجتماع طارئ لـ «لجنة المتابعة» المغاربية، تمهيداً لاجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء، يكرِّس لتدارس مستجدات الساحة المغاربية، وصياغة مشروع خارطة طريق مغاربية، لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة القائمة، يُعرض على مصادقة اجتماع لاحق لـ «مجلس الوزراء الأولين» أو رؤساء الحكومات، وفقاً لمقتضيات المادة السابعة من معاهدة «الاتحاد المغاربي».

أما المبادرة الأمنية التي تندرج في سياق المبادرة السياسية السابقة، فإنها تتعلق باتخاذ تدابير استثنائية عاجلة، وإجراءات عملية للمساهمة في معالجة الأزمة الداخلية التي تعصف بليبيا الشقيقة،

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

بما تنطوي عليه من مخاطر تهدد وحدتها الوطنية والترابية، وذلك بالتشاور والتعاون مع جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي.

أما المبادرة الاقتصادية، فتنصب على ضرورة تفعيل «المبادرة المغاربية للتجارة والاستثمار» التي تم الإعلان عنها رسمياً في ختام أشغال الدورة الثالثة لـ «منتدى المقاولين المغاربيين»، المنعقد بمراكش في شباط/ فبراير ٢٠١٤. وتكمن أهمية هذه المبادرة في كونها تشكل خارطة طريق من أجل تكثيف التبادل التجاري ورفع مستوى الاستثمار بين البلدان المغاربية الخمسة. ففي ظل تنامي معدل البطالة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية عموماً، عقب الاضطرابات السياسية التي فجرها «الربيع العربي»، أصبحت مسألة تقويم الحالة الاقتصادية، قطرياً ومغاربياً، من أولويات المرحلة[١٠].

٢ ـ أما ما يتصل بالمبادرة ذات الطابع الاستراتيجي، فإنها تتصل بالتقويمات والتعديلات التي تروم تطوير الإطار المؤسساتي لـ «الاتحاد» المغاربي، وتفعيل أجهزته. ويتعلق الأمر بضرورة النظر في تكييف وتحيين وتطوير معاهدة «الاتحاد المغاربي»، في أفق انعقاد الدورة السابعة لـ «مجلس رئاسة» الاتحاد المغاربي، حينما تنضج الشروط السياسية لانعقاد هذه الدورة المعلقة.

وفي هذا المضمار يتعين النظر أولاً في تعديل المادة السابعة، بما يمكن مؤسسة رؤساء الحكومات أو الوزراء الأولين، من القيام بدور أكثر فاعلية، بغية تخفيف الأعباء الملقاة على كاهل قادة الدول المغاربية في إطار «مجلس الرئاسة».

كما يتعين إعادة النظر، ثانياً، في دور وبنية «مجلس الشورى المغاربي» بما يمكن من انتخاب أعضائه مباشرة من شعوب الأقطار المغاربية الخمسة، ومن منحه صلاحيات التداول في القرارات الاستراتيجية التي تقترحها المؤسسات التنفيذية المغاربية، «مجلس الرئاسة» و«مجلس رؤساء الحكومات المغاربية»، وذلك تعزيزاً للمنهجية الديمقراطية في تدبير الشأن المغاربي.

---

(١٠) تسبّبت أحداث «الربيع العربي» في تراجع دراماتيكي للنشاط الاقتصادي، في كلّ من تونس وليبيا.

ففي تونس، تراجع الاستثمار الخارجي المباشر (IDE) بنسبة ناهزت ٢٦ بالمئة سنة ٢٠١١. كما تراجعت السياحة بنسبة ٤٠ بالمئة، وفقدت نحو ٢٢٠٠٠ منصب شغل بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١.

أما ليبيا التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط والغاز، فقد تراجع إنتاج هاتين المادتين الحيويتين بسبب الفوضى السياسية التي نجمت عن أحداث «الربيع العربي».

كما تعاني البلاد مضاعفات العقوبات المفروضة عليها من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما يتسبّب في تراجع الصادرات بنسبة ناهزت ٦١ بالمئة، وتدهور الواردات بنسبة ٤٢ بالمئة.

وتشترك الأقطار المغاربية الخمسة، منفردة، في مواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي هزّت الاقتصادات الغربية منذ سنة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨.

انظر: Younes Zakkari, «L'Integration régionale maghrébine à la lumière des soulévements populaires arabes,» dans: «Le Printemps arabe» quels effets sur les relations intermaghrébines? Actes du Colloque International organisé à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales de Salé, en partenariat avec la Remald et avec le concours de la Fondation Hanns-Seidel, les 28 et 29 mars 2013, Publié dans: *Revue Marocaine d'Administation Locale et de Développement* (REMALD), no. 89 (2014), pp. 136-151.

ومن جهة ثالثة، يتعين توفير الآليات الملائمة، الكفيلة بتمكين المجتمع المدني المغاربي من الانخراط الفعلي، والمشاركة الملموسة في تقوية وتقويم المسيرة المغاربية. وفي هذا المضمار يتعين بلورة التوجيه الذي أقره البيان الصادر عن الدورة السادسة ل «مجلس رئاسة» الاتحاد المغاربي (= تونس مارس ١٩٩٤)، والذي يعلن: « (إيماناً منه مجلس رئاسة الاتحاد) بأهمية العمل المغاربي الشعبي في دعم مسيرة الاتحاد، يدعو المجلس الأجهزة الاتحادية لمتابعة نتائج أعمال الهيئات غير الحكومية والاستفادة من أنشطتها وخبرتها، بغية توسيع قاعدة العمل المغاربي والالتقاء مع مطامح مختلف شرائح المجتمع المغاربي وفئاته الاجتماعية المهنية».

وأخيراً وليس آخراً، فإن تعزيز دور «الأمانة العامة» للاتحاد المغاربي بتطوير بنيتها، وتوسيع مجال صلاحياتها في ميادين التدبير والاقتراح والاستشراف، أسوة بالدور الذي قامت وتقوم به «اللجنة الأوروبية» في حظيرة «الاتحاد الأوروبي»، أضحى يفرض نفسه في سياق إحداث نقلة نوعية لـ «اتحاد المغرب العربي».

وغني عن البيان، فإن الانخراط في هذه الدينامية الواعدة، القمينة بإعطاء «الاتحاد المغاربي» قوة دفع جديدة لمواجهة التحديات التي تتربص به وبمكوناته القطرية على السواء، والتجاوب مع الرهانات الواعدة، المسائلة، ليقتضي استنفاراً غير مسبوق للإرادة السياسية المغاربية، من أجل احتواء وتجاوز عائقين غير مبررين:

أولهما، رفع حالة إغلاق الحدود المغربية ـ الجزائرية، واتخاذ الإجراءات الضرورية، في إطار حوار صريح ومسؤول، لضمان حرية وحركة تنقُّل الأشخاص والسلع والأموال والخدمات عبر الحدود.

ثانيهما، فصل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية وعزله عن دينامية بناء المغرب الكبير، طالما أن معالجة ملف هذا النزاع، في إطار حل سياسي تفاوضي توافقي، منوطة بالأمم المتحدة وأجهزتها المختصة.

خاتمة

إن عملية استئناف بناء الوحدة المغاربية، وهي المسيرة التي لم تتوقف تماماً، بالرغم من دقة الظرفيات السياسية التي اعتورتها، هي في الحقيقة عملية حيوية نبيلة لإعادة بناء التضامن المغاربي، كما فرضته الجغرافيا الراسخة، ونسجه التاريخ المشترك، وصهرته مطامح وتطلعات شعوب المنطقة.

أما الجغرافيا، فهي، كما قال يوماً الإمبراطور الألماني بسمارك: «المُكوِّن الثابت للتاريخ»، وبالتالي فإن أحكامها غير قابلة للاستئناف.

أما التاريخ، فقد أصدر حكمه مند قرنين، على الأقل، حينما دأب على رعاية وتغذية دينامية التضامن ما بين الأقطار والشعوب المغاربية، ابتداء بمرحلة التضامن الكفاحي ضد المستعمر

(١٨٣٠ ـ ١٩١٢)، ومروراً بمرحلة التضامن من أجل التحرير (١٩٤٠ ـ ١٩٦٢)، وتواصلاً بمراحل التضامن التنموي (١٩٦٤ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤).

أما المطامح الشعبية المغاربية المتقاطعة، فقد كانت على الدوام مصدر انبعاث للأمل في غمرة الأزمات، ومكمن نهوض وانطلاق في خضم التعثرات والكبوات.

وإن قوة واستمرارية هذه الجذوة التضامنية المغاربية، التي عجزت العواصف الهوجاء عن إطفائها، هي التي جعلت الرئيس الجزائري الأسبق، اليمين زروال، يؤكد في ختام الدورة السادسة لمجلس رئاسة «اتحاد المغرب العربي» (آذار/ مارس ١٩٩٤) بأن: «البناء المغاربي هو عنوان مستقبل دول الاتحاد وشعوبه. لذا ينبغي ألّا يكون هذا الصرح حبيس خلافات ظرفية، أو صعوبات هامشية، أو تأثيرات سلبية خارجية؛ وإن الغاية السامية لهذا الإنجاز تستدعي حتمية تجاوزها».

ومهما يكن من أمر المبادرات المغاربية المطروحة، والتقويمات المؤسساتية المطلوبة، فإن الاختراق الحقيقي لمأزق «الاتحاد المغاربي» يظل كامناً في القدرة على تجديد الإرادة السياسية للدول المنخرطة فيه، تجاوباً مع انتظارات ومطامح الشعوب المغاربية من جهة، واستنفاراً للإمكانات والحظوظ المغاربية المتاحة من أجل مواجهة التحديات المتعاظمة، التي تتربص بالمنطقة المغاربية، أمنياً واقتصادياً وجيوسياسياً من جهة أخرى.

الفصل الثامن

«الربيع العربي»: سراب الثورة وواقع اللاثورة(*)

أولاً: ملاحظات منهجية

نستهل مقاربتنا لظاهرة «الربيع العربي» بأربع ملاحظات منهجية، نعتبرها ضرورية لقراءتها في سياقها السوسيو - سياسي، وفي محيطها الجيو - سياسي.

الملاحظة الأولى تتعلق بالإشكال المفهوماتي لظاهرة «الحراك العربي» التي تطرح إشكالاً مفهوماتياً غير مسبوق في سيرورة التحولات السوسيو - سياسية في الوطن العربي. إذ إنه بخلاف المفاهيم السوسيو - تاريخية - سياسية، كمفهوم «النهضة العربية»، في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومفهوم «التحرر الوطني»، منذ الأربعينيات منه، ومفهوم «القومية العربية»، بمختلف مدارسها الفكرية والسياسية، منذ الخمسينيات منه - فإن تمثل «الربيع العربي» ما انفك يشكل مثار جدل مستمر في حقل الفكر السياسي والاجتماعي اليوم: ذلك أن إشكالية هذا المفهوم تكمن في كونه لا يعبر عن توصيف سياسي متطابق للظاهرة، في تعدد مسارحها، ولا يترجم مفهوماً سوسيولوجياً متجانساً لها.

ويكفي للدلالة على حدة السجال، وتباين التمثلات لظاهرة «الحراك الشعبي العربي»، الذي تفجر في «ربيع» ٢٠١١، استحضار بعض عناوين الدراسات التي تناولته، مواكبة وتمحيصاً(**).

(*) نُشِرَ هذا الفصل، تحت العنوان نفسه، في: المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٢٧ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، ص ١١٩ - ١٣٠.

(**) منها على سبيل المثال:

- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طالب (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢)؛ =

الملاحظة الثانية، وتتصل بمدى ملاءمة مصطلح «الربيع العربي» للتعبير عن كنه ظاهرة الانتفاضات العربية في مستهل عام ٢٠١١.

ذلك أن المصطلح المتداول، «الربيع العربي»، إنما يحيل على نماذج الانتفاضات الشعبية التي عرفتها أقطار أوروبية، في غمرة سياقات سوسيو - سياسية، وسوسيو - تاريخية مختلفة، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وتعود المرجعية الأولى للمصطلح إلى «ربيع براغ»، عام ١٩٦٨، عندما انتفضت شرائح ثقافية وطلابية وحزبية على الهيمنة السوفياتية على تشيكوسلوفاكيا القديمة، بقيادة السيد دوبشيك، الأمين العام، آنئذ، للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي.

كما يتخذ المصطلح من «ربيع أوروبا الشرقية»، في منعطف الثمانينيات من القرن الماضي، مرجعيته الثانية. ويتعلق الأمر هنا بحركة الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية، والتي شكلت سنداً سياسياً وقانونياً لانسلاخ دولها عن منظومة «الاتحاد السوفياتي»، واحدة تلو الأخرى، عقب انهيار جدار برلين (١٩٨٩)، وتفكك «المعسكر الشرقي».

وفي كلتا الحالتين، فإن سياق «الربيع» الأوروبي، بمرجعيتيه، التشيكوسلوفاكية، والشرق الأوروبية، إنما يترجم انتفاضة شعوب أوروبية شرقية ضد الهيمنة الخارجية، ممثلة بالقبضة السوفياتية ومحطاتها (Relais) المحلية: الأنظمة الشمولية القائمة بها، في سياق تحولات جيو - سياسية، وجيو - استراتيجية، دولية حاسمة. وبالتالي، فقد تضافرت إشكالية البرّاني وإشكالية الداخلي، في تحفيز وتأطير هذه الانتفاضات الشعبية الأوروبية.

بينما تترجم الانتفاضات العربية بالأساس، تمرداً شعبياً أصيلاً ضد استبداد الأنظمة السياسية الحاكمة، وضد الفساد الذي بات غازياً لدواليب سلطتها. ومن ثم فقد شكلت إشكالية الداخلي مرتكزاً أساسياً في دينامية «الثورات العربية».

الملاحظة الثالثة تتعلق بالأمور الآتية:

= - عبد القادر زاوي، الربيع العربي: ثورات ملغومة (الرباط: دار النشر المغربية، ٢٠١٤)؛
- مجموعة من المؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو ـ استراتيجية للحراك العربي، إعداد وتقديم محمود حيدر، سلسلة الدراسات الحضارية (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢)؛
- منصف المرزوقي، «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية،» في: وفيق المديني [وآخرون]، الربيع العربي.. إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)... إلخ.
- نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع: قراءة تحليلية، تقديم عصام نعمان (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢)؛
- Eric Denécé [et al.], *La Face Cachée des Révolutions Arabes* (Paris: Ellipses Marketing, 2012);
- Masri Feki, *Les Révoltes arabes: Géopolitique et enjeux* (Paris: Studyrama, 2011);
- Mathieu Guidère, *Le Choc des révolutions arabes: De l'Algérie au Yémen. 22 pays sous tension* (Paris: Editions Autrement, 2012);
- Max Milo, *Le Printemps Arabe: Une Manipulation*, Essais-Documents (Paris: Max Milo, 2012).

• إن الرصد الدقيق لمجريات الأحداث في أقطار «الربيع العربي»، منذ مستهل عام ٢٠١١ إلى يومنا الراهن (ربيع ٢٠١٤)، بمختلف مساراتها «الثورية» والتأسيسية، والعسكريتارية، ليقتضي الأخذ بناصية التقدير الحذر في مجال توصيفها.

• إذ من الصعوبة بمكان صياغة توصيف نهائي لما بات يعرف بـ«الربيع العربي»، في ظل ما تمخض عنه من انهيارات متفاوتة الدرجة لأنظمة سياسية استبدادية، ومن ولوجات متباينة النضج والرشد لمرحلة انتقالات سياسية لم تزل مترددة. ذلك أن جزءاً كبيراً من ظاهرة «الربيع العربي» لا يزال «مشروعاً قيد التشكل»، يحتاج إلى سنوات من المد والجزر لكي تستقر ملامحه وتتجذر مقوماته.

• لكن الأمر المؤكد أن دينامية تغييرية جديدة قد أطلقت عبر أقطار المنطقة العربية، محمولة بوعي سياسي جديد، ومدفوعة بإرادة شعبية عارمة، باتت متمردة على كل أشكال الاستبداد والاستلاب، ومخترقة كل حواجز الخوف والاستسلام.

• وتوجه هذه الدينامية التغييرية الجديدة، المحمولة بإرادة شعبية أصيلة، صفعة قوية لأساطير «المحافظين الجدد»، وأوهام دعاتهم الموتورين، على شاكلة «برنارد لويس»، الذين يهرفون بما لا يعرفون، فأشاعوا بأن «التغيير» في الوطن العربي «الراكد»، لم يكن يحدث في الماضي إلا على يد «حكام أوروبيين»، ولن يحدث في الحاضر والمستقبل، إلا عبر تدخلات الغرب «الخلاصية».

الملاحظة الرابعة: وتتعلق بضرورة التمييز بين الأقطار العربية الواقعة في مركز الهزات السياسية - الاجتماعية التي حدثت في سياق «الربيع العربي»، وهي أقطار تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسورية، وبين الأقطار التي وقعت في خط ارتداداتها، وهي عُمان والأردن والجزائر والمغرب.

ويؤشر هذا التمييز بين دول «الثورات» الشعبية الجارفة من جانب، ودول الاحتجاجات «الجانبية» المحدودة من جانب آخر، إلى واقع التفاوت القائم ما بين دول فاشلة، تجذرت فيها بُنى الاستبداد وثقافة الفساد، ما استدعى خيار «الثورة» (كما حدث في تونس ومصر وليبيا بصفة خاصة)، وبين دول ناهضة تمكنت من استباق زلزال «الثورة»، بفضل حركة الإصلاحات المؤسساتية والسياسية والحقوقية التي انخرطت فيها، قبل «الربيع العربي» وبعده، كما الحال بالنسبة إلى المغرب، وبين دول صامدة في وجه «الحراك» والإرهاب معاً، كما هو حال سورية.

ثانياً: ملابسات «الربيع العربي»

لقد أحاطت بـ«الحراك الشعبي» في أقطار «الربيع العربي» مجموعة من الملابسات المتداخلة، داخلية وخارجية، وطنية وإقليمية ودولية؛ لا يمكن فهم مساره، وإدراك تعرُّجاته، من دون استيعابها والإحاطة بها[1].

(١) من أجل فكّ شفرة علاقة الداخل بالخارج، في أحداث واقعة «الحراك العربي»، يقترح بعض الدارسين «جدلية =

١ - في ما يرتبط بالمستوى الداخلي، الوطني، هناك أولاً معطى المأزومية الحادة التي باتت تطبع الأوضاع السياسية والاجتماعية في أقطار «الربيع العربي»:

• فعلى مستوى هذا المعطى السوسيو - سياسي الذي تترجمه التشخيصات الكمية والنوعية التي باتت معروفة ومتداولة، فقد طاولت حالة المأزومية المتفاقمة الأنظمة السياسية المستبدة بالسلطة، وقوى المعارضة السياسية التقليدية المناوئة لها، في الآن نفسه[٢].

ذلك أن «الربيع العربي» لم يأتِ من فراغ، بل هو وليد تراكمات وخيبات، وحصيلة تحركات ونضالات وانتفاضات سابقة، اندلعت هنا وهناك، دون أن تتمكن من فرض التغيير المنشود.

• فلا غرو والحالة هذه، أن تكون الاحتجاجات، التي تطورت بشكل مفاجئ إلى انتفاضات شعبية عاصفة، منبثقة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي والمأزق السياسي المستحكم. فحسب تقارير المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كانت كلٌ من تونس ومصر «نموذجين ناجحين» في مضمار التنمية الاقتصادية، من حيث نسبة النمو، وانتعاش الاقتصادات القطاعية، وازدهار أنشطة «الرأسمالية الوطنية»[٣]. لكن سوء توزيع الثروة، وتغوُّل الفساد، وطغيان الاستبداد، وتفاحش ممارسات الاحتكار واقتصاد الريع، وغيرها من عوامل الفساد والاستغلال، قد أقصى الأغلبية الساحقة من الشعب من دائرة التنمية، وزج بها في مربع الفقر والبطالة والإقصاء[٤].

= تاريخية» في علاقة الداخل بالخارج في تفجير أحداث «الربيع العربي»، على قاعدة «أن الداخل هو الذي يحدّد فعل الخارج عليه، وما قد يصل إليه من مدى وتأثير...» من جانب، وأن «الخارج الغربي الكولونيالي، وجد مرتكزات داخلية لتدخّله السياسي والعسكري، وقد تمثّلت في أنظمة تابعة ومستبدّة، وفي اقتصاد ريعي، وفي نخب فكرية وسياسية وإعلامية قتلت فيها كرامة الوطن» من جانب ثانٍ. انظر: فؤاد خليل، «الثورة كمحادثة مجتمعية كبرى،» في: مجموعة من المؤلفين، ثورات قلقة: مقاربات سوسيو - استراتيجية للحراك العربي، إعداد وتقديم محمود حيدر، سلسلة الدراسات الحضارية (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢)، ص ٧٥ - ٩٥.

(٢) شملت مأزومية الوضع السياسي في أقطار «الربيع العربي» التشكيلات السياسية للمعارضة التقليدية، اليمينية واليسارية على السواء، وذلك في ظل مناخ الاستبداد السائد من جهة، وفي شروط الفساد والتزييف الذي طال «الديمقراطية» التمثيلية من جهة أخرى.

(٣) حسب تقارير المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن كلاً من مصر وتونس كانتا نموذجين ناجحين في هذا المضمار، إذ تمكّنتا من الحفاظ على نسبة نمو تتراوح بين ٦,٧ بالمئة لسنوات طويلة، في سياق اتباع سياسات تنموية ليبرالية مستوحاة من وصفات هذه المؤسسات؛ ما جعل عدداً من الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية ترى في هذين البلدين نموذجاً للاقتداء في مجال التنمية في العالم. انظر: عبد القادر زاوي، الربيع العربي: ثورات ملغومة (الرباط: دار النشر المغربية، ٢٠١٤)، ص ١٠٠ - ١٠٦.

وفي مجال التنمية الاجتماعية، حقّقت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقدين المنصرمين خطوات لا بأس بها رامت إدماج الشباب والنساء، وتحسين أداء الإدارة، وتقوية التماسك الاجتماعي في المجال الحضري والقروي... إلخ، لكن مختلف هذه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لم تطل غالبية الساكنة، بل اقتصرت على فئة اجتماعية «محدّدة ومحدودة».

(٤) تقود هذه العوامل مجتمعةً إلى فقدان «التماسك الاجتماعي» الذي شكّل «القوة المحركة لأحداث الربيع العربي». ومفهوم «التماسك الاجتماعي» لا يطاول المعايير المادية وحدها، بل إنه ينسحب على مقوّمات معنوية ونفسية. «فالنمو والحدّ من الفقر لا يكفيان وحدهما لإرضاء انتظارات المواطنين، الذين يلزمهم بالإضافة إلى ذلك، الشغل والحكامة الجيدة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة...». =

• وقد اقترنت السياسة الطبقية في المجال الاقتصادي والاجتماعي بسياسة الإقصاء والاحتواء في المجال السياسي، بغية التحكم في المشهد الحزبي، الوطني، عن طريق تحجيم دور الأحزاب الوطنية غير الموالية، في تأطير المجتمع والتعبير عن معاناته وترجمة تطلعاته.

وقد ترتب عن هذه السياسة الإقصائية الممنهجة، في حق المعارضة الوطنية، تهميش دورها السياسي، وإضعاف قدراتها التأطيرية، وتبديد حظوظها التمثيلية(٥).

• وقد أفضى التزامن الأزماتي ما بين الأنظمة الاستبدادية المتهرّئة، وقوى المعارضة التقليدية المتكلسة، إلى استحكام مأزق سياسي، مجتمعي غير مسبوق.

٢ ـ وفي ما يتصل بالمستوى الخارجي، ببعديه الإقليمي والدولي، فقد حمل بدوره تناقضات سياسية وإيديولوجية وجيو ـ سياسية، فاقمت حالة المأزومية الداخلية، الوطنية، من جهة، وحفزت دينامية الانفجارات الشعبية من جهة أخرى.

• ويتجلى مفعول التناقضات السياسية ـ الإيديولوجية، على الصعيد الإقليمي، في «خطوط القطيعة» الجديدة التي أحدثتها قوى «الإسلام السياسي» في النسيج المجتمعي العربي، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أي عقب «الثورة الإسلامية» بإيران عام ١٩٧٩.

ففي سياق تصاعد فكر قوى «الإسلام السياسي» وفعلها، كوافد جديد سياسي وإيديولوجي على المشهد السياسي في الوطن العربي، نشأ «خط قطيعة» أولي، بلورته حالة تنازع وتصارع إيديولوجي، لكن بخلفية سياسية، وجيو ـ سياسية، بين محور «سني» وآخر «شيعي»(٦)، قبل أن تتفاقم حالة الانقسام السياسي ـ الإيديولوجي في حظيرة الصف السني ذاته، بين تيار «إسلامي» سياسي معتدل، وتيار «إسلامي» تكفيري متطرف.

• إلى ذلك، فإن التحولات الحاصلة في إطار الهيمنة الخارجية على مقدرات الأقطار العربية وخياراتها، منذ مستهل القرن الحادي والعشرين، قد أسهمت بدورها في تعميق حالة المأزومية الداخلية و«مرافقة» دينامية الانتفاضات الشعبية، في سياق «الربيع العربي». ويتعلق الأمر هنا بمتغيرات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. ففي سياق البعد الاستراتيجي الذي اتخذته سياسة محاربة الإرهاب على الصعيد الدولي، بلورت مراكز صياغة القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة، توجهاً أمريكياً جديداً، يتوخى «تحيين» و«تكييف» الاستراتيجية الأمريكية مع مستجدات أوضاع المنطقة واحتمالات تطوراتها المستقبلية.

= حول مدلول «التماسك الاجتماعي» وشروطه، انظر: منسق الأمم المتحدة بالمغرب المقيم الدائم برونو بويزا في: برونو بويزا، «نحو تعريف لمفهوم «التماسك الاجتماعي»،» في: مجموعة مؤلفين، إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي: تجارب مقارنة (الرباط: منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ومطبعة البيضاوي، ٢٠١٥)، ص ٣٥ ـ ٤٢.

(٥) وقد كان لهذا العامل أثرٌ ملموس في تفجير الأوضاع في كلّ من تونس، ومصر، والبحرين بصفة خاصة.

(٦) حول تجدّد احتدام الصراع الشيعي ـ السنّي، ودور القوى الغربية في ذلك، انظر: Antoine Sfeir, *L'Islam contre l'Islam: L'interminable guerre des sunnites et des chiites* (Paris: Grasset et Fasquelle, 2013), pp. 201-210.

وقد استندت هذه الاستراتيجية التكييفية الجديدة على مرتكزين:

أولهما، اعتماد مفهوم «القوة الناعمة» (Soft Power) الذي يقوم على اعتبار أهمية الثقافة والقيم الإنسانية والأفكار الخلّاقة في التأثير في الآخرين، مقارنةً بمنهجية «القوة الصلبة» (Hard Power) التي تعتمد على منطق الإجبار والضغط على مختلف المستويات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.

وقد تبلور هذا التوجه، بصفة خاصة، بعد حرب العراق واحتلاله، وأصبح مرتكزاً أساسياً للرؤية الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما منذ ٢٠٠٩، وهي الرؤية التي استندت إلى ما أصبح يُعرف باعتماد «القوة الذكية» (Smart Power) التي تجمع بين «القوة الناعمة» و«القوة الخشنة»، في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الولايات المتحدة[٧].

وفي سياق هذه المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، سلكت الإدارة الأمريكية طرقاً استباقية مستجدة في التعامل مع بلدان منطقة «الربيع العربي»، عبر اعتماد وسائل مستجدة، منها:

- دعوة حلفائها من قادة دول المنطقة، إلى نهج سبيل «الحكم الديمقراطي»، والإصلاح المجتمعي، لتعزيز عوامل الاستقرار السياسي؛

- تطوير دور الإعلام، ليتحول إلى «قوة ناعمة»، قادرة على تجسيد الأفكار والقيم والتمثلات بالصورة الملائمة لعصر تتزاوج فيه «سياسة المعرفة» مع «عصر الاتصالات».

وفي هذا الإطار فقد تم تفعيل مبدأ «الانفتاح الإعلامي»، مقترناً بحرية تجوال المعلومات، كما تم تعبئة الشبكات المعلوماتية الجديدة: الشبكة الإلكترونية ومختلف «مواقع التواصل الاجتماعي».

- مد قنوات التواصل مع المجتمعات المدنية في الوطن العربي، مع التركيز على إعداد وتكوين مجموعات من الأطر والقيادات الشبابية العربية، على التقنيات اللاعنفية في مجال التغيير الديمقراطي المنشود.

وقد انخرط في تفعيل هذه الاستراتيجية الناعمة الجديدة عدد من المؤسسات الأمريكية غير الحكومية، لكن بتمويل حكومي أمريكي، منذ عام ٢٠٠٥، من بينها «المعهد الجمهوري الدولي»، و«الصندوق القومي للديمقراطية»، و«المعهد الديمقراطي الوطني»، ومؤسسة «بيت الحرية»، و«مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» (The Middle East Partnership) وغيرها من المؤسسات غير الحكومية.

ولعل هذا الانخراط الإرادوي القوي لمنظمات غير حكومية أمريكية، منذ عام ٢٠٠٥ بصفة خاصة، في «تنوير» و«تحريك» الرأي العام في أقطار «الربيع العربي»، في اتجاه إنجاز التغيير الديمقراطي، هو ما دفع بمراقبين وخبراء في شؤون الشرق الأوسط إلى تقدير مفاده «أن المبادرة

---

(٧) نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع: قراءة تحليلية، تقديم عصام نعمان (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢)، ص ٧٩ ـ ١١٦.

لتغيير الأنظمة العربية ليست منبثقة من داخل الوطن العربي» وأن الفكرة وصلت من الخارج، وأن من قام بتحريكها هي منظمة غير حكومية أمريكية اسمها «إدارة الأعمال للعمل الدبلوماسي» (Business for Diplomatic Action) كما جاء في تصريح الخبير الروسي: فياتشيسلاف ماتوزوف، لقناة «روسيا اليوم»، في ٣ آذار/ مارس ٢٠١١[٨].

ثانيهما، البحث المكتوم عن صياغة جديدة لجغرافية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمكن من تصحيح التقسيمات الجغرافية التي أفرزتها التسوية البريطانية - الفرنسية، في إطار اتفاقية «سايس - بيكو»، عام ١٩١٦ من جهة، وتستوعب ديناميات الاستقطابات الطائفية والإثنية والمذهبية الجارية من جهة ثانية، وتحصن المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، من جهة ثالثة.

وكما هو معلوم، فإن هذه المصالح الاستراتيجية الأمريكية تقوم على ثوابت ثلاث: أولها، التحكم في تدفقات النفط والغاز، وثانيها، حماية وجود وأمن إسرائيل، وثالثها، منع قيام زعامات إقليمية غير منضبطة (Leaderships non maîtrisés) يمكن أن تهدد المصالح الغربية في المنطقة، على غرار ما حدث في ظل الزعامة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أو الزعامة العراقية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات منه.

وفي هذا الاتجاه، فقد بلور المخطط الذي أنجزه برنارد لويس، بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، وأقره الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية، عام ١٩٨٣، مشروعاً تفكيكياً للوحدات الترابية والدستورية لمجموعة من الدول العربية والإسلامية، تشمل المجال الجغرافي الممتد من أفريقيا الشمالية ومصر والسودان غرباً، إلى سورية ولبنان والعراق والخليج العربي وما وراءها شرقاً، يتم بموجبه تفتيت المنطقة إلى مجموعة من الدويلات الكانتونية، على مقياس الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. وقد أرفق لويس مشروعه التقسيمي هذا بخرائط جغرافية للتقسيم الجديد[٩].

ثالثاً: دلالات «الربيع العربي»

تطرح دينامية «الانتفاضات الشعبية»، بزخم أحداثها، وتنوع تناقضاتها، وحِدَّة صراعاتها، إشكالية الإطار النظري الكفيل باستكناه مدلولاتها الاجتماعية، واستقراء مغازيها السياسية، واستشراف مساراتها المستقبلية. وفي هذا المضمار تُطرح تساؤلات مشروعة، حادة وملحاحة، حول دلالات ما جرى ويجري في الوطن العربي من ديناميات وتحولات.

١ - في الدلالة «الثورية» لأحداث «الربيع العربي»

أولى التساؤلات الجديرة بالتأمل، هي التساؤل المرتبط بطبيعة المخاض السياسي - الاجتماعي الذي يغشى أقطار «الربيع العربي»:

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٠ - ٩٧.
(٩) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٦٤.

- هل الوطن العربي بصدد الانخراط في «عملية ثورية» ناجزة، ذات مرجعية معيارية ثورية؟؛ أم أننا أمام «عملية تغيير سياسي» غير مكتملة، قد تفضي إلى ما دون الأهداف المعبر عنها؟

- هل الوطن العربي بات منغمساً في غمرة حالة ثورية بالمفهوم التاريخي، السوسيو - سياسي، الذي كرسته الثورات الشعبية الكبرى، الفرنسية، والأمريكية، والروسية، والصينية، والإيرانية؟... إلخ، أم أن الأمر يتعلق بحالات «تمرد»، وأوضاع «عصيان»، لا ترقى إلى مستوى الوضع الثوري الموصوف؟

إذا كان من السابق لأوانه صياغة أجوبة قاطعة، عن هذه التساؤلات المشروعة، فإن رصد ما يجري من أحداث، في أكثر من سياق عربي من جانب، والاستئناس بالدراسات الجادة حول توصيف الثورات الكبرى، عبر محدداتها ومجرياتها ونتائجها من جانب آخر، إنما يؤشران بالجملة، إلى الطابع غير المكتمل لوضع ثوري معياري في الوطن العربي.

ذلك أن مصطلح «الثورة»[10] مفهوم يُشار به إلى نظام اجتماعي، سياسي، ثقافي جديد، يولد من رحم «التغيير الثوري» الذي تتقاطع، في مسلسل أحداثه، حركة اجتماعية في العمق، وريادة سياسية في الطليعة، في سياق تفاعل جدلي بينهما، تتولد عنه «روح ثورية» تفضي، إلى تغيير جذري، يقود بدوره إلى قيام كيان سياسي جديد ديدنه الحرية، ووجهته تدبير آليات ممارستها على صعيد الدولة والمجتمع.

- وهكذا، فإن «التغيير السياسي» الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي، لا يكون ثورياً، كما أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليست بالضرورة «سلطة ثورية».

كما لا تتحدد ثورية حركة اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمده (التمرد - العصيان - الانتفاضة... إلخ)، وإنما تتحدد ثوريتها بمضمون المشروع الذي تحمله، هل يغير علاقات السلطة والثروة، أم يعيد إنتاجها بشكل جديد؟

وفي ضوء هذه العناصر المرجعية، فإن ما يطلق عليه «الربيع العربي» يعبر - تحديداً - عن حركة مطلبية اجتماعية - سياسية، تمثلت بانتفاضات شعبية سلمية تلقائية، حول شعارات سياسية واجتماعية راديكالية، لكن في غياب قيادات فكرية ريادية، ومشاريع مجتمعية ثورية، ورؤية مستقبلية واضحة ومؤطرة.

---

(10) مصطلح «الثورة»، بمدلولها التاريخي، يحيل إلى مثال الثورة الفرنسية (من انفجارها سنة ١٧٨٩ إلى نظام بونابات القنصلي)، والثورة الروسية (ثورة أكتوبر ١٩١٧) وثورات ١٨٤٨ الأوروبية... إلخ.

وقد عرّف روبسبيير (Maximilien Marie Isidore de Robespierre) (١٧٥٨ - ١٧٩٤) الثورة بقوله: «الثورة هي حرب الحرية ضد أعدائها». وهو تعريف فضفاض، أتاح له اقتراف العديد من أعمال الغلوّ والرعب والعنف باسم «ديكتاتورية الإرادة العامة»، التي تجسدها «حكومة شعبية» تقوم على «الفضيلة»، إذ «بدون الفضيلة (La Vertu)، يصبح الرعب (La Terrure) شؤماً، والرعب بدون الفضيلة، يصبح عاجزاً».

٢ ـ في الديناميات المؤطرة لـ «الربيع العربي»

لعل ما يميز ظاهرة «الربيع العربي»، أنها ظاهرة تتقاطع فيها ثلاث ديناميات سياسية واجتماعية وجيوسياسية، وهو ما يمثل الصنف الثاني من دلالات «الحراك العربي».

أولى هذه الديناميات وتنصب على الدينامية السياسية التي تولدت من واقع الإحباط المعيش، الناجم عن فشل مشروع بناء «دولة وطنية حديثة»، غداة التحصل على الاستقلال الوطني، وهو الإحباط المتراكم الحلقات على مدى عدة عقود من الزمن. ولقد جرت الأمور في العديد من بلدان «الربيع العربي» وكأن آليات التفكيك والإقصاء للمجتمع أقوى من آليات الدمج والصهر لمختلف مكوناته وشرائحه. وقد ازداد الإحباط تفاقماً منذ تسعينيات القرن الماضي، في ظل بروز النظام الدولي المعولم وهيمنته، وفشل تجارب العديد من الأقطار الوطنية العربية في تنظيم الانخراط في نظام العولمة، الأمر الذي حوّل العديد منها إلى وضع «الدولة الوكيلة»، وما ترتب عن ذلك من تهافتات وانزلاقات للسياسيات العمومية، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ثانية الديناميات وتتصل بـ دينامية التغيير المنطلقة من صميم حركية الانتفاض والاحتجاج ذاتيهما. ولقد اتسمت، ولا تزال، هذه الدينامية التغييرية بمخاض عسير، يعكس عُسره ما يجري حالياً في البحرين ومصر وليبيا واليمن من صراعات سياسية، واحتقانات اجتماعية، وانهيارات اقتصادية، واستقطابات مذهبية، وتكتلات عشائرية، ومشاحنات طائفية.

بيد أن هذه التوترات والاستقطابات التي باتت تسم مسار «التغيير» لا تمثل في الحقيقة سوى «أعراض جانبية» لصراعات سياسية ـ اجتماعية ـ إيديولوجية، في سياق انهيار أنظمة موصوفة بالاستبداد والفساد، وهي صراعات تتمحور حول مشروعين مجتمعين متعارضين، أحدهما مدني «علماني»، وثانيهما «تقليداني»، مذهبي. ولئن كانت هذه الثنائية الفكرية ـ القيمية متجذرة في فكر النهضة العربية ـ الإسلامية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في ما أضحى يُطلق عليه فكر «النزعة الحداثية»، وفكر «الصحوة الإسلامية»، فإن هذه الثنائية الفكرية ـ السياسية قد ازدادت اكتساحاً وحدة واحتداماً في المرحلة الانتقالية لما بعد الانتفاضات الشعبية.

وتكمن أسباب هذا الاكتساح والاحتدام بين عنصري الثنائية، الديني والعلماني، في مرحلة ما بعد «الثورات» العربية، في المستجدات الآتية:

ـ تحول الخيارات القيمية المتعارضة التي تنطوي عليها هذه الثنائية من مستواها النخبوي إلى المستوى الشعبي، بفعل ظاهرة الاكتساح السياسي ـ الميداني الذي حققته قوى «الإسلام السياسي»[(١١)]؛

(١١) وقد ترتّب عن هذا التطور: تسريع وتوسيع تسييس الدين في نطاق المجتمع، فنجم عنه توسيع دائرة الصراعات المذهبية في الأوساط المجتمعية ـ الشعبية. حول ظاهرة «اقتحام الدين في السياسة»، انظر: عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٥)، ص ٤٦ ـ ٦٠.

ـ قدرة «القوى الإسلامية» على التسلل إلى قيادة المد الشعبي، في موجاته الأولى، بفضل رصيدها الرمزي، وحنكتها التنظيمية، وشبكاتها الاجتماعية، ومواردها التمويلية(١٢)؛

ـ حساسية «المتغير الديني» لدى أوساط واسعة من الشعوب العربية ـ الإسلامية، وازدياد منسوب تعلقها بمرجعيتها الدينية، في ظل ما عانته من ظلم اجتماعي، وفساد أخلاقي، واستبداد سياسي(١٣).

ثالثة الديناميات وتحيل إلى إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في سياق التحولات المجتمعية التي تغشى عالمنا المعاصر.

وينصبُّ المتغير الخارجي على مناهج القوى الخارجية وآليات تعامُلها، وخاصة الغربية منها، مع التحولات الجارية في أقطار «الربيع العربي»، وذلك في اتجاه تكييفها مع المصالح الاستراتيجية، والاعتبارات الجيو ـ سياسية لها، أو في اتجاه العمل على مواءمتها مع المرجعيات والقيم الكونية، وفق ما يقتضيه منطق العولمة.

وفي هذا المضمار، فإن فعل المتغير الخارجي وتأثيره في مجرى التحولات الجارية في أقطار «الربيع العربي»، لا يشكلان حالة استثنائية، بل أمسَيا ثابتاً في سياسات الغرب إزاء ديناميات التحولات السياسية الحاصلة، منذ انتهاء مرحلة «الحرب الباردة» بصفة خاصة. وقد اكتسى المتغير الخارجي في حركية التحولات السياسية طابعاً مكشوفاً في أزمة البلقان، لكسر قوة صربيا وشوكتها، وفي الشرق الأوسط، في ظل مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، ثم «الجديد»، وفي منطقة جنوب أوروبا وشرقها تحت شعار «الانتقال الديمقراطي».

رابعاً: في التحديات المحدقة والرهانات الواعدة لحدث «الربيع العربي»

١ ـ مخاضات عسيرة

إن ما يطبع هذه المرحلة الحرجة في سياق الانتقالات السياسية الجارية في الوطن العربي، هو تلاطم أمواج «زخم سوسيولوجي» يتجلى في حدة التوترات السياسية والتجاذبات المذهبية والانقسامات المجتمعية والانزلاقات العنيفة، ما بات يهدد الصيرورة «الثورية» لنضال شعوب «الربيع العربي».

(١٢) نُشير هنا إلى تجربة «الإخوان المسلمين» في مصر، خلال المرحلة الأولى من «الثورة» المصرية، وإلى تجربة «النهضة الإسلامية» في تونس بصفة خاصة. حول تجربة حركة النهضة التونسية، انظر: جلال الورغي، الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة (الرباط: منشورات ضفاف؛ ودار الأمان، ٢٠١٤).

(١٣) تعود ظاهرة الصعود السريع لـ «السلفيين» في ربوع أقطار «الربيع العربي» إلى التأثير القوي الذي يمارسه «المتغير الديني» في الأوساط الشعبية، خاصةً في ظلّ حالات الاستبداد والفساد والظلم. حول الظاهرة السلفية في سياق الحراكات الشعبية العربية، انظر: محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

ولئن بدت هذه المخاضات العسيرة، وكأنها ظاهرة طبيعية، معتادة في منطق التحولات السياسية الكبرى وتجاربها، فإن استمراريتها لمدة زمنية طويلة، تحمل في سياقها مخاطر حقيقية، من شأنها تهديد الانتفاضات الشعبية في ذات تطلعاتها السياسية، ومطامحها الاجتماعية.

أ ـ خطر «الاسترداد»

أول هذه الأخطار الماثلة، هو خطر «الاسترداد» (Restauration) الذي بدأت تلوح بعض إرهاصاته هنا وهناك، في غمرة الصعوبات والتعثرات التي تنتاب مسارات الانتقال السياسي. وكما هو شأن الظاهرة «الاستردادية» التي ابتُليت بها تجارب ثورية في سياقات تاريخية معروفة[١٤]، فإن خطر «الاسترداد» يطارد اليوم الطموح «الثوري» لشعوب «الربيع العربي»، ليعود به القهقرى نحو وضع «اللاثورة».

ب ـ خطر «الاستتباع»

ثاني المخاطر، هو خطر «الاستتباع» الذي يعيد أقطار «الربيع العربي» إلى الدوران في فلك «التبعية» لمراكز النفوذ والثروة والاستقواء الخارجية. ففي ظل الاحتداد المتصاعد بين مشاريع جيو ـ سياسية إقليمية، لصيقة بمجرى التحولات العميقة التي تغشى موازين القوى الدولية، وانعكاساتها المباشرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ازدادت حدة الاستقطاب الإقليمي والدولي الذي يطال دولها، ويتهدد مقدراتها، ويرهن مستقبلها، خاصة في شروط انفراط عقد تضامنها، وغياب مشروع قومي يحمي استقلالية قرارها ويكرس مشروعية مصالحها[١٥].

ج ـ خطر الانقسام

ثالث المخاطر، هو خطر الانقسام المتربص بكياناتها الوطنية. ففي ظل الهشاشة التي تطبع كيانات الدول الوطنية في العديد من أقطار «الربيع العربي»، مقرونة بمفاعيل الاستقطابات المذهبية والطائفية المتفشية، ومرفوقة بالأجندات التقسيمية التي يغذيها المتغير الخارجي، المنخرط في نسق الديناميات المؤطرة لـ«الربيع العربي»، يأخذ خطر التشرذم بعداً كبيراً في منظومة المخاطر المحدقة بمستقبل «الربيع العربي»[١٦].

---

(١٤) «الاسترداد» في تاريخ الثورة الفرنسية هو عنوان فترة تاريخية حرجة، تلت تنازل نابليون الأول عن الحكم، وعودة نظام ما قبل الثورة إلى السلطة، في حلّة جديدة من الاستبداد والتغوّل... وهو الوضع الذي أدّى إلى قيام ثورة ١٨٣٠ التي أطاحت شارل العاشر، وأتت بـ لويس فيليب، دُوق أورليان (Louis Philippe, Duc d'Orlean).

(١٥) أثار قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مؤخراً (أيار/مايو ٢٠١٥) بمنح تونس صفة «الشريك الاستراتيجي» للحلف الأطلسي، جدلاً سياسياً واسعاً في الأوساط السياسية والمجتمعية التونسية، على اعتبار أنه قرار ينطوي على عملية «استرداد» تونس وإعادتها إلى المدار الفلكي الأمريكي.

(١٦) تعكس ذلك التصريحات الأمريكية المتضاربة حول تقسيم العراق إلى «فدراليات» ثلاث، والدعوات المتعارضة حول «تقسيم اليمن»، والوقائع الميدانية الرامية إلى تقسيم سورية... إلخ.

٢ ـ التدبير العقلاني لمرحلة الانتقال السياسي

وتحسباً لهذه المخاطر المتربصة بمآل «الثورات العربية»، تصبح مسألة إعادة الارتباط بتطلعات ومطامح شعوب «الربيع العربي» أولوية الأولويات في وعي وفعل مختلف القوى السياسية والاجتماعية المنخرطة في زخم «الثورات العربية» أو الحريصة على أمن واستقرار الأقطار العربية. وتنبني هذه الأولوية الحيوية على مقتضى الاعتصام بحبل أربعة خيارات، تبدو لنا كفيلة بالتدبير العقلاني لمرحلة الانتقال السياسي:

أ ـ إعادة الاعتبار لقيمة الحوار والتوافق

إن تفعيل قيم الحوار والتوافق من أجل احتواء دينامية التنازع والتصارع ـ وما يتولد عنهما من عنف مادي، وإخلال بالاستقرار الأهلي، كما هو واقع الحال اليوم في ليبيا ومصر والبحرين، وبشكل أكثر حدة وضراوة في سورية ـ أمسى يشكل عنوان المرحلة الانتقالية الجارية وضمان عبورها بأمان ونجاح.

ففي مناخ الحوار والبحث عن التوافقات الممكنة، والانخراط في التنازلات المتبادلة، يمكن تجاوز حدة الخلافات الفكرية والمذهبية والسياسية التي يبدو حسمها مستعصياً في المدى القريب.

ب ـ الديمقراطية التشاركية

الأخذ بنظرية الديمقراطية التشاركية التي تنطوي على إمكان قيام نظم ديمقراطية مستقرة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، سياسياً أو عرقياً أو مذهبياً أو طائفياً. ويكمن رهان إعمال الديمقراطية التشاركية في هذه المرحلة الحرجة من مراحل «الانتقال» في الوطن العربي، في تحقيق هدفين: أولهما، تحييد المتغير المذهبي أو الطائفي، في المجال السياسي، طالما أن الإسلام شكل ويشكل على الدوام الأساس العقدي، والإطار الحضاري، والمرتكز الثقافي الجامع لأفراد المجتمع. ثانيهما، احتواء الشحنة العاطفية التي تؤججها مقاربة الصراع السياسي ـ الفكري بالاستقطاب المذهبي.

ج ـ احتواء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتدهورة

العمل على احتواء السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتدهورة التي تغذي الاحتقان السياسي المحتدم. وغني عن الإشارة أن مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العميقة، القائمة في بلدان «الربيع العربي»، سبيلاً إلى توفير شروط وقف تدهور الأوضاع الاجتماعية لشعوب هذه البلدان، وتحسين معيشة الملايين من شبيبتها ومنتجيها ـ إنما تتم، أساساً، عبر الانخراط في صياغة برنامج اقتصادي، اجتماعي، تنموي، كفيل بتحقيق مستوى معقول من النمو الاقتصادي، وبخفض محسوس لسقف البطالة المتفشية، وبتحسين ملموس للقدرة الشرائية للمواطن، وذلك في إطار تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستدامة.

د ـ مواجهة آفة الإرهاب المتفاحش

ولئن شكلت الظاهرة الإرهابية ـ في حدة تصاعدها، واتساع دائرة تمددها، أخطر ما يتهدد «الربيع العربي» من انكسار وإحباط، لما تمارسه هذه الظاهرة الآثمة من نسف لعملية «الانتقال السياسي» التي تشكل مرحلة حاسمة في سيرورة «الثورات العربية»، فضلاً عما تتسبب فيه من أذية بالغة للمجتمع المدني بمختلف مكوناته ـ فإن احتواءها وقطع دابرها لا يتم بوسائل القوة العسكرية وحدها، بلغت ما بلغت من عنفوان وضراوة؛ بل إن مواجهتها واجتثاث جذورها يقتضيان تعبئة فكرية وسياسية ومجتمعية شاملة، وخطة إقليمية مندمجة، بأبعاد فكرية وأمنية وسياسية وبيداغوجية متضافرة، انطلاقاً من قناعة جماعية راسخة، قوامها أن الإرهاب فكراً وثقافة وممارسة، لا تحكمه عقيدة، ولا تزعه «رسالة»، ولا يحتويه منطق، ولا تؤطره إنسانية.

وفي هذا الاتجاه، فإن عقد مؤتمر إقليمي حول الإرهاب ووسائل مواجهته ـ تنخرط فيه الفعاليات السياسية والعلمية والثقافية والمجتمعية من مختلف الأقطار العربية، ويتمخض عنه «ميثاق قومي» جامع حول مخاطر الإرهاب ووسائل اجتثاثه ـ يشكل اليوم مبادرة ذاتَ موضوعٍ، بل ذاتَ حيويةٍ فائقة على طريق تعزيز مسيرة الانتقال الديمقراطي في أقطار «الربيع العربي»، وتعزيز تطلعات شعوبه نحو الحرية والعدالة والأمن والاستقرار.

وفي هذا المضمار، أكد الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى المشاركين في الدورة ٣١ لمجلس وزراء الداخلية العرب[١٧]، المدلول الواسع للأمن القومي العربي، مبرزاً «أن مفهوم الأمن الحقيقي لا يقتصر فقط على معناه الضيّق، بل إنه يقوم بالأساس على جعل المواطن في صلب السياسيات العمومية، وذلك في إطار شراكة مجتمعية ناجعة وفاعلة، قوامها التكامل بين الدولة والمواطن، والاندماج الإيجابي بين متطلبات أمن ومستلزمات التنمية، وصيانة حقوق الإنسان».

وأضاف: «أن اعتماد ميثاق أمني عربي لن يتأتى إلا من خلال تبني رؤية عربية مشتركة وموحدة لمفهوم الأمن، في سياقاته الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية المتجددة».

وقد جدد في خطاب العرش الأخير[١٨]، دعوته الجادة إلى إقامة «منظومة عربية متكاملة»، قادرة على مواجهة الإرهاب، قائلاً: «... فما أحوجنا اليوم إلى منظومة عربية متكاملة ومندمجة اقتصادياً، وموحدة ومنسجمة سياسياً، يجعل من عالمنا العربي قطباً جيو ـ سياسياً وازناً في العلاقات الدولية، قادراً على الدفاع عن القضايا العربية المصيرية».

(١٧) انعقدت الدورة ٣١ لمجلس وزراء الداخلية العرب بمراكش في آذار/ مارس ٢٠١٤.
(١٨) المقصود: خطاب العرش الموجه إلى الأمّة بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

خاتمة

هذه التوجهات الرشيدة ـ التي تمثل إطاراً عاماً، لكن حيوياً، من شأنه الارتقاء بظاهرة «الربيع العربي» إلى مستوى «ربيع ديمقراطي»، حقيقي، ناجز ـ تسائل القوى المجتمعية البناءة في العالم العربي، من أجل إعادة الارتباط الوثيق بالمرجعية الشعبية الراسخة في عالم اليوم، وهي مرجعية الديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية. إن معيار «الثورية» في تجربة «الربيع العربي» ومساره، يظل كامناً في ارتفاع منسوب إنجاز هذه المقومات الحيوية، والمرتكزات الرصينة، لتطلعات الشعوب العربية.

ومن يدري، فقد يشكل ارتقاء «الربيع العربي» من مستوى الاستقطابات الهجينة، المذهبية، والإيديولوجية، والطائفية، والعشائرية، إلى مستوى التقاطبات الديمقراطية، والالتحامات النهضوية، «نموذجاً ثورياً» مستجداً بشروط القرن الحادي والعشرين.

الفصل التاسع

الصمود الفلسطيني: دقة المسار وحتمية الانتصار

مقدمة

في كتابه المعنون: بين الإرهاب والعولمة، أي مستقبل؟[1]، للمثقف والمناضل الفلسطيني الراحل واصف منصور[2]، قراءة متجددة، برؤية مستقبلية رصينة، للقضية الفلسطينية، عبر

(١) واصف منصور، بين الإرهاب والعولمة: أي مستقبل؟، تقديم عبد الإله بلقزيز (المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠١٤)، وهو كتاب نُشِرَ بعد وفاته من طرف عائلته وأصدقائه.

(٢) واصف منصور، باحث ومناضل فلسطيني، نَذَرَ نفسه للبحث والنّضال من أجل قضية العرب الأولى، قضية فلسطين. من مواليد حيفا بفلسطين المحتلة، استقرّ بالمغرب منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي كطالب بجامعة محمد الخامس بالرباط، وتحمّل مسؤولية «سكرتير تنفيذي» للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي ضمّت، ولا تزال، كلّ فصائل العمل السياسي والنقابي الوطنية، بالإضافة إلى شخصيات مستقلّة من العلماء ورجال المقاومة بالمغرب، منذ إنشائها في صيف عام ١٩٦٨.

التحق بصفوف الثورة الفلسطينية منذ مطلع عام ١٩٦٨، فربط شبكة من العلاقات النضالية مع معظم قيادات «منظمة التحرير الفلسطينية» ومختلف الفصائل الفلسطينية، وقام بـ«مهام متنوعة، يكتسي معظمها طابع السرّية».

وقد عمل لاحقاً بسفارة فلسطين في الرباط، دبلوماسياً نشيطاً، جامعاً بين الالتزام النضالي واللباقة الدبلوماسية، فاستحقّ عن جدارة رتبة وزير مفوّض... وعلى مدى ممارسته لمهامه النضالية الدبلوماسية، لم يكفّ عن «ترحاله الدائم بين المدن والقرى» ولا عن تردّده على مقرّات الأحزاب والجمعيات، ولا عن مواظبته على الحوار المتواصل مع المثقّفين والسياسيين والطلبة والتلاميذ»، يقول أحد أصدقائه، المواكبين لنشاطه ونضاله، الدكتور عبد الإله بلقزيز. ولقد تعرفتُ إلى الفقيد المناضل منذ سنة ١٩٦٤، في حمأة النشاط الطلابي، بقيادة «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، وتوثّقت صداقتنا على مدى نصف قرن، نضالاً وتعاضداً، من أجل القضية المشتركة، قضية فلسطين.

وقد وثّق الراحل واصف منصور مسيرة حياته، من «حيفا إلى الرباط»، في «محكيّاته» الشيّقة». انظر: واصف منصور، بعض مني: رحلة لجوء من حيفا إلى الرباط (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٢)، ٣٠٩ صفحات.

كما خلّف الفقيد كمّاً معتبراً من المقالات، والدراسات، والمداخلات، ما أشدّ الحاجة إلى جمعها، وترتيبها ونشرها، وفاءً لنضاله، وتقديراً لعطائه.

مجهره الدقيق الذي يتفحص القضية في ظل المتغيرات الدولية القائمة التي باتت تؤطر الصراع العربي ـ الصهيوني عامة، والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي خاصة. ويتعلق الأمر بثلاثة متغيرات لافتة: (١) متغير العولمة الجارفة؛ (٢) ظاهرة الإرهاب المتفاقمة؛ (٣) حصيلة المكتسب الحقوقي الثمين، في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الذي ما فتئ يعزز شرعية القضية الفلسطينية.

ولئن كانت مقاربة القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرين الأول والثاني، بارزة من خلال المعمارية المعتمدة في الكتاب، كما يشير إلى ذلك، صراحة، عنوان المؤلّف: «بين الإرهاب والعولمة أي مستقبل؟» ـ فإن مقاربة القضية في ضوء المتغير الثالث (= المكتسب الحقوقي، القانوني) تشكل نسيجاً مشتركاً، ومرجعية استنادية لعدالة القضية الفلسطينية، ولمشروعية الكفاح التحرري للشعب الفلسطيني.

وهكذا، فإن محتويات الدراسة ـ التي أنجزها المؤلف الراحل في سبعة فصول، وتتمحور حول قسمين أساسيين، أولهما تحت عنوان: «العنف بين الإرهاب وحق الدفاع المشروع»، وثانيهما تحت عنوان: «العولمة» ـ تستحضر الرصيد الحقوقي الزاخر، وتستنفر السند القانوني الدولي الرصين، اللذين تحققا بفضل الكفاح المستميت، والتضحيات الجسيمة والمعاناة المتواصلة تكبدها، ويتكبدها الشعب الفلسطيني على مدى أزيد من ستة عقود ونصف العقد.

أولاً: في المنهجية الاقترابية للمؤلّف

تروم القراءة المتأنية لنص الكتاب الابتعاد عن منهجية التلخيص المعرفي لمحتوياته وفصوله، لأن التلخيص يقود عادة إلى اختزال النص، والاختزال يصب بطبيعته في مربع الابتذال، لأنه يحد من إمكان فهم المضامين المعرفية واستبطانها، في ظل تجاهل المحددات الموضوعية، والدوافع الذاتية الكامنة خلف اختيار الموضوع وصياغة النص.

وبالتالي، فإننا سنعتمد منهجية القراءة التأملية لروح النص ومدلولاته، انطلاقاً من معرفتنا بقناعات المؤلف الراحل، ومعاينتنا لخصاله وهواجسه وشمائله. إذ جمع في حياته القصيرة زمناً، الزاخرة عطاءً، ما بين سحنة المثقف وحمأة المناضل، في سياق جدلية خلاقة ومبدعة، ما بين المثقف العضوي، بمفهوم المفكر الإيطالي غرامشي (Antonio Gramsci)، والمناضل العملي الميداني بالمفهوم الثوري للنضال.

وفي هذا الاتجاه، فإننا نعتمد مقاربة دلالاتية في قراءة الكتاب، تتمحور حول مستبطنات ثلاثة لنصه: أولاها، محورية القضية الفلسطينية في وجدان المؤلف وفكره ومنظوره؛ ثانيتها، أنموذجية الصمود الفلسطيني على مدى قرن من الزمان (١٩١٧ ـ ٢٠١٤)؛ ثالثتها، ثابت القضية التحررية لشعب فلسطين في مهب المتغيرات الدولية والإقليمية المتواترة.

ثانياً: في الدلالات الاستدلالية للنص

ونتوقف بإيجاز شديد عند كل دلالة من الدلالات الاستدلالية للنص، وهي ثلاث:

١ - محورية القضية الفلسطينية في وجدان منصور وفكره ومنظوره

إن الخلفية الفكرية والمقاربة المنهجية التي انطلق واصف منصور، في تحليله للظاهرتين العالميتين المتزامنتين، وهما ظاهرة الإرهاب وظاهرة العولمة، إنما تنصبان، بكل تأكيد، على حاضر قضية التحرر الوطني الفلسطيني ومستقبلها، بما يقتضيه ذلك من تكييف الكفاح التحرري بمختلف أبعاده، مع شروط ومقتضيات هذين المتغيرين الدوليين من جهة، ومن تحصين للقضية التحررية بما قد يترتب عليهما (أي المتغيرين) من انعكاسات سلبية، وما يمكن أن ينجم عنهما من مساس بشرعية ومشروعية الثورة الفلسطينية من جهة أخرى.

وفي هذا الاتجاه، فقد وظف منصور طاقاته الفكرية، وقدراته التحليلية من أجل:

أ - مواجهة مماهاة المقاومة مع الإرهاب

التصدي للمحاولات المشبوهة الرامية إلى مماهاة المقاومة مع الإرهاب، بغية الإجهاز على مدلول المقاومة الوطنية كحق مشروع، بل مطلوب لمواجهة الاحتلال والعنصرية والاضطهاد.

وفي هذا المضمار، فقد قام منصور بقراءة مستفيضة وهادفة لمبادئ ومقتضيات القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ذات الصلة، نافضاً الغبار عن رصيد زاخر من قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها حول حق الشعوب المحتلة والمضطهدة في محاربة الاحتلال والاضطهاد، وذلك باعتبار حق المقاومة رديفاً طبيعياً لحقها في تقرير مصيرها.

ولعل من أبرز قرارات الأمم المتحدة، الناصّة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما فيه حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقه المشروع في عودة النازحين واللاجئين، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤[٣].

ب - دحض حملة التشكيك في شرعية المقاومة

كما كرّس منصور حيّزاً معتبراً في تحليله للظاهرة الإرهابية لمواجهة الحملة الإمبريالية، الرامية إلى التشكيك في شرعية ومشروعية حق المقاومة ودحضها، وإلى تكريس خلط سافر ما بين حق

---

(٣) ينصّ هذا القرار الهام على «حق جميع الشعوب» الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي، غير القابل للتصرّف، في تقرير المصير والحرية والاستقلال. كما يؤكّد «شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرّر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح». ويدعُو جميع الدول إلى الاعتراف «بحق جميع الشعوب التي تتعرّض للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال»، وتقديم المساعدات الماديّة والمعنوية وغيرها من أشكال المساعدة لها «في سبيل الممارسة الكاملة لحقّها غير القابل للتصرّف في تقرير المصير والاستقلال» (ص ٣١).

المقاومة، وجريمة العنف الإرهابي - وهي الحملة التي اتخذت أبعاداً مقلقة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، عقب الجريمة الإرهابية في كل من نيويورك وواشنطن، وبلغت ذروتها منذ ٢٠٠٩، بُعيد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

وفي هذا السياق، انكب واصف منصور على تبيان الفارق الحاسم ما بين مفهوم المقاومة ومدلول الإرهاب معبئاً جهداً فكرياً، قانونياً رصيناً للتمييز والفصل الصارمين بين المفهومين من الناحية القانونية والسياسية والميدانية، مكرساً لهما خمسة فصول من مؤلَّفه، في إطار القسم الأول من الكتاب[٤].

ج - إرهاب الدولة

وارتباطاً بالإشكالية المركزية التي تسكن وجدان منصور وفكره ونضاله، وهي إشكالية تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي والاضطهاد الصهيوني، فقد كرَّس فصلين هامين من الكتاب[٥] لتحليل أحد الأبعاد اللافتة للإرهاب، وهو إرهاب الدولة الذي يشكل الكيان الإسرائيلي، بنيةً وممارسةً، أحد أهم مقوماته.

وفي هذا السياق، فقد توقف المؤلف عند المحطات الدالة على الممارسة الإرهابية التي أطّرت مسار الاحتلال الصهيوني لفلسطين، منذ الاحتلال البريطاني إلى اليوم، مروراً بقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨.

كذلك استحضر واصف منصور كثيراً من الحقائق حول الاستراتيجية الإرهابية التي رسمها قادة الحركة الصهيونية، وفي طليعتهم مناحيم بيغن، زعيم أول منظمة إرهابية، صهيونية في فلسطين، وهي منظمة «الإرغون». كما استحضر قائمة المجازر الصهيونية التي ارتكبتها المنظمات الإرهابية الصهيونية المتعددة[٦] في حق الشعب الفلسطيني الجريح.

وقد تواترت هذه المجازر الجماعية منذ قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) بصفة خاصة، إلى اليوم، ومن هذه المجازر الجماعية التي ذاع ذكرها: مجزرة دير ياسين (١٩٤٨)، ومجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢)، ومجازر غزة المتكررة (٢٠٠٩ - ٢٠١٢ - ٢٠١٤)، في سياق الحروب التي شنتها إسرائيل على القطاع[٧].

---

(٤) يضمّ القسم الأول من الكتاب (ص ١٠ - ٩٢)، ثلاثة فصول كُرِّست لتوصيف «العنف الإرهابي»، الفصل الأول، وتعريف وتحديد «حق الشعوب في الثورة من أجل الاستقلال وتقرير المصير»، الفصل الثاني، وبسط وتحليل ممارسات «الإرهاب الإسرائيلي»، الفصل الثالث. انظر: منصور، بين الإرهاب والعولمة: أي مستقبل؟.

(٥) هما الفصل الثالث (ص ٣٥ - ٤٦)، والفصل الرابع (ص ٤٧ - ٥١) في: المصدر نفسه.

(٦) من أهم هذه المنظمات الصهيونية، الإرهابية: منظمة «الهاغاناه» (منظمة الدفاع) التي تأسّست في حزيران/ يونيو ١٩٢١؛ ومنظمة «الإرغون» التي تأسست عام ١٩٣٧، وتولّى قيادتها عام ١٩٤٠، مناحيم بيغن، ومنظمة «شتيرن» التي انشقّت عن «الإرغون» عام ١٩٤٠ وتزعّمها أبراهام شتيرن، ومن بعده إسحق شامير. التي تعرّض لها القطاع تباعاً، سنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٢، و٢٠١٤.

(٧) وهي المجازر التي تسبّب فيها القصف الإسرائيلي على غزة، خلال الهجومات الحربية

وعلاوة على نوعية الممارسة الإرهابية التي ترتكبها دولة إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني واستمراريتها، فإن الاقترافات الإرهابية التي تمارسها منظمات صهيونية غير حكومية، لكن بتحريض ودعم من الكيان الدولتي الإسرائيلي، كثيرة ومستمرة؛ إذ يتجاوز تعداد المنظمات الإرهابية، الصهيونية، غير الحكومية عشرين منظمة[٨].

٢ - أنموذجية الصمود الفلسطيني

ويشكل هذا المحور الدلالة الثانية التي نستنبطها من مكامن السطور، وتلابيب الفصول التي يحتويها الكتاب. وفي هذا المضمار نستشف من خلال تحليل الظاهرة الإرهابية، كما رصدها واستوعبها بفطنة وروية الراحل واصف منصور، ثلاثة معطيات دالة على قوة الصمود الفلسطيني واستماتته في وجه الاحتلال والاضطهاد والعنصرية:

أولها ويشير إلى عنصر الديمومة التي يجسدها الصمود الفلسطيني، فقد تعرض ويتعرض الشعب الفلسطيني، على مدى ما يناهز قرناً من الزمن، إلى سلسلة مترابطة الحلقات من المؤامرات الصهيونية، والمناورات الاستعمارية، والمجازر الإرهابية والاغتيالات السياسية، ابتداء من الانتداب البريطاني، ووعد بلفور (١٩١٧)، مروراً بقرار التقسيم (١٩٤٧)، وقيام دولة إسرائيل (١٩٤٨)، ومضاعفات نكسة ١٩٦٧، وتواصلاً بالعدوانية الإسرائيلية المتواصلة، الاستيطانية والعسكرية، على قطاع غزة والضفة[٩].

ثاني معطيات الصمود الفلسطيني، قدرة هذا الشعب العظيم على التجدد الثوري في مساره الكفاحي... فلقد أبدت قيادته المناضلة قدرة فائقة على التكيف مع شروط كل مرحلة من مراحل كفاحه، وعلى الاستفادة من مروحة النضال المتاحة في كل ظرفية من ظرفياته الوطنية والإقليمية والدولية، مازجة بين النضال السياسي والكفاح المسلح، بين المقاومة الشعبية والفعل الدبلوماسي، بين صرامة المبدأ ومرونة المقاربة.

وبفضل هذا المعطى التجددي، التنوعي في مسار الثورة الفلسطينية، تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الحفاظ على تماسك الشعب الفلسطيني في سياق ثورته، وعلى انخراطه الواعي والحازم والدؤوب في مسار الكفاح التحرري، بالرغم من التضحيات الجسيمة والنكسات المؤلمة والمعاناة الطويلة.

---

(٨) وثّق المؤلف الراحل واصف منصور نحو ثماني عشرة مجزرة صهيونية في فلسطين، وعشر عمليات إرهابية في الأردن، وأربع عمليات قصف وغارة على مصر، وثلاث عمليات قصف وغارة على سورية، وعشرات الاعتداءات على لبنان، كان أكثرها دموية اجتياح هذا البلد في صيف ١٩٨٢، ناهيك بعمليات الاعتداء على العراق عام ١٩٨١، وعلى تونس عام ١٩٨٥، وعلى ليبيا عام ١٩٦٨ (إسقاط طائرة مدنية فوق صحراء سيناء)، واختطاف طائرة أخرى من سماء البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨٦.

(٩) مخططات الاستيطان لابتلاع الضفّة والقدس، والعزل العنصري للمزيد من تشريد الفلسطينيين، وحصار غزة، واستبعاد «حلّ الدولتين» لفائدة «دولة يهودية».

ثالث معطيات الصمود الفلسطيني يكمن في استمرارية التحام الشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته وشرائحه، بمبادئ ثورته التحررية وأهدافها منذ انتفاضة عام ١٩٣٦ الشعبية، مروراً بمرحلة الكفاح المسلح (١٩٦٤ ـ ١٩٨٦) ومراحل النضال السياسي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٣) ومحطات الانتفاضات الشعبية (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠).

وهكذا، فعلى الرغم من التوترات والانقسامات التي شابت صفوف نخبه السياسية والفكرية، في ظل المتغيرات الدولية، والتحولات الوطنية والإقليمية، فقد أبدى الشعب الفلسطيني، ولا يزال يبدي، وعياً عميقاً بإشكالية قضيته، وإيماناً راسخاً بعدالتها، والتحاماً صلباً بأهدافها[١٠].

ثالثة الدلالات، وتنصب على الثابت التحرري للقضية في خضم المتغيرات الإقليمية والدولية. في إطار هذه الدلالة، نحاول رصد الرسالة النضالية التي يبثها المرحوم واستبطانها من خلال تحليل ظاهرتي «الإرهاب» و«العولمة».

أ ـ التمييز بين مفهومي المقاومة والإرهاب

في ما يتصل بظاهرة الإرهاب، فقد وظف واصف منصور مكتسباته المعرفية، وقدراته التحليلية للتمييز بين مفهومي المقاومة والإرهاب، ولإقامة حدود فاصلة بينهما، بغية دحض المحاولات الصهيونية والإمبريالية الماكرة للمماهاة بينهما، وهي المحاولات التي تسعى إلى استثمار ما تقترفه ممارسة الإرهاب من جرائم من أجل الالتفاف على مطالب الحرية والتحرر، في عالم أضحت فيه هذه المُثل والمقاصد موضوع إجماع الأمم والشعوب، بموجب المواثيق الأممية والعهود الدولية.

ذلك أن كل مواجهة لأنظمة الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي، إنما تدخل في خانة «المقاومة» المشروعة التي كرسها المجتمع الدولي عبر المواثيق والعهود الدولية. وللتدليل على ذلك يستحضر منصور قرار الأمم المتحدة الرقم ٤٠ ـ ٦١ لعام ١٩٨٥ الذي يشدد بكل وضوح وصرامة على: «الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية وغيرها من أشكال السيطرة، وتقرر شرعية كفاحها، ولا سيّما حركات التسلح الوطني، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق».

كما يؤكد هذا القرار الهام، في الوقت نفسه، إدانة الدول ضمنياً، التي «تنظم الأعمال الإرهابية في دول أخرى» أو تقوم بـ «التحريض عليها أو المساندة على ارتكابها أو المشاركة فيها أو التغاضي عن أنشطة تنظيم داخل أراضيها بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال».

---

(١٠) آية ذلك: صمود واستمرارية «منظمة التحرير الفلسطينية» بمختلف مؤسساتها التمثيلية والتنفيذية، تواصل الكفاح الفلسطيني بمختلف أنماطه «السياسية، والشعبية، والدبلوماسية».

كما دعا هذا القرار الأممي الهام إلى التعاون الدولي في مواجهة الجماعات الإرهابية، والأنظمة الاستعمارية والعنصرية التي «تنتهك حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب»، وكذا التعاون الدولي في مواجهة الأنظمة التي «تنتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية»[١١].

ومن جهة أخرى، فقد توقف منصور، بالرصد والتحليل، عند إرهاب الدولة، الذي بات يمثل شكلاً جديداً للتدخل الإمبريالي في الشؤون الداخلية للدول، سعياً حثيثاً لزعزعة استقرارها وتهديد أمنها. وقد أصبح إرهاب الدولة مصدراً من مصادر الإرهاب الدولي، تمارسه قوى الهيمنة الدولية عبر آليات ومناهج مستجدة، رصدها بفطنة ودقةٍ مؤلّف المرحوم.

وما لا شك فيه، أن هذا التطور الحاصل في ممارسة الإرهاب الدولي هو الذي منع، لحد الآن، المجتمع الدولي من التوافق على تعريف دولي للإرهاب، وذلك بفعل تشابك المصالح الاستراتيجية لقوى الهيمنة الإمبريالية، مع آليات وأدوات وشبكات الإرهاب السياسي.

ب ـ مقاربات بحثية لتحديد مفهوم «العولمة»

أما في ما يتعلق بظاهرة «العولمة»، فقد استعرض منصور مختلف المقاربات البحثية لتحديد مفهوم «العولمة» راصداً مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والإعلامية والقانونية والقضائية... ليخلص إلى القول بضرورة ترشيد سيرورة العولمة، على اعتبار أنها «ظاهرة تاريخية، وليست قدراً محتوماً»، والتعامل معها «بمنهجية علمية، لا بمواقف انفعالية»، والتعاطي مع مقتضياتها بما يصون شخصيتنا الثقافية، ويحافظ على هويتها القومية[١٢]. وانطلاقاً من هذه المقاربة المتبصرة لظاهرة العولمة، فإننا نعززها بملاحظتين اثنتين:

أولاهما، وتتصل بمفهوم العولمة ذاته. فعلى منوال النظرية اللينينية التي تجعل من الإمبريالية امتداداً جدلياً للنظام الرأسمالي، فإن العولمة هي الامتداد الجدلي للنظام الإمبريالي العالمي، في أبعاده الاقتصادية والمالية والمجالية والفكرية والحقوقية.

والعولمة بهذا المعنى، نسق كوني، يمتد من عولمة الاقتصاد والمال والأسواق، في اتجاه عولمة نمط الحياة الكونية في مختلف أبعادها المعيشية والسلوكية. ففي سياق دينامية العولمة، يقطع التوسع الرأسمالي أشواطاً جديدة مديدة، عبر الإطاحة بحدود الدولة الوطنية وتقزيم سيادتها، بلوغاً إلى توحيد العالم، لا في كنف «قرية كونية واحدة» كما يقال، بل إلى حشره في نسق كوني ثنائي التشكل، قوامه أقلية دولية ومجتمعية فاحشة الثراء، وأغلبية عالمية ومجتمعية مدقعة الفقر.

---

(١١) يُذكّر المؤلف منصور بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإرهاب على مدى سنوات ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨١، و١٩٨٣، متوقفاً عند مقتضيات القرار الرقم ٤٠/ ٦١ لعام ١٩٨٥. انظر: منصور، **بين الإرهاب والعولمة: أي مستقبل؟**، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(١٢) يحلّل منصور ظاهرة «العولمة» بمختلف مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، كما يستعرض الموقف منها، رفضاً أو قبولاً، أو هما معاً «بشروط»، لكي يخلص إلى صياغة موقف متبصر منها. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ١٢٢.

وتؤشر تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصادات الغرب سنة ٢٠٠٨ - والتي تمثل أخطر هزة مالية واقتصادية تعصف بالاقتصاد الرأسمالي منذ أزمة عام ١٩٢٩ - إلى ما تحمله العولمة في طياتها من تفاوتات سوسيو - اقتصادية متفاقمة، وفي طليعتها التفاوتات الصارخة في ملكية الثروة والقوة والنفوذ.

وثانيتهما أن المؤلف منصور أدرك بفطنة المثقف، وحدس المناضل، أن هناك جدلية ماكرة ما بين دينامية العولمة من جانب، وانتشار ثقافة العنف واتساع ممارسة الإرهاب من جانب آخر. ولا مراء، في أن الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة لظاهرة العولمة، تسهم في خلق البيئة المناسبة التي تغذي ثقافة العنف، وتوسع دائرة الإرهاب.

ومن هذا المنظور تتأكد خلاصة التقدير الذي بلوره المرحوم بقوله: «إن العولمة، شأنها شأن أي مشروع كوني يفضي إلى صراعات، ففي حين يهدف إلى القضاء على الخصوصيات والهويات، يفرز ردود أفعال انفعالية. فالعولمة خلقت اليأس عند أبناء العالم الثالث باستباحتها لأرضهم، ونهبها لثرواتهم، وضغطت عليهم حتى انفجروا»[١٣].

وبالفعل فإن هشاشة الوضع الدولي الراهن، في ظل غياب التوازن الضروري بين القوى الفاعلة في المسرح السياسي والجيو - سياسي الدولي، وتآكل الثقة بين أقطابه، وانتعاش بيئة مواتية لنشوب حرب باردة ثانية - كل ذلك يغذي النزعة الإمبريالية في سياق العولمة الجارية، ويحجم العمل بقيم التعددية السياسية والديمقراطية التشاركية، وليبرالية السوق، وسيادة القانون، وهي القيم والتوجهات التي ينظر إليها، على أنها من حسنات نسق العولمة.

ثالثاً: في إشكالية الراهن الفلسطيني

يتسم الراهن الفلسطيني، بمعطياته السياسية والنضالية والجيوسياسية، بدقة متناهية، لم يسبق لها نظير في المسار الكفاحي التحرري للشعب الفلسطيني.

وتستمد حراجة الوضع الفلسطيني الراهن مقوماتها من ثلاثة معطيات متزامنة في حدوثها، متفاعلة في نتائجها، الأمر الذي يزج بالقضية التحررية الفلسطينية، مرحلياً، في مربع سياسي مقلق، هو مربع الأزمة.

وتنسحب هذه المعطيات المتزامنة على حدة التجاذبات الإقليمية، ذات الأثر البليغ في الوضع الفلسطيني، وفي استقرار حالة التصدع في الصف الفلسطيني، أمست تنال من قوة الموقف التحرري، وعلى تفاحش الطغيان الإسرائيلي الذي أصبح يهدد بدفن خيار الحل السياسي، التفاوضي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

---

(١٣) يعكس هذا التقدير وجهاً من أوجه خلاصة تحليل المؤلف الراحل لظاهرة العولمة، وهو الوجه المتّصل بتأثيرات الظاهرة في دول الجنوب وشعوبها التي ما زال الكثير من بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، يتّسم بالهشاشة، مقارنةً بدول الشمال. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣١.

١ ـ التجاذبات الإقليمية

في ما يتعلق بالمعطى الأول (معطى التجاذبات الإقليمية) فإن ما يطبع المحيط الإقليمي الفلسطيني من صراعات سياسية ـ تنطوي على رهانات جيوسياسية، تغذيها استقطابات دولية، وتؤججها انكفاءات طائفية، وصراعات مذهبية، وذلك منذ هبّة «الربيع العربي» بصفة خاصة ـ إنما يلقي بظلاله الكالحة، ومضاعفاته المدمرة، على مسار قضية التحرر الفلسطيني.

وهكذا، ففي خضم هذه «العاصفة» الإقليمية الهوجاء التي تكتسح المجال الإقليمي العربي، تراجع الاهتمام القومي بالقضية المركزية في ضمير الأقطار العربية ومخيالها، لتحتل ـ بديلاً منها ـ مكان الصدارة، قضايا إقليمية أخرى، يختلط في الانشغال الحاد بها ما هو طائفي بما هو جيوسياسي. وفي سياق المواقف الشاذة، المرتبطة بهذا المعطى الإقليمي «الطارئ»، أخذت تتشكل تحالفات «هجينة» غير متجانسة مع الرؤية الاستراتيجية لأهداف «الأمن القومي العربي» وشروطه ومقتضياته.

وإزاء المخاطر التي تنطوي عليها هذه التطورات السلبية بالنسبة إلى حاضر الوطن العربي ومستقبله، يصبح من الضرورة بمكان إعادة تحديد مفهوم «الأمن القومي العربي»، وتوضيح مدلولاته، وصياغة أهدافه، في ضوء ما يعرفه الفضاء السياسي العربي من تحولات، وتجابهه جغرافيته من تحديات، وتواجهه ثقافته من انتكاسات. وفي صدارة هذه المراجعة الشاملة لمفهوم «الأمن القومي العربي»، تقوم ضرورة تحديد سُلّم التهديدات التي تتهدده في ذات أمنه، واستقراره، ونمائه.

وما لا جدال فيه، أن التهديد الإسرائيلي بأبعاده الأمنية والسياسية والجيوسياسية كان ولا يزال يحتل الصدارة في سلم التهديدات الإقليمية والدولية المحدقة بـ «الأمن القومي العربي».

ولئن شكلت ظاهرة الإرهاب التكفيري بمختلف تجلياته الإجرامية المخزية «القاعدية» و«الداعشية» و«النّصروية»، تهديداً متصاعداً متفاحشاً لـ «الأمن القومي العربي»، منذ مستهل القرن الجاري (٢٠١١)، فإن مشروعية التعبئة القومية وضرورة التكافل العربي لمحاربته، واجتثاث جذوره، لا تلغي أبداً خطورة التهديد الإسرائيلي في شروط سياسات الاستيطان، والفصل العنصري، والتمدد الاستعماري؛ بل التهديد الوجودي لشعب فلسطين.

وما تجدر الإشارة إليه، أن العديد من المؤشرات المادية، الميدانية، باتت تشي بتقاطع التهديدين، الإسرائيلي والإرهاب التكفيري، بل تؤشر إلى انعقاد تحالف موضوعي، وقيام تعاون ميداني بينهما، في اتجاه الإجهاز على أمن الأقطار العربية، بلوغاً إلى قصم عروتها، وتبديد مقوماتها المؤسساتية، وتشتيت وحدتها الوطنية، ولربما الترابية.

٢ ـ استفحال الطغيان الإسرائيلي

ويتصل المعطى الثاني باستفحال الطغيان الإسرائيلي، وتفاحش إمعانه في اضطهاد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ضداً على كل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وانتهاكاً لكل الحقوق الإنسانية الأساسية التي ضمنتها العهود والمواثيق الدولية.

ففي ظل حكم اليمين الإسرائيلي، بقيادة حزب الليكود، وتصاعد نفوذ اليمين الصهيوني المتطرف، خلال السنوات الأخيرة، تعددت متغيرات الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في مجالات الاستيطان، والفصل العنصري، واحتواء الحل السياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وهكذا، فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً محموماً في حركة الاستيطان في الضفة الغربية وفي القدس، ما يؤشر إلى نية إسرائيل في ابتلاع نظامها الاحتلالي ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية، وإلى سعيها الممنهج لفرض سياسة «الأمر الواقع»، وهي السياسة الرامية إلى تدمير حظوظ إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وبموازاة هذه السياسة الاحتلالية، التوسعية في أراضي الضفة والقدس، مارست - وتمارس - إسرائيل سياسة عدوانية ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في غزة، بذريعة الرد على أفعال أو نيات المقاومة التي تنخرط فيها المنظمات الفلسطينية بالقطاع: اعتداء ٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤ على غزة، وقبلها اجتياح الضفة الغربية بالكامل (٢٠٠٢)، عقب انتفاضة الأقصى (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠).

وسط هذا التصعيد الإسرائيلي، استيطاناً وعدواناً، تتفاقم سياسة وممارسة الفصل العنصري التي تستهدف عرب فلسطين الذين يمثلون خُمس ساكنة فلسطين، كما تطاول فلسطينيي الضفة، في سياق تطور خطير في النظام الاستعماري الإسرائيلي لأرض فلسطين، يتم بموجبه ترسيخ الاحتلال عبر سياسة الفصل العنصري.

وتندرج هذه السياسات الاستيطانية والعدوانية والعنصرية، في سياق استراتيجية صهيونية بعيدة المدى، تروم دفن «حل الدولتين»، وهو الحل الذي أضحى موضوع إجماعٍ فلسطينيٍ وعربي ودولي، في اتجاه معالجة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ووضع حد للعداء العربي - الصهيوني. ولئن انصبت جهود إسرائيل - منذ «مؤتمر مدريد للسلام» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)، مروراً بـ «اتفاق أوسلو» (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، و«مباحثات كامب ديفيد» (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، و«مفاوضات السلام» الفلسطينية - الإسرائيلية، بوساطة أمريكية، على مدى عقد من الزمن، وانتهاءً بمفاوضات الشهور التسعة الأخيرة - على إفشال وقبر رؤية حل سياسي للنزاع، في إطار الشرعية الدولية[١٤]، وذلك باعتماد منهجية ماكرة، فإن الموقف العربي، وبالتبعية الموقف الدولي، لم يكونا في مستوى التحدي الإسرائيلي، وما ينطوي عليه من تهديد فعلي ماثل، يتهدد المنطقة العربية برمتها في ذات أمنها واستقرارها ونمائها.

وغني عن القول إن درجة انهزامية الموقفين الدولي العربي، إزاء تعنت الموقف الإسرائيلي، تبدو واضحة من خلال مآل الفشل الذي آلت إليه مساعي «اللجنة الرباعية الدولية»[١٥]، في تنفيذ

(١٤) وهي الشرعية القائمة على مقتضيات قرارات مجلس الأمن الدولي الأرقام ٢٤٢، ٣٣٨، و١٣٩٧.

(١٥) وهي لجنة دولية مكوّنة من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

«خريطة طريق» لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس «حل الدولتين» من جانب، وفشل «مبادرة السلام العربية» التي أطلقت في بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ من جانب آخر. ومن المعلوم أن المبادرة العربية قد اشتملت على ثلاثة بنود أساسية، تضمنت:

أ ـ انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، والجولان السورية، وجنوب لبنان؛

ب ـ قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي الخط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧؛

ج ـ تسوية عادلة لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ترتكز على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ولا شك في أن هذه الانهزامية الصارخة من قبل المجتمع الدولي، وضمنه المجموعة العربية، هي التي تفسر الموقف الإسرائيلي السادر في غيّه، المصعِّد لعدوانيته، المستمر في طغيانه. ومن متغيرات الطغيان الإسرائيلي المستجدة، رفع اليمين واليمين المتطرف الإسرائيليين لشعار «الدولة اليهودية» التي تعني أمرين بالغَي الخطورة للشعب الفلسطيني، وهما: مصادرة الحقوق المدنية لعرب فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، في سياق «الارتقاء» بواقع الاحتلال إلى نظام شبيه بنظام الـ «أبارتايد» (Apartheid) الذي مارسته الأقلية العنصرية بجنوب أفريقيا[١٦] من جهة، ودفن مبدأ «العودة» للنازحين الفلسطينيين الذي أقره قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ من جهة أخرى.

٣ ـ أما المعطى الثالث، فإنه يتعلق بواقع التصدع الحاصل في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بين جناحيها الأكثر تمثيلية: جناح حركة «فتح» وجناح حركة «حماس». ولئن كانت الخلافات بين مكونات حركة التحرر الفلسطينية قد اتخذت طابعاً حاداً عقب «اتفاق أوسلو» (١٩٩٣)، وبصفة خاصة غداة تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، فإن انقلاب غزة، وسيطرة «منظمة حماس» على القطاع (تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، قد أحدث شرخاً عميقاً في حركة التحرر الوطني الفلسطيني، فكرياً وسياسياً ومؤسساتياً، وكرس انقساماً جغرافياً في أراضي

= وقد تشكّلت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ لغاية تفعيل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد أعلن توني بلير، المبعوث الخاص للجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، مؤخراً استقالته من مهمته، إيذاناً بفشل هذه اللجنة الدولية في إنجاز مهمتها.

وقد يكون «انحياز» المبعوث الخاص لهذه اللجنة إلى الاحتلال الإسرائيلي، كما يؤكّد ذلك الفلسطينيون، من أسباب فشل مهمتها.

(١٦) تذكّر سياسة الفصل العنصري التي يمارسها اليمين واليمين المتطرّف في فلسطين المحتلة بنظام أبارتهيد (Apartheid) الذي أقامته الأقلية العنصرية بجنوب أفريقيا على مدى خمس وأربعين سنة: ١٩٤٨ ـ ١٩٩٣. وينبغي التذكير في هذا المضمار بالعلاقات الوطيدة التي كانت قائمة ما بين دولة إسرائيل وحكومات نظام الأرباتهيد، إلى غاية إنهاء الأخير عام ١٩٩٣.

«الدولة الفلسطينية» المستقلة المتوقعة، بين إقليم «الضفة الغربية» وإقليم «القطاع»، في ظل انفراد «حماس» بالسلطة في قطاع غزة.

وأمام فشل المحاولات المتكررة للمصالحة الوطنية الفلسطينية منذ آذار/ مارس ٢٠٠٧[١٧]، وتأرجح العلاقات بين حالتي التنازع والتصالح بين «السلطة الوطنية الفلسطينية» في الضفة، و«سلطة حماس» في القطاع، فقد تهشش الموقف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل، إذ اتخذت الأخيرة من حالة الانقسام الفلسطيني ذريعة للتنصل من جهود التسوية السلمية للصراع، بحجة «عدم وجود شريك قادر على التفاوض»، طالما أن المخاطب الفلسطيني، المؤسساتي، القانوني في «مفاوضات السلام» ـ وهو «السلطة الوطنية الفلسطينية» ـ يبدو عاجزاً عن بسط سلطته على «القطاع». كما أن الانقسام وفر «مبرراً كافياً» للدول والأطراف التي تريد أن تنفض يدها من القضية الفلسطينية لسبب أو لآخر، بدعوى انتظار توحد الفلسطينيين أولاً[١٨].

وعلى الرغم من أن مبادرة تشكيل «حكومة وفاق وطني» (نيسان/ أبريل ٢٠١٤) بين «فتح» و«حماس»، قد حقق خطوة هامة على طريق إنهاء الانقسام، إلا أن المقاومة التي ما انفكت هذه الحكومة تواجهها، في سياق بسط سلطتها على قطاع غزة من جهة، وتحفظ إسرائيل ومناصريها من القوى الدولية إزاء هذه الخطوة من جهة أخرى، يشكلان تهديداً جدياً لتجربة هذه الحكومة «الوفاقية».

وفي مواجهة هذا الثالوث من المضاعفات السلبية على القضية الفلسطينية: تجاذبات المحيط الإقليمي، وارتدادات الطغيان الإسرائيلي، ومضاعفات الانقسام الفلسطيني، تبدو الخيارات المتاحة أمام حركة التحرر الفلسطيني محدودة، ولكنها حاسمة.

أول هذه الخيارات المتاحة، هو خيار استعادة «منظمة التحرير الفلسطينية» دورها القيادي في معركة التحرير الفلسطينية. وينطوي هذا الخيار الحيوي على تغليب نهج التحرير على منطق وآليات السلطة من جانب، وإعطاء الأولوية لـ«الوحدة الكفاحية»، بدل التركيز على السلطة المجالية من جانب آخر.

ومما لا شك فيه، أن الأخذ بناصية هذا الخيار الصعب يقتضي إعادة هيكلة «منظمة التحرير الفلسطينية»، عمودياً وأفقياً، وتجديد ثقافة أطرها، وضخ دماء جديدة في مؤسساتها.

ثاني الخيارات، هو خيار تعزيز استقلالية القرار الفلسطيني وتقوية مناعته، في ظل عاصفة التجاذبات الجامحة، والاستقطابات المنفلتة التي تطبع الظرفية العربية والإقليمية القائمة.

---

(١٧) في آذار/ مارس ٢٠٠٧، تمّ توقيع اتفاق مصالحة فلسطينية في مكّة، برعاية الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الحكومة إسماعيل هنيّة.

(١٨) كثيرة هي المواقف العربية التي أمست تبدي حماساً أقلّ إزاء القضية الفلسطينية، بذريعة الانقسام الفلسطيني. بل إنّ بعضاً من الأطراف العربية أصبحت توظّف الانقسام الفلسطيني بين غزّة ورام الله، لغايات جيوسياسية، إقليمية.

ثالث الخيارات، ويصب في ضرورة تعزيز الترابط الجدلي ما بين النضال السياسي والدبلوماسي الذي حقق مكاسب هامة للشعب الفلسطيني، لجهة الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، وتسارع دينامية الاعترافات الدولية بها من جانب، وإذكاء روح المقاومة الشعبية في الأراضي المحتلة وتوسيع دوائرها من جانب آخر. ذلك أن تنشيط جدلية حية منتجة بين المقاومة الشعبية في الأرض المحتلة، ومواصلة النضال السياسي والدبلوماسي على الصعيدين الأممي والدولي، أضحيا يشكلان اليوم الجواب الأكثر ملاءمة، وفعالية للتحديات الجسام، والشروط العصيبة المتربصة بكفاح الشعب الفلسطيني.

وفي هذا المضمار، فإن الهبّة القوية، السياسية والثقافية، التي تطبع موقف القوى السياسية والمجتمعية لعرب ٤٨ في فلسطين[١٩]، لمن شأنها أن تشكل قيمة مضافة، ورافعة وثّابة في مجال المقاومة الشعبية للطغيان والفصل العنصري الإسرائيليّين.

خاتمة

إن محاولتنا لاستبطان الروح النضالية التي تثوى في كل كلمة وفقرة وفصل من كتاب الفقيد (ناصيف منصور)، وهي الروح التي ظلت وقّادة في فكره الثاقب، متأججة في ممارسته النضالية الوثّابة، تنطوي على تطلع مشروع، يحمله كل المناضلين والمناضلات، بل كل المواطنين والمواطنات المؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية، وفي صميمها قضية القدس الشريف، والمنخرطين بعزم وتصميم في مسيرة دعمها حتى بلوغ نصرها المؤزر. نقول تنطوي على تطلع مشروع نحو مزيد من الالتحام في الصف الفلسطيني، والتوافق حول الخط الكفاحي، بما يعزز قدرات حركة التحرر الفلسطيني، بمختلف مكوناتها وفصائلها، على مواجهة مناورات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي الغاصب، وإحباط أجندات قوى الهيمنة الدولية المنحازة إلى صفه، وتعزيز دينامية الدعم والمساندة الآخذة في التصاعد والتسارع على الصعيد الأممي والدولي.

إن طيَّ صفحة الانقسام الفلسطيني الذي طال أمده، وبناء جبهة فلسطينية متراصة، في إطار استراتيجية وطنية متجددة للتحرير، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تتكامل وتتقاطع في سياقها الأصناف والأبعاد المقاومة للاحتلال، الميدانية منها والسياسية - إنما يسائل اليوم بكل قوة وحزم كل فصائل حركة التحرر الفلسطيني دونما استثناء.

إن رهان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس، لهو منوط، بكل تأكيد، بمدى ما تنجزه الثورة الفلسطينية العتيدة من ثورة جريئة داخل صفوفها، فكراً وتنظيماً وممارسة.

---

(١٩) أظهرت الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة تطوراً إيجابياً في الوضع السياسي، والموقف النضالي لعرب ٤٨ في فلسطين، تجلّى في انخراط الأحزاب العربية الفلسطينية في «قائمة مشتركة» للانتخابات، وفي حصول هذه القائمة على نسبة معتبرة من النوّاب العرب داخل الكنيست الإسرائيلي.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن بركة، المهدي. الاختيار الثوري في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١. (دفاتر وجهة نظر)

أبو رمان، محمد. السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

اجبارة، حمد الله. الهدر المدرسي: الأسباب والعلاج. الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، ٢٠١١. (علوم التربية؛ ٢٦)

إيدر، محمد بنسعيد آيت (إعداد وتقديم). وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١١.

برحاب، عكاشة. المغرب والجزائر: تاريخ جوار صعب. الرباط: مطابع الرباط نت، ٢٠١٥.

بلقزيز، عبد الإله. ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل. تقديم محمد الحبيب طالب. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢.

________. الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٥.

________. السلطة والمعارضة: المجال السياسي العربي المعاصر: حالة المغرب. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

بوتان، موريس. الحسن الثاني... ديغول، بن بركة: ما أعرفه عنهم. ترجمة رشيد برهونس؛ مراجعة عثمان بناني. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٤. (دفاتر وجهة نظر)

بوطالب، عبد الهادي. نصف قرن في السياسة. الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠١.

بوعبيد، عبد الرحيم. مذكرات بوعبيد محمد الخامس والأمير مولاي الحسن، ١٩٤٩ ـ ١٩٦١. إعداد عبد اللطيف جبرو. الدار البيضاء: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٢.

تقرير المعرفة العربي، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١: إعداد أجيال المستقبل للمجتمع القائم على المعرفة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١١.

حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها: التقرير السنوي ٢٠٠٨. الرباط: المجلس الأعلى للتعليم، ٢٠٠٨. ٤ ج.

ج ١: إنجاح مدرسة للجميع.

ج ٢: التقرير التحليلي.

ج ٣: أطلس المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين.

ج ٤: هيئة ومهنة التدريس.

حجيج، آمال [وآخرون]. المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل. تحرير وتقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٥)

الدريج، محمد. المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين. الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٥.

دستور المملكة المغربية ٢٠١١. (سلسلة المعرفية القانونية للجميع؛ ٥٢)

زاوي، عبد القادر. الربيع العربي: ثورات ملغومة. الرباط: دار النشر المغربية، ٢٠١٤.

زكي، أحمد وأحمد سالم لطافي. الحركة الوطنية، الكتلة واليسار: وقائع للتاريخ. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٣.

الطائع، محمد. عبد الرحمن اليوسفي والتناوب الديمقراطي المجهض. الدار البيضاء: نكوص كوم، ٢٠١٤.

الكراوي، إدريس. إشكالية التشغيل: مقاربات وتوجهات. الدار البيضاء: مطبعة البيضاوي، ٢٠١٤.

كيكر، عبد الله. ثورة الشيخ أحمد الهيبة في سوس. الرباط: مطابع الرباط، ٢٠١٤.

لحرش، كريم. الجهوية المتقدمة بالمغرب رهان للحكامة التشاركية. الرباط: طوب بريس، ٢٠١٢.

لوران، إيرك. ذاكرة ملك: الحسن الثاني. الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، [د. ت.]. (كتاب الشرق الأوسط)

لومة، محمد. سنوات الصمود وسط الإعصار: أبرز المحطات النضالية في حياة الأستاذ عبد الله إبراهيم. الرباط: منشورات عكاظ، ٢٠٠٦.

مجموعة من المؤلفين. إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي: تجارب مقارنة. الرباط: منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية، ومطبعة البيضاوي، ٢٠١٥.

مجموعة من المؤلفين. ثورات قلقة: مقاربات سوسيو - استراتيجية للحراك العربي. إعداد وتقديم محمود حيدر. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢. (سلسلة الدراسات الحضارية)

محفوظي، محمد. خبايا ٢٤ سنة لأسير في جحيم تندوف: خبايا وأسرار مرتزقة الجزائر. الرباط: مطابع الرباط، ٢٠١٤.

المديني، وفيق [وآخرون]. الربيع العربي.. إلى أين؟: أفق جديدة للتغيير الديمقراطي. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

مروة، كريم. نحو نهضة جديدة لليسار في العالم العربي. بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠.

معلمة المغرب: قاموس مرتب على حروف الهجاء يحيط بالمعارف المتعلقة بمختلف الجوانب التاريخية والجغرافية والبشرية والحضارية للمغرب الأقصى. الرباط: دار الأمان، ٢٠١٤.

معني، عبد الرزاق السنوسي. مسارات مائة شخصية فاعلة في تاريخ المغرب من القرن ١٩ إلى القرن ٢١: الجزء الثاني. الدار البيضاء: مطبعة ليمورية، ٢٠١٥.

المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك: تقرير الخمسينية. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠٠٦.

منصور، واصف. بعض مني: رحلة لجوء من حيفا إلى الرباط. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٢.

ــــــــــ. بين الإرهاب والعولمة: أي مستقبل؟. تقديم عبد الإله بلقزيز. المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠١٤.

منصوري، نديم. الثورات العربية بين المطامح والمطامع: قراءة تحليلية. تقديم عصام نعمان. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢.

الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية. الدار البيضاء: مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، ٢٠١٣. (من وثائق منظمة ٢٣ مارس المغربية)

الوثائق الأساسية لاتحاد المغرب العربي. ط ٢. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، [د. ت.].

الورغي، جلال. الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة. الرباط: منشورات ضفاف، ودار الأمان، ٢٠١٤.

اليازغي، محمد. سيرة وطن: مسيرة حزب. إعداد محمود معروف. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ٢٠١٢.

يوميات محمد بوضياف: الجزائر... إلى أين؟. إعداد وتقديم عبد الصمد بلكبير. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠١٢.

دوريات

الاتحاد الاشتراكي: ١٢/ ٥/ ٢٠١٥.

الاخصاصي، محمد. ««الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة.» المستقبل العربي: السنة ٣٧، العدد ٤٢٧، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

«بيان من أجل وحدة اليسار الصادر عن كوكبة من المثقفين المغاربة.» النهضة: العدد ٢، صيف ٢٠١٢.

التمسماني، علي سامي. «سياسة الجهوية الموسعة: رهانات وآفاق.» مجلة العلوم القانونية (سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية ـ الرباط): العدد ١، أيار/ مايو ٢٠١٣.

الجريدة الرسمية (الرباط): العدد ٥٧٤٤، ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩.

الحسناوي، عبد الرحيم. «التربية والتنمية المستدامة.» علوم التربية: العدد ٥٩، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

حسني، مصطفى. «تحديات التربية في الوطن العربي.» علوم التربية: العدد ٤٨، تموز/ يوليو ٢٠١١.

الريسوني، سليمان. «التازي: الحسن الثاني هو من اقترح تأسيس الاتحاد العام للشغالين: قال إنه زار بنبركة فوجده يحث أعضاء من جيش التحرير على عدم الانخراط في الجيش الملكي.» المساء: ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥.

سبيلا، محمد. «مسألة الأسس الفكرية لليسار.» النهضة: العددان ٥ ـ ٦، صيف ـ خريف ٢٠١٣.

الغالي، خالد. «القصر والحكومة: وجهاً لوجه.» زمان: العدد ١٧، آذار/ مارس ٢٠١٥.

كوكاس، عبد العزيز (مُحاور). «امحمد بوستة: لا تتركوا الملك وحيداً وسط المفسدين.» هسبريس (المغرب): ٧ شباط/ فبراير ٢٠١١.

المساء (المغرب): ٢٦/ ١/ ٢٠١٥؛ ١٧/ ٤/ ٢٠١٥، و٢٧/ ٥/ ٢٠١٥.

المصباحي، محمد. «في الكتلة التاريخية وأسئلتها.» النهضة: العدد ٢، صيف ٢٠١٢.

مليح، يونس. «الجبايات المحلية وسؤال الجهوية المتقدمة.» مسالك: العددان ٢٩ ـ ٣٠، [د. ت.].

«من أجل رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين.» **الاتحاد الاشتراكي**: ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٣.

مهداد، الزبير. «معيقات الإصلاح التربوي.» **علوم التربية**: العدد ٤٧، آذار/ مارس ٢٠١١.

مومن، محمد. «توجهات البحث حول تكوين المدرسين.» **علوم التربية**: العدد ٣٣، آذار/ مارس ٢٠٠٧.

ندوات ومؤتمرات

أشغال المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الدورة السابعة والثلاثون، باريس، ٢٠١٣.

المدرسة العمومية بالمغرب: واقع وآفاق، ١١، ١٨ و٢٥ شباط/ فبراير وأيام ٣ و٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٢. إعداد وترتيب مبارك ربيع والمختار باقة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة؛ ومنشورات مؤسسة علال الفاسي، ٢٠١٣.

الندوة الجهوية، التي أقامها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، جهة مراكش، تانسيفت، الحوز، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦.

مواقع إلكترونية، وتقارير

«البحث الوطني حول الأمية واللاتمدرس والانقطاع الدراسي.» ٢٠٠٦.

«تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث مخيم كديم إيزيك ومدينة العيون.» اللجنة النيابية لتقصّي الحقائق، مجلس النواب المغربي: ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

«الدراستان الدوليتان حول تقويم التحصيل الدراسي تيمس ٢٠١١ وبيرلز ٢٠١٢: نتائج المغرب: واقع الحال وممكنات المآل.» الجمعية المغربية لتحسين جودة التعليم (أماكن) (الرباط): آذار/ مارس ٢٠١٣، <http://arab.amaquen.org/wp-content/uploads/2013/05/rapport_amaquen_timpir 2011_vfbat.pdf>.

«موجز تركيبي لجلسة الاستماع لممثلي نقابات التعليم المدرسي.» المجلس الأعلى للتعليم (الرباط): ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

«الميثاق الوطني للتربية والتكوين: مقتطفات من الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة المتعلق بالتعليم» الرباط: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

٢ - الأجنبية

Books

El-Adnani, Jilali. *Le Sahara à l'épreuve de la colonisation: Un nouveau regard sur les questions territoriales*. Rabat: Bouregreg, 2014.

Bendjedid, Chadli. *Chadli Bendjedid: Mémoires: Tome 1: 1929-1979*. Alger: Casabah Editions, 2012.

Bernard, Augustin. *Les Confins algéro-marocains*. Paris: Emile Larose, 1911.

Dalle, Ignace. *Les Trois rois: La monarchie marocaine, de l'indépendance à nos jours*. Paris: Fayard, 2004.

Denécé, Eric [et al.]. *La Face Cachée des Révolutions Arabes*. Paris: Ellipses Marketing, 2012.

Le Dictionnaire de l'académie française. 8ème éd. Paris: [n. pb.], 1935.

Feki, Masri. *Les Révoltes arabes: Géopolitique et enjeux*. Paris: Studyrama, 2011.

Gaudio, Attilio. *Le Dossier du sahara occidental*. Paris: Nouvelles Editions Latines, 1978.

Guidère, Mathieu. *Le Choc des révolutions arabes: De l'Algérie au Yémen, 22 pays sous tension*. Paris: Editions Autrement, 2012.

Guigou, Jean-Louis. *Le Nouveau monde méditerranéen*. Paris: Descartes et Cie, 2013.

El-Harti, Ahmed. *Sahara: La Solution démocratique et nationale*. Casablanca: Nawafid, 2006.

Hassan II. *La Mémoire d'un roi*. Entretien avec Eric Laurent. Paris: Plon, 1993.

________. *Le Défi*. Paris: Albin Michel, 1976.

Hassan II présente la Marche Verte. Paris: Plon, 1990.

Human Development Report 1990. New York: UNDP, 1990.

Lahbabi, Mohamed. *L'Union socialiste des forces populaires: Un demi-siècle d'ecole de patriotisme et de citoyenneté*. Rabat: Top Press, 2008.

Lakhssassi, Mohamed. *Le Maroc face à la France, pendant la conquête et l'occupation de l'Algérie (1830-1851)*. Rabat: Bouregreg, 2009.

Le Bon, Gustave. *Psychologie des foules*. Paris: Alcan, 1895.

Maroc-Algérie: Analyses croisées d'un voisinage hostile. Sous la direction du Centre d'Etudes Internationales. Paris: Karthala, 2011.

Milo, Max. *Le Printemps Arabe: Une Manipulation*. Paris: Max Milo, 2012. (Essais-Documents)

Les Naufragés du libre-échange: De l'Omc au Tafta. Paris: Liens qui libèrent, 2015.

Sfeir, Antoine. *L'Islam contre l'Islam: L'interminable guerre des sunnites et des chiites*. Paris: Grasset et Fasquelle, 2013.

Stora, Benjamin. *Algérie, Maroc: Histoires parallèles, destins croisés*. Paris: Maisonneuve et Larose, 2002.

Sylvie, Brunel. *Le Développement durable*. Paris: Presses Universitaires de France, 2004. (Que sais-je?)

Tahiri-Alaoui, Touhami. *Maroc-Algérie: L'appel de l'Avenir*. Rabat: El Maarif al Jadida, 2010.

Toute la vérité sur le conflit opposant les gouvernants de l'Algérie au peuple marocain. Paris: Union Socialiste des forces populaires, Relations internationales, 1982.

Periodicals

Benabdelhadi, Abdelhay et Mariam Chemao. «Décentralisation et déconcentration: Les Règles de la bonne gouvernance.» *Revue Marocaine d'Administation locale et de développement*: no. 90, 2015.

Ennaciri, Khadija. «La Réforme régionale à travers la conception royale.» *Revue Massalik*: nos. 17-18, 2011.

Ghazal, Lakhdar F. «L'Emergence de l'économie géographique à l'heure de la régionalisation au Maroc.» *Revue Marocaine d'Audit et de Développement*: nos. 31-32, 2011.

Le Matin (Rabat): 20/8/1979.

Le Monde: 19-20/10/1975, and 8/1/1976.

Revue Marocaine d'Administation Locale et de Développement (REMALD): no. 89, 2014.

Conferences

«Le Printemps arabe» quels effets sur les relations intermaghrébines? Actes du Colloque International organisé à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales de Salé, en partenariat avec la Remald et avec le concours de la Fondation Hanns-Seidel, les 28 et 29 mars 2013.

Reports

«Activité, emploi, chômage, 2011-2012.» Haut-Commissariat au plan: 2013.

Moniquet, Claude (dir.). «Le Front polisario et le developpement du terrorisme au Sahel.» European Strategic Intelligence and Security Center (ESISC): mai 2010, <http://www.esisc.org/upload/publications/analyses/le-front-polisario-et-le-developpement-du-terrorisme-au-sahel/6.%20le%20front%20polisario%20et%20le%20developpement%20du%20terrorisme%20au%20sahel.pdf>.

فهرس

- ب -

- ت -

- خ -

- د -